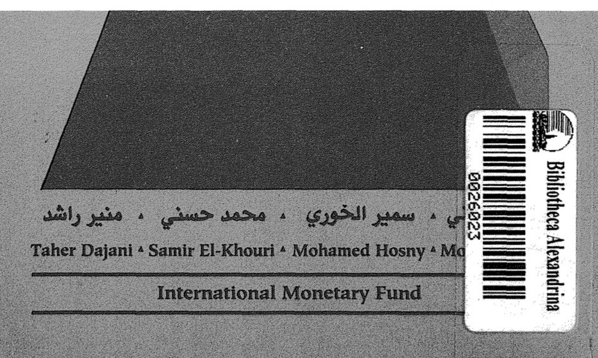


الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية:

دراسة تطبيقية حول مصر

Analytical and Policy Aspects of Financial Programming

The Case of Egypt



ني ▲ سمير الخوري ▲ محمد حسني ▲ منير راشد

Taher Dajani ▲ Samir El-Khouri ▲ Mohamed Hosny ▲ Mo

International Monetary Fund

معهد صندوق النقد الدولي

الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية: دراسة تطبيقية حول مصر

IMF INSTITUTE

Analytical and Policy Aspects of Financial Programming: The Case of Egypt

طاهر الدجاني   سمير الخوري   محمد حسني   منير راشد

Cover design by IMF Graphics Section

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية: دراسة تطبيقية
حول مصر / طاهر الدجاني

. . . [et al.]
=Analytical and policy aspects of financial programming : the case of Egypt / Taher Dajani . . . [et al.].
p. cm.
At head of title:
Includes bibliographical references.
Romanized record.
ISBN 1-55775-161-7
1. Monetary policy—Egypt—Congresses. 2. Finance, Public—Egypt—Congresses. 3. Balance of payments—Egypt—Congresses. 4. Egypt—Economic policy—Congresses. 5. International Monetary Fund—Egypt—Congresses. I. Dajani, Taher. II. IMF Institute. III. Title: Analytical and policy aspects of financial programming.
HG1336.J38 1990
332'.0962—dc20 90-5291
CIP

Price: US$12.50

Address orders to:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
Telephone: (202) 623-7430
Telefax: (202) 623-7491
Cable: Interfund

مقدمة الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على حلقات دراسية تطبيقية تدور حول اقتصاد جمهورية مصر العربية. والغرض الأساسي للكتاب هو استخدامه كمرجع رئيسي في الدورات التدريبية بمعهد صندوق النقد الدولي الخاصة بالتحليل المالي والسياسة المالية، كما قد يكون ذا نفع لواضعي السياسة على المستوى القومي.

أنشىء معهد صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ لعقد دورات تدريبية للموظفين الرسميين من المؤسسات المالية للبلدان الأعضاء في الصندوق، وخصوصاً البلدان النامية. وفي السنوات الأخيرة، إتسع نطاق أنشطته بسرعة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان في مجالات المساعدة المالية والفنية لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية. وقد ساعدت الدورات الدراسية التي تقدم باللغات الانجليزية والعربية والفرنسية والاسبانية على نشر المعلومات بشأن الاطار الاحصائي وأساليب التحليل التي قام الصندوق بتطويرها، كما ساعدت على زيادة المعرفة بأنشطة الصندوق وإجراءاته. وقد اشترك ما يقرب من ٦٢٠٠ موظف رسمي ينتمون الى ١٥١ بلداً في أكثر من مئة دورة دراسية.

وترتكز دورة التحليل المالي والسياسة المالية بدرجة كبيرة على أساليب التحليل التي يتبعها الصندوق والتي تعكس خبرة الصندوق في برامج التصحيح المرتبطة بميزان المدفوعات. وتهتم الدورة الدراسية بصياغة السياسات العامة حيث تركز على السياسات الفعالة لادارة الطلب، كما تؤكد أهمية التدابير التي تهدف الى زيادة العرض والادخار والاستثمار. كذلك تستعرض الدورة الاطار الاحصائي وأدوات التحليل الكمي للاقتصاد الكلي وتقدم دراسات بشأن فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية وسياسة ميزان المدفوعات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية. وتمثل الحلقات الدراسية التطبيقية محاولة لتوضيح نوع الأساليب الفنية التي تجري دراستها خلال الدورة بطريقة عملية.

وإني على ثقة بفائدة هذا الكتاب للمؤسسات والأفراد المعنيين في البلدان الأعضاء، وخاصة البلدان العربية النامية، من خلال تعزيز فهمهم لكيفية عمل الأدوات الرئيسية للسياسة المالية. وآمل أن يؤدي هذا الفهم الى تحسين إدارة الاقتصادات القومية. ومن شأن نشر هذا الكتاب أيضاً أن يؤدي الى تقوية التعاون النقدي الدولي، وهو الغرض الأساسي لوجود الصندوق.

ميشيل كامديسو
المدير العام
صندوق النقد الدولي

تمهيد

يقدم هذا الكتاب سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية التي تستخدم في دورة معهد صندوق النقد الدولي بشأن التحليل المالي والسياسة المالية. وتمثل الحلقات الدراسية التي تدور حول مصر تطبيقاً عملياً للمفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعارف عليها.

وقد سعى المعهد منذ بدايته لجعل دوراته الدراسية مرتبطة باحتياجات المشتركين فيها، وهم موظفون رسميون في المؤسسات المالية في البلدان الأعضاء بالصندوق. ولتحقيق ذلك الهدف العام روعي أن تكون المادة الدراسية مستمدة من التجارب الفعلية للدول الأعضاء في الآونة الأخيرة. وكخطوة رئيسية في هذا الاتجاه بدأ المعهد في مطلع عقد السبعينات إعداد سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية عن بلد معين يستخدم كحالة دراسية في دورات التحليل المالي والسياسة المالية. وقد ساعد ذلك على تحقيق توازن ملائم بين الجوانب النظرية والعملية لهذه الدورات.

ويجري إعداد الحلقات الدراسية التطبيقية بحيث يكون للمشتركين دوراً في جميع مراحل العمل المؤدي الى وضع برنامج مالي متسق بغرض الاستفادة مما تعلّموه بعد عودتهم الى بلدانهم. وتتناول كل حلقة دراسية تطبيقية قطاعاً معيناً في الاقتصاد وتقدم معلومات أساسية ذات صلة بالموضوع، وتضم تمارين وأسئلة تتعلق بالبيانات الاحصائية. وتتطلب الحلقات الدراسية التطبيقية الخاصة بالتنبؤ قيام المشتركين بتنبؤات عن القطاعات التي تجري دراستها بناء على فرضيات بشأن الوضع العالمي والسياسات. وتستخدم هذه التنبؤات في الحلقة الدراسية التطبيقية النهائية حيث يقوم المشتركون بوضع برامجهم المالية التي تتضمن الأهداف والسياسات المرغوبة.

وقد أجريت بعض التغييرات على الحلقات الدراسية التطبيقية التي يقدمها معهد صندوق النقد الدولي بمرور السنوات وذلك في ضوء خبرة الصندوق إزاء المشكلات الاقتصادية للبلدان الأعضاء. ومن المؤكد أن يستمر تحسين نوعية الحلقات الدراسية في المستقبل. ولذلك لا تعتبر النسخة المنشورة التي بين يدي القارىء منتجاً نهائياً.

وأود أن اؤكد أن هذه الحلقات الدراسية التطبيقية ينبغي ألا ينظر اليها بأنها تمثل في تفاصيلها الأساليب الفنية الدقيقة التي ينتهجها بالضرورة خبراء الصندوق عند التعامل مع كل بلد من البلدان الأعضاء. ومع ذلك، فهي تعكس النهج العام الذي يستخدمه الاقتصاديون في الصندوق عند قيامهم بتحليل الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

وفي حين إستفادت الحلقات الدراسية التطبيقية المتضمنة في هذا الكتاب من تعقيبات دائرة الشرق الأوسط، يتحمل معهد الصندوق وحده مسؤولية حدوث أية أخطاء أو تناقضات.

جيرار تيسييه
مدير
معهد صندوق النقد الدولي

كلمة شكر

قام باعداد هذه الحلقات الدراسية التطبيقية السيد طاهر الدجاني، رئيس القسم العربي بمعهد الصندوق، والسيد سمير الخوري، مساعد رئيس القسم، والسيد محمد حسني، إقتصادي أول، والسيد منير راشد، إقتصادي. وقد تم تحضير هذا الكتاب تحت إشراف السيد أنتوني لانيي، نائب مدير المعهد. واستفاد القسم العربي من خبرة الأقسام الأخرى في تحضير ونشر حلقات مشابهة، ومن المساعدة التي قدمها مكتب الترجمة في الصندوق، ومن الملاحظات القيمة التي أبداها البنك المركزي المصري على المسودة. واشتركت السيدتان تريز برلموتر وهالة حوراني بمراجعة الجداول الاحصائية وقراءة الطبعة النهائية للكتاب.



المحتويات

الصفحة

مقدمة الكتاب
تمهيد
كلمة شكر
الفصل الأول: مقدمة للحلقات الدراسية التطبيقية ١
الفصل الثاني: لمحة عن الاقتصاد المصري ٧
١ ـ مقدمة ٧
٢ ـ الهيكل الاقتصادي ٨
٣ ـ الأداء الاقتصادي ١١

الفصل الثالث
الحلقة الدراسية التطبيقية ١: المسح النقدي والمالي ١٤
القسم الأول: عروض وتقديم الاحصاءات النقدية والمالية ١٤
١ ـ خلفية ١٤
٢ ـ ١ المستوى الأول: السلطات النقدية ١٥
٢ ـ ٢ المستوى الأول: مصارف الودائع النقدية ٢٧
٣ ـ المستوى الثاني: المسح النقدي ٢٩
٤ ـ المستوى الثالث: المسح المالي ٤٣
٥ ـ مسائل للمناقشة ٤٣

القسم الثاني: المسح النقدي لمصر ٤٤
١ ـ الهيكل المؤسسي ٤٤
٢ ـ تمارين ٤٤
٣ ـ مسائل للمناقشة ٤٥

جداول النص
١ ـ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الاحصاءات المالية الدولية ١٧
٢ ـ نموذج نمطي لميزانية عمومية للسلطات النقدية ٢٣
٣ ـ نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية ٣٠
٤ ـ نموذج نمطي للمسح النقدي ٣١
٥ ـ نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية ... ٣٨
٦ ـ نموذج نمطي للمسح المالي ٤٢

٧ ـ مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ .... ٤٦
٨ ـ مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ .... ٤٨
٩ ـ مصر: المسح النقدي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ .... ٥١
١٠ ـ مصر: التغيرات السنوية في بنود المسح النقدي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ .... ٥٢

الفصل الرابع

الحلقة الدراسية التطبيقية ٢: **إحصاءات مالية الحكومة** ٥٣
مقدمة ٥٣
القسم الأول: مبادىء إحصاءات مالية الحكومة ٥٣
١ ـ تعريف إصطلاح الحكومة ٥٤
٢ ـ قياس المعاملات الحكومية ٥٤
٣ ـ تبويب المعاملات الحكومية ٥٦
٤ ـ اسئلة ومسائل للمناقشة ٦٥
القسم الثاني: إحصاءات مالية الحكومة ـ مصر ٦٦
١ ـ نطاق تغطية الميزانية وإجراءاتها ٦٦
٢ ـ جداول إحصائية ٧٢
٣ ـ تمارين ٧٢
٤ ـ مسائل للمناقشة ٩٢

جداول النص

١ ـ وحدات الحكومة العامة ٦٧
٢ ـ حسابات وصناديق الحكومة ٦٩
٣ ـ مصادر البيانات ٧٠
٤ ـ المنشآت العامة غير المالية ٧٠
٥ ـ المؤسسات المالية العامة ٧٢
٦ ـ إحصاءات مالية الحكومة ٧٥
الملحق جداول إحصاءات مالية الحكومة ٩٣

الفصل الخامس

الحلقة الدراسية التطبيقية ٣: **إحصاءات ميزان المدفوعات** ١٠٤
مقدمة ١٠٤
القسم الأول: عرض إحصاءات ميزان المدفوعات ١٠٥
١ ـ مبادىء التجميع ١٠٥

٢ ـ تبويب البنود ١٠٨
٣ ـ المصادر الرئيسية للبيانات ١١٧
٤ ـ التقسيم التحليلي ١١٩
٥ ـ تمارين ومسائل للمناقشة ١٢١

القسم الثاني: بيانات ميزان مدفوعات مصر ١٢٢
١ ـ البيانات ١٢٢
٢ ـ تمارين ومسائل للمناقشة ١٢٢

جداول النص

١ ـ العناصر النمطية لميزان المدفوعات ١١٠
٢ ـ مصر: عرض تجميعي: بيانات عن
المعاملات بالفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ .... ١٢٥

الفصل السادس

الحلقة الدراسية التطبيقية ٤: **العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية** ١٢٨
مقدمة ١٢٨

القسم الأول: السمات المشتركة للحسابات: المقيمون والأجانب ١٢٨

القسم الثاني: المعاملات الاقتصادية ١٢٩

القسم الثالث: العلاقة بين حسابات الدخل والناتج القومي، وميزان المدفوعات ١٣٠
١ ـ حسابات الدخل والناتج القومي ١٣٠
٢ ـ الرابطة مع ميزان المدفوعات ١٣٣

القسم الرابع: إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والناتج القومي، وميزان المدفوعات ١٣٥
١ ـ إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والناتج القومي ١٣٥
٢ ـ إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات ١٣٨

القسم الخامس: علاقة المسح النقدي بالحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى .. ١٤٢

القسم السادس: تدفق الأموال ١٤٤

القسم السابع: تمارين ١٤٧

جداول النص

١ ـ مصر: الانفاق على اجمالي الناتج القومي،
٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٣٣
٢ ـ مصر: موجز ميزان المدفوعات، ٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٣٤
٣ ـ مصر: إحصاءات مختارة من الحسابات الموحدة لمالية
الحكومة المركزية، ٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٣٩
٤ ـ مصر: موجز للحسابات الموحدة لمالية
الحكومة المركزية، ٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٤٠
٥ ـ مصر: العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات
ميزان المدفوعات ١٤١
٦ ـ مصر: المسح النقدي، ٨٣/١٩٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٤٥
٧ ـ مصر: مخطط لتدفق الأموال ١٤٦
٨ ـ مصر: تدفق الأموال، ٨٤/١٩٨٥ .... ١٤٨
ملحق: تعريف المتغيرات ١٤٩

الفصل السابع

الحلقة الدراسية التطبيقية ٥: **التنبؤ بالمجملات النقدية** ١٥٠
مقدمة ١٥٠
القسم الأول: التطورات النقدية في مصر
خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ .... ١٥١
القسم الثاني: التنبؤ بالمجملات النقدية للسنة ١٩٨٧/٨٦ .... ١٥٤
١ ـ الطلب على النقود ١٥٤
٢ ـ عرض النقود ١٥٦
القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة ١٦٢
١ ـ تمارين ١٦٢
٢ ـ مسائل للمناقشة ١٦٣

جداول النص

١ ـ مصر: معادلات الطلب على النقود باستخدام بيانات
سنوية، ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٥٧
٢ ـ مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها لمعادلات
مختارة، ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٥٨

٣ ــ مصر: المسح النقدي، ١٩٨١/٨٠ ــ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٦٤
٤ ــ مصر: ملخص حسابات السلطات النقدية، ١٩٨١/٨٠ ــ ١٩٨٦/٨٥ ..... ١٦٥

الرسوم البيانية

١ ــ مصر: سرعة التداول، والتضخم، وأسعار
الفائدة، ١٩٧٢ ــ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٥٩
٢ ــ مصر: مضاعف النقود ونسب الاحتياطي
والعملة، ١٩٧٢ ــ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٦١

الملحق الأول

الجدول الأول ــ مصر: سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر
الفائدة، ١٩٧٠/٦٩ ــ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٦٦
الجدول الثاني ــ مصر: مضاعف النقود، ونسب العملة
والاحتياطي، ١٩٧٠/٧٩ ــ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٦٧
الجدول الثالث ــ مصر: بيانات إحصائية مختارة،
١٩٧٠/٧٩ ــ ١٩٨٦/٨٥ .... ١٦٨
الملحق الثاني تعريف المتغيرات ١٦٩

الفصل الثامن

الحلقة الدراسية التطبيقية ٦: **التنبؤ بالميزانية** ١٧١
مقدمة ١٧١
القسم الأول: التنبؤ بالايرادات ١٧١
١ ــ إعداد البيانات ١٧٢
٢ ــ التقدير الاحصائي ١٨٣
٣ ــ مسائل للمناقشة وتمارين ١٨٧
القسم الثاني: التنبؤ بانفاق الحكومة ١٨٨
١ ــ إعداد البيانات عن مصر ١٨٩
٢ ــ التنبؤ ١٨٩
٣ ــ تمرين ١٩٠

جداول النص

١ ــ مصر: الايراد الضريبي للحكومة المركزية،
(السنوات المالية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥) ١٧٤
٢ ــ مصر: أوعية بديلة مقترحة للايرادات الضريبية ١٧٧

٣ ـ مصر: بيانات عن الأوعية البديلة،
١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ ..... ١٧٨
٤ ـ مصر: تقديرات لآثار التدابير الضريبية الاستنسابية على الايرادات،
السنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ ..... ١٧٩
٥ ـ مصر: الايرادات غير الضريبية للحكومة المركزية،
السنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ ..... ١٨٤
٦ ـ مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها للايرادات حسب المعادلات المختارة،
السنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ ..... ١٨٧
٧ ـ مصر: النفقات وصافي اقراض الحكومة المركزية، حسب النمط الاقتصادي،
للسنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ ..... ١٩١

الملحق الأول

مصر: التدابير الضريبية الاستنسابية التي تتوفر بيانات
عن آثارها الايرادية ١٩٢

الملحق الثاني

مصر: جدول إيضاحي لبيان أسلوب التعديل التناسبي
للبيانات، الايراد الضريبي ١٩٣

الفصل التاسع

الحلقة الدراسية التطبيقية ٧: **التنبؤ بميزان المدفوعات** ١٩٤
مقدمة ١٩٤
القسم الأول: القطاع الخارجي في مصر ١٩٥
١ ـ هيكل القطاع الخارجي ١٩٥
٢ ـ التطورات الأخيرة لميزان المدفوعات ٢٠٣
القسم الثاني: منهجية للتنبؤ بميزان المدفوعات ٢٠٤
١ ـ الواردات ٢٠٥
٢ ـ الصادرات ٢٠٧
٣ ـ الخدمات ٢٠٨
٤ ـ بنود أخرى ٢١٠
القسم الثالث: المبادىء التوجيهية للتنبؤ بتطورات
ميزان المدفوعات في مصر ٢١١
١ ـ الواردات ٢١٢
٢ ـ الصادرات ٢١٣

٣ ــ الخدمات ٢١٧
٤ ــ بنود أخرى ٢١٧
القسم الرابع: تمارين ومسائل للمناقشة ٢١٧

جداول النص

١ ــ مصر: الواردات من الفئات المتنوعة، ١٩٨٣/١٩٨٢ ــ ١٩٨٧/١٩٨٦ .... ١٩٦
٢ ــ مصر: التركيب السلعي للصادرات، ١٩٨٣/١٩٨٢ ــ ١٩٨٧/١٩٨٦ .... ١٩٧
٣ ــ مصر: إتجاه التجارة، ١٩٨٣ ــ ١٩٨٦ .... ١٩٩
٤ ــ مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦ .... ٢٠١
٥ ــ مصر: المؤشرات السعرية، ١٩٨٣ ــ ١٩٨٧ .... ٢١٦
٦ ــ مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها لمعادلات مختارة ٢١٩

الملحق الأول

مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ .... ٢٢٠

الملحق الثاني

تعريف المتغيرات ٢٢٢

الفصل العاشر

الحلقة الدراسية التطبيقية ٨: **البرمجة المالية** ٢٢٣
مقدمة ٢٢٣
القسم الأول: مقدمة في البرمجة المالية ٢٢٣
١ ــ طبيعة البرمجة المالية ٢٢٣
٢ ــ الأساليب الفنية لاعداد برنامج مالي ٢٢٥
٣ ــ خطوات متبعة في إعداد برنامج مالي ٢٢٦
القسم الثاني: مصر: التطورات الاقتصادية الحديثة ٢٣٠
١ ــ التطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣٠
٢ ــ خطة التنمية الخمسية، ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١ .... ٢٤٦
القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة ٢٤٨

جداول النص

١ ـ مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي
بالأسعار الثابتة، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣١
٢ ـ مصر: معدلات النمو القطاعية، ١٩٨٣/١٩٨٢ ـ ١٩٨٧/١٩٨٦ .... ٢٣٢
٣ ـ مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار
الجارية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣٤
٤ ـ مصر: الاستثمارات الفعلية العامة
والخاصة، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣٥
٥ ـ مصر: التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك
ومكوناته، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣٦
٦ ـ مصر: مالية الحكومة المركزية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣٧
٧ ـ مصر: موجز حسابات السلطات النقدية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٣٩
٨ ـ مصر: موجز حسابات مصارف الودائع
النقدية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٤٠
٩ ـ مصر: المسح النقدي، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٤١
١٠ ـ مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .... ٢٤٢
١١ ـ مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٤٤
١٢ ـ مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي، الخطة
الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ .... ٢٤٧
١٣ ـ مصر: الادخار والاستثمار، الخطة
الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ .... ٢٤٨
١٤ ـ مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي،
الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ .... ٢٤٩

الملحق

الجدول الأول: مصر: بيانات إحصائية مختارة، ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ .... ٢٥١
تعريف المتغيرات في الجدول الأول ٢٥٣
الجدول الثاني: مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ .... ٢٥٤
تعريف المتغيرات في الجدول الثاني ٢٥٦

الفصل الأول

مقدمة
للحلقات
الدراسية التطبيقية

يستخدم معهد صندوق النقد الدولي في دوراته الدراسية عن التحليل المالي والسياسة المالية مجموعة متكاملة من الحلقات الدراسية التطبيقية، أعدت بطريقة تمكن المشاركين في هذه الدورات من تطبيق الأدوات التحليلية على إقتصاد بلد عضو في صندوق النقد الدولي. وهذه الحلقات الدراسية التطبيقية، التي تم تطويرها وتنقيحها خلال السنوات الماضية على ضوء الخبرات المكتسبة في التدريس، تساعد المشاركين في إعداد برنامج مالي لبلد معين. ويتكون البرنامج المالي هذا من مجموعة سياسات في المجالات النقدية والمالية وميزان المدفوعات تهدف الى تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات. وعلى ذلك فان هذه الحلقات الدراسية التطبيقية تهتم باعداد البيانات الاحصائية في إطار مناسب وبتحليل هذه البيانات وبوضع السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ويلي هذه المقدمة فصل يدور حول هيكل الاقتصاد المصري وتطوره في السنوات الأخيرة. وتتوالى بعد ذلك الحلقات الدراسية التطبيقية وعددها ثمانية، كل حلقة تعالج في فصل مستقل. وتهدف الحلقات الدراسية التطبيقية أساساً الى تعريف القارىء بالاطار الاحصائي والوضع المؤسسي لقطاعات الاقتصاد المصري المختلفة حتى يتسنى له تحليل البيانات، والتنبؤ بالمجملات الهامة على أساس السياسات المفترضة والقيم المتوقعة للمتغيرات الأخرى المستقلة، ووضع إطار منسق يجمع التنبؤات القطاعية المختلفة مع بعضها البعض وذلك في الحلقة الدراسية التطبيقية عن «البرمجة المالية».

ويفترض أن يكون القارىء ملماً بمبادىء النظرية العامة للاقتصاد الكلي والمالية العامة والنقود والاقتصاد الدولي. ويفترض كذلك معرفة مبادىء الاحصاء وأساليب الاقتصاد القياسي مثل تقدير معادلات الانحدار وتفسير نتائجها.

تتبع طريقة عرض الحلقات الدراسية التطبيقية أسلوباً متناسقاً. فكل حلقة دراسية تطبيقية تقدم البيانات (وتتعرض كذلك، إذا احتاج الأمر، للوضع المؤسسي) لقطاع معين في الاقتصاد أو لجانب من جوانب الاداء الاقتصادي والمالي لمصر. وقد أخذت هذه البيانات من المصادر المنشورة، وخصوصاً مطبوعات صندوق النقد الدولي: **الاحصاءات المالية الدولية و الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة و الكتاب السنوي لاحصاءات ميزان المدفوعات.** وعلى أساس هذه البيانات يطلب من القارىء أن يقوم بحل التمارين. وأخيراً فان كل حلقة دراسية تطبيقية تشمل بعض المسائل للمناقشة بهدف إطلاع القارىء على نوع المشاكل التي تواجه المحللين والمستشارين الاقتصاديين في تحليل البيانات ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

وفيما عدا الحلقة الدراسية التطبيقية الأخيرة عن «البرمجة المالية» فان التمارين في كل حلقة تخص إما السنة الميلادية ١٩٨٦ أو السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، أيهما أنسب. أما إعداد البرنامج المالي فيكون عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧.

الحلقات الدراسية التطبيقية عن الحسابات الكلية

تركز الحلقات الدراسية التطبيقية الأربع الأولى على نظم الاحصاءات أو الحسابات الكلية للاقتصاد المصري. والغرض منها هو إطلاع القارىء على هيكل وشمولية الاحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات وكذلك إعطاء تفسير اقتصادي للعلاقات التي تربط هذه البيانات تمهيداً لمناقشة آثار تدابير السياسة الاقتصادية فيما بعد. وتنقسم كل من هذه الحلقات الدراسية الى جزئين: ويعنى الجزء الأول بعرض المفاهيم والمبادىء المتعلقة بتجميع وتصنيف وتحليل البيانات. أما الجزء الثاني فيهتم بتطبيق هذه المفاهيم والمبادىء على البيانات المصرية.

وتناقش الحلقة الدراسية التطبيقية الأولى بعنوان «المسح النقدي والمالي» مبادىء تنظيم وتجميع بيانات المؤسسات المالية المشروحة بالتفصيل في دليل إحصاءات النقود والبنوك الذي نشره الصندوق في عام ١٩٨٤، وتطبيق هذه المبادىء على إحصاءات مصر تبعاً للأسلوب المستعمل في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** التي يقوم صندوق النقد الدولي باصدارها شهرياً. وينصب الاهتمام على حسابات النظام النقدي في مصر وعلى المعلومات التي توفرها هذه الحسابات فيما يتعلق بالتطورات النقدية.

وتهتم الحلقة الدراسية التطبيقية الثانية «إحصاءات مالية الحكومة» بتقديم إطار تحليلي لتبويب المعاملات الحكومية طبقاً لما جاء **بدليل إحصاءات مالية الحكومة** الذي نشره الصندوق في عام ١٩٨٦، وتطبيق هذا الاطار على إحصاءات

مالية الحكومة المصرية، على أساس الأسلوب المتبع في **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** الذي يقوم الصندوق بنشره سنوياً. وتشير هذه الحلقة الدراسية كذلك الى استعمال إحصاءات مالية الحكومة في تحليل تطورات ميزانية الدولة والى أهمية تناسق حسابات الحكومة مع الحسابات النقدية وميزان المدفوعات.

وتعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الثالثة «إحصاءات ميزان المدفوعات» المبادىء الأساسية لاعداد وتبويب إحصاءات ميزان المدفوعات بطريقة متسقة، طبقاً لما جاء بالطبعة الرابعة **لدليل ميزان المدفوعات** الذي نشره الصندوق في عام ١٩٧٧. وتعالج هذه الحلقة التقسيم التحليلي وتطبيقه على بيانات ميزان مدفوعات مصر تبعاً للأسلوب المستعمل في **الكتاب السنوي لاحصاءات ميزان المدفوعات** الذي يقوم الصندوق بنشره سنوياً. وتركز الحلقة على أهمية المؤشرات المختلفة لأداء المدفوعات، كما تفحص العلاقة بين ميزان المدفوعات والحسابات النقدية.

وتناقش الحلقة الدراسية التطبيقية الرابعة «العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية» الترابط بين الحسابات القومية، والمسح النقدي، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات، وكيفية وضع هذه الحسابات في نظام واحد متماسك. وتتعرض الحلقة أيضاً لطريقة إعداد جدول تدفق الأموال بين القطاعات الأساسية المختلفة وأهمية هذا الجدول في تصميم السياسة الاقتصادية.

الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ

تهدف الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ الى عرض وتطبيق أساليب عملية للتوصل الى تنبؤات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة بناء على الاتجاهات في الماضي وافتراضات معينة بشأن التوقعات الخاصة ببعض المتغيرات التفسيرية وبوضع واتجاهات السياسات الاقتصادية. وتعطي كل من هذه الحلقات معلومات عن الخلفية المؤسسية والتطورات الحديثة (بما فيها تدابير السياسة) فيما يتعلق بموضوع الحلقة المعنية، وذلك من أجل تسهيل وضع الافتراضات المطلوبة للقيام بالتنبؤ. ويجب التأكيد هنا على أن التنبؤات في هذه الحلقات الدراسية التطبيقية لا تقوم فقط على أساس اتجاهات الماضي، وبالتالي فليس الهدف هو الخروج بتنبؤات يمكن بطريقة آلية «إدراجها» في الحلقة الدراسية التطبيقية الأخيرة عن البرمجة المالية. كما أن المنهجية المبينة في حلقات التنبؤ هذه يمكن استخدامها للوصول لأي عدد آخر من التنبؤات البديلة حيث يتوقف الأمر على الافتراضات الموضوعة حول ما ستكون عليه التطورات الاقتصادية وإجراءات السياسة في المستقبل. وهناك أساليب أخرى للتنبؤ قد تكون مقبولة من الناحية الفنية أيضاً وقد يؤدي استعمالها الى تنبؤات مختلفة. وعموماً

لا بد من اعمال الخبرة والحكم الشخصي لتعديل القيم المتنبأ بها لتتناسب بدرجة أكبر مع تصورات الواقع.

تستعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الخامسة عن «التنبؤ بالمجملات النقدية» التطورات النقدية في مصر في السنوات الأخيرة ثم تقدم منهجاً للتنبؤ بهذه المجملات التي تمثل المكونات الرئيسية في الميزانيات العمومية للنظام المصرفي. وتستند هذه التنبؤات على المعلومات المعطاة وإجراءات السياسة ونواياها، وكذلك على العلاقات الدالية للمجملات النقدية، والتي يمكن على أساسها احتساب قيم المعلمات (مثل المضاعف النقدي). ويتم في هذه الحلقة التنبؤ بالنقود وشبه النقود بناء على عوامل تتعلق بالعرض والطلب كما يتم فحص مضمون السياسات المستوحاة من هذه التنبؤات.

وتصف الحلقة الدراسية التطبيقية السادسة عن «التنبؤ بالميزانية» هيكل الايرادات والنفقات الحكومية في مصر، وتقترح أسلوباً للتنبؤ بالايرادات الحكومية بناء على العلاقات الدالّية المعدلة على ضوء أثر التغيرات التقديرية في النظام الضريبي وذلك عن طريق «التعديل التناسبي للبيانات». ومن بين القضايا المعروضة للمناقشة أهمية التصنيف الملائم للايرادات الحكومية واختيار الأوعية البديلة للضريبة وأثر تغيرات الأسعار. وتتعرض هذه الحلقة أيضاً لأساليب التنبؤ بالنفقات الحكومية في مصر.

وتحوي الحلقة الدراسية التطبيقية السابعة عن «التنبؤ بميزان المدفوعات» وصفاً للقطاع الخارجي والتطورات الأخيرة في ميزان المدفوعات المصري، وتتناول بعض المبادىء التوجيهية للتنبؤ بالمكونات الأساسية لميزان المدفوعات باستعمال تحليل الانحدار بالاضافة الى الاجتهاد الشخصي. وتركز الحلقة على ضرورة الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية في مصر وفي العالم الخارجي.

وتستعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الثامنة والأخيرة عن «البرمجة المالية» الأساليب والخطوات التي تتبع لاعداد برنامج مالي شامل ومتسق ـ أي مزيج مناسب من السياسات المالية والنقدية وسياسات ميزان المدفوعات وكذلك سياسات جانب العرض المصممة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة في إطار العلاقات المفترضة بين المجملات الاقتصادية. ويمكن استخدام التنبؤات التي حسبت في دراسات تطبيقية سابقة لهذا الغرض، ولكن غالباً ما يحدث أن تكون مثل هذه التنبؤات القطاعية غير متسقة مع بعضها البعض من منظور الاقتصاد الكلي أو مع الافتراضات والسياسات التي تتضمنها الأجزاء الأخرى من البرنامج المالي. ولذلك قد يتعين وضع تنبؤات متتالية (باستخدام المنهجية التي جرى عرضها في الحلقات السابقة)، بغرض التوصل بالتدريج الى الاتساق المرغوب بين مختلف أجزاء البرنامج المالي. ويؤخذ في

الحسبان القيود على تحديد الأهداف والسياسات البديلة في ظل هذه القيود. ويتم تقييم أثار السياسات المقترحة على جميع أجزاء البرنامج المالي، والتأكد من الاتساق الداخلي للبرنامج، عن طريق إجراء اختبارات محددة من أجل ذلك.

ومرة أخرى، لا بد من تحذير القارىء من مشاكل الاعتماد الكلي في التنبؤ على التطبيق الآلي لأدوات التحليل الاحصائي، وتذكيره بأنه قد يكون من المناسب في حالات عديدة تعديل القيم المتنبأ بها، على أساس اجتهادي مستمد من الخبرة، وذلك للتوصل لتنبؤات يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ الاجراءات الاقتصادية المناسبة. وأهم المشاكل التي قد تجعل التنبؤ الآلي غير كاف هي قصور قاعدة البيانات، والتحيز الناتج عن عدم التقدير الآني للمعادلات، وسوء صياغة النماذج الاقتصادية، ووجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وعدم تقييم البواقي.

١ ــ **قصور قاعدة البيانات:** إن البيانات الاقتصادية المتوفرة عن دولة نامية تعاني غالباً من أربع نواقص هامة. أولا: من الممكن أن تكون معظم متغيرات الاقتصاد الكلي قد شهدت تغيرات أساسية خلال بعض السنوات الماضية. وعلى ذلك تكون المدة التي يتوفر عنها بيانات في ظل هيكل اقتصادي مستقر قصيرة بدرجة قد لا تتوفر معها الثقة الكافية في نتائج معادلات الانحدار المستعملة. ثانياً: لأسباب عديدة، قد تتضمن بعض البيانات المستعملة أخطاء في القياس، وبالتالي تعتبر غير دقيقة. ثالثاً: كثيراً ما يتم تعديل السلاسل الزمنية الهامة بدون أن تكون هذه التعديلات مصحوبة بمعلومات كافية عن أسباب التعديل وطريقة التوصل اليه وعلاقة البيانات المعدلة بالبيانات قبل التعديل. أخيراً، عندما يكون هناك فروق في التغطية الزمنية للبيانات المختلفة، مثل الاحصاءات المالية وإحصاءات الحسابات القومية، فان هذه البيانات قد تحتاج الى تعديل قبل استعمالها في تقدير المعادلات، غير أن المعلومات التي يتطلبها هذا التعديل تكون غالباً غير متوفرة.

٢ ــ **التحيز الناتج عن عدم التقدير الآني للمعادلات:** ينتج هذا التحيز من أن تطبيق نموذج الانحدار الخطي على معادلة للتنبؤ بمتغير معين يتضمن عادة افتراضاً غير صحيح تماماً مآله أن هناك اتجاهاً وحيداً للسببية، بمعنى أن المتغيرات المستقلة في المعادلة تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر به. ولكن الواقع أن معظم العلاقات الاقتصادية تنطوي على الاعتماد المتبادل بين المتغيرات الداخلة في النموذج بمعنى أن هناك على الأقل عدداً من المتغيرات تتحدد آنياً، أي أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

٣ ــ **سوء صياغة النموذج:** وتعزى هذه المشكلة الى سوء صياغة النموذج «الحقيقي» الذي يمثل علاقة إقتصادية تفسّر ظاهرة معينة، مثل الطلب على الواردات. وقد يأخذ سوء الصياغة عدة أشكال: فقد يكون مثلا، نتيجة إسقاط متغيرات معينة ذات

أثر معنوي لعدم توفر بيانات عنها، أو نتيجة لافتراض علاقة خطية بين المتغيرات بينما أن العلاقة الحقيقية غير خطية.

٤ ـ **وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة:** غالباً ما تكون المجملات الاقتصادية المعبر عنها بالأسعار الجارية على درجة عالية من الارتباط لا سيما إذا كان معدل التضخم مرتفعاً. كذلك عندما يدخل متغير بقيمه الجارية وقيمه المتأخرة ضمن المتغيرات التفسيرية فمن الطبيعي أن يكون هناك ارتباطاً بين القيم الجارية والقيم المتأخرة لهذا المتغير. وإذا وجد هذا الارتباط بين المتغيرات التفسيرية فقد يصعب تقدير أثر كل متغير تفسيري على حدة على الظاهرة موضع البحث، وقد يؤدي ذلك أيضاً الى نتائج غير معقولة. ومع ذلك فقد يكون من المفيد الاشارة الى أنه إذا كان الغرض من النموذج هو التنبؤ بقيم المتغير التابع، فيمكن في هذه الحالة التغاضي عن مشكلة ارتباط المتغيرات التفسيرية بافتراض أن يكون الارتباط المشاهد بين هذه المتغيرات في العينة مستمراً على نفس الوتيرة خلال فترة التنبؤ.

٥ ـ **تقييم البواقي:** هناك عدد من العوامل التي قد تؤدي الى توليد بواق تختلف بشكل كبير في السنوات الأخيرة عنها في السنوات التي قبلها. في هذه الحالة يجب تقييم هذه البواقي بالنسبة لمشاهدات السنوات الأخيرة عند القيام بالتنبؤ، وذلك للحكم على مدى ملائمة التنبؤ المبني على التقدير لنقطة (Point estimate) للفترة التالية. ويجدر بالذكر أن التمثيل البياني لنتائج الانحدار من أجل التعرف على البواقي الكبيرة وعلى أنماطها هو أداة ذات أهمية جوهرية في هذا الصدد. على سبيل المثال، قد يؤدي حدوث ازدهار في الصادرات في إحدى الفترات الأخيرة الى توليد بواق كبيرة موجبة في معادلة الطلب على النقود. ومن المهم للغاية تقييم نمط مثل هذه البواقي، لأنه سوف يؤثر على تصميم السياسات الملائمة.

الفصل الثاني

لمحة عامة
عن الاقتصاد المصري

١ ـ مقدمة

تحتل جمهورية مصر العربية الركن الشمالي الشرقي لافريقيا، وتمتد عبر خليج السويس الى سيناء التي تقع من الناحية الجغرافية في آسيا. ويجري نهر النيل عبر الثلث الشرقي للبلاد، وتوجد على جانبي وادي النيل هضاب صحراوية تنتشر فيها الواحات. وفي الشمال تجاه البحر المتوسط تنخفض الهضاب في حين ترتفع في جنوب القاهرة وتبلغ حداً أقصاه ١٠١٥ قدماً فوق سطح البحر.

وتبلغ مساحة مصر حوالي ٣٨٦٠٠٠ ميل مربع، غير أنه لا يستخدم منها سوى شريط ضيق في وادي النيل والدلتا يساوي أقل من ٤ بالمئة من المساحة الكلية. ويعيش في هذه المنطقة أكثر من ٩٦ بالمئة من مجموع السكان ومعظم الباقي يعيش على طول قناة السويس. ويربو عدد سكان مصر عن ٥٠ مليون (في منتصف ١٩٨٧)، ويزداد بمعدل قدره ٢٫٨ بالمئة سنوياً. وتأتي مصر في المرتبة الأولى من ناحية عدد السكان في العالم العربي وفي المرتبة الثانية (بعد نيجيريا) في أفريقيا. وتعتبر القاهرة أكبر المدن في كل من أفريقيا والشرق الأوسط.

يعتبر نهر النيل صالحاً للملاحة على طول مجراه في مصر، ويوفر وسيلة للنقل الرخيص للبضائع الثقيلة. وتعتبر الاسكندرية الميناء الرئيسي. وتبدأ دلتا النيل على بعد ١٠٠ ميل جنوب البحر الأبيض المتوسط وتتفرع في اتجاه البحر الى فرعي دمياط ورشيد، بالاضافة الى الترع والقنوات المحفورة. أما قناة السويس فهي ممر مائي إصطناعي طوله نحو ١٠٠ ميل ويقع بين بورسعيد على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر.

أصبحت السياسة الاقتصادية للحكومة تدريجياً أكثر مركزية خلال عقد الخمسينات والستينات وتميزت بالتركيز على التصنيع ووضع ضوابط على الأسعار والأجور. وفي مطلع عقد السبعينات جرى تحول في توجه السياسة إذ بدأت الحكومة

في التشجيع النشط للاستثمار الخاص لكل من المصريين والأجانب بموجب «سياسة الباب المفتوح».

٢ ـ الهيكل الاقتصادي

لدى مصر قاعدة اقتصادية متنوعة. وفي ١٩٨٦/١٩٨٧ ساهمت القطاعات المنتجة للسلع بما يزيد قليلا عن نصف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج. وفي نطاق القطاعات المنتجة للسلع، بلغ نصيب الزراعة مقدار الثلث، وتبعتها الصناعة والتعدين، والبترول، والانشاءات. وفي قطاعات الخدمات، سيطرت حصة التجارة والنقل والتمويل على إجمالي القيمة المضافة، واحتلت حصيلة قناة السويس والسياحة وتحويلات العمال المقيمين بالخارج مكاناً خاصاً في الاقتصاد باعتبارها من أكبر المصادر لكسب النقد الأجنبي.

أ ـ الزراعة

من الخصائص الأساسية لقطاع الزراعة وجود مساحة صغيرة نسبياً للأرض القابلة للزراعة، والملكية الخاصة لحيازات الأرض، وتدخل الحكومة في تحديد أنماط الزراعة بالنسبة للمحاصيل التقليدية، وتحديد أسعار الناتج، وتسويق جزء منه. وقد ظلت المساحة القابلة للزراعة ثابتة نسبياً لعدة سنوات، على الرغم من جهود الحكومة لزيادتها عن طريق استصلاح الأراضي الصحراوية. ويتم استغلال الأراضي الزراعية القديمة بصورة مكثفة، مع الاستفادة من الهبات الطبيعية مثل التربة الخصبة والري الدائم من النيل. ومن الناحية التاريخية، فقد قامت الزراعة حول خمسة محاصيل رئيسية: القمح والبرسيم في الشتاء، والقطن والأرز والذرة في الصيف/ الخريف. وتجري زراعة هذه المحاصيل على حيازات كبيرة نسبياً في ظل الملكية الخاصة. ويخصص حوالي ٨٠ بالمئة من الأراضي الزراعية في الوقت الحاضر لزراعة المحاصيل التقليدية في حين تخصص نسبة ٢٠ بالمئة المتبقية لمحاصيل الفول والبصل وقصب السكر والفاكهة والخضروات.

في حين ظل معدل النمو في القطاع الزراعي لسنوات عديدة دون معدل نمو القطاعات الأخرى المنتجة للسلع، فان الزراعة لا تزال أكبر قطاع اقتصادي من ناحية مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي والعمالة (حوالي ١٧ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي، في ١٩٨٦/ ١٩٨٧) وقد تأثر الانتاج الزراعي بالربحية المنخفضة للمحاصيل التقليدية نتيجة للضوابط الحكومية، مما أدى بمرور السنوات الى تحول أنماط المحاصيل بعيداً عن المحاصيل التقليدية (القطن والقمح والأرز) ونحو محاصيل أخرى مثل الذرة والفاكهة والخضروات.

لدى مصر برنامجاً واسع النطاق لدعومات الغذاء حيث يباع الخبز والكميات المخصصة للفرد من السكر والشاي وزيت الطعام والأرز وواردات وزارة التموين من اللحوم الحمراء والدجاج والأسماك وغيرها من المواد الغذائية للمستهلكين بأسعار منخفضة. ويهدف هذا البرنامج الى توفير حد أدنى لمستوى معيشي للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد توسعت دعومات الغذاء بدرجة كبيرة منذ ١٩٧٤ نتيجة لنمو السكان، والزيادة في معدل استهلاك الفرد للعديد من السلع المدعمة، والزيادة في الأسعار العالمية. ويتم استيراد أكثر من ٦٥ بالمئة من كل الغذاء المدعم، ويعتبر القمح السلعة الرئيسية المستوردة. أما الأرز فهو السلعة الوحيدة الهامة من الحبوب التي ما زال إنتاجها المحلي يحقق الاكتفاء الذاتي.

قامت السلطات بتحسين حوافز الانتاج في عام ١٩٨٦ عن طريق إلغاء نظام التوريد الاجباري الذي ظل قائماً لمدة طويلة، وتحرير أسعار جميع المحاصيل الزراعية باستثناء القطن والسكر ونصف محصول الأرز. وقد أبقي على الضوابط في حالة القطن الذي يستخدم بكثافة في صناعة النسيج المحلية بهدف منع حدوث زيادات كبيرة في أسعار الأقمشة الشعبية. وبالمثل، يعتبر الأرز والسكر سلعتين هامتين في سلة استهلاك الفئات ذات الدخل المنخفض، وتشكل معامل إنتاج السكر في صعيد مصر المصادر الرئيسية للعمالة في هذا الاقليم.

ب ـ الصناعة والتعدين

تمثل الصناعة والتعدين (باستثناء البترول) ١٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وتسيطر مؤسسات القطاع العام على النشاط الصناعي نتيجة للتأميمات التي جرت في مطلع عقد الستينات وكذلك نتيجة لما تبع ذلك من استثمارات حكومية كبيرة في الصناعات التحويلية. ومع ذلك، فقد تزايد النشاط الصناعي للقطاع الخاص بعد انتهاج سياسة الباب المفتوح في ١٩٧٤.

لا يزال الانتاج الصناعي موجهاً أساساً نحو السوق المحلي نتيجة للحماية الفعالة التي يتمتع بها هذا القطاع في الداخل وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية. وكان الدافع الرئيسي لسياسة التصنيع هو خلق صناعات تحويلية تعتمد على الانتاج المحلي للسلع الرئيسية مثل القطن، وكذلك صناعة المدخلات، مثل الأسمدة وعربات النقل، لنشاطي الزراعة والتشييد. وتتركز صادرات القطاع الصناعي في المنسوجات، والمصنوعات المعدنية والمنتجات الهندسية. ويعتبر خام الحديد والجبس والفوسفات الصخري والحجر الجيري والملح أهم الصناعات الاستخراجية غير المولدة للطاقة.

ولم يكن الأداء المالي للقطاع العام الصناعي قوياً، كما يتبين من الحالات

العديدة للشركات التي كانت تتطلب تحويلات من ميزانية الحكومة المركزية. وقد نتجت الربحية المنخفضة للقطاع من الارتفاع النسبي لتكلفة العمالة وعدم المرونة الكافية في قرارات التسعير والادارة. واضطرت شركات عديدة للاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي لتمويل الاستثمارات التي لم تكن تغطيها تخصيصات الميزانية. ومع إدراك السلطات للتشوهات التي تحدثها ضوابط الأسعار، تم تقليص قائمة السلع الخاضعة لهذه الضوابط خلال ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ من ٢٩ الى ١٩ سلعة.

ج ـ البترول والغاز الطبيعي والكهرباء

أصبحت مصر مصدراً صافياً للبترول والمنتجات البترولية منذ منتصف عقد السبعينات. وفي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ كان قطاع البترول يمثل حوالي نصف قيمة البضائع المصدرة و١٢ بالمئة من إيرادات الحكومة المركزية. وبلغ مستوى احتياطيات النفط الخام ٣ر٤ مليار برميل في منتصف ١٩٨٧. ويعتمد الهيكل التنظيمي لصناعة البترول على اتفاقات المشاركة في الانتاج بين الهيئة العامة للبترول في مصر (EGPC) ، وهي سلطة القطاع العام المسؤولة عن الانتاج والتوزيع، وبين الشركات الأجنبية. وتقوم هذه الشركات بتمويل تكاليف الاستكشاف والاستخراج، ثم تستردها بعد ذلك في صورة بترول «استرداد التكلفة». وتتقاسم الشركات الأجنبية والمؤسسة العامة للبترول بقية «بترول الربح» تبعاً لنسب محددة في عقد الامتياز. وقد بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في عام ١٩٨٦/١٩٨٧ حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ برميل يومياً، وبلغت حصة مصر حوالي ثلثي الاجمالي. واستخدمت معامل التكرير المحلية حوالي ثلاثة أرباع حصة مصر من الانتاج الكلي وذلك للوفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي أساساً.

ظلت أسعار البيع المحلي لمعظم منتجات البترول، وخاصة تلك المستخدمة في الصناعة، منخفضة لسنوات عديدة، مما أدى الى تشجيع الاستهلاك المحلي. وعلى الرغم من الزيادات المتكررة في أسعار المنتجات البترولية المتنوعة خلال ١٩٨٥ ــ ١٩٨٧، بلغ متوسط السعر المرجح لمنتجات البترول في آذار/مارس ١٩٨٨ حوالي ٣٤ بالمئة فقط من السعر المعادل خارج معامل التكرير في جنوبي أوروبا. وتشمل منشآت النفط ستة معامل للتكرير تخدم الاحتياجات المحلية، وخط أنابيب سوميد الذي يربط خليج السويس بالاسكندرية.

ويعتبر إنتاج الغاز الطبيعي عنصراً رئيسياً في مستقبل الطاقة في مصر. ويقدر أنه ارتفع من ٢ر٢ مليون طن في ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٥ر٤ مليون طن في ١٩٨٦/١٩٨٧، ومن المتوقع حسب الخطة أن يصل الى ٩ر١٠ مليون طن في ١٩٩١/١٩٩٢. وفي الوقت الحاضر، يستخدم الغاز الطبيعي في إمداد محطات الطاقة المتعددة وصناعات الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب، وقد جرى إحلال الغاز بدرجة كبيرة محل زيت الوقود.

وتمشياً مع استهلاك الطاقة الكلي، فقد نما استخدام الكهرباء بمعدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، مما يعكس نمو الاقتصاد وتوسيع شبكة التوزيع وانخفاض الأسعار الحقيقية للطاقة والاستخدام الواسع النطاق لمجمع صهر الألومنيوم. وزاد توليد الكهرباء من حوالي ١٨ مليار كيلووات ساعة في ١٩٨١/١٩٨٢ الى ما يقدر بـ ٤٥ مليار في ١٩٨٦/١٩٨٧ نتيجة لاضافة محطات عديدة. وقد رفعت الأسعار عدة مرات منذ شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٢، وذلك من أجل كبح نمو الاستهلاك.

د ــ السياحة وقناة السويس وتحويلات العمال

إجتذبت مصر في المتوسط حوالي ٥ر١ مليون سائح سنوياً في السنوات الأخيرة. وتأتي الأغلبية من أوروبا الغربية والولايات المتحدة عادة في رحلات منظمة خلال شهور الشتاء. وخلال السنوات، تم تطوير عدد كبير من أماكن الاقامة والترفيه في القاهرة، والاقصر، وأسوان. ولدى مصر إمكانات هائلة لاجتذاب السائحين المهتمين بالسياحة، وصيد الأسماك، والغوص في أعماق البحر على طول شواطىء البحر المتوسط ومناطق البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء.

وتعتبر قناة السويس أيضاً مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي، إذ بلغت إيراداتها حوالي ١ر١ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٦/١٩٨٧. وعقب استكمال توسيع وتعميق القناة في أواخر ١٩٨٠، زاد متوسط حمولة السفن العابرة بالتدريج حتى ١٩٨٣/ ١٩٨٤. ولكن اتجه حجم المرور للانخفاض منذ ذلك التاريخ، ويرجع ذلك أساساً الى بطء نمو التجارة العالمية وركود إنتاج البترول في المنطقة.

أما بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج، والتي تدرج في حسابات الدخل القومي، فقد انخفضت الى حوالي ٨ر٢ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٦/١٩٨٧ مقارنة بـ ٩ر٣ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٣/ ١٩٨٤ بسبب الركود الاقتصادي في الدول المجاورة المنتجة للبترول وبسبب القيود التي وضعتها بعض الدول على التحويلات الى الخارج، بالاضافة الى أن أسعار الصرف والفائدة السارية حينئذ لم تشجع على تدفق التحويلات.

٣ ــ الأداء الاقتصادي

منذ منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات، نما الاقتصاد المصري بمعدل بطيء نسبياً. ويقدر متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة بحوالي ٣ بالمئة سنوياً، وهو ما يزيد قليلا عن معدل نمو السكان. وكانت معدلات النمو المنخفضة في هذه الفترة ترجع الى العبء الثقيل للدفاع (وحروب ١٩٦٧ و١٩٧٣) والى ندرة النقد الأجنبي التي أدت الى انخفاض مستويات الاستثمار وعاقت نمو الانتاج السلعي. وفضلا عن ذلك، فان الأثر التراكمي لفرض ضوابط حكومية

على الأسعار في ظل العلاقات المتغيرة الخاصة بالأسعار والتكاليف ربما ساعد على كبت الحوافز.

وفي النصف الثاني من عقد السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/١٩٨٣، كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى بكثير مما كان عليه في العقد السابق، وبلغ في المتوسط حوالي ٩ بالمئة سنوياً. ومع أن الاداء الأفضل كان يعزى من ناحية الى عوامل خارجية أثرت أساساً في القطاع الخارجي، فان إعادة توجيه السياسة الاقتصادية قام أيضاً بدور هام. فمع الاعلان عن سياسة «الباب المفتوح» في عام ١٩٧٤، حدث تحول نحو نظام أكثر تحرر للتجارة والصرف، ونحو تشجيع أكبر لمبادرات القطاع الخاص المحلي وكذلك فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي المباشر في مصر.

وكانت أهم القطاعات الرائدة هي صناعة البترول وقناة السويس، التي ساعد على نموها قوة الطلب الخارجي وتوفر التمويل الأجنبي. وقد أدى الدخل المتزايد من نشاط السياحة وصناعة البترول وعبور قناة السويس بالاضافة الى تدفقات تحويلات العاملين والمعونات الخارجية الى تشجيع قطاعات أخرى في الاقتصاد وخاصة قطاع الانشاءات والتجارة والخدمات المالية.

وقد صاحب التوسع في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة وجود معدل منخفض للتضخم أمكن تحقيقه الى حد كبير عن طريق التدخل الحكومي المتواصل في عملية تحديد الأسعار. وكان من أهداف سياسة التسعير مساعدة مؤسسات القطاع العام من الناحية المالية عن طريق الحد من تكلفة عناصر الانتاج. وكان معظم تدخل الحكومة مركزاً بصورة كبيرة على قطاعي الزراعة والصناعة. ونتيجة لتمتع أسعار الخدمات بمرونة أكبر، تم اجتذاب الموارد من قطاع الزراعة على الأخص وكذلك من قطاع الصناعة الى قطاع الخدمات (باستثناء قطاع الاسكان الخاضع لنظام الايجارات الثابتة) مما سبب انخفاض النمو في القطاعات المنتجة للسلع.

وبينما أدى توافر الموارد الخارجية مبدئياً الى تدعيم الوضع المالي للبلاد ومساعدة استمرار النظام الشامل للدعومات وضوابط الأسعار، فقد عانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية متزايدة شجعت على الاستهلاك والاستيراد ولم تشجع على إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري. ومع حصول الحكومة على جزء كبير من إيرادات النقد الأجنبي المتزايدة، زادت النفقات العامة بسرعة، في حين أن تعبئة الايرادات من المصادر التقليدية لم تتزايد بصورة نشطة. وفي نهاية الأمر، فان تكاليف الدعومات وغيرها من النفقات فاقت تدفق الموارد الخارجية بشروط ميسرة. وقد تم تمويل المصروفات المتزايدة عن طريق الاقتراض الأجنبي وكذلك باللجوء الى التمويل المصرفي المحلي. وقد ساعدت تغذية الاقتصاد بالسيولة المحلية المتزايدة على إضافة عنصر الطلب الزائد الى الاختلالات الهيكلية.

خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦، أدت الانخفاضات في أسعار النفط العالمي وما تلى ذلك من انخفاض في تحويلات العاملين المقيمين في الخارج الى التركيز على المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الاقتصاد وعلى ضرورة تحسين وضع ميزان المدفوعات، إذ شهدت مصر طلباً كلياً مفرطاً متواصلا وضغوطاً متزايدة على الأسعار، وانعكست هذه الضغوط في صورة عجوزات مرتفعة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وزيادة في التزامات خدمة الدين الخارجي وتراكم مدفوعات خدمة الدين الخارجي المتأخرة. وفي ظل هذه الظروف، حدث انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري في السوق الحر على الرغم من تكثيف القيود على الواردات، وتباطأ الاقتصاد الحقيقي بدرجة ملحوظة.

وفي عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إتخذت السلطات المصرية عدداً من الاجراءات لمواجهة الموقف الاقتصادي والمالي المتراجع. ففي القطاع الحقيقي، تم تعديل عدد من الأسعار الخاضعة للضوابط الحكومية، في حين استحدثت إجراءات تحرير في مجال الزراعة، بما في ذلك إلغاء نظام التوريد وتحرير أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا القطن والسكر ونصف محصول الأرز. ومع أن نظام الصرف ظل غير موحد، فقد لجأت الهيئات العامة الى القيام بعدد متزايد من المعاملات الأجنبية بأسعار السوق أو ما يقرب من ذلك. وفي قطاع التجارة، جرى إصلاح شامل للتعريفة الجمركية في شهر آب/أغسطس ١٩٨٦، مما أدى الى ترشيد هيكل التعريفة، وتخفيض الاعفاءات، واستحداث سعر صرف أكثر ملاءمة لأغراض تقييم الجمارك. ومع ذلك، فقد تبع هذا الاصلاح مزيداً من التقييد لنظام الاستيراد، وظلت الاختلالات المحلية والخارجية كبيرة.

تقدم الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن البرمجة المالية تفاصيل عن التطورات الاقتصادية والمالية خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ ــ ١٩٨٦/١٩٨٧. هذا بالاضافة الى ما تقدمه الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ بالمجملات النقدية والتنبؤ بالايرادات، والتنبؤ بميزان المدفوعات من معلومات بشأن التطورات النقدية والمالية وميزان المدفوعات خلال الفترة.

الفصل الثالث

الحلقة الدراسية التطبيقية ١

المسح النقدي والمالي

القسم الأول: عرض وتقديم الاحصاءات النقدية والمالية

يناقش هذا الفصل عمليات التقسيم القطاعي وادماج بيانات الأصول والخصوم المالية للمؤسسات المالية في بلد ما. والأسلوب المقدم هنا هو نفسه المستخدم في نشرة صندوق النقد الدولي الشهرية «الاحصاءات المالية الدولية» *(IFS)*. وهناك ثلاثة اعتبارات عامة تستند اليها تلك النشرة في عرضها التحليلي للاحصاءات النقدية والمصرفية. أولا، هناك أوجه تشابه هامة في أنماط التحليلات النقدية التي ظهرت بالبلدان المختلفة مما يبرر بشكل عام عرض البيانات على نطاق دولي. ثانياً، إن الاختلاف في عملية الابلاغ بالبيانات من جانب البلدان الأعضاء يتطلب حداً أدنى من التوحيد القياسي للبيانات الأساسية من أجل إجراء مقارنات دولية للتطورات النقدية. ثالثاً، إن الاهتمامات الخاصة للصندوق لا تتطلب فقط إجراء مقارنات دولية بل تقترح أيضاً بعض الاستخدامات التحليلية للاحصاءات النقدية والمصرفية.

١ ـ خلفية

يمكن تقسيم المؤسسات المالية الى مجموعتين. وتشتمل المجموعة الأولى المؤسسات التي تلعب دوراً مباشراً في عملية خلق النقود مثل السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. أما المجموعة الثانية فتضم المؤسسات المالية الأخرى غير النقدية.

تقدم نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** البيانات النقدية والمالية في ثلاثة مستويات. ويتضمن المستوى الأول دمجاً للبيانات المالية في ثلاث مجموعات وظيفية هي: السلطات النقدية، مصارف الودائع النقدية، والمؤسسات المالية غير النقدية. وتعلق نشرة الاحصاءات المالية الدولية أهمية خاصة على حسابات السلطات النقدية نظراً لأن هذه الحسابات تشكل قاعدة أساسية للبيانات اللازمة لاجراء تقييم في الوقت المناسب للتطورات النقدية، بما فيه حركات الاحتياطي الأجنبي، ولصياغة السياسة

النقدية. ويتم في المستوى الثاني دمج البيانات الخاصة بالسلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية في «المسح النقدي»، وهذا من شأنه أن يوفر قياساً إحصائياً للنقود والائتمان. أما المستوى الثالث، وهو أكثر دمجاً وتوحيداً، فهو يجمع بيانات المؤسسات المالية غير النقدية والمسح النقدي في «المسح المالي»[١]، وذلك لقياس السيولة الكلية في القطاع الخاص، وللاسهام في توضيح منشأها، وتوفير معلومات تفيد في تفهم العلاقة بين النظام المالي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد. وتركز نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** إهتمامها على البيانات النقدية والمالية لأنها تعمل على توضيح طريقة تمويل المصروفات القطاعية والاجمالية، ولأنها تتميز بسرعة توفرها حتى في البلدان النامية.

٢ ــ ١ المستوى الأول: السلطات النقدية

إن البيانات الخاصة بالسلطات النقدية، والتي ترد في السطور من (11) الى (17)[٢] في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** (كما تظهر في الجدول رقم ١)، توحد حسابات المصرف المركزي والمؤسسات الأخرى التي تقوم بخلق الاحتياطي النقدي، وتحتفظ بالاحتياطيات القومية من الذهب، والنقد الأجنبي، وحقوق السحب الخاصة (SDRs)، وتتحكم في النظام النقدي، وتعمل كمصرف للحكومة. ويقوم المصرف المركزي بصفة عامة بمعظم هذه المهام، ولكن هناك بلداناً كثيرة تقوم الخزانة فيها باصدار العملات المعدنية، وبلداناً أخرى تقوم الخزانة فيها بالاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية من الذهب والنقد الأجنبي، أو يقوم بذات المهمة صندوق يخضع لاشراف الخزانة ويعمل على تثبيت أسعار الصرف. ويجب أن تدمج هذه الوظائف النقدية للحكومة مع حسابات المصرف المركزي حتى يتسنى تقديم كل وظائف السلطات النقدية معاً في قسم واحد.

ويتطلب الأمر تصنيف البيانات المستقاة من كشوف الميزانية العمومية للمؤسسات التي تدرج تحت هذا القسم بطريقة من شأنها أن توفر أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بمهامها. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان معرفة كيفية تأثير معاملات البلدان مع بقية العالم على ما تحوزه السلطات النقدية من أصول أجنبية، وكيف تعمل هذه المؤسسات كي تتحكم في التوسع الائتماني لمصارف الودائع النقدية، وكيف يتم تخصيص الائتمان للحكومة وسائر القطاعات الأخرى.

---

١ يظهر المسح المالي في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** بالنسبة لعدد محدود فقط من البلدان وذلك بسبب النقص في البيانات الملائمة.

٢ يشير الرقم الموضوع بين قوسين الى السطر الخاص بالبنود في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** (أنظر الجدول رقم ١).

ويقدم الجدول رقم ٢ نموذجاً نمطياً للحسابات الرئيسية للسلطات النقدية. وفي الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية**، تتضمن الأصول الأجنبية (11) الذهب، والعملات بالنقد الأجنبي، والودائع بالنقد الأجنبي المحتفظ بها في الخارج، والاستثمار في سندات الدين للبلدان الأخرى، وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي للبلد لدى صندوق النقد الدولي. ويعني البند الأخير المبلغ القائم الذي يمكن للبلد العضو سحبه بدون شرط بموجب سياسات الصندوق بالنسبة للشريحة العادية بالاضافة الى قيمة تعادل المبالغ القائمة التي أقرضها البلد للصندوق بموجب ترتيبات الاقتراض.

وتحاول نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** الفصل بين مستحقات الجهاز المصرفي على القطاع العام غير المالي والتزاماته نحوه وإدراجها في ثلاث فئات: الحكومة المركزية، حكومات الولايات والحكومات المحلية، والمؤسسات العامة غير المالية. وتتضمن الحكومة المركزية المؤسسات الحكومية الخاضعة لاشرافها المباشر وكذلك صناديق الضمان الاجتماعي. وبالنسبة لتلك البلدان التي تتوفر فيها البيانات، فان هذه الفئات تحدد على أساس نفس التعاريف المستخدمة في «مالية الحكومة»[١]. وتقوم معالجة المؤسسات الحكومية غير المالية على أساس المعايير العامة ذاتها المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة وهي: وجود ملكية للحكومة و/أو إشراف لها، والى أي مدى تقوم عملية إتخاذ القرارات على أساس اعتبارات تجارية، وعما إذا كان سوق تصريف منتجات هذه الشركات أو المؤسسات يقع الى حد كبير في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. وتوجد في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية**، أسطر مستقلة للمستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية والمستحقات على المؤسسات العامة غير المالية. وفي حالة عدم توفر البيانات اللازمة لاجراء الفصل بين هاتين المجموعتين، تدرج المعلومات تحت عنوان «الهيئات الرسمية». وتدرج المؤسسات المالية العامة التي تتمتع بالاستقلال الذاتي (مثل المصارف الرسمية للتنمية، ومكاتب ادخار البريد وغيرها من المصارف الرسمية للادخار، والمصارف الرسمية للرهونات... الخ) بالاضافة الى المؤسسات الخاصة المشابهة لها في قسم منفصل يسمى «المؤسسات المالية غير النقدية» وهو ما تأتي مناقشته فيما بعد في القسم الأول ٢ ــ ٢ الخاص بمصارف الودائع النقدية. ويختلف العنوان المستخدم في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** فيما يتعلق بهذا القسم من بلد الى آخر، ويتوقف ذلك على طابع المؤسسات.

---

١ أنظر أيضاً: الحلقة الدراسية التطبيقية ــ ٢ عن إحصاءات مالية الحكومة.

الجدول رقم ١ ـ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية

أسعار الصرف	
سعر وحدة حقوق السحب الخاصة	aa
سعر السوق (نهاية الفترة)	ae/ag
سعر السوق (متوسط الفترة)	af/ah
سعر التعادل أو السعر المركزي (نهاية الفترة)	de/dg
سعر التعادل/سعر السوق (متوسط الفترة) والتحويل التجاري	rf/rh
السيولة الدولية	
إجمالي الاحتياطيات ناقص الذهب	11.d
حقوق السحب الخاصة	1b.d
وضع الاحتياطي لدى الصندوق	1c.d
النقد الأجنبي	1d.d
الذهب (مليون أونصة ذهب خالص)	1ad
الذهب (التقييم القومي)	1and
الوضع في الصندوق	
إستخدام ائتمان الصندوق	2e.d
ومنه: عن طريق التسهيلات	2e*d
الحصص	2f.d
القروض القائمة من الصندوق الاستئماني (Trust Fund)	2etd
السلطات النقدية: خصوم (أجنبية) أخرى	4.d
مصارف الودائع النقدية: أصول (أجنبية)	7a.d
مصارف الودائع النقدية: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)	7add
مصارف الودائع النقدية: خصوم (أجنبية)	7b.d
مصارف الودائع النقدية: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)	7bdd
مؤسسات مالية أخرى: أصول (أجنبية)	7e.d
مؤسسات مالية أخرى: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)	7edd
مؤسسات مالية أخرى: خصوم (أجنبية)	7f.d
مؤسسات مالية أخرى: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)	7fdd
المصارف الدولية ذات التراخيص: أصول (أجنبية)	7k.d
المصارف الدولية ذات التراخيص: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)	7kdd
المصارف الدولية ذات التراخيص: خصوم (أجنبية)	7m.d
المصارف الدولية ذات التراخيص: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)	7mdd
إلتزامات الولايات المتحدة للبلد	9a.d
إستحقاقات الولايات المتحدة على البلد	9add

الجدول رقم ١ ــ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تابع)

السلطات النقدية

الأصول الأجنبية	11
مستحقات على الحكومة المركزية	12a
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	12b
مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	12c
مستحقات على القطاع الخاص	12d
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	12e
مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية	12f
النقد الاحتياطي	14
ومنه: عملة خارج البنوك	14a
ودائع لأجل وإدخارية وودائع بالنقد الأجنبي	15
سندات	16a
ودائع للاستيراد وودائع مقيدة	16b
خصوم أجنبية	16c
خصوم أجنبية طويلة الأجل	16c1
ودائع الحكومة المركزية	16d
الأموال المقابلة	16e
أموال الاقراض الحكومي	16f
حسابات رأس المال	17a
بنود أخرى (صافية)	17r

مصارف الودائع النقدية

إحتياطيات	20
أصول أجنبية	21
مستحقات على الحكومة المركزية	22a
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	22b
مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	22c
مستحقات على القطاع الخاص	22d
مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية	22f
ودائع تحت الطلب	24
ودائع لأجل وإدخارية وودائع بالنقد الأجنبي	25
أدوات سوق المال	26aa
سندات	26ab
ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة	26b

الجدول رقم ١ ـ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تابع)

خصوم أجنبية	26c
خصوم أجنبية طويلة الأجل	26cl
ودائع الحكومة المركزية	26d
أموال مقابلة	26e
أموال الاقراض الحكومي	26f
ائتمان من البنك المركزي	26g
خصومات لمؤسسات مالية غير نقدية	26i
حسابات رأس المال	27a
بنود أخرى (صافية)	27r
المسح النقدي	
أصول أجنبية (صافية)	31n
ائتمان محلي	32
مستحقات على الحكومة المركزية (صافي)	32an
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	32b
مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	32c
مستحقات على القطاع الخاص	32d
مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية	32f
النقود	34
شبه النقود	35
سندات وأدوات سوق المال	36a
ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة	36b
مستحقات أجنبية طويلة الأجل	36cl
أموال مقابلة	36e
أموال الاقراض الحكومي	36f
بنود أخرى (صافية)	37r
المؤسسات المالية غير النقدية	
بنوك التنمية	
الاحتياطيات	40
الأصول الخارجية	41
مستحقات على الحكومة المركزية	42a
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	42b
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	42c

الجدول رقم ١ ـ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تابع)

مستحقات على القطاع الخاص	42d
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	42e
ودائع لأجل وادخارية وودائع بالنقد الأجنبي	45
أدوات سوق المال	46aa
سندات	46ab
خصوم أجنبية	46c
خصوم أجنبية طويلة الأجل	46c1
ودائع الحكومة المركزية	46d
أموال مقابلة	46e
أموال الاقراض الحكومي	46f
ائتمان من البنك المركزي	46g
ائتمان من مصارف الودائع النقدية	46h
حسابات رأس المال	47a
بنود أخرى (صافية)	47r
بنوك الادخار	
إحتياطيات	40..s
أصول أجنبية	41..s
مستحقات على الحكومة المركزية	42a.s
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	42b.s
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	42c.s
مستحقات على القطاع الخاص	42d.s
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	42e.s
ودائع تحت الطلب	44..s
ودائع ادخارية	45..s
سندات الادخار	46a.s
خصوم أجنبية	46c.s
ودائع الحكومة المركزية	46d.s
حسابات رأس المال	47a.s
بنود أخرى (صافية)	47r.s
شركات التأمين	
إحتياطيات	40..1
أصول أجنبية	41..1
مستحقات على الحكومة المركزية	42a.1
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	42b.1

الجدول رقم ١ ـ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تابع)

مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	42c.1
مستحقات على القطاع الخاص	42d.1
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	42e.1
خصوم أجنبية	46c.1
حسابات رأس المال	47a.1
أموال احتياطي التأمين	47c.1
بنود أخرى (صافية)	47r.1
المسح المالي	
الأصول الأجنبية (صافية)	51n
الائتمان المحلي	52
مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)	52an
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	52b
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	52c
مستحقات على القطاع الخاص	52d
خصوم سائلة	551
سندات وأوراق سوق المال	56a
ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة	56b
خصوم أجنبية طويلة الأجل	56c1
أموال الاقراض الحكومي	56f
أموال إحتياطي التأمين	57c
بنود أخرى (صافية)	57r
الفائدة والأسعار والانتاج	
سعر الخصم (نهاية الفترة)	60
سعر أذونات الخزانة العامة	60c
عائدات السند الحكومي: متوسط الأجل	61a
طويل الأجل	61
مالية الحكومة	
العجز (ـ) أو الفائض	80
الايراد	81
المنح المقبوضة	81g
النفقات	82

الجدول رقم ١ ـ السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تتمة)

الاقراض ناقص السداد	83
التمويل	
الاقتراض الصافي: المحلي	84a
الأجنبي	85a
تمويل آخر	86c
إستخدام أرصدة نقدية	87
الدين: المحلي	88a
الأجنبي	89a
الحسابات القومية	
الصادرات	90c
الاستهلاك الحكومي	91f
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	93e
الزيادة في المخزون	93i
الاستهلاك الخاص	96f
ناقص: الواردات	98c
إجمالي الناتج المحلي	99b
ناقص: صافي مدفوعات عوامل الانتاج بالخارج	98e
إجمالي المصروفات القومية ـ إجمالي الناتج القومي	99a
الدخل القومي بأسعار السوق	99e
إجمالي الناتج المحلي: بأسعار ١٩٧٥	99b.p

الجدول رقم ٢ – نموذج نمطي لميزانية عمومية للسلطات النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول
11	**الأصول الأجنبية**
	الذهب
	النقد الأجنبي
	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
	حيازات حقوق السحب الخاصة
	استثمارات أجنبية
12a	**مستحقات على الحكومة المركزية**
	أذونات الخزانة العامة
	أوراق مالية حكومية
	سلفيات قصيرة الأجل
12b	**مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية**
	أذونات الخزانة العامة
	سندات وأوراق مالية أخرى
	قروض وسلفيات
12c	**مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية**
	أذونات
	أوراق مالية
	قروض وسلفيات
12d	**مستحقات على القطاع الخاص**
12e	**مستحقات على مصارف الودائع النقدية**
	إعادة الخصم
	قروض وسحب على المكشوف
12f	**مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية**
	إعادة الخصم
	أوراق مالية
	قروض وسلفيات

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
14	**نقد احتياطي**
14a	منه: عملة خارج المصارف
(14b)[1]	عملة لدى مصارف الودائع النقدية
(14c)	ودائع مصارف الودائع النقدية
(14d)	ودائع القطاع الخاص
(14e)	ودائع أخرى للقطاع العام
(14f)	ودائع المؤسسات المالية غير النقدية
15	**الودائع لأجل والادخارية وبالنقد الأجنبي**
16a	**السندات**
16b	**ودائع الاستيراد وودائع مقيدة**
16c	**خصوم اجنبية**
16c1	**خصوم اجنبية طويلة الاجل**
16d	**ودائع حكومية**
16e	**الأموال المقابلة**
16f	**أموال الاقراض الحكومي**
17a	**حسابات رأس المال**
	رأس المال
	الاحتياطيات
17r	**بنود أخرى (صافية)**
	خصوم غير مصنفة
	ناقص: أصول غير مصنفة

١ تشير الأرقام بين الأقواس الى البنود التي لا تنشر في المعتاد بالاحصاءات المالية الدولية.

وفي حسابات السلطات النقدية لبلد ما، وجرياً على التمييز السابق الاشارة اليه، تقسم المستحقات على القطاع العام الى أقسام فرعية هي: مستحقات على الحكومة (12a)، ومستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية (12b)، ومستحقات على المؤسسات العامة غير المالية (12c)، حيثما تتوفر عنها بيانات منفصلة، في حين تدرج المستحقات على المصارف الرسمية للتنمية والادخار في المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية (12f). وبصفة عامة، فان المستحقات على القطاع الخاص (12d) تميل الى أن تكون طفيفة. وتعامل عمليات إعادة الخصم وحيازات السلطات النقدية من الالتزامات التي تصدرها المصارف على أنها مستحقات على مصارف الودائع النقدية (السطر 12e) نظراً لأنه ينظر اليها على أنها معاملة بين المصرف المركزي ومصارف الودائع النقدية لاعادة تغذية سيولة الأخيرة. وعلى مستوى مصارف الودائع النقدية، تدرج عمليات إعادة الخصم على أنها مستحقات على غير المقيمين، أو الحكومة، أو القطاع الخاص (حسب الحال) مع قيد مقابل في جانب الخصوم في صورة ائتمان من المصرف المركزي. أما الأصول غير المصنفة (13) فهي تشمل جميع الأصول التي لم تظهر منفصلة من قبل.

ويعتبر النقد الاحتياطي البند الرئيسي في جانب الخصوم. وهو القاعدة النقدية التي يمارس المصرف المركزي من خلالها تأثيره على سيولة مصارف الودائع النقدية، ومن ثم على مقدرتها على خلق الودائع النقدية. وتشكل العملة المتداولة خارج المصارف، أي العملة التي في حوزة الجمهور، (14a) جزءاً كبيراً من مكونات النقد الاحتياطي. وتكتسب العملة المحتفظ بها في خزائن المصارف (14b) وودائع المصارف لدى السلطات النقدية (14c) أهمية بالنسبة للتحليل الاقتصادي، نظراً لأنها تشكل قاعدة إجمالي الودائع تحت الطلب للمجتمع. أما ودائع القطاع الخاص (14d)، فهي صغيرة بصفة عامة شأنها شأن المستحقات على القطاع الخاص. وتدرج ودائع القطاع العام غير المالي الأخرى وودائع المؤسسات المالية غير النقدية التي لا يبلغ عنها بشكل مستقل في الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص (14d)، أو في الودائع لأجل (15) وفقاً لمقتضيات الحال ولكن يجب إدراجها بالسطرين 14e و14f في حالة الابلاغ عنها بشكل مستقل. وتشمل الخصوم الأجنبية (16c) كل الخصوم لغير المقيمين بالعملات المحلية والأجنبية بما في ذلك الودائع المستحقة للسلطات النقدية الأجنبية. ويدرج تحت البند (16c) إستخدام العضو لموارد الصندوق الائتمانية، وهو يقيس صافي استخدام البلد العضو لما يخصه من حقوق السحب المشروطة في الصندوق. ويدرج المقابل لمخصصات حقوق السحب الخاصة تحت البند (17b) وليس تحت خصوم أجنبية. ومن ثم فان أي تخصيص من حقوق السحب الخاصة سيضيف الى صافي وإجمالي احتياطيات البلدان الأعضاء المشاركين. وفي حين ينبغي أن يشمل البند (17r) أساساً حسابات رأس المال للمؤسسات المالية المدرجة، ناقصاً حيازاتها من

الأصول الملموسة، إلا أنه في الواقع يمثل فئة متبقيات ويشمل تلك البنود التي لم يتم تصنيفها في مكان آخر. ووفقاً للتعريف الوارد في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية**، تتضمن الودائع بالعملة الأجنبية بالسطر (15) الخصوم للمقيمين فقط، ولذلك فهي ليست مدرجة كخصوم أجنبية. وتدرج ودائع الحكومة المركزية بالسطر (16d) وليس في الاحتياطي النقدي. وتتولد الأموال المقابلة بالعملة المحلية (16e) من مبيعات سلع للمقيمين، وهي السلع المستوردة بموجب اتفاقيات المعونة الثنائية، وخاصة تلك التي تتم بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ (PL-480) للولايات المتحدة. وعادة ما تستخدم هذه الأرصدة كمصدر لتمويل المشروعات المتفق عليها بين الحكومات المتعاقدة[١]. أما أموال الاقراض الحكومي المدرجة تحت البند 16f، فهي أموال تقدمها الحكومة لأغراض خاصة وذلك عن طريق المؤسسات المالية.

وعند عرض حسابات السلطات النقدية في بلد ما نواجه عدداً من المشكلات.

١ ــ تنطوي عملية عرض حسابات السلطات النقدية، حتى في المستوى الأول، على قدر من الدمج. فهناك، أولاً، عملية دمج حسابات المصرف المركزي مع حسابات معينة للخزانة، أو هيئة أخرى مشابهة من هيئات الحكومة، وذلك مثل حسابات العملات الورقية أو المعدنية للخزانة، وما تحوزه الحكومة من أصول أجنبية والمعاملات مع الصندوق،[٢] بما في ذلك دفع حصة الاشتراك بالعملة المحلية. ويحتاج الأمر، ثانياً، الى عملية دمج فيما بين مختلف إدارات المصرف المركزي، وذلك في حالة وجود إدارتين منفصلتين، إحداهما للاصدار والأخرى للمهام المصرفية، وتقوم كل منهما بوظائف السلطات النقدية. وفي الحالات التي يقوم بها المصرف المركزي

---

١ تقدم الولايات المتحدة بموجب PL-480 الى البلدان التي تعاني مصاعب في ميزان مدفوعاتها معونات سلعيّة (أغلبها في صورة حبوب)، وعادة ما تكون في صورة قرض طويل الأجل يسدد بالعملة المحلية. وتولد العائدات الناتجة من مبيعات هذه السلع المستوردة الأرصدة المقابلة لها بالعملة المحلية والتي تعتبر ملكاً للولايات المتحدة (أي إلتزام البلد المتلقي للمعونة تجاه الولايات المتحدة). وتعقد الولايات المتحدة مع البلد المتلقي للمعونة إتفاقيات فيما يتعلق بطرق التصرف في هذه الأرصدة والتي تتخذ صوراً متنوعة في مختلف البلدان. وعادة ما تحول معظم هذه الأرصدة الى حكومة البلد في صورة قروض طويلة الأجل بالعملة المحلية وذلك لتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية المتفق عليها فيما بينهما. ويجوز، مع ذلك، تخصيص جزء من هذه الأرصدة كي تستخدمه سفارة الولايات المتحدة في تمويل مصروفاتها بالعملة المحلية. ويمكن استخدام جزء آخر من هذه الأرصدة (عادة ما يكون صغيراً) لتقديم قروض بالعملة المحلية للشركات أو المؤسسات التابعة للولايات المتحدة والتي تعمل في هذا البلد. ويمكن تحويل جزء صغير نسبياً من هذه الأرصدة للحكومة المحلية في صورة منحة.

٢ في معظم البلدان، تظهر هذه في حسابات البنك المركزي.

بوظائف المصارف التجارية (سواء من خلال إدارة منفصلة للعمليات المصرفية أو غير ذلك)، أو على العكس في حالة قيام أحد مصارف الودائع النقدية، وعادة ما يكون مصرفاً رسمياً، ببعض وظائف المصارف المركزية أو كلها، فانه يتعين الفصل. وتدخل العمليات المصرفية التجارية التي يقوم بها المصرف المركزي في عملية الدمج الخاصة بمصارف الودائع النقدية، ويدخل العنصر الذي له صلة بمهمة المصرف المركزي، والذي تقوم به مصارف الودائع النقدية، في حسابات السلطات النقدية.

٢ ــ وفي الحالات التي يتم فيها دمج الأصول الأجنبية التي في حوزة الخزانة، أو صندوق تثبيت أسعار الصرف، أو مؤسسة حكومية أخرى مشابهة مع حسابات السلطات النقدية، يجوز إدراج بنود القيد الموازنة إما عن طريق الخصم من المستحقات على الحكومة (12a) أو في حالة ما إذا أدى ذلك الى رقم سالب، عن طريق الاضافة الى ودائع الحكومة (16d). ولا تدرج الخصوم الأجنبية للحكومة مثل تلك المتعلقة بقروض التنمية، في حسابات السلطات النقدية.

٣ ــ ويدرج وضع حساب الاحتياطي لدى الصندوق في السطر (11)، حتى في الحالات التي يظهر فيها جزء من حسابات الصندوق (مثل الاكتتاب بالعملة المحلية) في حسابات الخزانة، أو أية مؤسسة حكومية أخرى، ولا يظهر في كشف الميزانية العمومية للمصرف المركزي. ويتم، في مثل هذه الحالات، إدراج بنود قيد ميزانية وفقاً للأسلوب المتبع في الفقرة (٢) أعلاه. وينطبق الشيء نفسه على استخدام موارد الصندوق الائتمانية، ذلك لأن مسك دفاتر حسابات الصندوق هي أحد المهام النقدية للحكومة ولذا يتعين دمجها مع بيانات المصرف المركزي.

٤ ــ ويستخدم تعبير «مستحقات» (على الحكومة، والمصارف، ... الخ) ليشمل، ليس فقط الائتمان المباشر في صورة عمليات إعادة الخصم، والقروض، والسلف، بل يشمل أيضاً الائتمان غير المباشر في صورة استثمارات في الأوراق المالية (بما في ذلك الاصدار الجديد، والأوراق المالية المشتراة).

٥ ــ وفيما يتعلق بتصنيف القطاع العام الى مختلف مكوناته، لم يتيسر تقديم صورة موحدة للبيانات الخاصة بكل البلدان في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** وذلك لنقص البيانات. وفي بعض الحالات، قد لا تدرج إطلاقاً حكومات الولايات والحكومات المحلية، أو قد تدرج في الحكومة المركزية (12a) بدلا من السطر (12b). وقد تدرج، في حالات أخرى، المؤسسات العامة المستقلة ضمن الحكومة المركزية (12a). وذلك بدلا من المؤسسات العامة غير المالية (12c). وفي حالات أخرى قد تدرج هيئات التنمية الرسمية ومصارف الادخار مع المؤسسات العامة غير المالية (12c) أو حتى مع الحكومة المركزية (12a) بدلا من إظهارها منفصلة كمؤسسات مالية غير نقدية (12f). وبالمثل فان ودائع هيئة رسمية أو مصرف رسمي للتنمية قد تظهر في

ودائع الحكومة المركزية (1bd) بدلا من ودائع القطاع الخاص (14d) أو الودائع لأجل (15). وتدون في هذه الحالات ملحوظة بصفحات البلدان **بالاحصاءات المالية الدولية** تشير الى عدم كفاية البيانات.

٦ ـ وقد تثير عملية التمييز بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية (أنظر القسم الأول ٢ ـ ٢ فيما يلي بشأن مصارف الودائع النقدية) مشكلات مشابهة لتلك الخاصة بتصنيف مستحقات السلطات النقدية أو خصومها على مثل هذه المؤسسات. وقد يكون لهذا، كما هو الحال بالنسبة للفقرة (٥) أعلاه، تأثير على المجملات في المسح النقدي.

٢ ـ ٢ المستوى الأول: مصارف الودائع النقدية

تضم مصارف الودائع النقدية الواردة في السطور (20)-(27r) في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** جميع المصارف والمؤسسات المشابهة لها، فيما عدا تلك التي سبق تصنيفها كسلطات نقدية، والتي لها خصوم كبيرة في صورة ودائع يمكن تحويلها بشيكات أو التي يمكن استخدامها بطرق أخرى لأداء مدفوعات.

يعتبر هذا التعريف وظيفياً أكثر من كونه مؤسسياً وذلك بسبب تنوع المسميات المؤسسية في هياكل النظم المالية القومية. ويختلف استخدام المصطلحات المؤسسية اختلافاً كبيراً، فهناك أحياناً أسماء مؤسسات تشير الى ما يمكن تصنيفه بطريقة ملائمة كمصارف ودائع نقدية في بلد ما، في حين أن نفس الأسماء تشير الى ما يمكن تصنيفه في بلد آخر كمؤسسات مالية غير نقدية أو حتى مؤسسات غير مالية. وعلاوة على ذلك فان الخصائص الوظيفية للمؤسسات المالية قد تتغير بمرور الوقت في حين تظل الأسماء المؤسسية بدون تغيير. ولتوضيح ذلك نجد، مثلا، أن مصارف الادخار تعتمد عادة على الودائع لأجل والودائع الادخارية التي يودعها لديها صغار المدخرين، وتقوم هذه المصارف بدورها باستثمارها في أدوات مالية على نطاق محدود وبصفة خاصة في الأوراق المالية الحكومية والرهونات. وقد وسعت هذه المصارف، في بلدان كثيرة، من نطاق نشاطاتها بمرور الوقت بحيث تضمنت قبول الودائع تحت الطلب على نطاق يؤهلها لأن تعتبر من مصارف الودائع النقدية. وقد درجت نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** على اعتبار مثل هذه المؤسسات المالية كمصارف ودائع نقدية إذا ما توفر لها قدر كبير من الخصوم في صورة ودائع قابلة للتحويل.

إن وجود خصوم في صورة ودائع قابلة للتحويل تشكل عنصراً هاماً في التصنيف، إلا أنه لا يكفي لكي يتقرر ما إذا كان ينبغي تصنيف مصرف معين على أنه مصرف

للودائع النقدية. فمثل هذه الخصوم يجب أن تكون كبيرة، ولا يجب أن تكون شيئاً عارضاً بالنسبة للأنشطة المالية الرئيسية للمصرف أو أن تكون على هامش عملية خلق وسائل الدفع في البلد المعني. ويستخدم تعبير «مصارف تجارية» في نشرة الاحصاءات المالية الدولية حالياً في بعض البلدان كعنوان للسطور (20)-(27r)، في حين يستخدم تعبير «مصارف الودائع النقدية» أو تعبير آخر في بلدان أخرى (مثل المصارف الأساسية بالنسبة ليوغوسلافيا، والمصارف التجارية والتعاونية بالنسبة للهند، والمصارف التجارية والادخارية بالنسبة لاسبانيا، ومصارف الودائع والمدخرات بالنسبة للمكسيك... الخ).

ويقدم الجدول رقم ٣ دمجاً لحسابات كشوف الميزانية العمومية لمثل هذه المؤسسات. ولا تحتاج معظم البنود في هذا الجدول الى شرح أكثر مما قدم لذات البنود تحت السلطات النقدية. وتكمن أهم مشكلة عند وضع جدول من هذا النوع، في عملية تقسيم حسابات الودائع بين ودائع تحت الطلب (24) وخصوم شبه نقدية (25) (أو «شبه النقود»). ويشتمل بند شبه النقود أساساً على الودائع لأجل والودائع الادخارية التي يحتفظ بها القطاع الخاص المحلي لدى المؤسسات التي تدخل ضمن مصارف الودائع النقدية.[١] وتعتبر ودائع القطاع الخاص بالنقد الأجنبي، والودائع الأخرى للمقيمين بالنقد الأجنبي شبه نقود وليس خصوماً أجنبية.

يشتمل البند (26aa) على أنواع مختلفة من الأوراق المالية. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من جانب المؤسسات المالية لما اصطلح على تسميته بادارة الخصوم، مما أدى الى انتشار ترتيبات مالية جديدة لا يمكن تصنيفها بطريقة واضحة على أنها أما ودائع أو أوراقاً مالية. وقد تكون هناك، على وجه الخصوص، إلتزامات ينظر اليها على أنها بدائل للودائع، مثل شهادات الايداع. وثمة نوع آخر من المعاملات المالية اكتسب أهمية وهو اتفاق إعادة الشراء، وبمقتضاه تستطيع مؤسسة مالية الحصول على (أو تقديم) نقد فوري عن طريق بيع (أو شراء) أداة مالية قائمة فعلا ويقترن ذلك باتفاق في نفس الوقت على عكس الصفقة في تاريخ وبسعر يجري تحديدهما مسبقاً.

ونلاحظ فيما يلي بعض المشكلات التي نواجهها في عرض وتقديم حسابات مصارف الودائع النقدية.

١ ــ عند القيام بعملية الدمج لحسابات مصارف الودائع النقدية، يجب استبعاد المعاملات العائمة بين المصارف، وسائر المستحقات والخصوم الأخرى بين المصارف إن وجدت.

---

١ يناقش التمييز بين النقود وشبه النقود بمزيد من الاستفاضة في القسم الأول ــ ٣ حول المستوى الثاني: المسح النقدي.

٢ ـ إن عملية الفصل بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية يجب أن تأخذ في الحسبان مشكلة التمييز بين المؤسسات المالية النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية من واقع الممارسة، وكذلك مشكلة الاتساق في معالجة مستحقات النظام النقدي على المؤسسات المالية غير النقدية وخصومه تجاهها، ويتم البت في حالات التصنيف التي تقع على الحد الفاصل بين المجموعتين (وهي كثيرة) على أساس كل حالة على حدة، وبالرجوع الى القاعدة القانونية، والعرف، والظروف. ويقوم عدد كبير من البلدان بالابلاغ عن المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية، التي تظهر بالسطر (22f) **بالاحصاءات المالية الدولية**، وهي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي ائتمان مصارف الودائع النقدية في حالة بعض البلدان الصناعية مثل السويد والمملكة المتحدة. كذلك يقوم عدد قليل من البلدان (المغرب والسويد وتركيا) بالابلاغ عن الالتزامات تجاه المؤسسات المالية غير النقدية.

٣ ـ ويتضمن التعبير «مستحقات» الائتمان المباشر وغير المباشر، كما ورد تفسير ذلك في الفقرة (٤) من القسم الأول ٢ ـ ١ بشأن السلطات النقدية.

٤ ـ وتماثل مشكلة تصنيف مستحقات وخصوم مصارف الودائع النقدية، والناشئة من التمييز بين الحكومة والهيئات الرسمية، ذات المشكلة الوارد تفسيرها في الفقرة (٥) من القسم الأول ٢ ـ ١ حول السلطات النقدية. وتظهر المستحقات على الحكومة المركزية، والمستحقات على حكومة الولاية والحكومة المحلية، والمستحقات على المؤسسات العامة غير المالية بشكل مفصل بالسطور (22a) و(22b) و(22c) على التوالي. وتظهر ودائع الحكومة المركزية في السطر (26d)، وودائع الهيئات الرسمية في السطر (24)، إذا كانت ودائع تحت الطلب، أو في السطر (25) إذا كانت ودائع لأجل أو ودائع إدخارية.

٣ ـ المستوى الثاني: المسح النقدي

من الأهداف الرئيسية للمسح النقدي إتاحة إجراء تحليل للمجملات المالية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجملات الاقتصادية الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف، يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع مصارف الودائع النقدية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أقسام قليلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة (أنظر الجدول رقم ٤).

لا يتضمن المسح النقدي سوى المؤسسات المالية المذكورة آنفاً وذلك لأسباب عدة. أولا، تشكل السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية ما قد يسمى بجوهر نظام الوساطة المالية في أي بلد معين، وتكتسب التغيرات في حسابات هذه المؤسسات

أهمية أساسية لأغراض التحليل النقدي. ثانياً، لا تتوفر كشوف الميزانية العمومية الخاصة بالمؤسسات المالية غير النقدية عادة إلا بعد تأخير كبير، الأمر الذي يحد من فائدة هذه البيانات في صياغة السياسة النقدية. وأخيراً، فان الأدوات المتاحة للبنوك المركزية من أجل التحكم في السياسة النقدية عادة ما تؤثر مباشرة على عمليات مصارف الودائع النقدية، ولكنها لا تمس بنفس الدرجة عمليات المؤسسات المالية الأخرى.

الجدول رقم ٣ ـ نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
20	**الاحتياطيات**	24	**ودائع تحت الطلب**
	عملة		حسابات جارية
	ودائع لدى البنك المركزي		حسابات إدخارية جارية
21	**اصول أجنبية**	25	**ودائع لأجل وإدخارية وبالنقد الأجنبي**
	مستحقات على بنوك غير مقيمة		
	مستحقات على جهات غير مصرفية غير مقيمة		ودائع بالنقد الأجنبي
			ودائع لأجل
22a	**مستحقات على الحكومة المركزية**		ودائع إدخارية
	أذونات الخزانة العامة	26aa	**أدوات سوق المال**
	أوراق مالية حكومية		شهادة إيداع
	قروض وسلفيات		سندات أذنية
22b	**مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية**	26ab	**سندات**
		26b	**ودائع استيراد مسبقة وودائع مقيدة**
22c	**مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية**		مدفوعات استيراد مسبقة
	أذونات		ودائع على خطابات اعتماد الواردات
	قروض وسلفيات	26c	**خصوم أجنبية**
	أذونات معاد خصمها لدى البنك المركزي		بنوك غير مقيمة
			جهات غير مصرفية غير مقيمة
22d	**مستحقات على القطاع الخاص**	26c1	**خصوم أجنبية طويلة الأجل**
	عمليات خصم	26d	**ودائع الحكومة المركزية**
	قروض وسلفيات		ودائع الخزانة العامة تحت الطلب ولأجل
	رهونات		
	إستثمارات		

الجدول رقم ٣ ـ **نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية (تتمة)**

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
	سحب على المكشوف		ودائع وكالات الحكومة المركزية
			ودائع بالنقد الأجنبي
22f	**مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية**	26e	**أموال مقابلة**
		26f	**أموال الاقراض الحكومي**
		26g	**ائتمان من البنك المركزي**
		26i	**إلتزامات لمؤسسات مالية غير نقدية**
		27a	**حسابات رأس المال**
		27r	**بنود أخرى (صافية)**
			خصوم غير مصنفة
			ناقص: أصول غير مصنفة

الجدول رقم ٤ ـ **نموذج نمطي للمسح النقدي**

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
31n	**الأصول الأجنبية (صافية)**	34	**النقود**
32	**الائتمان المحلي**	35	**شبه النقود**
32an	**مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)**	36a	**السندات وأدوات سوق المال**
32b	**مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية**	36b	**ودائع الاستيراد المسبقة والودائع المقيدة**
32c	**مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية**	36c1	**خصوم أجنبية طويلة الأجل**
32d	**مستحقات على القطاع الخاص**	36e	**أموال مقابلة**
32f	**مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية**	36f	**أموال الاقراض الحكومي**
		37r	**بنود أخرى (صافية)**

ويجب أن يعد المسح النقدي بحيث يستبعد «المعاملات العائمة» ويصفّي جميع الحسابات بين المصارف. وتشتق البنود الواردة في المسح النقدي والمأخوذة من كشفي الميزانيتين العموميتين المدمجين على النحو التالي:[1]

أصول

الأصول الأجنبية (صافية) (31n) =
الأصول الأجنبية للسلطات النقدية (11)
زائد: الأصول الأجنبية لمصارف الودائع النقدية (21)
ناقص: الخصوم الأجنبية للسلطات النقدية (16c)
ولمصارف الودائع النقدية (26c)

ملحوظة: إذا كانت الخصوم أكبر من الأصول، فان الفرق يدرج كرقم سالب تحت (31n)

مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) (32an) =
مستحقات السلطات النقدية (12a) ومستحقات مصارف الودائع النقدية (22a)
ناقص: ودائع الحكومة المركزية لدى السلطات النقدية (16d) ولدى مصارف الودائع النقدية (26d)

مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية (32b) =
مجموع (12b) و(22b)

مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية (32c) =
مجموع (12c) و(22c)

مستحقات على القطاع الخاص (32d) =
مستحقات السلطات النقدية على القطاع الخاص (12d)
زائد: مستحقات مصارف الودائع النقدية على القطاع الخاص (22d)

---

١ في حالة البلدان الناطقة بالفرنسية، يحتاج الأمر الى إدخال التعديلات التالية على الجدول: تدرج ودائع القطاع الخاص في حسابات توفير البريد وفي الخزانة تحت (34) مع قيد مقابل في (32an)، ويدرج الدين البريدي في (31n) و(32an)، وتدرج فواتير الرسوم الجمركية التي تحتفظ بها الخزانة تحت (32an) و(32d) (قارن في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** الصفحات المخصصة لفرنسا والدول الأعضاء في مصرف دول أفريقيا الوسطى (BEAC) والمصرف المركزي لدول أفريقيا الغربية (BCEAO)).

مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية (32f) =
مجموع (12f) و(22f)

خصوم

النقود (34) =
العملة خارج مصارف الودائع النقدية (14a)
زائد: ودائع القطاع الخاص لدى السلطات النقدية (14d)
زائد: ودائع القطاع العام الأخرى لدى السلطات النقدية (14e)
زائد: ودائع المؤسسات المالية غير النقدية لدى السلطات النقدية (14f)
زائد: ودائع تحت الطلب بالعملة المحلية في مصارف الودائع النقدية (24)

شبه النقود (35) =
ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي لدى السلطات النقدية (15)
زائد: ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي لدى مصارف الودائع النقدية (25)

سندات وأدوات سوق المال (36a) = مجموع (16a) و (26aa) و (26ab)

ودائع للاستيراد وودائع مقيدة (36b) = مجموع (16b) و (26b)

خصوم أجنبية طويلة الأجل (36c1) = مجموع (16c1) و (26c1)

أموال مقابلة (36e) = مجموع (16e) و (26e)

أموال الاقراض الحكومي (36f) = مجموع (16f) و (26f)

بنود أخرى (صافية) (37r) وتشمل:[١]

بنود أخرى (صافية) (17r) و (27r)
ائتمان من البنك المركزي (26g)
حسابات رأس المال (17a) و (27a)
عملة في الخزانة وودائع لدى مصارف الودائع النقدية (14b) و (14c)
ناقص: احتياطيات مصارف الودائع النقدية (20)
ناقص: مستحقات على مصارف الودائع النقدية (12e)

---

١ السطر (37r) هو حساب متبقيات يشمل جميع البنود غير المصنفة في مكان آخر. وينطبق المبدأ نفسه على (17r) و (27r) في ملخص حسابات السلطات النقدية وملخص حسابات مصارف الودائع النقدية على التوالي.

ومعظم بنود القيد واضحة لا تحتاج الى شرح مسهب. ويشمل بند صافي الأصول الأجنبية (31n) الذهب وكل المستحقات المالية على غير المقيمين، ناقص الخصوم الأجنبية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للمؤسسات التي يشملها المسح. والقصد هو تبيان الأثر النقدي المحلي لمعاملات بلد ما مع بقية العالم مقاساً بالتغير الذي يحدث في صافي الأصول الأجنبية. ويشمل الائتمان المحلي[1] (وهو أحد أصول النظام المصرفي) كل الائتمان القائم الممنوح من النظام المصرفي للحكومة، وللهيئات الرسمية، وللقطاع الخاص (بما في ذلك، على سبيل المثال، الأفراد، والشركات، والمؤسسات المالية غير النقدية). أما الائتمانات الممنوحة من المصرف المركزي لمصارف الودائع النقدية ومن هذه المصارف لبعضها البعض، فهي تختفي في عملية الدمج.

وتدرج في المسح النقدي، المستحقات على الحكومة على أنها صافي، أي أن الأرقام المقابلة لهذا البند تشمل كل الائتمان الممنوح من النظام المصرفي للحكومة المركزية ناقص كل ودائع الحكومة المركزية في النظام المصرفي. ويسهل هذا الأسلوب قياس أثر عمليات الحكومة المركزية على سيولة الاقتصاد. كذلك فان الحكومة المركزية هي السلطة المسؤولة عن السياسة الاقتصادية، ولذلك فان قراراتها الخاصة بالانفاق لا تعتمد عادة على كمية الودائع التي لديها، بل على مقاييس أوسع نطاقاً، وذلك لأنها غير مقيدة باعتبارات السيولة مثل تلك التي تنطبق على قطاعات أخرى. وتظهر المستحقات على الهيئات الرسمية منفصلة وذلك نظراً لأهميتها وبسبب المشكلات الخاصة فيما يتعلق بهذه الهيئات، وبصفة خاصة في البلدان الأقل نمواً. وتدرج المستحقات على الهيئات الرسمية على أنها إجمالي وذلك لأنه يعتقد أن كمية الودائع التي تمتلكها (أي سيولتها) تؤثر على انفاقها. وتشمل المستحقات على القطاع الخاص كل الائتمان المقدّم للأفراد وللمؤسسات الخاصة ويدرج على أنه إجمالي نظراً للاعتبارات الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالمستحقات على الهيئات الرسمية. ويشمل هذا البند أيضاً المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية التي تدرج على أساس إجمالي.

يعرف تعبير «النقود» نظرياً وعملياً بطرق شتى. ويشمل أحد التعاريف الذي يلقى قبولا أكثر من غيره كل العملة المتداولة خارج النظام المصرفي والحكومة، أي العملة التي في حوزة القطاع الخاص والهيئات الرسمية، وكل ودائع القطاع الخاص والهيئات الرسمية التي يمكن استخدامها كوسائل للدفع. والودائع بصفة عامة هي ذلك الجزء من النقود الذي يمكن تحويله بواسطة شيك. ويمكن أن يتضمن هذا التعريف أيضاً

---

[1] يشمل الائتمان المحلي ومكوناته أيضاً استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية غير النقدية.

ودائع أخرى ذات معدل الدوران المرتفع مثل الودائع الادخارية وذلك بموجب بعض الترتيبات المؤسسية. وفي المسح النقدي، تشمل النقود العملة المتداولة والودائع التي لها سمة الودائع تحت الطلب، وتظهر على أنها خصوم على النظام النقدي. والعملة هي أحد خصوم السلطات النقدية، والودائع تحت الطلب هي خصوم على مصارف الودائع النقدية. وتعد شبه النقود أحد الخصوم الأخرى على المصارف وتشمل كل الودائع الأخرى لدى النظام النقدي والتي لا تستخدم مباشرة كوسيلة للدفع، ولها معدل دوران أقل. وتعني هذه بصفة عامة الودائع لأجل والودائع الادخارية لدى النظام المصرفي، وودائع المقيمين بالنقد الأجنبي. أما ودائع الاستيراد فهي مبالغ يدفعها مقدماً المستوردون عندما يقدمون طلباً للحصول على نقد أجنبي، ولا يدخل هذا البند في شبه النقود. ولا تدخل الودائع الحكومية في النقود ولا في شبه النقود، خاصة وأنها لا تمثل سيولة بمعنى أنها لا تحد من سياسات الانفاق الحكومي ومن ثم فهي تختلف في طابعها عن ودائع القطاع الخاص.

ومن الضروري أن يأخذ المسح النقدي في الاعتبار الخصائص المميزة للهيكل المالي في أي بلد. ففي فرنسا وفي البلدان التي تتبع نهج الأساليب المصرفية الفرنسية، تقوم الخزانة وحسابات توفير البريد بدور خاص للغاية يجب أخذه في الاعتبار عند إجراء المسح النقدي. وقد يقوم، في بلدان أخرى، أحد المصارف الخاصة سابقاً مقام الخزانة باعتباره الوكالة المعنية بكل حسابات الحكومة. ونظراً لأن هذه الخصائص المتميزة، أو الخارجة عن المألوف يتكرر وجودها، تتضمن نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** شرحاً لمثل هذه المؤسسات أو الحسابات في ملحوظات في حواشي جداول مثل هذه البلدان.

وتجدر الاشارة الى بعض جوانب عملية الدمج التي تتعلق بالمسح النقدي:

أ ـ كما هو الحال في عملية دمج حسابات مصارف الودائع النقدية، فان عملية الدمج لغرض المسح النقدي من شأنها أن تستبعد تلك القيود المتعلقة بالمعاملات بين السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. ومن ثم فقد تم تصفية السطور 12e، 14b، و 14c في حسابات السلطات النقدية، والسطور 20 و 26g في حسابات مصارف الودائع النقدية ودمجها مع البنود الأخرى (37r).

ب ـ عبارة «مستحقات» لها نفس المعنى السابق شرحه في الفقرة (٤) من القسم الأول ٢ ـ ١ بشأن السلطات النقدية.

ج ـ ووفقاً لما سبق شرحه في الفقرة (٢) من القسم الأول ٢ ـ ٢ عن مصارف الودائع النقدية، لا يشمل المسح النقدي المؤسسات المالية غير النقدية، لهذا، لا تعكس الأرقام الخاصة بشبه النقود في المسح النقدي أية ودائع تحت الطلب أو ودائع

ودائع لأجل أو ودائع ادخارية يحتفظ بها في المؤسسات المالية غير النقدية[١]. ومع ذلك، فان كمية الودائع تحت الطلب التي استبعدت على هذا النحو من المسح النقدي تكون على الأرجح صغيرة، نظراً لأن حجم الودائع تحت الطلب، كما أوضحنا في القسم السابق، هو المعيار الأساسي للتصنيف تحت مصارف الودائع النقدية أو مؤسسات مالية غير نقدية.

د ـ تظهر المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية بصورة منفصلة بالنسبة لبلدان عديدة بالأسطر (12f) و (22f) بحسابات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية على التوالي. وتعد هذه المعلومات لازمة، في حالة توفرها، لعملية تجميع بنود المسح المالي وذلك من أجل تسوية المستحقات والخصوم بين السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية من جانب، والمؤسسات المالية غير النقدية من جانب أخر. ويجري تسوية البنود (12f) و (22f) مع التزامات المؤسسات المالية غير النقدية تجاه السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. وبالمثل، تتوازن في عملية التجميع مستحقات المؤسسات المالية غير النقدية على السلطات النقدية وعلى مصارف الودائع النقدية (البنود 40، 40..s، 40..1، 42e، 42e.s، و42e.1 بالجدول رقم ٥) مع التزامات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية تجاه المؤسسات المالية غير النقدية.

هـ ـ وعلى جانب الأصول تبوب المستحقات المحلية في عملية الدمج بالمسح النقدي بحسب القطاعات أو مكونات القطاع في السطور (32an) و (32b) و (32c) و(32d) و (32f). ويتم التصنيف على جانب الخصوم أساساً وفقاً لطابع السيولة (كما سبق شرحه فيما يتعلق بالنقود، وشبه النقود، وودائع الحكومة). ومن ثم تعتبر ودائع الهيئات الرسمية بأن لها نفس خصائص السيولة مثل ودائع القطاع الخاص وتوضع في النقود (34) أو شبه النقود (35) في عملية الدمج والتوحيد في المسح النقدي (وهذا يتوقف على ما إذا كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل وودائع ادخار)، حتى ولو كانت قد ظهرت منفصلة في المستوى الأول لعملية الدمج تحت البند (14dx) مثلا. وتدرج ودائع المؤسسات الرسمية أو الخاصة بالانماء والادخار (المؤسسات المالية غير النقدية) في ودائع القطاع الخاص في حسابات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية وكذلك في المسح النقدي.

---

١ تدرج مستحقات النظام النقدي على المؤسسات المالية غير النقدية إما منفصلة، إذا كانت كبيرة، أو ضمن المستحقات على القطاع الخاص، وتضمّن ودائعها لدى النظام النقدي في النقود وشبه النقود.

و ـ تدرج ضمن شبه النقود في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** الودائع بالنقد الأجنبي التي يحتفظ بها مقيمون والتي ترد منفصلة في بيانات عدد قليل من البلدان (أنظر البند 15b بحسابات السلطات النقدية بالنسبة لحالة شيلي ورومانيا، والبند 25b بحسابات مصارف الودائع النقدية كما في حالة بوليفيا وشيلي وهولندا وجزر الانتيل ورومانيا والمملكة العربية السعودية)، وذلك لأن خصائصها تشبه خصائص المكونات الأخرى لشبه النقود بالرغم من أنها محررة بالنقد الأجنبي.

ز ـ وتظهر الأموال المقابلة (36e) منفصلة في المسح النقدي في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية** إذا كانت كميتها كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لبوليفيا، السلفادور، باكستان، باراغواي، تونس، وزائير.

٤ ـ المستوى الثالث: المسح المالي

توجد مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل أساساً في مجال تقديم الخدمات المالية ولكن دون أن تتحمل التزامات يمكن أن يستخدمها آخرون كوسائل للدفع. وفي حين يغطي المسح النقدي السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية فقط يتضمن المسح المالي حسابات الوسطاء الماليين الآخرين إذا كانت لهم أهمية في الهيكل المالي للاقتصاد، وإذا كانت البيانات المطلوبة متوفرة في كشوف ميزانيتها. وتفيد المعلومات الخاصة بأنشطتهم بالنسبة للتحليل النقدي والمالي. وينشىء المسح المالي رابطة بين خلق النقود وتقديم التسهيلات الائتمانية من ناحية، وجمع المدخرات من ناحية أخرى. ويستفاد من المسح المالي، بالاضافة الى ميزان المدفوعات والحسابات المالية للقطاع الحكومي في وضع بيان مالي عن جزء أكبر من المعاملات المالية للقطاع الخاص مقارنة بما يتيحه المسح النقدي.

وقد يشمل الوسطاء الماليون الآخرون مؤسسات ائتمان متخصصة مثل مكاتب توفير البريد ومصارف الادخار، ومصارف الرهونات، ومصارف التنمية، أو مصارف متخصصة في تقديم القروض لقطاعات التعدين أو الزراعة. وقد تحتل مؤسسات التأمينات والمعاشات أيضاً مكانة هامة في هذه المجموعة من الوسطاء الماليين.

ويعكس كشف الميزانية العمومية لكل من هذه المؤسسات طابعها المتميز. ومن ثم، فان عملية الدمج لكشوف الميزانية العمومية للمؤسسات الرئيسية في هذا القطاع في بيان مالي موحد للوسطاء الماليين كثيراً ما تثير مشكلات بالغة الصعوبة تتعلق بصافي التسوية والتقسيم الى فئات. وعلى أية حال فان هذا البيان يأخذ، حيثما يمكن ذلك، شكلا يماثل الشكل المبين في الجدول رقم ٦.

وبقدر ما تتسق الأساليب المحاسبية لهؤلاء الوسطاء الماليين مع تلك الخاصة

بالنظام المصرفي، فان البيانات تدمج في المسح المالي في نشرة الاحصاءات المالية الدولية.

الجدول رقم ٥ ـ نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
	بنوك التنمية		
40	إحتياطيات	45	ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي
41	أصول أجنبية	46aa	أدوات سوق المال
42a	مستحقات على الحكومة المركزية	46ab	سندات
42b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	46c	خصوم أجنبية
42c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	46c1	خصوم أجنبية طويلة الأجل
42d	مستحقات على القطاع الخاص	46d	ودائع الحكومة المركزية
42e	مستحقات على مصارف الودائع النقدية	46e	أموال مقابلة
		46f	أموال الاقراض الحكومي
		46g	ائتمان من البنك المركزي
		46h	ائتمان من مصارف الودائع النقدية
		47a	حسابات رأس المال
		47r	بنود اخرى (صافية)
	بنوك الادخار		
40..s	الاحتياطيات	44..s	ودائع تحت الطلب
41..s	الأصول الأجنبية	45..s	ودائع ادخارية
42a.s	مستحقات على الحكومة المركزية	46a.s	سندات ادخار
42b.s	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	46c.s	خصوم أجنبية
		46d.s	ودائع الحكومة المركزية

الجدول رقم ٥ ـ نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية (تتمة)

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
42c.s	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	47a.s	حسابات رأس المال
42d.s	مستحقات على القطاع الخاص	47r.s	بنود أخرى (صافية)
42e.s	مستحقات على مصارف الودائع النقدية		
	شـــركات الـتأمـين		
40..1	الاحتياطيات	46c.1	خصوم أجنبية
41.1	أصول اجنبية	47a.1	حسابات رأس المال
42a.1	مستحقات على الحكومة المركزية	47c.1	أموال احتياطي التأمين
42b.1	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	47r.1	بنود أخرى (صافية)
42c.1	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية		
42d.1	مستحقات على القطاع الخاص		
42e.1	مستحقات على مصارف الودائع النقدية		

تشتق البنود المدرجة بالمسح المالي، المترتبة على دمج المسح النقدي وموازنة المؤسسات المالية غير النقدية على النحو التالي:

الأصول

الأصول الأجنبية (صافية) (51n) =

الأصول الأجنبية (صافية) بالمسح النقدي (31n)

زائد: الأصول الأجنبية لمصارف التنمية (41)

الأصول الأجنبية لمصارف الادخار (41..s)

والأصول الأجنبية لشركات التأمين (41..1)

ناقص: الخصوم الأجنبية لمصارف التنمية (46c)

الخصوم الأجنبية لمصارف الادخار (46c.s)

والخصوم الأجنبية لشركات التأمين (46c.1)

مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) (52an) =

مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) بالمسح النقدي (32an)

زائد: مستحقات مصارف التنمية على الحكومة المركزية (42a)

مستحقات مصارف الادخار على الحكومة المركزية (42a.s)

ومستحقات شركات التأمين على الحكومة المركزية (42a.1)

ناقص: ودائع الحكومة المركزية بمصارف التنمية (46d)

وودائع الحكومة المركزية بمصارف الادخار (46d.s)

مستحقات على حكومة الولاية والحكومة المحلية (52b) =

مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية بالمسح النقدي (32b)

زائد: مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية بمصارف التنمية (42b)، ومصارف الادخار (42b.s) وشركات التأمين (42b.1)

مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية (52c) =

مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية بالمسح المالي (32c)

زائد: مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية بمصارف التنمية (42c)، وبمصارف الادخار (42c.s)، وشركات التأمين (42c.1)

مستحقات على القطاع الخاص (52d) =

مستحقات على القطاع الخاص بالمسح النقدي (32d)

زائد: مستحقات على القطاع الخاص من جانب مصارف التنمية (42d)، ومصارف الادخار (42d.s)، وشركات التأمين (42d.1)

الخصوم

خصوم سائلة (551) =

النقود بالمسح النقدي (34)

زائد: ودائع مصارف الادخار تحت الطلب (44..s)

ناقص: احتياطيات مصارف التنمية (40)

احتياطيات مصارف الادخار (40..s)

احتياطيات شركات التأمين (40..1)

زائد: شبه النقود بالمسح النقدي (35)

الودائع لأجل والادخارية وبالنقد الأجنبي لدى مصارف التنمية (45)، والودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (45..s)

سندات وأدوات سوق المال (56a) =

سندات وأدوات سوق المال بالمسح النقدي (36a)

زائد: أدوات سوق المال لدى مصارف التنمية (46ab)، وسندات مصارف التنمية (46ab)، وسندات ادخار لدى مصارف الادخار (45..s)

ودائع استيراد وودائع مقيّدة (56b) =

ودائع استيراد وودائع مقيّدة بالمسح النقدي (36b)

خصوم أجنبية طويلة الأجل (56c1) =

خصوم أجنبية طويلة الأجل بالمسح النقدي (36c1)

زائد: خصوم أجنبية طويلة الأجل لدى مصارف التنمية (46c1)

أموال الاقراض الحكومي (56f) =

أموال الاقراض الحكومي بالمسح النقدي (36f)

زائد: أموال الاقراض الحكومي لدى مصارف التنمية (46f)

أموال احتياطي التأمين (57c) =

أموال احتياطي التأمين الخاص لدى شركات التأمين (47c.1)

بنود أخرى (صافية) (57r) =

بنود أخرى (صافية) بالمسح النقدي (37r)

زائد: بنود أخرى (صافية) لدى مصارف التنمية (47r)، ومصارف الادخار (47r.s)، وشركات التأمين (47r.1)،
أموال مقابلة في المسح النقدي (36e) وفي مصارف التنمية (46e)
حسابات رأس المال في مصارف التنمية (47a)، ومصارف الادخار (47a.s)، وشركات التأمين (47a.1)
ائتمان من المصرف المركزي في مصارف التنمية (46g)
ائتمان من مصارف الودائع النقدية في مصارف التنمية (46h)

ناقص: مستحقات على مصارف الودائع النقدية في مصارف التنمية (42e)، ومصارف الادخار (42e.s)، وشركات التأمين (42e.1)
مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية بالمسح النقدي (32f)

الجدول رقم ٦ ـ **نموذج نمطي للمسح المالي**

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
51n	**أصول أجنبية**	551	**خصوم سائلة**
52	**ائتمان محلي**	56a	**سندات وأدوات سوق المال**
52an	**مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)**	56b	**ودائع استيراد وودائع مقيدة**
		56c1	**خصوم أجنبية طويلة الأجل**
52b	**مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية**	56f	**أموال الاقراض الحكومي**
		57c	**أموال احتياطي التأمين**
52c	**مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية**	57r	**بنود اخرى (صافية)**
52d	**مستحقات على القطاع الخاص**		

٥ ــ مسائل للمناقشة

١ ــ يوجد ثلاثة مستويات لتجميع الاحصاءات النقدية في نشرة **الاحصاءات المالية الدولية**. ما هي أهداف جمع الاحصاءات عند كل مستوى؟

٢ ــ يتم التصنيف على جانب الأصول في كشوف الميزانية العمومية للنظام المصرفي على أساس القطاعات، أي القطاع الأجنبي، قطاع الحكومة، القطاع الخاص... الخ. ويتم التصنيف على جانب الخصوم على أساس نوع الخصوم، أي النقود، شبه النقود، بنود أخرى.. الخ. فما هو (أ) الهدف من هذا التصنيف غير المتماثل؟ و(ب) ما هي مزايا وعيوب هذا التصنيف؟

٣ ــ لماذا تعالج الودائع المقومة بالنقد الأجنبي التي يحتفظ بها المقيمون وغير المقيمين بطرق مختلفة؟ ولماذا تدخل مثل هذه الودائع في شبه النقود حينما يحتفظ بها المقيمون؟ ولماذا لا تعامل الأرصدة المقابلة على أنها خصوم أجنبية أو شبه نقود؟

٤ ــ ما هي بعض المشكلات التي نواجهها عند تطبيق المعايير للتمييز بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية؟ وكيف يؤثر مثل هذا التمييز على الأرقام الخاصة بالائتمان المحلي والنقود؟

٥ ــ كيف يؤثر التمييز بين الحكومة والهيئات الرسمية (أي إدخال هيئة رسمية معينة في واحدة أو أخرى من الفئتين) على الأرقام الخاصة بصافي الائتمان للحكومة، الائتمان المحلي، والنقود؟ ولماذا تعالج المستحقات على الهيئات الرسمية، في إطار التقسيم الى قطاعات، بطريقة مختلفة عن معالجة الخصوم لهذه الهيئات؟ ولماذا لا تظهر المستحقات على المصارف الرسمية للانماء والادخار والخصوم لها بطريقة منفصلة؟

٦ ــ لماذا لا تعالج الودائع الحكومية على أنها نقود أو شبه نقود؟ ولماذا يعرض المسح النقدي الائتمان للحكومة على أنه صافي من الودائع الحكومية؟ وهل هناك وضع يمكن ألا يكون هذا العرض فيه أفضل أسلوب للعرض من وجهة نظر التحليل الاقتصادي؟ ولماذا تعالج ودائع الهيئات الرسمية بطريقة مختلفة عن معالجة ودائع الحكومة؟

٧ ــ لماذا يظهر المسح النقدي الأصول الأجنبية على أنها صافي، أي بعد طرح الخصوم الأجنبية؟

القسم الثاني: المسح النقدي لمصر

يقوم هذا القسم بتطبيق المبادىء العامة التي استعرضناها في القسم الأول على البيانات النقدية لمصر. وتركز التمارين على المبادىء المتبعة في الادماج والتبويب على مستوى المسح النقدي. وتتناول المسائل الخاصة بالمناقشة أيضاً الاستخدامات التحليلية للبيانات النقدية وعلاقاتها بالحسابات القطاعية الأخرى.

١ ــ الهيكل المؤسسي

توسع النظام المصرفي المصري توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، من ناحية عدد المؤسسات المصرفية ومن ناحية تنوع الأعمال المصرفية التي تقوم بها. وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ كان هناك بالاضافة الى البنك المركزي ٢٧ بنكاً تجارياً[١]، و٣٣ بنكاً للأعمال والاستثمار، و٤ بنوك متخصصة[٢]. وفي نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧، كانت البنوك التجارية تحوز على ٨٦ بالمئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص القائمة لدى النظام المصرفي و٦٤ بالمئة من مستحقات النظام المصرفي على القطاع الخاص. وكان نصيب بنوك الأعمال والاستثمار ١١ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي، والبنوك المتخصصة ٣ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي.

٢ ــ تمارين

أ ــ يقدم الجدولان ٧ و٨ الحسابات الموجزة للسلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. المطلوب هو إعداد المسح النقدي لعام ١٩٨٦ على أساس تلك البيانات مستخدماً النسق الوارد بالجدول (٩)[٣].

ب ــ يقدم الجدول (١٠) التغيرات في بنود المسح النقدي (بالجنيهات وبالنسبة المئوية) خلال ١٩٨٤ و١٩٨٥. المطلوب هو استكمال الأعمدة لعام ١٩٨٦.

---

١ يشمل هذا العدد الاجمالي البنك الوطني للتنمية، ولهذا البنك ١٧ فرعاً إقليمياً، كل منها حاصل على ترخيص مستقل، ولا تدخل هذه الفروع في العدد الكلي المذكور.

٢ يشمل هذا العدد بنكاً صناعياً، بنكين عقاريين والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (ولدى الأخير ١٧ بنكاً بالمحافظات).

٣ لن تظهر المعاملات بين السلطات النقدية والبنوك التجارية في المسح النقدي. وقد لا تظهر نفس المبالغ الخاصة باستحقاقات السلطات النقدية على، وخصومها الى، مصارف الودائع النقدية بالجدولين (٧) و(٨). وهذه الفروق تعكس شيكات وبنود أخرى في مرحلة انتقال كما تعكس فروق التوقيت في تسجيل المعاملات. وسوف تظهر مثل هذه الفروق في المسح النقدي في «بنود أخرى (بالصافي)».

ج ـ إستخدم الجدول (٩) في احتساب إسهام التغيرات في صافي الأصول الخارجية (ΔNFA) وصافي الاستحقاقات على الحكومة ($\Delta NDCG$) والائتمان المحلي المقدم الى قطاعات أخرى غير الحكومة (ΔDCP) والبنود الأخرى بالصافي (ΔOIN)[١] في نمو النقود وشبه النقود في ١٩٨٦، مع الاستعانة بالمتطابقة المحاسبية التالية إذا لزم الأمر.

$$\frac{\Delta MQ_t}{MQ_{t-1}} = \frac{\Delta NFA_t}{MQ_{t-1}} + \frac{\Delta NDCG_t}{MQ_{t-1}} + \frac{\Delta DCP_t}{MQ_{t-1}} \pm \frac{\Delta OIN_t}{MQ_{t-1}}$$

٣ ـ مسائل للمناقشة

أ ـ إستعرض التطورات النقدية في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ إستناداً الى المعلومات الواردة بالجداول من ٧ الى ١٠. ناقش أثر التغيرات في صافي الأصول الخارجية والائتمان المحلي الى كل من الحكومة والقطاع الخاص على العرض النقدي في ١٩٨٥ و١٩٨٦. هل تتوقع أن تتأثر التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الاسمي أو في هيكل الطلب بمعدلات نمو النقود أو الائتمان؟

ب ـ ناقش كيف يمكن ربط التغيرات في صافي الأصول الخارجية وصافي الاستحقاقات على الحكومة كما وردت بالجداول من ٧ الى ٩ بالتطورات في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة؟

ج ـ ما هي العلاقة بين «النقد الاحتياطي» (الجدول ٧) و«الاحتياطيات» (الجدول ٨)؟ قارن بين معدلات نمو النقد الاحتياطي، والنقود، والنقود زائد شبه النقود في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. ما هي العوامل التي قد تعزى اليها أي فروق في معدلات نمو تلك المجملات؟ وهل تكون مثل الفروق هامة عند تحليل التطورات النقدية؟

د ـ هل تكون لزيادة الائتمان المحلي من جانب السلطات النقدية نفس الأثر على الكتلة النقدية الذي تحدثه زيادة الائتمان المحلي من جانب مصارف الودائع النقدية؟

هـ ـ عقب على معالجة تخصيصات حقوق السحب الخاصة وقروض صندوق الاستئمان بالجدول (٧) وودائع الحكومة والتزاماتها الخارجية بالجدول (٩).

---

١ صافي البنود الأخرى تشمل ودائع الاستيراد.

الجدول رقم ٧ ــ مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ ــ ١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأصول الخارجية	٢٠٣٠٫٠	١٨٨٨٫٣	١٨٨٧٫٨	٢١٢٨٫٣
أوراق مالية خارجية	١٧٣٫٧	٢٢٠٫٣	٣٢٢٫٣	٣٨٣٫٦
المستحق من المراسلين بالخارج	١٣٠٣٫٣	١١٩٢٫٧	١١٦٠٫٧	١٣٠٩٫٣
المقتنيات من حقوق السحب الخاصة	٢٫٠	٢٫٠	١٫٠	—
الذهب	٥٢٩٫٨	٤٧٥٫١	٤٠٤٫٧	٤٣٥٫٤
وضع الاحتياطي في الصندوق	٢٣٫٠	—	—	—
مستحقات على الحكومة	١٢٦٢٧٫١	١٤٣٧٦٫٧	١٥٩٦٥٫٨	١٧٨٤٠٫٩
قروض للحكومة المركزية	٢٤٧٦٫٢	٢٩٢٣٫٤	٣٣٦٤٫٤	٣٣٧٣٫١
قروض لسلطات الخدمات العامة	—	—	—	—
أذونات الخزانة	—	—	—	—
سندات الحكومة المركزية	٩٩٧٩٫٢	١١٢٨٥٫٠	١٢٤٥٨٫٣	١٤٣٥٣٫٨
مستحقات على الحكومة المحلية	—	—	—	—
أوراق مالية وعملات للخزانة	٧١٫٤	٨١٫٨	٨٦٫٤	٨٨٫٢
قروض صندوق الاستثمار	١٢٤٫٩	١١٢٫٣	٩٠٫٧	٦٥٫١
تسوية الخزانة مع صندوق النقد	-٢٤٫٧	-٢٥٫٩	-٣٤٫٠	-٣٩٫٤
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٣٥٠٫٧	٣٣٤٫٠	٤٢٤٫٥	٤٩١٫٩
مستحقات على السلطات الاقتصادية العامة	٣٥٠٫٧	٣٣٤٫٠	٤٢٤٫٥	٤٩١٫٩
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	٦٤٢٫٩	٨٩٧٫٧	١٠٧٥٫٤	١١٧٣٫٤
مستحقات على البنوك التجارية	٢٨٧٫٢	٤١٣٫٤	٤٢٤٫٠	٣٨٢٫٩
المستحق من بنوك الأعمال والاستثمار	٣٥٥٫٧	٤٨٤٫٣	٦٥١٫٤	٧٩٠٫٥
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	٥٥٠٫٩	٦٦٥٫٤	٨٣٧٫٤	١٠٧٧٫٦
المستحق من البنوك المتخصصة	٥٥٠٫٩	٦٦٥٫٤	٨٣٧٫٤	١٠٧٧٫٦
سندات بنك الائتمان الزراعي	—	—	—	—
سندات البنك الصناعي للتنمية	—	—	—	—
قروض لمؤسسات مالية غير مصرفية	—	—	—	—
أصول غير مصنفة	٣٤٨٫٣	٣٥٠٫٥	٤٣٤٫٢	٤٤٩٫٣

الجدول رقم ٧ ـ مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ (تتمة) (بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
النقد الاحتياطي	١١ ٨٧٤٫٨	١٣ ٥٤٣٫٩	١٥ ٨١٣٫٧	١٧ ٦٥٤٫٥
عملة خارج البنوك	٦ ٤٧٥٫٤	٧ ٠٩٧٫٥	٨ ٢٨٤٫٥	٨ ٨٠٢٫٦
عملة بخزائن البنوك	٣٥٨٫١	٥٠١٫٠	٦١٢٫٨	٧٠٧٫٤
ودائع البنوك	٤ ٣٨٢٫٣	٥ ١٥٣٫٦	٦ ١١٠٫٩	٧ ١٠٨٫٨
ودائع تحت الطلب	٦٥٩٫٠	٧٩١٫٨	٨٠٥٫٥	١ ٠٣٥٫٧
خصوم أجنبية	٣ ٣٠٨٫٠	٣ ٢٢٦٫٠	٣ ٠٢١٫٤	٣ ٤١٣٫٤
المراسلون بالخارج	٢ ٢٤١٫٧	٢ ١٩٤٫٢	٢ ٠٢١٫٥	٢ ٤٦٦٫٤
ودائع الأجانب	١ ٠٤٦٫١	١ ٠٤٥٫٠	١ ٠٣٧٫٥	١ ٠٣٣٫٢
قروض صندوق الاستئمان	١٢٤٫٩	١١٢٫٣	٩٠٫٧	٦٥٫١
ودائع صندوق النقد الدولي (-)	-٣٩٫١	-٦٢٫٠	-٦٠٫٠	-٦٠٫٠
تخصيصات حقوق السحب الخاصة[1]	-١٠٢٫٩	-٩٩٫٦	-٩٤٫٣	-١١١٫٩
إستخدام ائتمانات الصندوق	٣٧٫٣	٣٦٫١	٢٦٫٠	٢٠٫٦
ودائع الحكومة المركزية	٨٤٦٫٧	١ ٠٦١٫٧	٩٣٣٫٤	١ ٢٠٨٫٩
ودائع الحكومة	٨٤٦٫٧	١ ٠٦١٫٤	٩٢٣٫١	١ ١٩٨٫٤
ودائع سلطات الخدمات العامة	—	٠٫٣	١٠٫٣	١٠٫٥
ودائع الحكومة المحلية	—	—	—	—
حسابات رأس المال[1]	٤٧٠٫٦	٥١٩٫٦	٥٩٩٫٥	٧١٧٫٧
خصوم غير مصنفة [2]	٤٩٫٧	١٦١٫٣	٢٥٧٫١	١٦٦٫٩

المصدر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics,* December 1987.

١ لا تصنف تخصيصات حقوق السحب الخاصة كبند من بنود الخصوم الأجنبية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (IFS) وعليه فقد طرحت من هذه الخصوم وأضيفت الى حسابات رأس المال.

٢ يشمل هذا البند ودائع أخرى بالنقد الأجنبي بمقدار ٠٫١، ٠٫٥، ٢٫٣ مليون جنيه للأعوام ١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي. وتظهر هذه المبالغ في المسح النقدي ضمن شبه النقود.

الجدول رقم ٨ ــ مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣ ــ ١٩٨٦ [١، ٢]
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الاحتياطيات	٥ ٠٣٨٫٨	٦ ١٢٣٫٥	٧ ١٦٤٫٣	٩ ٢٦١٫٨
نقد	٣٥٨٫١	٥٠١٫٠	٦١٢٫٨	٧٠٧٫٤
ودائع بالبنك المركزي	٤ ٦٨٠٫٧	٥ ٦٢٢٫٥	٦ ٥٥١٫٥	٨ ٥٥٤٫٤
الأصول الخارجية	٦ ٣٤٤٫٢	٥ ٨٦٤٫٤	٦ ١٤٢٫٤	٩ ٢٤٥٫٨
أوراق مالية خارجية	١٥٠٫٢	١٣٥٫٣	١٨٥٫٣	٢٧٩٫٧
سندات مستحقة بالخارج	٢٨٫٥	١٥٫٥	١١٫٩	١٨٫٧
المستحق من المراسلين بالخارج	٥ ٥٩٩٫١	٥ ١٨٩٫٢	٥ ٣٦٦٫٤	٧ ٦٣٨٫٢
قروض لأجانب	٥٦٦٫٤	٥٢٤٫٤	٥٧٨٫٨	١ ٣٠٩٫٢
مستحقات على الحكومة	١ ٢٠٦٫١	١ ٩٧٣٫٢	٢ ٦٨٣٫٧	٣ ٩١٠٫٧
قروض للحكومة المركزية	٦١٨٫٩	٩٢٤٫٤	١ ١٥٠٫٩	٢٢٩٫٩
قروض لسلطات الخدمات العامة	٢٫٣	٥٫٧	٦٫٤	١٠٫٦
أذونات الخزانة	—	—	—	—
سندات الحكومة المركزية	٥٢٨٫٩	٩٧٠٫٢	١ ٤٣٦٫٩	٣ ٥٧٥٫١
مستحقات على الحكومة المحلية	٥٦٫٠	٧٢٫٩	٨٩٫٥	٩٥٫١
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٥ ٥٧٦٫٣	٧ ١٤٥٫٤	٨ ٥٢٨٫٥	٩ ٦٨٢٫٧
قروض لشركات القطاع العام	٣ ٣١٦٫٦	٤ ٢٨٩٫٧	٥ ٤٢٤٫٥	٦ ٠٣٨٫٧
أوراق مالية لشركات القطاع العام	١٧٫٧	١٧٫٧	١٧٫٧	١٩٫٣
قروض للسلطات الاقتصادية العامة	٢ ٢٣٨٫٢	٢ ٨٣٤٫٤	٣ ٠٨٣٫٣	٣ ٦٢٢٫٠
أوراق مالية للسلطات الاقتصادية العامة	٣٫٨	٣٫٦	٣٫٠	٢٫٧
مستحقات على القطاع الخاص	٦ ٨٧٥٫٦	٨ ٢٨٤٫٢	١٠ ١٤٥٫١	١٢ ٨٨٧٫٩
أذونات مخصومة	٩٫٥	١٠٫٠	٧٫٢	٨٫٩
قروض لقطاع الأعمال الخاص	٦ ٠٤٦٫٤	٧ ٤٣١٫٩	٩ ٠٩٩٫٠	١١ ٧٣٣٫٠
أوراق مالية لقطاع الأعمال الخاص	٢٨٧٫٥	٣٦٢٫٠	٤٣٥٫٧	٥٠٣٫٢
قروض لقطاع الأسر	٥٣٢٫٢	٤٨٠٫٣	٦٠٣٫٢	٦٤٢٫٨

الجدول رقم ٨ ـ مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦،[١] [٢] (تابع)
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
مستحقات على المؤسسات شبه المصرفية	٣٠٩٫١	٣٩١٫٠	٦٨٥٫٦	١ ١٢٢٫٥
المستحق من البنوك المتخصصة	٣٠٨٫٩	٣٩٠٫٨	٦٨٥٫٤	١ ١٢٢٫٣
المساهمات في البنوك المتخصصة	٠٫٢	٠٫٢	٠٫٢	٠٫٢
أصول غير مصنفة	٣ ٦٢٠٫٦	٣ ٩٧٠٫٨	٤ ٧٤٠٫٠	٦ ٤٣٠٫٩
ودائع تحت الطلب	٣ ٧٩٨٫٣	٤ ٥٥٤٫٠	٥ ٦٠٥٫٨	٦ ١٣٤٫٧
شركات القطاع العام	١ ١٤٧٫٧	١ ٢٩٨٫٣	١ ٤٧٥٫٥	١ ٤٦١٫٠
قطاع الأعمال الخاص	٨١٠٫٠	٩٩٤٫٩	١ ١٢٨٫٣	١ ٣٨٨٫٤
قطاع الأسر	١ ٦١٩٫٢	١ ٧٤١٫١	٢ ٠٩٦٫١	٢ ٥٦٦٫٧
البنوك المتخصصة	٤٫٥	٣٫٥	٤٫٩	٥٫٣
ودائع السلطات الاقتصادية العامة	٢١٦٫٩	٥١٦٫٢	٩٠١٫٠	٧١٣٫٣
ودائع لأجل وادخار وبالعملة الاجنبية	١٠ ٨٨٤٫٤	١٣ ٤٨٦٫٠	١٥ ٩٧٨٫٢	٢١ ١٢٦٫٩
شركات القطاع العام	١ ٥٦٤٫٦	٢ ٠٧٤٫٤	٢ ٢٩٦٫٤	٢ ٥٧٤٫٠
قطاع الأعمال الخاص	١ ٥٩١٫٢	١ ٧٢٥٫٠	١ ٩٦٨٫٠	٢ ٦٢٦٫٥
قطاع الأسر	٧ ١٩٠٫٣	٨ ٩٩٨٫٩	١٠ ٧٤٠٫٢	١٤ ٧٠٠٫٣
البنوك المتخصصة	٢٠٫٨	١٦٫٤	١٠٫١	٢٧٫٣
ودائع السلطات الاقتصادية العامة لأجل والادخار	٥١٧٫٥	٦٧١٫٣	٩٦٣٫٥	١ ١٩٨٫٨
ودائع الاستيراد	١ ٦٧٧٫٢	١ ٧٥٣٫٣	١ ٩٤٢٫٣	٣ ١٠٨٫٣
شركات القطاع العام	٤٨٢٫٥	٥٠١٫٣	٥٦٨٫١	٩٤٦٫٦
قطاع الاعمال الخاص	٦٤٦٫٢	٦٨٠٫٥	٧١٤٫٤	١ ١٩٢٫٣
قطاع الأسر	٢٢٠٫٠	١٨٦٫٧	١٩٧٫٥	٢٦٨٫١
البنوك المتخصصة	—	—	—	—
السلطات الاقتصادية العامة	٣٢٨٫٥	٣٨٤٫٨	٤٦٢٫٣	٧٠١٫٣
خصوم خارجية	٤ ٣٩٨٫٢	٤ ٣٧٦٫٩	٤ ٣٦٧٫٥	٦ ٥٧٥٫٠
المستحق للمراسلين بالخارج	٣ ٨٥٠٫٥	٣ ٩٣٣٫٧	٣ ٨٩٨٫٠	٥ ٦٥١٫٩
إستحقاقات أخرى	٥٤٧٫٧	٤٤٣٫٢	٤٦٩٫٥	٩٢٣٫١

الجدول رقم ٨ ـ مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ [١]، [٢] (تتمة)
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ودائع الحكومة	٥٤٥٫٣	٥٥٥٫١	٦٦٣٫٤	١ ٠٥٨٫٦
الحكومة المركزية	٣١١٫٢	٢٨٣٫٧	٣٣٢٫٢	٦٤٥٫١
سلطات الخدمات العامة	٩٢٫٩	٨٤٫١	١١١٫٢	١٧٢٫٨
الحكومة المحلية	١٤١٫٢	١٨٧٫٣	٢٢٠٫٠	٢٤٠٫٧
ائتمان البنك المركزي	٨٥٧٫٥	١ ١٠٧٫٨	١ ٢٤١٫٩	١ ٥٤٩٫٥
حسابات رأس المال	٢ ٦٩٩٫١	٣ ١٣٧٫٤	٣ ٦٢٨٫٦	٤ ٧٧٥٫٧
خصوم غير مصنفة	٤ ١١٠٫٧	٤ ٧٨٢٫٠	٦ ٦٦١٫٩	٨ ٢١٣٫٦

المصدر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics,* December 1987.

١ يشمل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال باستثناء المصرف العربي الدولي (حيث لا توجد بيانات متاحة له).

٢ تأثرت القيمة المعادلة لأرصدة الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي تم التقييم على أساسها. فقد جاء جانب ملموس من الزيادة في الأرصدة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٦ على أساس سعر الصرف بعلاوة (١٣٣ قرشاً للدولار الأمريكي) بدلا من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٥ (حوالي ٨٣ قرشاً للدولار).

الجدول رقم ٩ ـ مصر: المسح النقدي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأصول الخارجية (صافي)	٦٦٨٫٠	١٤٩٫٧	٦٤١٫٢	
السلطات النقدية				
الأصول الخارجية	٢ ٠٣٠٫٠	١ ٨٨٨٫٣	١ ٨٨٧٫٨	
الخصوم الخارجية	-٣ ٣٠٨٫١	-٣ ٢٢٦٫١	-٣ ٠٢١٫٤	
مصارف الودائع النقدية				
الأصول الخارجية	٦ ٣٤٤٫٢	٥ ٨٦٤٫٤	٦ ١٤٢٫٤	
الخصوم الخارجية	-٤ ٣٩٨٫٢	-٤ ٣٧٦٫٩	-٤ ٣٦٧٫٥	
الائتمان المحلي	٢٦ ١٠٣٫٨	٣١ ٥٥٣٫١	٣٧ ٦٧٣٫٨	
مستحقات على الحكومة (صافي)	١٢ ٤٤١٫٢	١٤ ٧٣٣٫١	١٧ ٠٥٢٫٧	
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٥ ٩٢٧٫٠	٧ ٤٧٩٫٤	٨ ٩٥٣٫٠	
مستحقات على القطاع الخاص	٦ ٨٧٥٫٦	٨ ٢٨٤٫٢	١٠ ١٤٥٫١	
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	٨٦٠٫٠	١ ٠٥٦٫٤	١ ٥٢٣٫٠	
النقود	١٠ ٩٢٢٫٧	١٢ ٤٤٣٫٣	١٤ ٦٩٥٫٨	
عملة خارج البنوك	٦ ٤٧٥٫٤	٧ ٠٩٧٫٥	٨ ٢٨٤٫٥	
ودائع تحت الطلب	٤ ٤٥٧٫٣	٥ ٣٤٥٫٨	٦ ٤١١٫٣	
شبه النقود	١٠ ٨٨٤٫٥	١٣ ٤٨٦٫٠	١٥ ٩٧٨٫٢	
ودائع لأجل وادخارية	١٠ ٨٨٤٫٥	١٣ ٤٨٦٫٠	١٥ ٩٧٨٫٢	
منها: ودائع بالعملة الأجنبية	(٤ ٣٠٠٫٨)	(٤ ٦١٦٫٢)	(٥ ٢٢٩٫٧)	
ودائع الاستيراد	١ ٦٧٧٫٢	١ ٧٥٣٫٣	١ ٩٤٢٫٣	
بنود أخرى (صافي)	٣ ٢٧٧٫٢	٤ ٠٢٠٫٢	٥ ٦٩٧٫٣	

المصدر: الجدولان ٧، ٨.

الجدول رقم ١٠ ــ مصر: التغيرات السنوية في بنود المسح النقدي ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية وبالنسبة المئوية)

البند	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	المقدار	بالمئة	المقدار	بالمئة	المقدار	بالمئة
الأصول الخارجية (صافي)	-٥١٨ر٣	-٧٧ر٦	٤٩١ر٥	٣٢٨ر٣		
الائتمان المحلي	٥ ٤٤٩ر٣	٢٠ر٩	٦ ١٢٠ر٧	١٩ر٤		
مستحقات على الحكومة	٢ ٢٩١ر٩	١٨ر٤	٢ ٣١٩ر٦	١٥ر٧		
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	١ ٥٥٢ر٤	٢٦ر٢	١ ٤٧٣ر٦	١٩ر٧		
مستحقات على القطاع الخاص	١ ٤٠٨ر٦	٢٠ر٥	١ ٨٦٠ر٩	٢٢ر٥		
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	١٩٦ر٤	٢٢ر٨	٤٦٦ر٦	٤٤ر٢		
النقود وشبه النقود	٤ ١١٢ر٢	١٨ر٨	٤ ٧٤٤ر٧	١٨ر٣		
النقود	١ ٥١٠ر٦	١٣ر٨	٢ ٢٥٢ر٥	١٨ر١		
شبه النقود	٢ ٦٠١ر٦	٢٣ر٩	٢ ٤٩٢ر٢	١٨ر٤		
ودائع الاستيراد	٧٦ر١	٤ر٥	١٨٩ر٠	١٠ر٨		
بنود أخرى (صافي)	٧٤ر٣	٢٢ر٧	١ ٦٧٧ر١	٤١ر٧		

المصدر: الجدول رقم ٩.

الفصل الرابع
الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

إحصاءات
مالية الحكومة

مقدمة

تؤثر الحكومة في الاقتصاد القومي من خلال قيامها بعدد متنوع من المعاملات مثل مشترياتها من سلع وخدمات وما تدفعه نظير ذلك، ومن خلال حصيلتها من الضرائب والمبيعات، والمدفوعات التحويلية، وعمليات الاقراض والاقتراض. وبغية توفير بيانات عن نشاطات الحكومة بغرض التحليل الاقتصادي، يجري تجميع وتدوين المعاملات المذكورة على شكل إحصاءات مالية للحكومة. وفي حين تعكس هذه الاحصاءات بالضرورة مؤسسات الدولة المعنية والممارسات المتبعة فيها، فان الأخذ بنظام موحد للتعريفات والتبويب يساعد مستخدمي هذه الاحصاءات على التعرف بصورة أوضح على ما للعمليات الحكومية من آثار على الاقتصاد القومي، فضلا عن تسهيل عمليات المقارنة بين البلدان. ولتحقيق هذا الغرض يقوم صندوق النقد الدولي سنوياً إعتباراً من عام ١٩٧٧ باصدار **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** *Government Finance Statistics Yearbook*، الذي يعرض بيانات موحدة عن العمليات التي تجريها الحكومات الأعضاء.[١] وتستند التعريفات والمعايير المتبعة في وضع البيانات أساساً على **دليل إحصاءات مالية الحكومة،** *A Manual on Government Finance Statistics* الذي جرت مناقشة مسودته (الصادرة في ١٩٧٤) مع ممثلي الحكومات قبل نشره في صورته المنقحة في ١٩٨٦.

يبحث القسم الأول من الحلقة الدراسية التطبيقية هذه أنواع النشاطات الحكومية المراد قياسها والوسائل التي تقاس بها، كما يقدم إطاراً تحليلياً لتبويب

---

١ أنظر مثلا صندوق النقد الدولي *Government Finance Statistics Yearbook* المجلد الحادي عشر (١٩٨٧)، والمشار اليه فيما بعد **بالكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة.**

المعاملات الحكومية في فئات رئيسية متنوعة. ويبين القسم الثاني بعض التطبيقات العملية لهذه المبادىء مع الاشارة الى البيانات الخاصة بمصر.

القسم الأول: مبادىء إحصاءات مالية الحكومة

لا توجد طريقة واحدة مثلى لتنظيم المعاملات المالية للحكومة بحيث يمكن استخدامها في آن واحد لاغراض المحاسبة والرقابة المالية والتحليل الاقتصادي والمالي. وفي هذا القسم من الحلقة الدراسية التطبيقية نناقش المبادىء التي يتبعها «الدليل» بهدف تسهيل التحليل الاقتصادي والمالي. ويحدد الدليل ثلاثة مبادىء توجيهية هي:

١ ـ أن القطاع المؤسسي في الاقتصاد ـ المسمى بقطاع الحكومة ـ ينبغي ألا يعرف بمعايير قانونية أو هيكلية وإنما على أساس الوظيفة التي يؤديها ـ وهي أساساً تنفيذ السياسة العامة من خلال توفير الخدمات غير السوقية للاستهلاك الجماعي وتحويل الدخل، بالاستعانة بالضرائب الالزامية المفروضة على القطاعات الأخرى.

٢ ـ من أجل توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي والمالي للحكومة ولآثارها على الاقتصاد، يفضل قياس، وليس تقدير، تدفق المدفوعات بين قطاع الحكومة وسائر قطاعات الاقتصاد الأخرى خلال فترة معينة من الزمن.

٣ ـ نظراً لأن الأثر النهائي لكل معاملة على سائر القطاعات الأخرى قد يكون غير محدد أو غير واضح، فينبغي ألا تبوب المعاملات وفق أهدافها أو نتائجها النهائية بل وفق طبيعة وخصائص كل معاملة حين وقوعها.

وسوف نبحث فيما يلي بشيء من التفصيل معنى كل مبدأ من هذه المبادىء الثلاثية وما يترتب عليه من آثار عملية.

١ ـ تعريف إصطلاح الحكومة

تعرف الحكومة على أنها تشمل جميع الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية ـ أي تنفيذ السياسة العامة من خلال توفير الخدمات غير السوقية وتحويل الدخل، مستندة بصورة رئيسية على الضرائب الالزامية المفروضة على القطاعات الأخرى.[١]

الحكومة العامة هي أوسع تعريف للحكومة وتتكون من: (١) الحكومة المركزية، وتشمل كل الوحدات التي هي وكالات أو أدوات للسلطة المركزية للبلاد والتي يمتد نفوذها ليشمل سائر أرجاء أراضيها، (٢) حكومات الولايات أو المقاطعات أو

١ أنظر *Government Finance Statistics Yearbook,* Vol. XI (1987), P.7.

الأقاليم وهي تتألف من الوحدات الحكومية التي تمارس اختصاصها مستقلة عن الحكومة المركزية في جزء من أراضي الدولة قد يضم عدداً من الحكومات المحلية، (٣) الحكومات المحلية التي تتألف من الوحدات الحكومية التي تمارس سلطات مستقلة في مختلف المناطق الحضرية والريفية لاقليم دولة ما، (٤) أية سلطات عليا تمارس وظائف تتعلق بالضرائب والانفاق الحكومي داخل الأراضي القومية.

وتدخل صناديق الضمان الاجتماعي ضمن القطاع الحكومي، كما هو معرف أعلاه، وتعامل كجزء من الحكومة المركزية أو من أي مستوى حكومي آخر تعمل فيه، ولا تعامل كقطاع فرعي منفصل عن الحكومة العامة.[١] وتعكس هذه المعاملة التشابه الأساسي بين الضمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية الحكومية الأخرى والاندماج المتزايد لعمليات الضمان الاجتماعي في المزيج الواسع لسياسات الحكومة الاجتماعية والاقتصادية في الاتجاه المضاد للدورة الاقتصادية.

وتعامل المؤسسات التابعة للدوائر الحكومية Departmental Enterprises (يشار اليها فيما بعد بالمؤسسات الحكومية) كجزء من مستوى الحكومة الذي تنتمي اليه. وتتكون هذه المؤسسات الحكومية من وحدات صناعية أو تجارية غير مساهمة وثيقة الصلة ببقية المصلحة الحكومية أو الهيئة الحكومية، وهي تقوم أساساً بتوفير السلع والخدمات لوحدات حكومية أخرى أو بيع السلع والخدمات للجمهور على نطاق ضيق. ومن أمثلة المؤسسات العامة غير المالية التابعة لادارات الدولة، خدمات الطباعة والنشر للحكومة (وحدات مساعدة)، والمطاعم الحكومية في المباني العامة، والوحدات السكنية المؤجرة لموظفي الحكومة.

وتصنف المؤسسات العامة غير المالية خارج القطاع الحكومي ولكنها تدخل ضمن القطاع العام غير المالي. فالوحدات الصناعية أو التجارية التي تملكها الحكومة و/أو تسيطر عليها والتي تعتبر بمثابة شركات مساهمة أو التي تتولى بيع السلع والخدمات لبقية الاقتصاد على نطاق كبير تدخل ضمن تبويب قطاع المؤسسات العامة غير المالية. ومن أمثلة ذلك السكك الحديدية والخطوط الجوية المملوكة ملكية عامة، ومرفق البريد، والصناعات المؤممة أو التي تنشئها الحكومة بنفسها. أما المؤسسات المالية التي تملكها الحكومة و/أو تسيطر عليها والتي تمارس قبول ودائع تحت الطلب أو لأجل أو ادخارية، أو التي تتعهد بالتزامات وتحصل على أصول مالية في السوق فهذه تدخل ضمن قطاع المؤسسات العامة المالية.

---

١ تبعاً لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٦٨
A System of National Accounts, (New York, 1968). تعتبر صناديق التأمين الاجتماعي كقطاع فرعي منفصل عن الحكومة العامة.

كذلك لا يدخل ضمن قطاع الحكومة أية وظائف نقدية تتولاها الحكومة مثل إصدار العملة أو المعاملات مع صندوق النقد الدولي أو أي قبول لالتزامات مترتبة على ودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو ادخارية.[1] فكل هذه المعاملات تدخل ضمن قطاع المؤسسات العامة المالية ويظهر صافي حركة الأموال من الحكومة أو اليها في الاحصاءات كتدفق بين قطاع الحكومة وقطاع المؤسسات العامة المالية.

٢ ـ قياس المعاملات الحكومية

يناقش هذا القسم بعض المبادىء الأساسية لقياس المعاملات الحكومية وفق ما ورد في **دليل إحصاءات مالية الحكومة**.

أ ـ مبدأ الدفع النقدي

حسب القواعد المتبعة في صندوق النقد الدولي والخاصة بتجميع إحصاءات مالية الحكومة يجري قيد معاملات الحكومة على أساس نقدي، ويتم تسجيل سائر متحصلات الحكومة ومدفوعاتها اعتباراً من تاريخ تسويتها نقداً.[2] إن هذا الأساس في إعداد التقارير يبين على وجه التقريب حركة تدفق الأموال والموارد بين الحكومة وسائر قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويتلافى مشكلات التقييم، ويتمشى بصورة وثيقة مع الاحصاءات المالية الأخرى، وبالتالي فهو مفيد بصورة واضحة للسياسات المالية والبرمجة المالية.

وفي **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** نجد أن البيانات الخاصة بالمجملات الرئيسية ــ أي الايرادات، والمنح، والانفاق، والاقراض ناقص التسديدات، والتمويل ــ تدون عموماً على أساس الدفع النقدي، إذ انها تمثل مدفوعات الحكومة لبقية الاقتصاد أو متحصلاتها منه خلال فترة زمنية معينة. وتعتمد الاحصاءات التفصيلية على أكثر البيانات دقة في حسابات الحكومة وأقربها من مرحلة الدفع. *وعندما تكون التفاصيل قائمة على أساس مختلف عن الأساس النقدي*، يتم إعداد بنود للتسوية.

وعند القيام بمشتريات أو تحصيل إيرادات بموجب صك دين حكومي، تدون مختلف أجزاء العملية كمعاملات مستقلة. فعلى سبيل المثال عندما تقوم حكومة ما

---

١ في **نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية** (SNA) يدخل قيام الحكومة بمعاملات السلطة النقدية وقبولها للودائع ضمن قطاع الحكومة طالما أن هذا لا يتم عن طريق وحدات تتحمل التزامات وكذلك تحوز أصولا مالية في السوق.

٢ على العكس من ذلك نجد أن **نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية** يقوم على أساس الاستحقاق وبالتالي تقيد المعاملات وقت المطالبة أو الالتزام أو لدى استحقاقها بدون جزاءات.

بعملية شراء وتدفع الثمن بموجب سند لأجل ثابت مثلا، تدون هذه العملية كانفاق وفي نفس الوقت كعملية اقتراض، ولدى سدادها نقداً في وقت لاحق تقيد كسداد لدين.

ب ـ المعاملة الاجمالية مقابل المعاملة الصافية للمتحصلات والمدفوعات

كمبدأ عام يتعين أن تظهر المدفوعات والايرادات التي لا تتعلق بالنشاط الصناعي على أساس إجمالي لكي تعكس الاحصاءات بصورة شاملة حجم وأثر ما تحصله الحكومة من ايرادات وما تنفقه من مصروفات.[1] ومثال ذلك لا تحسب الرسوم المدرسية على أساس أنها مقابل لكلفة توفير الخدمات المدرسية ولا تخصم على أنها «إنفاق سالب»، كما أن تكلفة تحصيل الضرائب لا تخصم من الحصيلة الضريبية باعتبارها «إيراد سالب».

وقد يتطلب الأمر أحياناً إجراء تعديلات كبيرة لاستبعاد «الانفاق السالب» الذي يظهر ببعض الحسابات وادراجه باجمالي الايراد. ويشار الى مثل هذا «الانفاق السالب» في بعض نظم الميزانية بمصطلح الاعتمادات المدعمة لذاتها aid بمعنى الايراد غير الضريبي الذي يتم تحصيله أثناء قيام المصالح والجهات الحكومية بعملها والذي يعامل «كانفاق سالب» في حساباتها، بحيث يدون المبلغ المتبقي من المصروفات وحده كتكلفة أو اعتماد في حاجة الى تمويل. ولاظهار الحجم الكامل لكل من ايرادات الحكومة ومصروفاتها، يتعين أن تضاف الى الايرادات والنفقات مبالغ الاعتمادات المدعمة لذاتها الواردة «كمصروفات سالبة» في الحسابات.

وبالنسبة للنشاطات الصناعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية فلا يدرج في ايرادات أو مصروفات الحكومة إلا الفوائض أو العجوزات الناجمة عن تشغيل هذه المؤسسات وذلك لأن فائض أو عجز التشغيل هو الذي يوفر ايراداً للحكومة أو يتطلب مصروفات منها.[2] بيد *أن المعاملات الرأسمالية للنشاطات الصناعية تعامل على أساس* مجمل كجزء لا يتجزأ من عمليات الحكومة.

ج ـ دمج البيانات

عند تجميع إحصاءات مالية الحكومة يتعين استبعاد المعاملات المتبادلة بين

---

١ في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية تظهر مختلف فئات المصروفات على أساس صاف، أي تظهر مشتريات الأراضي أو الأصول غير الملموسة على أساس القيمة الصافية.

٢ يعامل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية نشاط المؤسسات التابعة للدوائر الحكومية على أساس صاف أيضاً، غير أنه يدمج عجوزات التشغيل مع فوائضه.

الوحدات الداخلة في دائرة الحكومة وادراج مجمل معاملاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد تحت فئات مشتركة. ويطلق على هذه العملية اصطلاح دمج البيانات.

وتتضمن قواعد صندوق النقد الدولي ارشادات لتجميع معاملات قطاع الحكومة العامة وهي تقتضي الدمج على مستويات ثلاثة: (١) الدمج فيما بين أجهزة كل حكومة باستبعاد المعاملات الداخلية فيما بين الوحدات، (٢) دمج بيانات جميع الحكومات على المستوى الواحد، على أن تستبعد فقط المعاملات المشتركة بين الحكومات الاقليمية أو المحلية مثلا، (٣) دمج بيانات الحكومة المركزية والاقليمية والمحلية للوصول الى قطاع الحكومة العامة ككل مع استبعاد المعاملات الحكومية فيما بين المستويات المختلفة للحكومة.

غير أنه بالنسبة لمعظم الدول فان **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** ***GFS Yearbook*** لا يقدم بيانات عن الحكومة العامة المدمجة نظراً للصعوبات العملية المتمثلة في الحصول على بيانات عن جميع القطاعات الفرعية بتفصيل كاف ودون تأخير طويل. وينصب الاهتمام على تجميع معاملات الحكومة المركزية وهي عادة ما تتوفر في وقت مبكر وبتواتر وتفصيل أكثر من المعاملات التي تجريها القطاعات الفرعية الأخرى للحكومة العامة. وإضافة الى ذلك، تعتبر الحكومة المركزية أهم قطاع فرعي للحكومة العامة من وجهة نظر السياسة المالية.

ويرد في **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** ***GFS Yearbook*** بيانات تفصيلية عن الميزانيات المدمجة للحكومة المركزية وبيانات منفصلة عن ميزانية الحكومة المركزية والمعاملات خارج الميزانية وصناديق التأمين الاجتماعي. غير أنه في عدد من الحالات لا تغطي البيانات الخاصة بالحكومات المركزية جميع وحدات الحكومة المركزية، (كما هو مشار اليه في نهاية الملاحظات المتعلقة بالبلدان المختلفة بالكتاب السنوي). وبالنسبة لأنشطة حكومات الولايات والحكومات المحلية يقدم الكتاب السنوي بيانات موجزة عن بلدان عديدة، كما يقدم في بعض الحالات بيانات عن التحويلات بين مستويات الحكومة المختلفة بحسب الوظيفة.

٣ ـ تبويب المعاملات الحكومية

يحدد هذا القسم الاطار التحليلي لتبويب المعاملات الحكومية حسب الفئات الرئيسية للنظام الاحصائي: الايرادات، والمنح، والانفاق، والاقراض ناقص التسديدات، والتمويل. وترد تعليقات على التبويب داخل كل فئة رئيسية.[١]

---

١ يرد في الملحق الجدول الموجز لعمليات الحكومة المركزية في الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة، والذي يحوي المجملات الرئيسية والجداول المكونة. وتبين الجداول من A وحتى G التفاصيل الخاصة بالايرادات والمنح والانفاق، والاقراض ناقص التسديدات، والتمويل، والدين.

أ ـ فوارق أساسية

عادة ما تبوب المعاملات في **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** *GFS Yearbook* من حيث خصائصها وقت الدفع لا على أساس الاستخدام اللاحق لها. وقد وردت في **دليل إحصاءات مالية الحكومة** ٦ فوارق أساسية في طبيعة المعاملات الحكومية. وينطبق الفارق الأول، بين المتحصلات والمدفوعات، والفارق الثاني بين المعاملات واجبة السداد وغير واجبة السداد، على جميع المعاملات. أما الفارقان التاليان بين المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل، وبين المعاملات الجارية والرأسمالية، فلا ينطبقان إلا على المعاملات غير واجبة السداد. وينطبق آخر فارقين بين الأصول المالية والخصوم المالية، وبين المعاملات لأغراض السياسة العامة والمعاملات لأغراض السيولة فقط على المعاملات واجبة السداد.

ونناقش فيما يلي مدلول كل فارق بايجاز:

١ ـ **المتحصلات والمدفوعات:** يظهر التمييز الأساسي بين جميع المعاملات في كونها اما متحصلات (أي مصادر للأموال بالنسبة للحكومة) أو مدفوعات (إستخدام للأموال).

٢ ـ **المعاملات واجبة السداد والمعاملات غير واجبة السداد:** المعاملات واجبة السداد هي تلك التي تولّد أو تنهي استحقاقاً واجب السداد، وتتميز عن المعاملات غير واجبة السداد التي لا تتضمن استحقاقاً للسداد.

٣ ـ **المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل:** المعاملات بمقابل هي التي تتطلب الدفع نظير مقابل مثل الحصول على سلع أو خدمات، أو استخدام الممتلكات أو حيازتها، أو خدمات عوامل الانتاج المقدمة كمقابل، في حين أن المعاملات بدون مقابل، مثل الضرائب، لا تشتمل على نظير مقابل.

٤ ـ **المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية:** يرتكز مصدر التمييز بين المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية على أساس أن استخدام السلع الرأسمالية (وهي التي يزيد عمرها الاقتصادي عن مدة عام) في عملية الانتاج يؤثر في الدخل المقبل، وأن هذه السلع الرأسمالية تمثل ثروة من حيث أنها القيمة الرأسمالية الحالية للتدفق المستقبلي للدخل.

٥ ـ **الأصول والخصوم المالية:** يجب التمييز بين المعاملات الواجبة السداد التي تنطوي على استحقاقات للحكومة وتلك التي تنطوي على التزامات الحكومة لآخرين. ومثل هذا التمييز ضروري بسبب عدم التماثل (asymmetry) بين

الأصول والخصوم المالية للحكومة. ونظراً لامكانية لجوء الحكومة للبنك المركزي، فانها ليست بحاجة الى الاحتفاظ بأصول مالية سائلة. وعلى عكس القطاعات الأخرى فان الحكومة لا تشعر بأنها أغنى وتتصرف بطريقة مختلفة عندما تزيد أصولها المالية، كما أنها لا تدير وضع أصولها وخصومها المالية بهدف الاحتفاظ بالسيولة المرغوبة بأقل تكلفة ممكنة. وفي حين يوجه الاقتراض الحكومي للوفاء بالاحتياجات المالية الحكومية، فان الاقراض الحكومي يتم في العادة لأغراض متعلقة بالسياسة العامة (تماماً مثل دوافع السياسة العامة التي تؤدي الى نفقات حكومية مباشرة غير واجبة السداد) وليس لغرض إدارة السيولة.

٦ ـ **معاملات لأغراض السياسة العامة ومعاملات لأغراض السيولة:** إن جميع المعاملات الواجبة السداد التي تؤثر في الالتزامات المالية للحكومة تكون لأغراض إدارة السيولة. ولكن المعاملات الحكومية التي تؤثر في الالتزامات المالية المستحقة على الآخرين لا تكون جميعها لأغراض تنفيذ السياسة العامة. فهناك استثناءات بالنسبة للحكومة المركزية وكل من حكومات الولايات والحكومات المحلية تنطوي على اكتساب الحكومة لأصول مالية لأغراض السيولة لا لأغراض السياسة العامة. وتشمل هذه الاستثناءات، على مستوى الحكومة المركزية، صناديق استهلاك الدين الحكومي وبعض نظم الضمان الاجتماعي التي تسعى لتعظيم عائدها والاحتفاظ بوضع للأصول يتمشى مع هيكل استحقاق التزاماتها المتوقعة. كذلك قد يكون اقراض حكومة الولاية أو الحكومة المحلية لمستوى حكومي أعلى لأغراض ادارة السيولة. وللحفاظ على هذا التمييز الهام يجب، في حالة احتفاظ الحكومة بأصول مالية لأغراض السيولة لا لأغراض السياسة العامة، تصنيف المعاملات التي تتضمن هذه الأصول مع المعاملات المتعلقة بالالتزامات الحكومية.

أما بخصوص **التغيّر في الأرصدة النقدية** للحكومة فبالرغم من أن هذا التغير لا يعد في حد ذاته معاملة، يجب ادراجه في حيازات الحكومة من العملة والودائع في أي اطار تحليلي يضم العلاقات المتشابكة الكاملة بين جميع المتحصلات والمدفوعات الحكومية. وبخلاف ما يتصل باعادة التقييم فان التغير في الأرصدة النقدية للحكومة بين بداية فترة ونهايتها يعكس مجموع المتحصلات والمدفوعات خلال الفترة.

ويمكن تبويب أي معاملة تحت المجموعة المناسبة من النظام الاحصائي وذلك بمقارنتها بالمعايير الستة الواردة أعلاه.

ب ـ الايرادات

تشمل الايرادات كافة المتحصلات غير واجبة السداد، سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، ما عدا المنح الواردة من حكومات أخرى أو من مؤسسات دولية. ويرد في الملحق (الجدول A) تبويب تفصيلي للايرادات والمنح. وتقسم الايرادات الى إيرادات جارية وأخرى رأسمالية، ولا تتضمن الأخيرة سوى المتحصلات من بيع الأصول الرأسمالية، وعلى ذلك فان الايرادات الجارية تشمل جميع الايرادات الضريبية والايرادات الجارية غير الضريبية.

وتعرف الضرائب بأنها مبالغ إلزامية بلا مقابل وغير واجبة السداد، تفرضها الحكومة لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة. وتظهر حصيلة الضرائب صافية من المبالغ المستردة خلال الفترة وصافية من المعاملات التصحيحية، على أنه لا يخصم منها أي مصروفات حكومية مقابل جبايتها وإدارة العملية الضريبية. كذلك تشمل الضرائب إشتراكات الضمان الاجتماعي الالزامية، فضلا عن الأرباح المحولة للحكومة من الاحتكارات المالية واحتكارات الاستيراد والتصدير واحتكار شراء وبيع النقد الأجنبي، التي تعكس استخدام السلطة الضريبية للحكومة في تحصيل ايراد شبيه برسوم الانتاج عن طريق البيع الاحتكاري لمنتجات معينة. وتصنف حصيلة الضرائب الى سبع فئات رئيسية وفقاً لطبيعة الوعاء الذي تفرض على أساسه الضريبة أو نوع الاجراء المؤدي الى وجود التزام ضريبي.

وتشمل الايرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل الناشئة من دخل الملكية، والاتعاب والرسوم، والمبيعات غير الصناعية والعرضية، وفوائض تشغيل المؤسسات الحكومية. كما أنها تشمل أيضاً بعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادرات والتبرعات الجارية من الأفراد.

وتشمل الايرادات الرأسمالية قيمة مبيعات الحكومة من الأصول الرأسمالية الثابتة والمخزونات الاستراتيجية والأراضي والأصول غير الملموسة.

ج ـ المنح

تعرف المنح بأنها متحصلات غير إلزامية بلا مقابل وغير واجبة السداد وتحصل من حكومات أخرى ومن المؤسسات الدولية. والمنح الجارية هي التي تستخدم لأغراض الانفاق الجاري أو لأغراض عامة أو غير محددة. وإذا كان الهدف من المنح السماح للحكومة المتلقية للمنحة باكتساب أصول رأسمالية أو مالية أو لتعويضها عن تلف أو تدمير أصول رأسمالية فانها تصنف كمنح رأسمالية. لا تدرج منح السلع والخدمات التي تتلقاها حكومة عيناً في إحصاءات مالية الحكومة المعدة على أساس

نقدي، ولكنها تظهر، لأغراض التحليل، كبنود للتذكير بالجدول الخاص بالايرادات والمنح.

ويصنف **دليل إحصاءات مالية الحكومة** المنح، مثل الايرادات، كمعاملات من شأنها أن تخفض حجم العجز وليس تمويله. ويماثل هذا الاختيار ما هو متبع في **نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية** SNA وكذلك المتبع في **دليل ميزان المدفوعات**[1] الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

د ـ النفقات

تشمل النفقات جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها الحكومة سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. وتشكل مدفوعات المنح أو التحويلات لحكومات أخرى قسماً من أقسام النفقات ذاتها وليس قسماً منفصلا عنها كما هو الحال بالنسبة للمتحصلات.

ويتسم عدد من الفوارق المميزة بين أنواع النفقات بأهمية خاصة فيما يتعلق بالمقاييس الشاملة لنشاط الحكومة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. فالتمييز بين المدفوعات بمقابل وبدون مقابل يتضح أهميته من أن المدفوعات بمقابل هي وحدها التي تساهم في قياس كل من الاستهلاك، وتكوين رأس المال، والناتج في **نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة**. وكذلك فان التمييز بين المدفوعات الجارية والرأسمالية ضروري لقياس المدخرات الحكومية.

وينتهج تبويب النفقات خطين رئيسيين هما: الأثر الاقتصادي للنفقات على المجتمع، والغرض أو الوظيفة التي تخدمها النفقات. وللتبويب الاقتصادي أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي الكلي.

عند تبويب النفقات والاقراض ناقص السداد على أساس النمط الاقتصادي في الملحق (الجدول C)، يتم التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وبين المدفوعات بمقابل والمدفوعات بدون مقابل. وتضم النفقات الجارية النفقات على السلع والخدمات، ومدفوعات الفائدة والاعانات، وغير ذلك من التحويلات الجارية. وتصنف النفقات على السلع المعمرة والمعدات الخاصة بالاغراض العسكرية كنفقات جارية، فيما عدا النفقات على المصانع والمساكن التي يقيم فيها العسكريون.

وتشمل النفقات الرأسمالية حيازة الأصول الرأسمالية الثابتة التي يزيد عمرها العادي عن عام واحد والتي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين، والمشتريات من المخزونات الاستراتيجية، والمشتريات من الأراضي والاصول غير الملموسة،

---

[1] International Monetary Fund, *Balance of Payments Manual,* 4th ed.

والتحويلات الرأسمالية. أما شراء الحكومة للأصول الرأسمالية لاستخدامها خارج القطاع الحكومي، في المؤسسات العامة غير المالية مثلا، فيبوّب كشراء أسهم رأس مال ويقيد كجزء من الاقراض ناقص السداد.

هناك ٩ فئات رئيسية لتبويب النفقات حسب الوظيفة كما ورد في الملحق (الجدول B)، وتضم كل فئة عدداً من الفئات الفرعية. ويركز هذا التبويب على الغرض الذي تمت من أجله النفقات، بغض النظر عن الجهة الحكومية التي تم الصرف عن طريقها.

هـ ـ الاقراض ناقص السداد

يتضمن الاقراض ناقص السداد المعاملات الحكومية المتعلقة باستحقاقات الحكومة على الغير والتي تقوم بها لتحقيق أغراض متعلقة بالسياسة العامة وليس بغرض إدارة سيولة الحكومة أو اكتساب عائد. وهذا البند يغطي كل من الاقراض الحكومي لاغراض السياسة العامة ناقص أي مدفوعات سداد للحكومة ويغطي أيضاً حصص مشاركة الحكومة في رأس المال لاهداف السياسة العامة ناقص مبيعات حصص الحكومة في رأس المال. أما التغيرات في الأرصدة التي تحتفظ بها الحكومة من عملات وودائع فتدرج ضمن عمليات التمويل وليس ضمن الاقراض ناقص السداد. كذلك فان ما تقرضه الحكومة لأغراض تحقيق السيولة سواء عن طريق صندوق سداد القروض أو برامج الضمان الاجتماعي أو أية وحدات حكومية أخرى، فيدرج ضمن التمويل وليس ضمن الاقراض ناقص السداد.

وبغية الوصول الى العجز أو الفائض الكلي يصنف **دليل إحصاءات مالية الحكومة** الاقراض ناقص السداد مع المصروفات لا مع التمويل، وهو بهذا يختلف عن نظام الحسابات القومية الذي يدرج تحت بند التمويل جميع المعاملات التي تؤثر على المستحقات. ويعكس هذا الأسلوب التباين بين الأسباب التي تدعو الحكومة للاقراض وتلك التي تدعوها للاقتراض، حيث تقوم الحكومة بالاقراض لا من أجل اكتساب أصل مالي مربح بل لانتهاج أهداف السياسة العامة مثل توفير المساكن، أو إعادة إصلاح التدمير الناشيء عن الحروب، أو لتنفيذ مشروعات إنمائية أخرى قد لا يتوفر من أجلها رأس مال خاص. ويمكن تبويب الاقراض ناقص السداد أيضاً بحسب الوظيفة أو الغرض الذي يتم من أجله. ويظهر ذلك في الجدول B. 1 من الملحق ويشمل فئات تماثل تلك الواردة في الجدول B من الملحق.

و ـ التمويل

يعادل إجمالي التمويل، من حيث التعريف، العجز أو الفائض الكلي، لذلك فانه يمثل الاقتراض الحكومي، ناقص سداد أصل الدين، ناقص اكتساب الحكومة

لاستحقاقات على الغير لأغراض السيولة صافية من مبيعات أو سداد مثل هذه الاستحقاقات، زائد الانخفاض الصافي في أرصدة الحكومة النقدية بين بداية الفترة ونهايتها الناشىء عن معاملات لا عن تعديلات التقييم. ولا تدرج مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي تحت التمويل وإنما مع الانفاق الحكومي. والمتبع عرفاً هو وجود علاقة موجبة أمام الفوائض وعلامة سالبة أمام العجوزات ويغطيان بتمويل مساو في المقدار ولكن بعلامة عكسية.

يعتبر اختيار المتحصلات والمدفوعات التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد العجز أو الفائض في الميزانية أحد العوامل الهامة في تنظيم معاملات الحكومة. وفي أي نظام للمحاسبة على أساس نقدي يجب أن يكون إجمالي المتحصلات زائد أي انخفاض في الحيازات النقدية مساو لاجمالي المدفوعات زائد أي زيادة في الحيازات النقدية. وانطلاقاً من هذا المفهوم تكون المتحصلات زائد الانخفاض في النقدية والمدفوعات زائد الزيادات النقدية متساويين بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز. ولكن المعاملات تختلف من جوانب عديدة هامة، ويمكن باختيار أنواع معينة فقط من المعاملات كمعاملات تحدد العجز وأنواع أخرى كمعاملات تموّل العجز إستخلاص مقياس مفيد لرصيد معاملات الحكومة بالنسبة لبعض المعايير التحليلية.

ووفقاً لمفهوم العجز الكلي/ الفائض الكلي المستخدم في الدليل ترتب عناصر المدفوعات والمتحصلات كما يلي:

العجز/ الفائض = النفقات على سلع وخدمات وتحويلات
زائد الاقراض ناقص السداد
ناقص الايرادات والمنح

العجز/ الفائض = تمويل
اقتراض صاف
خارجي
محلي
الجهاز المصرفي
البنك المركزي
بنوك الودائع النقدية
غير مصرفي (بما في ذلك المؤسسات المالية غير النقدية)
التغير في حيازات العملة والودائع

وتكمن ميزة مفهوم العجز الكلي/ الفائض الكلي في تمثيله بطريقة شاملة

لوضع الحكومة المالي وأثره في معظم الظروف على الاحوال النقدية وميزان المدفوعات. إلا أنه لتحديد الاثر الدقيق فان الامر يتطلب تحليلا أدق لمكونات التمويل، وصلاحية استخدامه في حالات معينة. ويقصد بتبويب عمليات التمويل اظهار مصادر الاموال التي يتم الحصول عليها لتغطية عجز الحكومة أو استخدامات الاموال المتوفرة من فائض الحكومة.

ويقسم التمويل الى تمويل محلي، يتم الحصول عليه من المقيمين، وتمويل من الخارج، يتم الحصول عليه من غير المقيمين. وعلاوة على ذلك يبوب التمويل بحسب نوع الدائنين كما هو وارد في الجدول D من الملحق، وبحسب نوع أداة الدين كما هو وارد في الجدول E من الملحق. ولغرض التحليل الاقتصادي والمالي فان التبويب بحسب نوع الدائنين ربما كان أكثرها فائدة، نظراً لأنه يجمع بين الدائنين ذوي أنماط السلوك الاقتصادي المتجانسة. وبالحد الذي تكون فيه أدوات الدين بحوزة مجموعات ذات أنماط سلوكية اقتصادية متجانسة، يمكن بالمثل أن يكون هذا التبويب مفيداً.

ز ـ الدين

يمثل الدين الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة. ولا يدرج بالدين سوى الالتزامات المالية التي تقر بها الحكومة والتي تخدم من خلال مدفوعات الفائدة أو سداد أصل الدين أو كليهما. ويستثنى من الدين الحكومي التزامات السلطات النقدية، الناتجة عن اصدار العملة مثلا، إذ لا تعتبر وظائف السلطات النقدية جزءاً من الحكومة بل من قطاع المؤسسات المالية. ويستبعد أيضاً من أرقام الدين الحكومي الدين العائم لالتزامات الحكومة قيد التسوية ما لم يتم الاقرار به وتحويله الى التزامات تعاقدية محددة لأجل.

ويصنف الدين الى فئات بحسب نوع الدائنين كما هو وارد في الجدول (F) من الملحق، وبحسب نوع أداة الدين المستخدمة كما هو وارد في الجدول (G) من الملحق، وتناظر فئاتها الفئات الخاصة بالتمويل.

٤ ـ أسئلة ومسائل للمناقشة

١ ـ كيف يعرف الفائض الكلي/ العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة؟ اشرح ما يبرر هذا التعريف. كيف يختلف تعريف العجز الكلي/ الفائض الكلي/ العجز في ميزانية بلدك عن هذا التعريف؟ ما هو مبرر التعريف المستخدم في بلدك؟

٢ ـ كيف يعامل الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة الصناديق المالية

مثل صناديق الضمان الاجتماعي، وصندوق سداد الديون. ما هو مبرر الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة في ادراج هذه الصناديق في حسابات الميزانية؟

٣ ــ كيف يعامل **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** المعاملات مع صندوق النقد الدولي؟

٤ ــ كيف يعامل **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** التمييز بين الانفاق الرأسمالي والانفاق الجاري؟ ما هو المبرر لهذه المعاملة؟

٥ ــ كيف يعامل **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** الأنواع المختلفة من المعاملات الحكومية والمتضمنة استحقاقات مالية؟

القسم الثاني:إحصاءات مالية الحكومة ــ مصر

يبين هذا القسم من الحلقة الدراسية بعض التطبيقات العملية للمبادىء التي جرت مناقشتها من قبل، مع الاشارة بنوع خاص الى مصر.

١ ــ نطاق تغطية الميزانية وإجراءاتها

يضم القطاع العام في مصر الادارات المركزية والمحلية، وعدداً كبيراً من السلطات العامة، وشركات القطاع العام (أنظر الجداول ١ الى ٥). وتشمل الحكومة المركزية الادارة المركزية (الوزارات والهيئات التشريعية) وهيئات الخدمات العامة التي تقوم أساساً بتنفيذ مهام حكومية مثل البحوث الزراعية، والتعليم العالي. وتشمل الحكومة المحلية على ٢٦ محافظة وعدد كبير من البلديات التي تتبعها. وتستمد الحكومات المحلية ايراداتها من مصادر محلية تشمل ضرائب ورسوم وأتعاب بالاضافة الى ضرائب مخصصة (ضرائب الأراضي الزراعية وضرائب العقارات والضرائب الاضافية على الدخل) وتحويلات من الحكومة المركزية. وتتكون المؤسسات العامة غير المالية من سلطات عامة اقتصادية وشركات القطاع العام. وتقوم السلطات العامة الاقتصادية بتقديم خدمات حكومية ولكنها منظمة على أسس تجارية (مثل هيئة قناة السويس وهيئة السكك الحديدية وهيئة الطرق والجسور وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وهيئة البريد والكهرباء). وتعمل شركات القطاع العام في مجال واسع من الأنشطة الاقتصادية ومعظمها يهيمن على نشاط القطاع الذي تعمل به، فعلى سبيل المثال تمثل الشركات الصناعية العامة نحو ثلثي الانتاج الصناعي.

وتبدأ السنة المالية من أول تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. وتتكون

ميزانية الدولة من ميزانيات مستقلة للحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وهيئات الخدمات العامة. وبغية إتاحة المزيد من المرونة التشغيلية للهيئات العامة الاقتصادية، فانه يتم اعداد ميزانياتها بطريقة مستقلة، ولا تدخل هذه الميزانيات في ميزانية الدولة التي تضم فقط المعاملات بين الحكومة من ناحية والهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام من ناحية أخرى، بالاضافة الى الانفاق الاستثماري للقطاع العام بأسره.

شمولية البيانات

تغطي البيانات الواردة بجداول الحكومة المركزية عمليات الوحدات من ١ ـ ٧ المدرجة بالجدول رقم ١ ، وتعتبر الوحدتان ٣ و ٦ وحدات من خارج الميزانية ، أما الوحدتان ٤ و٥ فيضمان صناديق الضمان الاجتماعي.

الجدول رقم ١ ـ **وحدات الحكومة العامة**

رقم الاشارة	الوحدات	الحسابات المستخدمة (مرجع الجدول ٢)	مصادر البيانات (مرجع الجدول ٣)
	وحدات الحكومة المركزية المشمولة بالميزانية العامة		
١	ـ رئاسة الجمهورية، ومجلس الشعب، والهيئة التشريعية، و٢٩ وزارة، و٦٧ هيئة ومؤسسة مركزية	١	١،٢،٤
٢	ـ ٢٦ سلطة محلية	١	١،٢،٤
	وحدات الحكومة المركزية ذات الميزانيات الخاصة		
٣	ـ ١٢ صندوقاً لأنشطة معينة	٣	٣
٤	ـ الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة)	٤	٣
٥	ـ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (المعاشات التقاعدية لموظفي المؤسسات العامة)	٤	٣
٦	ـ ٥٩ هيئة عامة للخدمات السيادية	٤	٣
٧	ـ حسابات الخزانة العامة	٢	٣

السنة المالية: تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو بعد عام ١٩٧٩، وتنتهي في ٣١ كانون

الجدول رقم ١ ــ وحدات الحكومة العامة (تتمة)

رقم الاشارة	الوحـــــدات	الحسابات المستخدمة (مرجع الجدول ٢)	مصادر البيانات (مرجع الجدول ٣)
	الأول/ديسمبر حتى عام ١٩٧٩.		
	فترة التسوية أو الفترة التكميلية: شهران		
	أساس تسجيل المتحصلات: النقدية والشيكات المودعة		
	أساس تسجيل المدفوعات: النقدية المدفوعة والشيكات المصدرة، الوحدتان ١، ٢		
	تواتر البيانات: سنوياً وشهرياً		
	التأخر الزمني في توفر البيانات: ٩ أشهر للحسابات السنوية النهائية، وشهران للبيانات الشهرية.		

ملحوظة: تضم الوحدة (٣) صندوق الميزانية الزراعية، وصندوق الأراضي الزراعية، وصندوق دعم السينما، وصندوق المباني القضائية، والصندوق المصرفي للمعونة الفنية لافريقيا، وصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، وصندوق تحسين وتطوير خدمات الطيران المدني، وصندوق تحسين القطن المصري، وصندوق المشروعات المقامة على أراضي وزارة الداخلية، وصندوق تسجيل الملكية، وصندوق البحوث والدراسات الخاصة بمشروعات الانشاءات، وصندوق تحصيلات رسوم الخدمات.

وتضم الوحدة (٦) مركز البحوث الزراعية، وجامعة الاسكندرية، وأكاديمية الفنون، وجامعة أسيوط وهيئة إستاد القاهرة، وجامعة القاهرة، والهيئة المركزية للكتب المدرسية والجامعية، وهيئة الآثار المصرية، والهيئة المصرية العامة للكتاب، والهيئة المصرية العامة للطيران المدني، والهيئة المصرية العامة لخفر السواحل، والهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف، والهيئة المصرية العامة لمساحة الأراضي، والهيئة المصرية العامة للطرق والكباري، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، وهيئة الأوقاف المصرية، وجامعة عين شمس، ومركز تخطيط الطاقة، وجامعة حلوان، وجامعة المنصورة، وجامعة المنوفية، وجامعة المنيا، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والهيئة القومية للصرف الصحي بالاسكندرية، والهيئة القومية لمترو الانفاق، والمركز القومي لدراسات التأمين الصناعي، والمعهد القومي للاتصالات الكبلية، والمعهد القومي للتدريب على الطيران المدني، والمعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمعهد القومي للنقل، والمجلس القومي للسكان، والمشروع القومي لتنظيم الأسرة، وهيئة تنفيذ مشروعات تحسين الأراضي، والهيئة العامة لخزان أسوان، والهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان، والهيئة العامة لسوق رأس المال، والهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، والهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة، والهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي، والهيئة العامة للتخطيط الانمائي، والهيئة العامة لتنمية السياحة، والهيئة العامة لمراقبة الصادرات، والهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات،

والهيئة العامة لمشروعات المساحة التطبيقية والتعدين، والهيئة العامة لخدمات الحكومة، والهيئة العامة للتأمين الصحي، والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، والهيئة العامة للاستعلامات، والهيئة العامة لاستصلاح الأراضي، والهيئة العامة للأرصاد الجوية، والهيئة العامة للنقل النهري، والهيئة العامة للصرف الصحي بالقاهرة الكبرى، والهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل، والهيئة العامة للخدمات البيطرية، والمركز الاقليمي لتعليم البالغين، وجامعة قناة السويس، وجامعة طنطا، ومركز بحوث المياه، وجامعة الزقازيق.

الجدول رقم ٢ ـ **حسابات وصناديق الحكومة**

رقم الاشارة		الوحدات المستخدمة للحساب (مرجع الجدول ١)
	تحت رقابة وزارة المالية	
١	ـ حسابات الايرادات والنفقات الخاصة بالميزانية الادارية.	١، ٢
	متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض.	
	مدفوعات: نفقات مرخص بها من جانب مسؤولي وزارة المالية بكل وزارة أو مصلحة أو هيئة.	
	تحت رقابة وحدات أخرى للحكومة المركزية	
٢	ـ حساب الخزانة العامة.	٧
	متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد واقتراض.	
	مدفوعات: تحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واهتلاك، مرخص بها من وزارة المالية.	
٣	ـ حسابات مفردة لصناديق مخصصة لأنشطة معينة.	٣
	متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض.	
	مدفوعات: نفقات وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد.	
٤	ـ حسابات مفردة لوحدات أخرى.	٤، ٦
	متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض.	
	مدفوعات: نفقات وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد.	

الجدول رقم ٣ ــ مصادر البيانات

رقم الاشارة

وزارة المالية

١ ــ حسابات الدولة النهائية (سنوية)

٢ ــ تقارير المتابعة، مصلحة المتابعة والحسابات الختامية (شهرية، فيما عدا شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، غير منشورة)

وحدات أخرى للحكومة المركزية

٣ ــ حسابات هيئات وصناديق مفردة (غير منشورة)

البنك المركزي المصري

٤ ــ النشرة الاقتصادية (ربع سنوية باللغتين العربية والانجليزية)

٥ ــ التقرير السنوي (باللغتين العربية والانجليزية)

ملحوظة: جميع المصادر باللغة العربية ما لم يذكر خلاف ذلك.

الجدول رقم ٤ ــ المنشآت العامة غير المالية

هيئة إنشاء مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالقوة المائية
هيئة محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء
هيئة المجتمعات الانتاجية الجديدة
إتحاد الاذاعة والتلفزيون
هيئة ميناء القاهرة الجوي
هيئة القاهرة للنقل العام
هيئة ميناء دمياط
شركة مصر للطيران
هيئة الزراعة المصرية
هيئة الكهرباء المصرية
المؤسسة المصرية العامة للبترول
الهيئة المصرية العامة لمستحضرات المصل واللقاح
صندوق التصنيع والانتاج بالسجون

الجدول رقم ٤ ــ المنشآت العامة غير المالية (تتمة)

الهيئة العامة للسلع التموينية
وزارة الدفاع، هيئة الخدمات العامة
الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية
الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
الهيئة القومية للبريد
الهيئة العامة لمشروعات الانعاش والتنمية الزراعية
الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية
الهيئة العامة للبناء والاسكان التعاوني
الهيئة العامة لبناء المجمعات الصناعية والتعدينية
الهيئة العامة لفرز القطن وتسوية المنازعات
الهيئة العامة لتنمية مصايد الأسماك
الهيئة العامة لتنمية المحالج
الهيئة العامة للمطابع الحكومية
الهيئة العامة للتصنيع
الهيئة العامة للأسواق والمعارض الدولية
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى
الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية
الهيئة العامة لميناء بور سعيد
الهيئة العامة لموانىء البحر الأحمر
٤٢٩ مؤسسة اقتصادية عامة، تضم ٢٧ شركة قابضة و٤٠٢ فرعاً
هيئة كهربة الريف
هيئة قناة السويس
المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية
المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة

الجدول رقم ٥ ــ المؤسسات المالية العامة

البنك المركزي المصري
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (شركة قابضة يتبعها ١٧ بنكاً إقليمياً)
بنك الاسكندرية (بنك تجاري)
بنك القاهرة (بنك تجاري)
البنك العقاري المصري
صندوق التمويل الخاص بمشروعات الاسكان التابعة لوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة
صندوق التأمين الحكومي للودائع المضمونة
صندوق استصلاح الأراضي
بنك مصر (بنك تجاري)
البنك العقاري العربي
بنك ناصر (بنك تجاري)
البنك الأهلي المصري (بنك تجاري)
بنك الاستثمار القومي
صندوق توفير البريد
الهيئة العامة للرقابة على التأمين
بنك التنمية الصناعية

المصدر:
International Monetary Fund, *GFS Yearbook,* Vol. XI (1987), pp. 346-7.

٢ ــ جداول إحصائية

تشير بيانات **إحصاءات مالية الحكومة** الواردة أدناه في الجدول رقم (٦) الى الحسابات المدمجة لميزانية الحكومة المركزية. وتشمل هذه ميزانية الادارة المركزية، وميزانيات ٢٦ سلطة محلية، بالاضافة الى عدد من الصناديق وهيئات الخدمات العامة التي لها ميزانياتها الخاصة خارج ميزانية الحكومة العامة. وهناك ثلاثة جداول موجزة تمثل العمليات المدمجة لميزانية الحكومة المركزية، وصناديق التأمين الاجتماعي، والصناديق خارج الميزانية. وبالاضافة الى ذلك، فهناك بيانات تفصيلية عن الايرادات المدمجة للحكومة المركزية وكذلك انفاقها وتمويلها. وتغطي السلسلة الزمنية السنوات المالية العامة ١٩٨٠/١٩٨١ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦.

٣ ــ تمارين

أ ــ تتضمن البنود من (١) الى (١٣) أدناه البيانات الخاصة بعمليات الميزانية المجمّعة للحكومة المركزية عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧. حدد المجملات الخاصة

بايرادات ونفقات وعجز وتمويل الحكومة المركزية، مسترشداً بالسطور الواردة في الجدول الموجز ـ ميزانية الحكومة المركزية المدمجة.

		بملايين الجنيهات المصرية
(١)	الضرائب المحلية على السلع والخدمات	١ ٨٦٠ر٧
(٢)	المنح الأجنبية	١ ٠٨٠ر٥
(٣)	النفقات الجارية	١٥ ٠٠٦ر١
(٤)	إيرادات ضريبية أخرى	٧ ٩٠٤ر٧
(٥)	صافي التمويل المحلي	٢ ٢٩٧ر١
(٦)	حيازة أصول رأس المال الثابت	٢ ٥٦٤ر٨
(٧)	الاقراض ناقص التسديدات	٢ ٣٧٢ر٩
(٨)	دخل الملكية	١ ٨٩٠ر٣
(٩)	سحوبات القروض الأجنبية	٤٩٥ر٩
(١٠)	إيرادات رأسمالية	١ ٢٦٠ر٥
(١١)	إيرادات أخرى غير ضريبية	٣ ٨٥٢ر٢
(١٢)	اهتلاك القروض الأجنبية	١٨٠ر٢
(١٣)	النفقات الرأسمالية الأخرى	٥١٧ر٩

ب ـ إشرح كيف تصنف البنود التالية في حسابات الميزانية بالاشارة الى الجداول أ، ج، د من الجدول رقم (٦)

(١) رواتب شخصية
(٢) تشييد الأبنية والأشغال للقوات المسلحة
(٣) المشاركة في أسهم رأس المال في التجارة والصناعة
(٤) أرباح البنك المركزي
(٥) شراء القاطرات والعربات لخطوط السكك الحديدية التابعة لحكومة مصر
(٦) قروض من البنك الدولي
(٧) إكتتابات رأس المال الخاصة بالمساهمة الحكومية في البنوك
(٨) إيجار المكاتب الحكومية
(٩) نفقات السفر والاقامة
(١٠) استرداد رسوم الاستيراد

(١١) رسوم المغادرة
(١٢) المتحصلات من الفوائد على القروض
(١٣) شراء الأراضي
(١٤) إنشاء شبكات المياه
(١٥) المنح الدراسية للطلاب
(١٦) معاشات التقاعد
(١٧) المدفوعات الحكومية لسداد أصل الديون
(١) ديون خارجية
(٢) ديون محلية
(١٨) مبنى جديد لوزارة الخزينة
(١٩) بيع آلات ومعدات
(٢٠) بيع منتجات المزارع
(٢١) الرسوم المدرسية

الجدول رقم (٦)

جدول موجز

ميزانية الحكومة المركزية المدمجة

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
١	إجمالي الايرادات والمنح (A.I)	٨ ٠٨١	٩ ٧١٧	١١ ٠٧٧	١٢ ٣٤٦	١٣ ٩٠٠	١٥ ٨٨٢
٢	إجمالي الايرادات (A.II)	٨ ٠٧٢	٩ ٧١١	١٠ ٩٧٧	١٢ ٣٤٥	١٣ ٦٨١	١٥ ٥٠٨
٣	الايرادات الجارية (A.III)	٧ ٨٨٤	٩ ١١٠	١٠ ٦١٤	١١ ٩٥٠	١٣ ٠٢٦	١٤ ٨٤٠
٣ ـ ١	الايرادات الضريبية (A.IV)	٥ ٠٠٦	٥ ٩٢٣	٦ ٧٨٣	٧ ٢٣٣	٨ ٢٧٢	٩ ٣٧٣
٣ ـ ٢	الايرادات غير الضريبية (A.V)	٢ ٨٧٨	٣ ١٨٧	٣ ٨٣١	٤ ٧١٧	٤ ٧٥٤	٥ ٤٦٧
٤	الايرادات الرأسمالية (A.VI)	١٨٨	٦٠١	٣٦٣	٣٩٥	٦٥٥	٦٦٨
٥	المنح (A.VII)	٩	٦	١٠٠	١	٢١٩	٣٧٤
٥ ـ ١	جارية (A17.1 + A18.1 + A19.1)	—	—	—	—	—	٦١
٥ ـ ٢	رأسمالية (A17.2 + A18.2 + A19.2)	٩	٦	١٠٠	١	٢١٩	٣١٣
٦	إجمالي النفقات والاقراض ـ السداد (C.I)	٩ ١٧٧	١٣ ٢٧١	١٣ ٤٤١	١٥ ٦٠٤	١٧ ٣٣٩	٢٠ ٥٣٧
٧	إجمالي النفقات (C.II)	٧ ٨٩٢	١١ ٥٩٥	١١ ١٩٥	١٣ ٣٦١	١٤ ٩٤٥	١٧ ٥٥٣
٨	النفقات الجارية (C.III)	٦ ٣٣٣	٩ ٣٤٧	٩ ٦٣٧	١٢ ٥١٩	١٢ ٨٩١	١٥ ٠٥٥
٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)	١ ٥٥٩	٢ ٢٤٨	١ ٥٥٨	١ ٨٣٤	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٧
	تعديل للاقراض	—	—	—	—	—	—
١٠	الاقراض ـ السداد (C.V)	١ ٢٨٥	١ ٦٧٦	٢ ٢٤٦	٢ ٢٤٣	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥
١١	فائض الحساب الجاري (بدون المنح) (٣ ـ ٨)	١ ٥٥١	٢٣٧ -	٩٧٧	٥٦٩ -	١٣٥	٢١٥ -
١٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C4 - A14)	٨٦٣	١ ١٦٥	١ ٠٩٤	١ ٢٤٨	١ ٣٠٧	١ ٨٣٦

الجدول رقم (٦) (تابع)

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
		بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
١٣	إجمالي تكوين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)	٨٦٠	١ ١٦١	١ ٠٨٩	١ ٢٣٩	١ ٢٩٨	١ ٨٢٩
١٤	الفائض/العجز الكلي (6 - 1)	- ١ ٠٩٦	- ٣ ٥٥٤	- ٢ ٣٦٤	- ٣ ٢٥٨	- ٣ ٤٣٩	- ٤ ٦٥٥
١٥	التمويل (D.I أو E.I) (= ١٤)	١ ٠٩٦	٣ ٥٥٤	٢ ٣٦٤	٣ ٢٥٨	٣ ٤٣٩	٤ ٦٥٥
١٦	من الخارج (D.III أو E.III)	٣٦٥	٥٣٥	٣٣٠	٢٥٧	٤٩٢	٢٢٤
١٧	محلياً (D.II E.II)	٧٣١	٣ ٠١٩	٢ ٠٣٤	٣ ٠٠١	٢ ٩٤٧	٤ ٤٣٢
١٧ ــ ١	غير المصرفي (D.1 + D.4 + A.5)	١٧٤	١٨٨	٢٨٤	٤٢٤	٣٤٥	٣٢٥
١٧ ــ ٢	بنوك الودائع النقدية (D.3)	٥٠٩	٤٣٢	٥٨٨	٤٤٧	٢٥٢	- ٥٧
١٧ ــ ٣	السلطات النقدية (D.2)	٤٨	٢ ٣٩٩	١ ٤٧٩	٢ ٤٦٧	٢ ٨٠٩	٤ ١٦٠
	سداد ديون محلية غير مبوب	ـــ	ـــ	- ٣١٧	- ٣٣٧	- ٤٥٩	- ٤٩٧
	بنود للتذكير						
٢٠	سداد الدين محلياً	٢٠٥	٢٨١	٣١٧	٣٣٧	٤٥٩	- ٤٩٧
٢١	سداد الدين في الخارج	٢٧٨	١٠٤	١٠٧	١٢٢	١١٣	- ١٧١
٢٣	وحدات العملة الوطنية/الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)	٧٠٠٠ر٠	٧٠٠٠ر٠	٧٠٠٠ر٠	٧٠٠٠ر٠	٧٠٠٠ر٠	٧٠٠٠ر٠
٢٤	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠)	١١٦ر٥	١٢٩ر٧	١٤٩ر٥	١٧٦ر٤	٢٠١ر٩	٢٣٤ر٢
٢٥	مخفض إجمالي الناتج المحلي (١٩٨١ = ١٠٠)	١٠٠ر٠	١١٢ر١	١٢٥ر٩	١٣٢ر٨	١٤٧ر٨	١٥٧ر٦
٢٦	إجمالي الناتج المحلي	١٧ ١٤٩	٢٠ ٨٨١	٢٤ ٨٣٤	٢٨ ٦٠٠	٣٤ ٢١١	٣٨ ٢٢١
٢٧	تعداد السكان في منتصف العام (بالملايين)	٤٢ر٨٨	٤٤ر٠٧	٤٥ر٣٠	٤٦ر٥٦	٤٧ر٨٥	٤٩ر٠٦

جدول موجز

ميزانية الحكومة المركزية

١	إجمالي الايرادات والمنح (A.I)	٦ ٤٦٢	٧ ٣٤٩	٨ ٤٧٧	٩ ١٩٧	١٠ ٢٤٩	١١ ٤٤٧
٢	إجمالي الايرادات (A.II)	٦ ٤٥٣	٧ ٣٤٩	٨ ٣٧٧	٩ ١٩٦	١٠ ٠٣٠	١١ ١٩٥
٣	الايرادات الجارية (A.III)	٦ ٣١٦	٦ ٨٩٨	٨ ١٠٠	٨ ٩١٢	٩ ٥٠٨	١٠ ٦١٠
٣ ـ ١	الضريبية (A.IV)	٤ ٢٨٨	٤ ٨٦٣	٥ ٥٩٥	٥ ٨١٣	٦ ٤١٩	٧ ١٨٠
٣ ـ ٢	غير الضريبية (A.V)	٢ ٠٢٨	٢ ٠٣٥	٢ ٥٠٥	٣ ٠٩٩	٣ ٠٨٩	٣ ٤٢٩
٤	الايرادات الرأسمالية (A.VI)	١٣٧	٤٥١	٢٧٧	٢٨٤	٥٢٢	٥٠٠
٥	المنح (A.VII)	٩	—	١٠٠	١	٢١٩	٣٣٧
٥ ـ ١	الجارية (A17.1 + A18.1 + A19.1)	—	—	—	—	—	٦١
٥ ـ ٢	الرأسمالية (A17.2 + A18.2 + A19.2)	٩	—	١٠٠	١	٢١٩	٢٧٦
٦	إجمالي النفقات والاقراض ناقص السداد (C.I)	٧ ٦٥١	١١ ٠٦٠	١١ ٠٨٠	١٢ ٧٩٢	١٤ ١٥٩	١٦ ٧٦٠
٧	إجمالي النفقات (C.II)	٦ ٣٦٦	٩ ٣٨٤	٨ ٨٣٤	١٠ ٥٤٩	١١ ٧٦٥	١٣ ٧٧٥
٨	النفقات الجارية (C.III)	٥ ١٩٤	٧ ٧٣٠	٧ ٨٣٦	١٠ ٣٥٧	١٠ ٤٤٤	١٢ ٣٦٦
٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)	١ ١٧٢	١ ٦٥٤	٩٩٨	١ ١٨٤	١ ٣٢١	١ ٤٠٧
	تعديل الاقراض	—	—	—	-٩٩٢	—	—
١٠	الاقراض ناقص السداد (C.V)	١ ٢٨٥	١ ٦٧٦	٢ ٢٤٦	٢ ٢٤٣	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥
١١	فائض الحساب الجاري (بدون المنح) (٣ ـ ٨)	١ ١٢٢	-٨٣٢	٢٦٤	-١ ٤٤٥	-٩٣٦	-١ ٦٩٦
١٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C4 - A14)	٥٦٨	٧١٨	٧٢٧	٧٩٦	٨١٨	١ ٠١٥
١٣	إجمالي تكوين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)	٥٦٥	٧١٤	٧٢٢	٧٨٧	٨٠٩	١ ٠٠٨
١٤	العجز/الفائض الكلي (١ - ٦)	-١ ١٨٩	-٣ ٧١١	-٢ ٦٠٣	-٣ ٥٩٥	-٣ ٩١٠	-٥ ٣١٢
١٥	التمويل (D.I أو E.I)	١ ٠١٦	٣ ٤١١	٢ ٢٢٩	٣ ١٥٦	٣ ٣٢٦	٤ ٤٧٤
١٦	الخارجي (D.III أو E.III)	٢٩٩	٤٢٣	٢٤٢	١٥٥	٣٧٩	٤٠

الجدول رقم (٦) (تابع)

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
		بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
١٧	المحلي (D.II أو E.II)	٧١٧	٢ ٩٨٨	١ ٩٨٧	٣ ٠٠١	٢ ٩٤٧	٤ ٤٣٢
١٧ ـ ١	غير المصرفي (D.1 + D.4 + D.5)	١٦٠	١٥٧	٢٣٧	٤٢٤	٣٤٥	٨٢٦
١٧ ـ ٢	بنوك الودائع النقدية (D.3)	٥٠٩	٤٣٢	٥٨٨	٤٤٧	٢٥٢	- ٥٧
١٧ ـ ٣	السلطات النقدية (D.2)	٤٨	٢ ٣٩٩	١ ٤٧٩	٢ ٤٦٧	٢ ٨٠٩	٤ ١٦٢
	إهتلاك محلي غير موزع	—	—	- ٣١٧	- ٣٣٧	- ٤٥٩	- ٤٩٧
	بنود للتذكير						
٢٠	اهتلاك محلي	٢٠٥	٢٨١	٣١٧	٣٣٧	٤٥٩	- ٤٩٧
٢١	اهتلاك بالخارج	٢٧٨	١٠٤	١٠٧	١٢٢	١١٣	- ١٧١

جدول موجز
الحكومة المركزية ـ صناديق التامين الاجتماعي

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
١	إجمالي الايرادات والمنح (A.I)	١ ٤٩٦	٢ ١١٦	٢ ٤٠٠	٢ ٩٠٣	٣ ٣٤٦	٤ ٠٤٠
٢	إجمالي الايرادات (A.II)	١ ٤٩٦	٢ ١١٦	٢ ٤٠٠	٢ ٩٠٣	٣ ٣٤٦	٤ ٠٤١
٣	الايرادات الجارية (A.III)	١ ٤٧٩	٢ ١٠٣	٢ ٣٧٢	٢ ٨٨١	٣ ٣٢٦	٤ ٠٠٦
٢ ـ ١	الايرادات الضريبية (A.IV)	٧٠٧	١ ٠٥١	١ ١٧٥	١ ٤٠٤	١ ٨٣٦	٢ ١٧٧
٣ ـ ٢	الايرادات غير الضريبية (A.V)	٧٧٢	١ ٠٥٢	١ ١٩٧	١ ٤٧٧	١ ٤٩٠	١ ٨٢٩
٤	الايرادات الرأسمالية (A.VI)	١٧	١٣	٢٨	٢٢	٢٠	٣٥
٦	إجمالي النفقات والاقراض ـ السداد (C.I)	٨٧٣	١ ٢١٨	١ ٣٠٥	١ ٥٤١	١ ٦٣٣	١ ٨٠٩
٧	إجمالي النفقات (C.II)	٨٧٣	١ ٢١٨	١ ٣٠٥	١ ٥٤١	١ ٦٣٣	١ ٨٠٩

٨	النفقات الجارية (C.III)	٨٥٥	١ ١٩٨	١ ٢٧٧	١ ٥١٨	١ ٦٠٢	١ ٧٧٥
٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)	١٨	٢٠	٢٨	٢٣	٣١	٣٥
١١	فائض الحساب الجاري (المنح W/O) (٣ ـ ٨)	٦٢٤	٩٠٥	١ ٠٩٥	١ ٣٦٣	١ ٧٢٤	٢ ٢٣١
١٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C4 - A14)	١	٣	—	١	٤	—
١٣	إجمالي تكوين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)	١	٣	—	١	٤	—
١٤	الفائض/العجز الكلي (6 - 1)	٦٢٣	٨٩٨	١ ٠٩٥	١ ٣٦٢	١ ٧١٣	٢ ٢٣١

جدول موجز

حسابات خارج الميزانية للحكومة المركزية

١	إجمالي الايرادات والمنح (A.I)	١٢٣	٢٥٢	٢٠٠	٢٤٦	٣٠٥	٣٩٥
٢	إجمالي الايرادات (A.II)	١٢٣	٢٤٦	٢٠٠	٢٤٦	٣٠٥	٣٥٩
٣	الايرادات الجارية (A.III)	٨٩	١٠٩	١٤٢	١٥٧	١٩٢	٢٢٥
٣ ـ ١	الايرادات الضريبية (A.IV)	١١	٩	١٣	١٦	١٧	١٧
٣ ـ ٢	الايرادات غير الضريبية (A.V)	٧٨	١٠٠	١٢٩	١٤١	١٧٥	٢٠٨
٤	الايرادات الرأسمالية (A.VI)	٣٤	١٣٧	٥٨	٨٩	١١٣	١٣٤
٥	المنح (A.VII)	—	٦	—	—	—	٣٧
٦	إجمالي النفقات والاقراض ـ السداد (C.I)	٦٥٣	٩٩٣	١ ٠٥٦	١ ٢٧١	١ ٥٤٧	١ ٩٦٩
٧	إجمالي النفقات (C.II)	٦٥٣	٩٩٣	١ ٠٥٦	١ ٢٧١	١ ٥٤٧	١ ٩٦٩
٨	النفقات الجارية (C.III)	٢٨٤	٤١٩	٥٢٤	٦٤٤	٨٤٥	٩١٤
٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)	٣٦٩	٥٧٤	٥٣٢	٦٢٧	٧٠٢	١ ٠٥٧
١١	فائض الحساب الجاري (المنح W/O) (٣ ـ ٨)	١٩٥ -	٣١٠ -	٣٨٢ -	٤٨٧ -	٦٥٣ -	٦٨٩ -

الجدول رقم (٦) (تابع)

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
		بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
١٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C4 - A14)	٢٩٤	٤٤٤	٣٦٧	٤٥١	٤٨٥	٨٢١
١٣	إجمالي تكوين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)	٢٩٤	٤٤٤	٣٦٧	٤٥١	٤٨٥	٨٢١
١٤	الفائض/ العجز الكلي (١ - ٦)	- ٥٣٠	- ٧٤١	- ٨٥٦	- ١ ٠٢٥	- ١ ٢٤٢	- ١ ٥٧٤
١٥	التمويل (D.I أو E.I)	٨٠	١٤٣	١٣٥	١٠٢	١١٣	١٨٣
١٦	من الخارج (D.III أو E.III)	٦٦	١١٢	٨٨	١٠٢	١١٣	١٨٣
١٧	محلياً (D.II أو E.II)	١٤	٣١	٤٧	–	–	–
١٧ ـ ١	غير المصرفي (D.1 + D.4 + A.5)	١٤	٣١	٤٧	–	–	–
	بنود للتذكير						
٢٠	سداد الدين محلياً	–	–	–	–	–	–
٢١	سداد الدين في الخارج	–	–	–	–	–	–

الجدول (أ) الايرادات والمنح

للميزانية المدمجة للحكومة المركزية

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
I	إجمالي الايرادات والمنح (II + VII)	٨ ٠٨١	٩ ٧١٧	١١ ٠٧٧	١٢ ٣٤٦	١٣ ٩٠٠	١٥ ٨٨٢
II	إجمالي الايرادات (III + VI)	٨ ٠٧٢	٩ ٧١١	١٠ ٩٧٧	١٢ ٣٤٥	١٣ ٦٨١	١٥ ٥٠٨
III	الايرادات الجارية (IV + V)	٧ ٨٨٤	٩ ١١٠	١٠ ٦١٤	١١ ٩٥٠	١٣ ٠٢٦	١٤ ٨٤٠
IV	الايرادات الضريبية	٥ ٠٠٦	٥ ٩٢٣	٦ ٧٨٣	٧ ٢٣٣	٨ ٢٧٢	٩ ٣٧٤

١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	١٠٤٨١	١ ٦٠٥	١ ٩٤٥	١ ٦٣٤	١ ٩٧٨	٢ ٤٣٣
١ ـ ١	ضرائب على الأشخاص	...	٨٦	١١١	١٢٩	١٦٠	٢٢٢
١ ـ ٢	الضرائب على الشركات	...	...	١ ٦٩٦	١ ٣٣٩	١ ٦٥٠	١ ٩٥١
١ ـ ٣	ضرائب أخرى غير مبوبة على الدخل	...	...	١٣٨	١٦٦	١٦٨	٢٦٠
٢	إشتراكات التأمين الاجتماعي	٧٠٧	١ ٠٥١	١ ١٧٥	١ ٤٠٤	١ ٨٣٦	٢ ١٧٧
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	٧٠٧	١ ٠٥١	١ ١٧٥	١ ٤٠٤	١ ٨٣٦	٢ ١٧٧
٢ ـ ١	العاملين	٢٦٨	٤٠٢	٤٥٢	٥٣٧	٧٤٨	٨٤٣
٢ ـ ٢	أصحاب العمل	٤٣٥	٦٤٣	٧١٦	٨٦٥	١ ٠٨٧	١ ٣٣٣
٢ ـ ٣	العمالة الذاتية أو العاطلين	٤	٦	٧	٢	١	١
٣	ضرائب يدفعها أصحاب العمل على الرواتب	٤٦	—	—	—	—	—
٤	ضرائب على الأملاك	١٠٦	١١٨	١١٦	١١٢	١٢١	١٤٢
٤ ـ ١	ضرائب متكررة على الاملاك غير المنقولة	٦٧	٦٦	٥٣	٤٣	٤٧	٥٣
٤ ـ ٣	ضرائب على التركات والميراث والهدايا	٨	٩	١٢	١٤	١٦	١٩
٤ ـ ٤	ضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية	٣١	٤٣	٥١	٥٥	٥٨	٧٠
٥	ضرائب محلية على السلع والخدمات	٦٨٥	٨٢٤	١ ٣١٢	١ ٤٣٧	١ ٥٤١	١ ٦٣١
٥ ـ ٢	رسوم	٢٧١	٧٧٦	١ ٢٤١	١ ٣٥٣	١ ٤٤٤	١ ٤٨٩
٥ ـ ٤	ضرائب على خدمات نوعية	١٣	١٦	٢٧	٣٤	٣٩	٤٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	—	—	—	—	—	—
٥ ـ ٥	ضرائب على استخدام السلع أو التصريح باستخدامها	٢٨	٣٢	٤٤	٥٠	٥٨	٦١
٥ ـ ٥ ـ ١	التراخيص التجارية والمهنية	—	—	—	—	—	—
٥ ـ ٥ ـ ٢	ضرائب على السيارات	٢٨	٣٢	٤٤	٥٠	٥٨	٦١
٥ ـ ٦	ضرائب أخرى على السلع والخدمات	٣٧٣	—	—	—	—	—

الجدول رقم (٦) (تابع)

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٦	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	١ ٥٨٣	١ ٨٦٤	١ ٧٣٣	٢ ٠٣٤	٢ ٠٧٦	٢ ٠٦٠
٦ ـ ١	رسوم الواردات	١ ٤٣٥	١ ٧٠٧	١ ٧١٩	٢ ٠٣١	٢ ٠٧٣	١ ٩٢٧
٦ ـ ١ ـ ١	الرسوم الجمركية	١ ٣١٦	١ ٥٥٧	١ ٦٢١	١ ٨٨٥	١ ٨٧٠	١ ٧٧٥
٦ ـ ١ ـ ٢	رسوم أخرى على الاستيراد	١١٩	١٥٠	٩٨	١٤٦	٢٠٣	١٥٢
٦ ـ ٢	رسوم الصادرات	١٤٨	١٥٧	١٤	٣	٣	١٣٣
٦ ـ ٤	أرباح النقد الأجنبي	—	—	—	—	—	—
٧	الضرائب الأخرى	٣٩٨	٤٦١	٥٠٢	٦١٢	٧٢٠	٩٣٩
٧ ـ ٢	رسوم الدمغة	١٦٨	٢٣٩	٢٥٤	٣٠٨	٣٤٤	٣٨٣
٧ ـ ٣	ضرائب أخرى لم يرد تصنيفها في باب آخر	٢٣٠	٢٢٢	٢٤٨	٣٠٤	٣٧٦	٥٤٨
	منها: حسابات خارج الميزانية	١١	٩	١٣	١٦	١٧	١٧
V	إيرادات غير ضريبية	٢ ٨٧٨	٣ ١٨٧	٣ ٨٣١	٤ ٧١٧	٤ ٧٥٤	٥ ٤٦٦
٩	إيرادات الملكية	١ ٧١٢	١ ٦٤٥	٢ ٠٦٠	٢ ٠٨٨	١ ٩٦٨	٢ ١٧٥
٩ ـ ١	من مشروعات الأعمال العامة غير المالية ومن المؤسسات المالية العامة	١ ٦٩٧	١ ٦٣٤	٢ ٠٤٥	٢ ٠٧٥	١ ٩٤٤	٢ ١٥٧
٩ ـ ٢	بنود أخرى خاصة بالأملاك	١٥	١١	١٥	١٣	٢٤	١٨
١٠	رسوم ونفقات إدارية ومبيعات غير صناعية	٢٤٨	٢٧٢	٣٣٧	٦٩٠	٨٣٠	٩٣٩
	منها: حسابات خارج الميزانية	١٩	٣٤	٥٢	٦٢	٧٥	٩٢

١١	غرامات ومصادرات	١	١	٢	٢	٢	—
	منها: حسابات خارج الميزانية	١	١	٢	٢	٢	—
١٣	بنود أخرى للايرادات غير الضريبية	٩١٧	١ ٢٦٩	١ ٤٣٢	١ ٩٣٧	١ ٩٥٤	٢ ٣٥٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	٥٨	٦٥	٧٥	٧٧	٩٨	١١٦
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	٧٧٢	١ ٠٥٢	١ ١٩٧	١ ٤٧٧	١ ٤٩٠	١ ٨٢٩
VI	إيرادات رأسمالية	١٨٨	٦٠١	٣٦٣	٣٩٥	٦٥٥	٦٦٨
١٤	مبيعات أصول رأسمالية ثابتة	١٣	١٨	٤٥	١٢٠	٢٨٠	١٩٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	١٢	١٤	٣٨	٥٢	٦٥	٣٩
١٥	مبيعات أرصدة	٤	٤	٥	٩	٩	٧
١٦	مبيعات الأراضي والأصول غير الملموسة	١٧١	٥٧٩	٣١٣	٢٦٦	٣٦٦	٤٦٩
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢٢	١٢٣	٢٠	٣٧	٤٨	٩٥
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	١٧	١٣	٢٨	٢٢	٢٠	٢٩
VII	المنح	٩	٦	١٠٠	١	٢١٩	٣٧٤
١٧	منح من الخارج غير السلطات الدولية العليا	٩	٦	١٠٠	١	٢١٩	٩٨
١٧ ــ ١	منح جارية	—	—	—	—	—	٦١
١٧ ــ ٢	منح رأسمالية	٩	٦	١٠٠	١	٢١٩	٣٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	—	٦	—	—	—	٣٧
	الجدول (ب) النفقات بحسب الوظيفة						
	الميزانية المدمجة للحكومة المركزية						
I	إجمالي النفقات (C.II)	٧ ٨٩٢	١١ ٥٩٥	١١ ٥٩٥	١٣ ٣٦١	١٤ ٩٤٥	١٧ ٥٥٢

الجدول رقم (٦) (تابع)

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
		بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
١	الخدمات العامة	٤٤٥	٦٤٨	٧٧٨	٩٢٣	١ ٠٤١	١ ١٨٠
	منها: حسابات خارج الميزانية	٩	١٤	١٤	١٥	١٩	٣٢
٢	الدفاع	١ ٠٦٨	١ ٤٧٦	١ ٧٥٤	٢ ٤٥٢	٢ ٧٨٧	٣ ٠٩٨
٣	التعليم	٦٧٥	١ ٠٦٧	١ ١٩٤	١ ٤٠١	١ ٦٨٦	١ ٩٢٠
٣ ــ ٢	المدارس	٣٥٩	٥٨٤	٦٨٠	٨٠٥	٩٥١	١ ١٠٤
٣ ــ ٣	الجامعات والمعاهد	٢٦٤	٤٠٤	٤٣٠	٤٨٧	٥٩٣	٦٥٩
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢٠٩	٣٢٣	٣٤٦	٣٩٣	٤٧٧	٥٣٨
٣ ــ ٦	نواح أخرى	٥٢	٧٩	٨٤	١٠٩	١٤٢	١٥٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢٣	٣٤	٣٣	٤٩	٦٩	٦٨
٤	الصحة	١٧٧	٢٧٨	٣١٨	٣٤٧	٣٨٩	٤١٢
٤ ــ ٢	المستشفيات والعيادات	٨	١٥	٢١	١٩	٢٥	٢٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	٨	١٥	٢١	١٩	٢٥	٢٧
٤ ــ ٣	خدمات صحية للأفراد	١٦٧	٢٦١	٢٩٥	٣٢٥	٣٦١	٣٨٣
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢	٢	—	—	—	—
٤ ــ ٦	مصروفات أخرى	٢	٢	٢	٣	٣	٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢	٢	٢	٣	٣	٣
٥	التأمينات والخدمة الاجتماعية	٩٥٦	١ ٢٩٢	١ ٣٨١	١ ٦٢١	١ ٧٣٠	١ ٩٠٦
٥ ــ ١ ــ ٦	التأمينات والمساعدات الاجتماعية	٩٥٦	١ ٢٩٢	١ ٣٨١	١ ٦٢١	١ ٧٣٠	١ ٩٠٦
	منها: حسابات خارج الميزانية	١	١	١	١	٢	٢
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	٨٧٣	١ ٢١٨	١ ٣٠٥	١ ٥٤١	١ ٦٣٣	١ ٨٠٩

٦	الاسكان والمرافق العامة	٢٢٨	٣٥٤	٢٨٦	٣٧٦	٥٥٥	٧٢٣
٦ ـ ١	الاسكان	١٣٠	١٩٥	١٧٦	٢٥٤	٣٨٥	٤٩٨
٦ ـ ٢	تنمية البيئة	١	٧	٤	٤	٥	٥
	منها: حسابات خارج الميزانية	١	٧	٤	٤	٥	٥
٦ ـ ٣	خدمات الوقاية الصحية	٩٧	١٥٢	١٠٦	١١٨	١٦٥	٢٢٥
	منها: حسابات خارج الميزانية	٩٧	١٥٢	١٠٦	١١٨	١٦٥	٢٢٥
٧	خدمات بيئية واجتماعية أخرى	٦٠٢	٧٥١	٨٨٠	١ ٠١٥	١ ٠٩٨	١ ١٥١
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢٩	٣٧	٤٠	٥٨	٦٧	٦٨
٨	الخدمات الاقتصادية	٥٤٩	٧٦٩	٩٦١	١ ١٣٥	١ ٢٦٢	١ ٦٤٧
٨ ـ ١	الادارة العامة والتنظيم والبحوث	١٤	٣٥	٦٧	٧٩	٨٣	٨٩
	منها: حسابات خارج الميزانية	٧	٢٢	٥٢	٦٢	٦٤	٦٨
٨ ـ ٢	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٣٦١	٤٢٧	٥٢٦	٥٨٠	٦٣٢	٧١٦
	منها: حسابات خارج الميزانية	١٤٥	١٥٧	١٨٧	١٩٤	٢١٣	٢٤٨
٨ ـ ٣	التعدين والصناعة والبناء	١٤	١٦	٢٩	٢٥	٣٥	٣٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	٥	٥	٩	٩	١٠	١١
٨ ـ ٤	الكهرباء والغاز والبخار والماء	٣٧	٦٥	٩٦	١٤١	١٢٩	٢٣٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	٣١	٥٧	٨٧	١٣٢	١١٩	٢١٩
٨ ـ ٥	الطرق	٥٠	١٢٧	١٠٤	١٦٠	٢٣٨	٤٠٥
	منها: حسابات خارج الميزانية	٤٩	١٢٦	١٠٣	١٥٨	٢٣٧	٤٠٤
٨ ـ ٦	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية	١٨	١٧	٣٧	٤٣	٢٥	٤٤
٨ ـ ٧	مصروفات أخرى للنقل والمواصلات	٣٨	٥٢	٦٩	٦٦	٧٤	٧٩
٨ ـ ٧ ـ ١	مصروفات أخرى للنقل	٣٥	٤٧	٦٤	٦٠	٦٧	٧٣
٨ ـ ٨ ـ ٢	مواصلات أخرى	٣	٥	٥	٦	٧	٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	٣	٥	٥	٦	٧	٧

الجدول رقم (٦) (تابع)

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٨ ــ ٨	خدمات اقتصادية أخرى	١٧	٣٠	٣٣	٤١	٤٦	٥١
	منها: حسابات خارج الميزانية	٥	٢	٤	٧	٨	٨
٩	أغراض أخرى	٣ ١٩٢	٤ ٩٦٠	٣ ٦٤٣	٥ ٠٨٣	٤ ٣٩٧	٥ ٥١٥
	فوائد الدين العام	٤٦٦	٥١٦	٨٩٩	١ ١٢٨	١ ٢٧٣	١ ٥٥٦
	مصروفات أخرى	٢ ٧٢٦	٤ ٤٤٤	٢ ٧٤٤	٣ ٩٥٥	٣ ١٢٤	٣ ٩٥٩
	مصروفات غير مبوبة: تعديل للاقراض	—	—	—	٩٩٢ -	—	—

الجدول رقم (ب ــ ٢) النفقات الرأسمالية بحسب الوظيفة الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
I	إجمالي النفقات الرأسمالية	١ ٥٥٩	٢ ٢٤٨	١ ٥٥٨	١ ٨٣٤	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٨
١	الخدمات العامة	٥٩	٧٨	١١٩	١٥٠	١٦٥	١٢٦
٢	الدفاع	٣	١	—	٧	٢	١
٣	التعليم	١٣٠	٢٤٨	٢١٠	٢٢٤	٢٣٧	٢٧٠
٣ ــ ٢	المدارس	١٠	٥٣	٦٨	٨٦	١٠٢	١٠٩
٣ ــ ٣	الجامعات والمعاهد	١١٥	١٨٧	١٣٨	١٣١	١٢٩	١٥٠
٣ ــ ٦	نواحي أخرى	٥	٨	٤	٧	٦	١١
٤	الصحة	٢٨	٥٢	٥٥	٤٧	٥٥	٦٢

٤ ـ ٢	المستشفيات والعيادات	٣	٥	٧	٥	٨	١٢
٤ ـ ٣	خدمات صحية للأفراد	٢٥	٤٦	٤٨	٤٢	٤٦	٥٠
٤ ـ ٦	مصروفات أخرى	ـ	١	ـ	ـ	١	ـ
٥	التأمينات والخدمة الاجتماعية	٢٣	٢٨	٣٣	٣١	٤١	٤٠
٥ ـ١ـ ٦	التأمينات والمساعدات الاجتماعية	٢٣	٢٨	٣٣	٣١	٤١	٤٠
٦	الاسكان والمرافق العامة	٢٠١	٣٠٨	٢٢٩	٢٢٩	٤٤٣	٥٩٧
٦ ـ ١	الاسكان	١١٥	١٧١	١٤٠	٢١٠	٣٣٢	٤٣٧
٦ ـ ٢	تنمية البيئة	ـ	٣	٣	٣	٣	٣
٦ ـ ٣	خدمات الوقاية الصحية	٨٦	١٣٤	٨٦	١٠٨	١٦٠	
٧	خدمات بيئية واجتماعية أخرى	٣٠٩	٣٤٩	٣٧٤	٣٨٩	٤٢٥	٤٣٠
٨	الخدمات الاقتصادية	٣٠٠	٣٩٠	٥١٠	٦١٢	٦٤٠	٩٦٨
٨ ـ ١	الادارة العامة والتنظيم والبحوث	٣	١٠	٢١	٢٥	١٧	٢٠
٨ ـ ٢	الزراعة والغابات والصيد	١٩٨	١٨٨	٢٤٧	٢٦٧	٢٧٢	٣١٥
٨ ـ ٣	التعدين والصناعة والبناء	٧	٦	١٦	١٠	١٥	١٣
٨ ـ ٤	الكهرباء والغاز والبخار والماء	٢٩	٥٤	٨٨	١٣١	١١٧	٢١٨
٨ ـ ٥	الطرق	٢٩	٩٢	٦٩	١١١	١٨٣	٣٩٦
٨ ـ ٦	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية	٩	٧	٢٦	٣٣	١٣	٢٥
٨ ـ ٧	مصروفات أخرى للنقل والمواصلات	٢١	٢٣	٣٧	٢٩	١٦	٢١
٨ ـ٧ـ ١	مصروفات أخرى للنقل	٢١	٢٣	٣٧	٢٧	١٤	٢٠
٨ ـ٧ـ ٢	مواصلات	ـ	ـ	ـ	٢	٢	١
	منها: حسابات خارج الميزانية	ـ	ـ	ـ	٢	٢	١
٨ ـ ٨	خدمات اقتصادية أخرى	٤	١٠	٦	٦	٧	٢٦
٩	أغراض أخرى	٥٠٦	٧٩٤	٢٨	٧٥	٤٦	٤

الجدول (ج) النفقات والاقراض ناقص السداد بحسب النمط الاقتصادي

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
I	إجمالي النفقات والاقراض ناقص السداد (II + V)	٩ ١٧٧	١٣ ٢٧١	١٣ ٤٤١	١٥ ٦٠٤	١٧ ٣٣٩	٢٠ ٥٣٧
II	إجمالي النفقات (III + IV)	٧ ٨٩٢	١١ ٥٩٥	١١ ١٩٥	١٣ ٣٦١	١٤ ٩٤٥	١٧ ٥٥٢
III	النفقات الجارية	٦ ٣٣٣	٩ ٣٤٧	٩ ٦٣٧	١٢ ٥١٩	١٢ ٨٩١	١٥ ٠٥٤
١	النفقات على السلع والخدمات	٣ ٠٢٩	٤ ١١٨	٤ ٧٠٥	٦ ٠٣٤	٧ ٠٠١	٧ ٧١٧
١ ـ ١	الأجور والمرتبات	١ ٤٦٨	٢ ٠١٢	٢ ٢٣٦	٢ ٦٥٧	٣ ٢٠٤	٣ ٤٩٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	١٥١	٢٤٠	٣٠٣	٣٦٩	٥٠٩	٥٥٦
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	١٦	٢٧	٣٤	٣٧	٤٥	٥١
١ ـ ٤	مشتريات أخرى من السلع والخدمات	١ ٥٦١	٢ ١٠٦	٢ ٤٦٩	٣ ٣٧٧	٣ ٧٩٧	٤ ٢٢٠
	منها: حسابات خارج الميزانية	١٠٨	١٥١	١٧٤	٢٢١	٢٥٨	٣٩٨
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	٢	٣	٣	٤	٤	٤
٢	مدفوعات الفوائد	٤٦٦	٥١٦	٨٩٩	١ ١٢٨	١ ٢٧٢	١ ٥٦٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	٣	٢	٣	٦	١٣	١٢
٣	الاعانات والتحويلات الجارية الأخرى	٢ ٨٣٨	٤ ٧١٣	٤ ٠٣٣	٥ ٣٥٧	٤ ٦١٨	٥ ٧٦٩
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢٢	٢٦	٤٤	٤٨	٦٥	٤٨
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	٨٣٧	١ ١٦٨	١ ٢٤٠	١ ٤٧٧	١ ٥٥٣	١ ٧٢٠
IV	مصروفات رأسمالية	١ ٥٥٩	٢ ٢٤٨	١ ٥٥٨	١ ٨٣٤	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٨
٤	حيازة أصول رأسمالية ثابتة	٨٧٦	١ ١٨٣	١ ١٣٩	١ ٣٦٨	١ ٥٨٧	٢ ٠٢٧

	منها: حسابات خارج الميزانية	٣٠٦	٤٥٨	٤٠٥	٥٠٣	٥٥٠	٨٥٩
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	١	٣	–	١	٤	٦
٥	شراء الأرصدة	١	–	–	–	–	–
	منها: حسابات خارج الميزانية	–	–	–	–	–	–
	منها: صناديق التأمين الاجتماعي	–	–	–	–	–	–
٧	تحويلات رأسمالية	٦٨٢	١ ٠٦٥	٤١٩	٤٦٦	٤٦٧	٤٧٠
٧ ـ ١	تحويلات محلية	٤١١	٩٦٠	٣٩٩	٤٢٥	٤٠٧	٣٧١
٧ ـ ٢	في الخارج	٢٧١	١٠٥	٢٠	٤١	٦٠	٩٩
	منها: حسابات خارج الميزانية	٨	١٠	١٦	٢٨	٣٧	٧٦
	تعديل للاقراض	–	–	–	٩٩٢ -	–	–
V	مجمل الاقراض ناقص السداد	١ ٢٨٥	١ ٦٧٦	٢ ٢٤٦	٢ ٣٤٢	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥
٨	محلي	١ ٢٨٥	١ ٦٧٦	٢ ٢٤٦	٢ ٣٤٢	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥

الجدول (د ـ ٢) التمويل بحسب فئات الدائنين

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

I	التمويل الاجمالي (III + II)	١ ٠٩٦	٣ ٥٥٤	٢ ٣٦٤	٣ ٢٥٨	٣ ٤٣٩	٤ ٦٥٥
II	التمويل المحلي	٧٣١	٣ ٠١٩	٢ ٠٣٤	٣ ٠٠١	٢ ٩٤٧	٤ ٤٣٢
٢	من السلطات النقدية	٤٨	٢ ٣٩٩	١ ٤٧٩	٢ ٤٦٧	٢ ٨٠٩	٤ ١٦٢
٣	من مصارف الودائع النقدية	٥٠٩	٤٣٢	٥٨٨	٤٤٧	٢٥٢	٥٨ -
٤	من مصادر محلية أخرى	١٧٤	١٨٨	٢٨٤	٤٢٤	٣٤٥	٣٣٨
	منها: حسابات خارج الميزانية	١٤	٣١	٤٧	–	–	–
٤ ـ ١	من مؤسسات مالية أخرى	٢١	٣٤	٧٠	٦٣	٦٢	٧٨

الجدول رقم (٦) (تتمة)

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٤ ـ ٢	من مشروعات الاعمال غير المالية	١٤٥	١٥٤	٢١٤	٣٦١	٢٨٣	٢٦٠
٤ ـ ٣	من القطاع الخاص غير المالي	٨	—	—	—	—	—
	سداد ديون محلية غير مبوبة	—	—	- ٣١٧	- ٣٣٧	- ٤٥٩	- ٤٩٧
III	التمويل الخارجي	٣٦٥	٥٣٥	٣٣٠	٢٥٧	٤٩٢	٢٢٣
٦	من مؤسسات إنمائية دولية	١٢٥	١٤٦	٢١١	٢٨٦	٣٩٦	٣٥٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	٦٦	٨٠	٨٨	١٠٢	١١٣	١٤١
٧	من حكومات أجنبية	٢٤٠	٣٨٩	٢٢٦	٩٣	٢٠٩	٤٢
٨	اقتراضات خارجية أخرى	—	—	—	—	—	—
	سداد ديون خارجية غير مبوبة	—	—	- ١٠٧	- ١٢٢	- ١١٣	- ١٧١

الجدول (هـ) التمويل بحسب نوع إدارة الدين الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
I	إجمالي التمويل (كما ورد في D.I)	١ ٠٩٦	٣ ٥٥٤	٢ ٣٦٤	٣ ٢٥٨	٣ ٤٣٩	٤ ٦٥٥
II	التمويل المحلي (كما ورد في D.II)	٧٣١	٣ ٠١٩	٢ ٠٣٤	٣ ٠٠١	٢ ٩٤٧	٤ ٤٣٢
١	سندات طويلة الأجل	—	١ ٥٢٥	—	٢٦٦	—	١ ٤٣٧
٣	قروض طويلة الأجل (لم يرد تبويبها في مكان آخر	٨٦٥	٦٧٢	١ ١٣٢	٧٥٩	٩٥٢	٧٥٨
٤	قروض وسلفات قصيرة الأجل	- ٣٣٥	٧٦٩	٩٥٩	١ ٨٠٤	٢ ٠٨٢	٢ ٢٤٥

٥	التزامات أخرى	–	–	–	٣٠٢	–	–
	منها: حسابات خارج الميزانية	–	–	–	–	–	–
٦	التغير في النقد، الودائع، الخ	٢٠١	٥٣	٢٦٠	٢٠٧	٣٧٢	٤٨٩
	سداد ديون محلية غير مبوبة	–	–	٣١٧ -	٣٣٧ -	٤٥٩ -	٤٩٧ -
III	التمويل الخارجي (كما ورد في D.III)	٣٦٥	٥٣٥	٣٣٠	٢٥٧	٤٩٢	٢٢٣
٩	قروض طويلة الأجل (لم يرد تبويبها في مكان آخر)	٣٦٥	٥٣٥	٤٣٧	٣٧٩	٦٠٥	٣٩٤
	منها: حسابات خارج الميزانية	٦٦	١١٢	٨٨	١٠٢	١١٣	١٨٣
١١	التزامات أخرى	–	–	–	–	–	–
	سداد ديون خارجية غير مبوبة	–	–	١٠٧ -	١٢٢ -	١١٣ -	١٧١ -

المصدر: International Monetary Fund, *GFS Yearbook,* Vol. XI (1987), pp. 342-346 .

٤ ــ مسائل للمناقشة:

(أ) ما هو المبرر لادراج بيانات المؤسسات العامة غير المالية ضمن حسابات القطاع العام، وعدم إدراج بيانات المؤسسات العامة المالية؟

(ب) ما هو المبرر لتضمين صناديق التأمين الاجتماعي في حساب الحكومة المركزية (أنظر الجدول رقم ١)؟

(ج) يمكن الحصول على بيانات بشأن تمويل الدين (الجدول رقم ٦ ــ د) من التقارير المالية بشأن العمليات التي تقوم بها الحكومة المركزية. حلل مكونات تمويل الدين ووضح كيف يمكنك الربط بين تلك البيانات وبين الحسابات النقدية وحسابات ميزان المدفوعات؟

(د) بالاشارة الى البيانات المقدمة في «الجدول الموجز ــ البيانات المدمجة للحكومة المركزية»، علق على التطورات الاجمالية للميزانية خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦. وللمساعدة في القيام بالتحليل قم باعداد جدول يبين تطور المتغيرات المالية العامة الأساسية بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي، مستخدماً الشكل المبيّن أدناه:

مصر: المتغيرات المالية العامة بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي
(بالنسبة المئوية لاجمالي الناتج المحلي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
	(تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو)					
إجمالي الايرادات						
إجمالي النفقات وصافي الاقراض						
العجز الكلي						
(١) تمويل خارجي (صافي)						
(٢) تمويل داخلي (صافي)						

للتذكير:
إجمالي الناتج المحلي (بملايين الجنيهات)

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
		الجدول الموجز لعمليات الحكومة المركزية
81	١	إجمالي الايرادات والمنح (A.I)
81Y	٢	إجمالي الايرادات (A.II)
81YD	٣	الايرادات الجارية (A.III)
81YA	٣ ــ ١	الايرادات الضريبية (A.IV)
81YB	٣ ــ ٢	الايرادات غير الضريبية (A.V)
81YC	٤	الايرادات الرأسمالية (A.VI)
81Z	٥	المنح (A.VII)
81ZN	٥ ــ ١	المنح الجارية (A.17.1 + A.18.1 + A.19.1)
81ZP	٥ ــ ٢	المنح الرأسمالية (A.17.2 + A.18.2 + A.19.2)
82Z	٦	إجمالي النفقات والاقراض ناقصاً السداد (C.I)
82	٧	إجمالي النفقات (C.II)
82R	٨	النفقات الجارية (C.III)
82V	٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)
83	١٠	الاقراض ناقصاً السداد (C.V)
80S	١١	فائض أو مدخرات الحساب الجاري (باستثناء المنح) (٣ ــ ٨)
82SA	١٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C.4 — A.14)
82SB	١٣	إجمالي تكوين رأس المال (C.4 + C.5 - A.14 - A.15)
80	١٤	العجز الكلي أو الفائض الكلي (6—1)
80H	١٥	التمويل (14 =) (E.I أو D.I)
85	١٦	التمويل الخارجي (E.III أو D.III)
84	١٧	التمويل الداخلي (E.II أو D.II)
84AB	١٧ ــ ١	التمويل غير المصرفي (D.1 + D.4 + D.5)
84C	١٧ ــ ٢	مصارف الودائع النقدية (D.3)
84D	١٧ ــ ٣	السلطات النقدية (D.2)
		بنود للتذكير:
88Z	١٨	الدين الحكومي القائم (G.I أو F.I)

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
84Q	١٩	التغير في الديون العائمة
84P	٢٠	سداد الدين المحلي
85P	٢١	سداد الدين الخارجي
84M	٢٢	تمويل صناديق التأمين الاجتماعي لحكومة مركزية أخرى
..RF.ZG	٢٣	وحدات العملة الوطنية/الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)
64...ZG	٢٤	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠)
99BI.ZG	٢٥	مخفض إجمالي الناتج المحلي (١٩٨٠ = ١٠٠)
99B..ZG	٢٦	إجمالي الناتج المحلي
99Z..ZG	٢٧	تعداد السكان من منتصف العام (بالملايين)
		الجدول (A) الايراد والمنح
81	I	إجمالي الايرادات والمنح (II + VII)
81Y	II	إجمالي الايرادات (III + VI)
81YD	III	الايرادات الجارية (IV + V)
81YA	IV	الايرادات الضريبية
81A	١	ضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية
81AB	١ ـ ١	ضرائب على الأشخاص
81AA	١ ـ ٢	ضرائب على الشركات
81AZ	١ ـ ٣	ضرائب أخرى على الدخل غير مبوبة
81B	٢	اشتراكات التأمين الاجتماعي
81BB	٢ ـ ١	للموظفين
81BA	٢ ـ ٢	لأصحاب العمل
81BC	٢ ـ ٣	لأصحاب التوظيف الذاتي أو غير المستخدمين
81BD	٢ ـ ٤	اشتراكات تأمين اجتماعي أخرى غير مبوبة
81C	٣	ضرائب يدفعها أصحاب العمل على الرواتب أو اليد العاملة
81D	٤	ضرائب على الأملاك
81DW	٤ ـ ١	ضرائب متكررة على الأملاك غير المنقولة
81DH	٤ ـ ٢	ضرائب متكررة على صافي الثروة

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
81DC	٤ ـ ٢ ـ ١	ضرائب على صافي ثروة الأشخاص
81DD	٤ ـ ٢ ـ ٢	ضرائب على صافي ثروة الشركات
81DK	٤ ـ ٣	ضرائب التركات والميراث والهبات
81DG	٤ ـ ٤	ضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية
81DX	٤ ـ ٥	ضرائب غير متكررة
81DZ	٤ ـ ٦	ضرائب متكررة أخرى على الملكية
81E	٥	ضرائب محلية على السلع والخدمات
81EA	٥ ـ ١	ضرائب عامة على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة
81EG	٥ ـ ٢	رسوم إنتاج
81EH	٥ ـ ٣	ضرائب على أرباح الاحتكارات المالية العامة.
81ER	٥ ـ ٤	ضرائب على خدمات نوعية
81ES	٥ ـ ٥	ضرائب على استخدام السلع أو التصريح باستخدامها أو القيام بنشاطات معينة
81ET	٥ ـ ٥ ـ ١	التراخيص التجارية والمهنية
81EU	٥ ـ ٥ ـ ٢	ضرائب على السيارات
81EV	٥ ـ ٥ ـ ٣	ضرائب أخرى على استخدام السلع، الخ
81EZ	٥ ـ ٦	ضرائب أخرى على السلع والخدمات
81F	٦	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
81FG	٦ ـ ١	رسوم الواردات
81FA	٦ ـ ١ ـ ١	الرسوم الجمركية
81FB	٦ ـ ١ ـ ٢	رسوم أخرى على الاستيراد
81FC	٦ ـ ٢	رسوم الصادرات
81FD	٦ ـ ٣	ضرائب على أرباح هيئات تسويق الواردات أو الصادرات
81FE	٦ ـ ٤	أرباح عمليات الصرف
81FF	٦ ـ ٥	ضرائب على عمليات الصرف
81FZ	٦ ـ ٦	ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية
81G	٧	ضرائب أخرى
81GA	٧ ـ ١	ضريبة الاقتراع

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
81GB	٧ ـ ٢	رسوم الدمغة
81GZ	٧ ـ ٣	ضرائب أخرى لم يرد تصنيفها في باب آخر
81YB	V	إيرادات غير ضريبية
81K	٨	فوائض تشغيل وحدات الانتاج العامة
81H	٩	إيرادات الاملاك
81HA	٩ ـ ١	من المؤسسات العامة غير المالية ومن المؤسسات العامة المالية
81HN	٩ ـ ٢	بنود أخرى خاصة بدخل الاملاك
81JA	١٠	رسوم ونفقات إدارية ومبيعات غير صناعية
81JH	١١	غرامات ومصادرات
81MM	١٢	مساهمات في صناديق تقاعد موظفي الدولة داخل الحكومة
81X	١٣	بنود أخرى للايرادات غير الضريبية
81YC	VI	إيرادات رأسمالية
81MA	١٤	مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة
81MB	١٥	مبيعات المخزونات
81MC	١٦	مبيعات الأراضي والأصول غير الملموسة
81Z	VII	المنح
81ZA	١٧	منح من الخارج غير السلطات الدولية العليا
81ZB	١٧ ـ ١	منح جارية
81ZC	١٧ ـ ٢	منح رأسمالية
81ZG	١٨	منح من مستويات أخرى في الحكومة القومية
81ZH	١٨ ـ ١	منح جارية
81ZJ	١٨ ـ ٢	منح رأسمالية
81ZD	١٩	منح من السلطات الدولية العليا
81ZE	١٩ ـ ١	منح جارية
81ZF	١٩ ـ ٢	منح رأسمالية
		الجدول (B) النفقات بحسب الوظيفة
82	I	إجمالي النفقات (كما ورد في C.II)
82A	١	الخدمات العامة

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
82B	٢	الدفاع
82C	٣	التعليم
82CB	٣ ـ ٢	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
82CF	٣ ـ ٣	الجامعات والمعاهد
82CZ	٣ ـ ٦	نواحي أخرى
82D	٤	الصحة
82DB	٤ ـ ٢	المستشفيات والعيادات
82DC	٤ ـ ٣	الخدمات الصحية للأفراد
82DZ	٤ ـ ٦	مصروفات أخرى
82E	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
82EQ	٥ ـ ٦/١	التأمينات والمساعدات الاجتماعية
82EN	٥ ـ ٧	الخدمات الاجتماعية
82F	٦	الاسكان والمرافق العامة
82FA	٦ ـ ١	الاسكان
82FB	٦ ـ ٢	تنمية المجتمع المحلي
82FC	٦ ـ ٣	مرافق الصحة العامة
82G	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
82H	٨	الخدمات الاقتصادية
82HA	٨ ـ ١	الادارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
82HB	٨ ـ ٢	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
82HC	٨ ـ ٣	التعدين والصناعة والبناء
82HD	٨ ـ ٤	الكهرباء والغاز والبخار والماء
82HV	٨ ـ ٥	الطرق
82HF	٨ ـ ٦	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
82HG	٨ ـ ٧	مصروفات أخرى للنقل والمواصلات
82HE	٨ ـ ٧ ـ ١	مصروفات أخرى للنقل
82JB	٨ ـ ٧ ـ ٢	المواصلات
82HH	٨ ـ ٨	خدمات اقتصادية أخرى
82K	٩	أغراض أخرى

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
		الجدول (B - 1) الاقراض ناقصاً السداد بحسب الوظيفة
83	I	مجمل الاقراض ناقصاً السداد (كما ورد في C.V)
83A	١	الخدمات العامة
83B	٢	الدفاع
83C	٣	التعليم
83CB	٣ ـ ٢	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
83CF	٣ ـ ٣	الجامعات والمعاهد
83CZ	٣ ـ ٦	بنود أخرى
83D	٤	الصحة
83DB	٤ ـ ٢	المستشفيات والعيادات
83DC	٤ ـ ٣	الخدمات الصحية الفردية
83DZ	٤ ـ ٦	بنود أخرى
83E	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
83EQ	٥ ـ ٦/١	التأمينات والمساعدات الاجتماعية
83EN	٥ ـ ٧	الخدمات الاجتماعية
83F	٦	الاسكان والمرافق العامة
83FA	٦ ـ ١	الاسكان
83FB	٦ ـ ٢	تنمية المجتمع المحلي
83FC	٦ ـ ٣	مرافق الصحة العامة
83G	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
83H	٨	الخدمات الاقتصادية
83HA	٨ ـ ١	الادارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
83HB	٨ ـ ٢	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
83HC	٨ ـ ٣	التعدين والصناعة والبناء
83HD	٨ ـ ٤	الكهرباء والغاز والبخار والماء
83HV	٨ ـ ٥	الطرق
83HF	٨ ـ ٦	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
83HG	٨ ـ ٧	مصروفات أخرى للنقل والمواصلات

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
83HE	٨ ــ ٧ ــ ١	مصروفات أخرى للنقل
83JB	٨ ــ ٧ ــ ٢	المواصلات
83HH	٨ ــ ٨	خدمات اقتصادية أخرى
83K	٩	أغراض أخرى
		الجدول (B - 2) النفقات الرأسمالية بحسب الوظيفة
82V	I	إجمالي النفقات الرأسمالية (كما ورد في C.IV)
82AQ	١	الخدمات العامة
82BQ	٢	الدفاع
82CT	٣	التعليم
82CM	٣ ــ ٢	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
82CN	٣ ــ ٣	الجامعات والمعاهد
82CP	٣ ــ ٦	بنود أخرى
82DQ	٤	الصحة
82DM	٤ ــ ٢	المستشفيات والعيادات
82DN	٤ ــ ٣	الخدمات الصحية الخاصة
82DP	٤ ــ ٦	بنود أخرى
82ET	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
82EM	٥ ــ ٦/١	التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية
82EP	٥ ــ ٧	الخدمات الاجتماعية
82FT	٦	الاسكان والمرافق العامة
82FM	٦ ــ ١	الاسكان
82FN	٦ ــ ٢	تنمية المجتمع
82FP	٦ ــ ٣	مرافق الصحة العامة
82GQ	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
82JX	٨	الخدمات الاقتصادية
82MA	٨ ــ ١	الادارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
82MB	٨ ــ ٢	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
82MC	٨ ــ ٣	التعدين والصناعة والبناء

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
82MD	٨ ــ ٤	الكهرباء والغاز والبخار والماء
82MV	٨ ــ ٥	الطرق
82MF	٨ ــ ٦	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
82MG	٨ ــ ٧	مصروفات أخرى للنقل والمواصلات
82ME	٨ ــ ٧ ــ ١	مصروفات أخرى للنقل
82MJ	٨ ــ ٧ ــ ٢	المواصلات
82MH	٨ ــ ٨	خدمات اقتصادية أخرى
82KQ	٩	أغراض أخرى
		الجدول (C) النفقات والاقراض الصافي بحسب النمط الاقتصادي
82Z	I	إجمالي النفقات وصافي الاقراض (II + V)
82	II	إجمالي النفقات (III + IV)
82R	III	النفقات الجارية
82N	١	النفقات على السلع والخدمات
82NA	١ ــ ١	الأجور والرواتب
82NX	١ ــ ٢/٣	حصة أصحاب العمل
82NP	١ ــ ٤	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
82PA	٢	مدفوعات الفوائد
82PJ	٣	الاعانات والتحويلات الجارية الأخرى
82PM	٣ ــ ٣	تحويلات الى مستويات حكومية أخرى
82PP	٣ ــ ٦	التحويلات الخارجية
82V	IV	مصروفات رأسمالية
82VA	٤	حيازة أصول رأسمالية ثابتة
82VB	٥	شراء مخزون
82VC	٦	شراء أراضي وأصول غير ملموسة
82U	٧	تحويلات رأسمالية
82UA	٧ ــ ١	تحويلات داخلية
82UB	٧ ــ ١ ــ ١	تحويلات الى مستويات أخرى من الحكومة القومية

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
82UM	٧ ـ ٢	تحويلات خارجية
83	V	مجمل الاقراض ناقص التسديدات
83N	٨	محلي
83NG	٨ ـ ١	الى مستويات أخرى من الحكومة القومية
83P	٩	خارجي
		بنود للتذكير:
82P	١٠	الانفاق في الخارج (باستثناء التحويلات، والفوائد، وصافي الاقراض ناقص التسديدات)
		الجدول (D) التمويل بحسب فئات الدائنين
80H	I	التمويل الاجمالي (II + III)
84	II	التمويل الداخلي
84B	١	من قطاعات أخرى للحكومة العامة
84D	٢	من السلطات النقدية
84C	٣	من مصارف الودائع النقدية
84A	٤	من مصادر محلية أخرى
84AE	٤ ـ ١	من مؤسسات مالية أخرى
84AG	٤ ـ ٢	من مشروعات الأعمال غير المالية
84AJ	٤ ـ ٣	من القطاع الخاص غير المالي
84X	٥	التسويات
85	III	التمويل الخارجي
85A	٦	من مؤسسات انمائية دولية
85B	٧	من حكومات أجنبية
85C	٨	قروض خارجية أخرى
85N	٩	التغير في النقود الأجنبية والودائع والأوراق المالية
		الجدول (E) التمويل بحسب نوع أداة الدين
80H	I	التمويل الاجمالي (كما ورد في D.I)

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
84	II	التمويل الداخلي (كما ورد في D.II)
84R	١	سندات طويلة الأجل
84S	٢	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
84T	٣	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
84U	٤	قروض وسلف قصيرة الأجل
84V	٥	خصوم أخرى
84W	٦	التغير في الأرصدة النقدية والودائع، الخ
85	III	التمويل الخارجي (كما ورد في D.III)
85R	٧	سندات طويلة الأجل
85S	٨	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
85T	٩	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
85U	١٠	قروض وسلف قصيرة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
85V	١١	خصوم أخرى
85W	١٢	التغير في الأرصدة النقدية والودائع، الخ
		الجدول (F) تصنيف الديون القائمة بحسب نوع الدائنين
88Z	I	إجمالي الديون (II + III)
88	II	الدين الداخلي
88B	١	مستويات حكومية أخرى
88D	٢	السلطات النقدية
88C	٣	مصارف الودائع النقدية
88A	٤	مصادر داخلية أخرى
88AJ	٤ ـ ٣	القطاع الخاص غير المالي
88X	٥	تسويات الفروق في تقدير القيمة
89	III	الدين الخارجي
89A	٦	مؤسسات انمائية دولية
89B	٧	حكومات أجنبية
89C	٨	ديون خارجية أخرى
89CQ	٨ ـ ١	القروض والسلف المصرفية

الملحق

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تتمة)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
89CR	٨ ـ ٢	ائتمانات للموردين
89CT	٨ ـ ٣	بنود أخرى
89X	٩	تسويات الفروق في أسعار العملات
		بنود للتذكير:
88W	١٠	سداد الدين الداخلي بالعملات الأجنبية
89W	١١	سداد الدين الخارجي بالعملة المحلية
		الجدول (G) تصنيف الديون القائمة بحسب نوع أداة الدين
88Z	I	إجمالي الديون (كما ورد في F.I)
88	II	الدين الداخلي (كما ورد في F.II)
88R	١	سندات طويلة الأجل
88S	٢	سندات وأوراق مالية حكومية قصيرة الأجل
88T	٣	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
88U	٤	قروض وسلف قصيرة الأجل
88V	٥	خصوم أخرى
89	III	الدين الخارجي (كما ورد في F.III)
89R	٦	سندات طويلة الأجل
89S	٧	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
89T	٨	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
89U	٩	قروض وسلف قصيرة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
89V	١٠	خصوم أخرى
		مستويات حكومية أخرى
		الجدول St حكومات الولايات أو الأقاليم أو المقاطعات

المصدر: ·International Monetary Fund, *GFS Yearbook,* Vol. XI (1987)

الفصل الخامس
الحلقة الدراسية التطبيقية ٣

إحصاءات
ميزان المدفوعات

مقدمة

يشكل تحليل وضع ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء جزءاً أساسياً من مهام صندوق النقد الدولي. وقد نصت المادة الثامنة من التعديل الثاني للنظام الأساسي للصندوق على أن «هناك حد أدنى من المعلومات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه بصورة فعالة، ومنها البيانات التي يجمعها كل بلد بشأن (...) ميزان المدفوعات الدولي، بما في ذلك: (١) تجارة السلع والخدمات، (٢) صفقات الذهب، (٣) معاملات رأس المال المعروفة، (٤) بنود أخرى».[١] ويوضح دليل ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق كيفية إعداد البيانات الاحصائية للدول الأعضاء على أسس تتيح المقارنة فيما بينها على الصعيد الدولي. ويضع الدليل إطاراً للمفاهيم المتعلقة بأنظمة محاسبة ميزان المدفوعات ومبادىء توجيهية مفصلة خاصة بتصنيف بنود معينة.[٢]

يتناول القسم الأول من هذه الحلقة الدراسية التطبيقية المبادىء الأساسية لاعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، ويلقي الضوء على طرق استخدام هذه الاحصاءات لأغراض التحليل. ويبحث أيضاً في مصادر المعلومات التي يمكن استعمالها في إعداد

---

١ International Monetary Fund, *Articles of Agreement* (amended effective April 1, 1978, Article VIII, Section 5*(a)* (vi).

٢ أنظر النسخة العربية من دليل ميزان المدفوعات: International Monetary Fund, *Balance of Payments Manual,* (4th edition, Washington, 1977).
والمشار اليه فيما بعد بكلمة الدليل. وفيما يتعلق بتفسير التعابير المستخدمة في تجميع بيانات ميزان المدفوعات، يمكن الرجوع الى معجم المصطلحات التالي بالانجليزية:
International Monetary Fund, Balance of Payments Division, Bureau of Statistics, *The Balance of Payments: A Glossary of Terms,* in accord with the Practice of the International Monetary Fund (Washington, 1979).

الاحصاءات. ويشمل القسم الثاني على تمرين خاص بالتصنيف يوضح كيفية تطبيق هذه المفاهيم على بيانات ميزان المدفوعات لمصر. وينتهي كل قسم بتمارين ومسائل للمناقشة.

القسم الأول: عرض إحصاءات ميزان المدفوعات

١ ـ مبادىء التجميع

تتمشى المبادىء الأساسية لاعداد حسابات ميزان المدفوعات مع تلك المستعملة في **نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية**،[١] إلا أن هناك فوارق في تبويب قطاع «بقية أنحاء العالم» إذ ترتكز حسابات ميزان المدفوعات، بصفة خاصة، على طريقة تبويب أكثر ملاءمة لتحليل الاختلالات مع بقية أنحاء العالم، مقارنة بالتصنيف العريض لقطاعات الانتاج والاستهلاك والتراكم المستخدم في نظام الحسابات القومية.

ويعرّف **الدليل** (صفحة ٨) ميزان المدفوعات بأنه «بيان إحصائي عن فترة معينة ويشمل على، (أ) المعاملات في السلع والخدمات والدخل بين اقتصاد ما وبقية أنحاء العالم، (ب) التغيرات في الملكية وفي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، وفي المستحقات على بقية أنحاء العالم والالتزامات تجاهه، (ج) التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة، المطلوبة لغرض الموازنة بالمعنى المحاسبي، لأية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو التغيرات التي لم يدرج قيد مقابل لها.

ويؤكد هذا التعريف مدى شمول ميزان المدفوعات ونوعية المعاملات المدرجة فيه. وتدل الاشارة الى فترة معينة على أن بيانات ميزان المدفوعات تمثل «تدفقات»، وليس «أرصدة». وتتمثل معظم المعاملات في عمليات تبادل يزود أحد المتعاملين بموجبها متعاملا آخراً بقيمة اقتصادية ويتلقى قيمة معادلة في المقابل. ويمكن تصنيف الأشياء التي تعد ذات قيمة اقتصادية، على وجه العموم، بأنها موارد حقيقية (السلع والخدمات والدخل) وبنود مالية (أصول أو خصوم). وفي الحالات التي تقدم فيها الموارد الحقيقية والبنود المالية كمنح، يسجل القيد الموازن للتدفق الحقيقي أو المالي بميزان المدفوعات تحت عنوان «تحويلات بدون مقابل». وفي الطبعات السابقة من **الدليل**، كانت تعديلات التقييم تستبعد من ميزان المدفوعات. إلا أن الطبعة الرابعة تستوجب وجود معلومات تكميلية عن التغيرات في قيمة الاحتياطيات. وأن

---

١ الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية (نيويورك ـ ١٩٦٨).

الأسلوب المستخدم هو إظهار التغير في الاحتياطيات المترتب على المعاملات كمجموع للتغيرات في الحيازات والبنود المقابلة التي تمثل قيوداً موازنة لتلك التغيرات التي يمكن أن توصف بأنها «خلق أو استنزاف الاحتياطي».[١] وقد أصبحت الطريقة الأخيرة أكثر شيوعاً مع البدء في استخدام حقوق السحب الخاصة واستخدام أسعار الصرف المعومة على نطاق واسع. وبالاضافة الى المبادلات الدولية، تسجل في ميزان المدفوعات المعاملات في الأصول المالية بين المقيمين في ظل ظروف معينة. وعلى سبيل المثال، عندما يبيع مقيم من القطاع الخاص للسلطات النقدية استحقاقاً معيناً على غير مقيم يجب تسجيل عملية البيع. وتستبعد تقليدياً من ميزان المدفوعات أية تغيرات في وضع الاستثمارات الدولية لبلد ما ناشئة عن تغير في أراضيها الاقليمية، بينما تدرج تحويلات الأصول الحقيقية والمالية الناشئة عن الهجرة.

ويقدم **الدليل** توصيات محددة عن طبيعة نظام التسجيل الذي يتعين استخدامه في وضع بيان ميزان المدفوعات، وعن حدود اقتصاد بلد ما والمبادىء التي يجب انتهاجها فيما يتعلق بتوقيت التسجيل وتقييم المعاملات.

ويتخذ نظام تسجيل ميزان المدفوعات شكل بيان محاسبي ذو قيد مزدوج، بحيث تظهر كل معاملة في شكل قيد دائن وآخر مدين. وطبقاً للدليل (صفحة ٩)، وبموجب نظام القيد المزدوج تشمل القيود الدائنة على ما يلي: «(أ) الموارد الحقيقية التي تمثل الصادرات، (ب) البنود المالية التي تعكس إما نقصاً في الأصول الخارجية للاقتصاد أو زيادة في خصومه الخارجية. وعلى العكس من ذلك، فان القيود المدينة تشمل: (أ) الموارد الحقيقية التي تمثل الواردات، (ب) البنود المالية التي تعكس إما زيادة في الأصول أو نقصاً في الخصوم».

وطبقاً للعرف الذي ينص على إظهار القيود الدائنة بعلامة موجبة والقيود المدينة بعلامة سالبة، يجب أن يكون حاصل جمع كل القيود صفراً. ويتم الحصول عادة على المعلومات المتعلقة بالعناصر المدينة والدائنة لعملية ما من مصادر إحصائية مختلفة. وغالباً ما يقتضي النقص في الشمولية والتغيرات في توقيت التسجيل وفي الأساليب المستخدمة لتقييم المعاملات إدراج قيد موازن في الحسابات. ويشار الى هذا القيد عادة بصافي السهو والخطأ، حيث يؤكد **الصافي** على أن البند هو لموازنة الأخطاء على جانبي الحسابات.

ويستلزم وضع حسابات متسقة دولياً وجود مبادىء توجيهية عن نطاق الاقتصاد

---

١ تنص الطبعات السابقة من **الدليل** على إظهار عملية إسباغ الطابع النقدي على الذهب بأنها تصدير لسلعة، وعملية سحب السمة النقدية من الذهب بأنها استيراد. وتشكل هذه القيود البنود الموازنة للتغيرات في الاحتياطيات بحساب رأس المال.

المحلي وتعريف مفهوم الاقامة. ويعتبر الفرد أو المؤسسة مقيمين، بصفة عامة، في الاقتصاد الذي يرتبطان به ارتباطاً أوثق من أي إقليم آخر أو حيث توجد مصالحهما. ويورد الفصل الثالث من **الدليل** بعض المبادىء التوجيهية الخاصة بمعنى الاقامة.

أ ـ الحكومة العامة

تدرج في تصنيف المقيمين ليس فقط حكومة البلد المركزية وحكوماته الولائية والمحلية بل أيضاً سفاراته وقنصلياته ومنشآته العسكرية في الخارج.[١]

ب ـ الأفراد

يعتبر الأفراد المتواجدون في بلد ما على أساس دائم (لعام أو أكثر) مقيمون في ذلك البلد. ويعتبر السياح والزوار الآخرون والعاملون الذين يتواجدون في اقتصاد ما لفترة تقل عن عام مقيمون في بلادهم الأصلية. كذلك لا يعتبر الدبلوماسيون والعسكريون والممثلون الرسميون الآخرون لحكومات أجنبية (بالاضافة الى من يعولونهم) جزءاً من اقتصاد البلد المضيف. أما عمال الحدود (أي الأشخاص الذين يعملون بانتظام في بلد ما ولكنهم يعيشون في بلد آخر) فهم مقيمون في الاقتصاد الذي يقطنون فيه وليس الذي يعملون به.

ج ـ المؤسسات

تعتبر المؤسسات مقيمة في اقتصاد البلد الذي تمارس نشاطها فيه حتى ولو كانت فرعاً أو شركة تابعة لشركة أجنبية. ولذلك قد تتضمن حسابات ميزان المدفوعات تقسيماً نظرياً لكيان قانوني واحد، مع ما يتبع ذلك من مشكلات في احتساب قيمة المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة لها.

د ـ توقيت وتقييم المعاملات

ولتسهيل المقارنات دولياً، يجب أن تستند حسابات ميزان المدفوعات على تعاريف متسقة لتوقيت المعاملات وتقييمها. والمبدأ المتبع هو أن «تسجل المعاملات عندما تتغير الملكية القانونية للموارد الحقيقية أو البنود المالية المعنية، وهو الوقت الذي يقوم فيه الطرفان المعنيان بقيد المعاملات في سجلاتهما» (الصفحة الثانية من **الدليل**). ويختلف هذا المنهج مع المبادىء البديلة، مثل التسجيل وقت التعاقد أو التخليص الجمركي، كما قد يختلف أيضاً عن مفهوم التوقيت المستخدم في تجميع الاحصائيات الخاصة لتدفق الموارد الحقيقية أو على أساس سجلات النقد الأجنبي.

---

١ لا تعتبر المنظمات الدولية الرسمية، مثل صندوق النقد الدولي، مقيمة بالنسبة لأي اقتصاد قومي، بما في ذلك اقتصاد البلد الذي تتواجد فيه.

وكما بيّنا في القسم الأول ـ ٣، قد يستلزم الأمر إجراء تعديلات للتوقيت بالبيانات المأخوذة من المصادر الاحصائية الأصلية.

يجب أن تقيّم المعاملات بسعر السوق، الذي يعرّف بأنه السعر الذي يدفعه المشتري الراغب في الشراء للبائع الراغب في البيع، عندما يكون المشتري والبائع أطرافاً مستقلة تحكمها الاعتبارات التجارية وحدها. ومع ذلك، لا تتوفر هذه الشروط بالنسبة لأنواع عديدة من المعاملات. فالمعاملات بين المؤسسات المتفرعة عن إدارة موحدة، على سبيل المثال، لا تجري بين أطراف مستقلة، كما أن الفوارق الدولية في أنظمة الضرائب أو القواعد التنظيمية قد تشكل حافزاً لاستخدام أسعار غير واقعية كوسيلة لتحويل الأرباح فيما بين البلدان. كما تنشأ مشكلة أخرى بالنسبة للتحويلات بدون مقابل التي لا تمثل معاملات تجارية والتي لا يحدد لها سعر معين من حيث التعريف. كذلك، ينبغي احتساب سعر لعمليات المقايضة. وقد تتخذ الأسعار في الأسواق المقارنة أو تكاليف الانتاج كمؤشرات توجيهية عند القيام باحتساب الأسعار.

ونظراً لأن عمليات ميزان المدفوعات تجري بعملات مختلفة، تصبح تحويلات العملة ضرورية لاظهار الحسابات مقومة بوحدة حسابية واحدة. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة لوجود وحدة حسابية عالمية لتيسير إجراء المقارنات المشتركة بين البلدان، وللسماح بالتجميع على أساس إقليمي أو عالمي. كما ينبغي تحويل المعاملات، من حيث المبدأ، بسعر الصرف الساري وقت تحرير العقد. أما بالنسبة للبلدان التي تطبق أسعار صرف متعددة، فيجب تحويل معاملات ميزان المدفوعات على أساس سعر صرف موحد مبني على افتراض أن جميع المعاملات تتم عن طريق سوق حرة. ويؤدي ذلك الى تجنب إدخال آثار الضرائب غير المباشرة والدعم بين المقيمين (أي بين الحكومة والمصدر أو المستورد)، الناتجة عن نظم أسعار الصرف المتعددة، في عمليات ميزان المدفوعات. وعادة ما يختلف الأساس الفعلي لتحويلات العملة عن هذه المبادىء النظرية. فقد لا تتوفر المعلومات، على سبيل المثال، عن تاريخ العقد لكل معاملة. كذلك كثيراً ما يحصل جامع بيانات ميزان المدفوعات على بيانات محولة الى العملة المحلية، لأغراض الجمارك أو لأية أغراض أخرى بطرق غير معلومة بدقة لديه.[١] وفي مثل هذه الحالات قد يقتضي الأمر غالباً استخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة المحاسبية، مما قد ينتج عنه أخطاء لا مفر منها.

٢ ـ تبويب البنود

تقسم معاملات ميزان المدفوعات الى مكونات نمطية معينة (أنظر الجدول رقم

---

١ قد ينشأ «السهو والخطأ» عن تحويل عملية ما من جانب مسؤولي الجمارك بسعر صرف يختلف عن ذلك الذي يستخدمه البنك المركزي لتقييم التدفق النقدي المقابل.

١). ويميز هذا التقسيم المتغيرات التي تستجيب لقوى اقتصادية معينة والبنود التي قد تكون ذات أهمية في عديد من البلدان من حيث حجمها أو قابليتها للتغير. وقد تعتبر هذه المكونات بدورها وحدات بناء يمكن استعمالها في إعداد عروض تحليلية تتعلق بميزان المدفوعات (أنظر القسم الأول ـ ٤). وهناك تمييز واضح بين معاملات الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

وتقسم معاملات **الحساب الجاري** الى المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات والدخل، وتلك الخاصة بالتحويلات بدون مقابل. وعادة ما يكون العنصر الرئيسي الخاص في معاملات الحساب الجاري هو بند **السلع**، الذي يشمل معظم معاملات ميزان المدفوعات المتعلقة بالسلع المنقولة.[١] وقد وضعت قاعدة لمعالجة خدمات التوزيع، لضمان الاتساق بين التقييم المعطى لسلعة مصدرة من جانب بلد ما والاستيراد المقابل من جانب بلد آخر. وتدرج تكاليف خدمات التوزيع التي تؤدى حتى الحدود الجمركية للبلد المصدّر تحت بند السلع، بينما تعالج مثل هذه التكاليف بعد تلك النقطة كمصاريف شحن. ويعني ذلك في مصطلحات ميزان المدفوعات أن الصادرات والواردات تسجل على أساس فوب (f.o.b.) (تسليم ظهر السفينة). وبالنسبة للواردات فان التسجيل البديل يكون على أساس (c.i.f.) (التكلفة والتأمين وأجرة الشحن)، الذي يشمل جميع الشحن والتأمين الدوليين حتى نقطة التقييم عند الحدود الجمركية للبلد المستورد.

ويشمل **الشحن** رسوم الشحن والتأمين والخدمات التوزيعية الأخرى المتعلقة بالسلع المصنفة كبضائع ومعظم السلع المنقولة الأخرى. وتمشياً مع معالجة السلع على أساس فوب، يشمل الشحن الخدمات التوزيعية التي تؤدّى بعد وصول السلع الى الحدود الجمركية للبلد المصدّر.[٢] وفضلا عن ذلك، يقتضي العرف باعتبار شحن السلع فيما وراء الحدود الجمركية للبلد المصدّر بمثابة خدمة تؤدى لمقيم في الاقتصاد المستورد. وعندما تؤدى الخدمات حتى الحدود الجمركية للبلد المصدّر بواسطة مقيمين في البلد المستورد، ينبغي إجراء قيود موازنة تحت بند الشحن. ويتطلب ذلك إجراء قيد دائن بحساب الشحن للبلد المستورد وقيد مدين بحساب الشحن للبلد المصدّر.

---

١ من أمثلة السلع المنقولة التي لا تبوّب تحت بند السلع في الحساب الجاري، السلع التي يحصل عليها المسافرون لاستخدامهم الشخصي والتي تبوب تحت «السفر» والذهب النقدي الذي يعامل بوصفه أصلا مالياً.

٢ كانت الطبعات السابقة من **الدليل** تسمح بمعالجة السلع على أساس سيف عندما لا تتوفر البيانات عنها على أساس فوب، مع إجراء التغييرات المقابلة في تعريف الشحن.

الجدول رقم ١ ـ العناصر النمطية لميزان المدفوعات

دائن مدين

أولا ـ الحساب الجاري

أ ـ السلع والخدمات والدخل

السلع
الشحن
عمليات النقل الأخرى
خدمات المسافرين
خدمات الميناء... الخ.
السفر
دخل الاستثمار
دخل الاستثمار المباشر
الأرباح المعاد استثمارها
الأرباح الموزعة
أخرى
الرسمي المقيم، بما في ذلك المشتركة بين الهيئات الرسمية
الرسمي الأجنبي، باستثناء المشتركة بين الهيئات الرسمية
الخاص
سلع وخدمات ودخول أخرى
الرسمي

المشترك بين الهيئات الرسمية
أخرى، الرسمي المقيم
أخرى، الرسمي الأجنبي
الخاص
دخل العمل، غير المدرج في مكان آخر
دخل الملكية، غير المدرج في مكان آخر
أخرى

ب ـ التحويلات بدون مقابل

الخاصة
تحويلات المهاجرين
تحويلات العمال
أخرى
الرسمي

الجدول رقم ١ ـ العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تابع)

دائن مدين

المشترك بين الهيئات الرسمية
أخرى، رسمي مقيم
أخرى، رسمي خارجي

ثانياً ـ حساب رأس المال

أ ـ رأس المال، باستثناء الاحتياطيات

الاستثمار المباشر
في الخارج
مساهمات رأس المال
إعادة استثمار الأرباح
رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل
رؤوس أموال قصيرة الأجل
في الاقتصاد القائم بالابلاغ
مساهمات في رأس المال
إعادة استثمار الأرباح
رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل
رؤوس أموال قصيرة الأجل
إستثمارات الحافظة
سندات القطاع العام
أصول
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية
خصوم أخرى
سندات أخرى
أصول
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية
خصوم أخرى
مساهمات تأسيسية في الشركات
أصول
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية
خصوم أخرى
رؤوس أموال أخرى
رأس مال طويل الأجل
القطاع الرسمي المقيم

الجدول رقم ١ ــ العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تابع)

	دائن	مدين
ثانياً ــ حساب رأس المال (تابع)		
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها		
أصول أخرى		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية		
المسحوبات من القروض المتلقاة الأخرى والمبالغ المسددة منها		
خصوم أخرى		
بنوك الودائع النقدية		
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها		
أصول أخرى		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة المحلية		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة الأجنبية		
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها		
خصوم أخرى		
قطاعات أخرى		
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها		
أصول أخرى		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية		
مسحوبات من قروض أخرى متلقاة والمبالغ المسددة منها		
خصوم أخرى		
رؤوس أموال قصيرة الأجل		
القطاع الرسمي المقيم		
قروض ممنوحة		
أصول أخرى		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات خارجية		
قروض أخرى ممنوحة		
خصوم أخرى		
الودائع النقدية		
أصول		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة المحلية		
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة الأجنبية		
خصوم أخرى		
قطاعات أخرى		

الجدول رقم ١ ـ العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تتمة)

دائن مدين

ثانياً ـ حساب رأس المال (تابع)

قروض ممنوحة
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية
قروض أخرى ممنوحة
خصوم أخرى

ب ـ الاحتياطيات

الذهب النقدي
التغير الاجمالي في الحيازات
المقابل لاضفاء الصفة النقدية للذهب (سحب الصفة النقدية عن الذهب)
مقابل تعديلات التقييم
حقوق السحب الخاصة
التغير الاجمالي في الحيازات
مقابل التخصيص/ الالغاء
مقابل تعديلات التقييم
وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
التغير الاجمالي في الحيازات
مقابل تعديلات التقييم
الأصول بالنقد الأجنبي
التغير الاجمالي في الحيازات
مقابل تعديلات التقييم
المستحقات الأخرى
التغير الاجمالي في الحيازات
مقابل تعديلات التقييم
إستخدام ائتمان الصندوق
التغير الاجمالي في الحيازات
مقابل تعديلات التقييم

المصدر: صندوق النقد الدولي ـ **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الرابعة (واشنطن ١٩٧٧)، الصفحات ٨٥ ـ ٨٨.

وتقسم **عمليات النقل الأخرى** الى خدمات الركاب وخدمات الموانىء. وتشمل الأولى مصاريف النقل الدولي المتعلقة بالأفراد المسافرين (أي تذاكر السفر وأي مصاريف أو رسوم تدفع للناقلات عن سلع أو خدمات متعلقة بسفر الأفراد)، أما خدمات الموانىء فتنطبق على السلع والخدمات، مثل الوقود ومخازن السفن التي تحصل عليها الناقلات وتستهلكها في عمليات التشغيل. ويغطي **السفر** السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون خارج بلادهم، سواء لاستعمالهم الخاص أو للهدايا. أما المسافرون فهم أشخاص مثل رجال الأعمال والطلبة والسياح الذين يمكثون لفترة أقل من عام في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه.

ويشمل **دخل الاستثمار** الدخل الناتج عن ملكية الأصول المالية الأجنبية. وأهم بنود دخل الاستثمار هي الفوائد وأرباح الأسهم الموزعة. ويقسم دخل الاستثمار المباشر الى الأرباح التي يعاد استثمارها والأرباح الموزعة. وتعكس فئة الأرباح المعاد استثمارها فكرة أن الدخل غير الموزع يزيد من المشاركة الرأسمالية للشركة الأم. ونتيجة لذلك، تظهر الأرباح المحتفظ بها ـ بالنسبة للمشاركة المباشرة للمستثمر في رأسمال المنشأة ـ كدخل الاستثمار المباشر، مع إدراج قيد مقابل بحساب رأس المال في بند إعادة استثمار العائدات. وتظهر مدفوعات دخل الاستثمار المتعلقة بمؤسسات رسمية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي) منفصلة عن دخل الاستثمار الخاص الآخر.

تمثل **السلع والخدمات والدخول الأخرى** فئة متبقيات، مع التمييز الواضح بين التدفقات الرسمية والخاصة. ومن أمثلة التدفقات الرسمية المعاملات بين السفارات في الخارج والبلد المضيف، وخدمات المعونة الخارجية، والخدمات العسكرية بالقدر الذي يمكن قياسها كمّياً.[1] وتشمل المعاملات الخاصة دخل العمالة الذي يدفع للعمال الموسميين وعمال الحدود ومشترياتهم من البلد التي يعملون فيها، وبعض البنود الأخرى مثل الدخل المتحصل عن براءات الاختراع والتأمين على البضائع.

تشكل **التحويلات بدون مقابل** قيوداً موازنة للتدفقات الحقيقية والمالية التي *لا تتضمن مقابلا*. وعلى سبيل *المثال* تظهر منحة من الموارد الحقيقية للبلد الجامع للبيانات كقيد مدين تحت بند الواردات السلعية وكبند دائن تحت بند التحويلات بدون مقابل. وتشمل التحويلات الخاصة بدون مقابل تحويلات المهاجرين والعمال. وتمثل تحويلات المهاجرين القيد المقابل للتحول في صافي أصول المهاجر الناتجة عن الهجرة. كما تظهر تحويلات ممتلكات المهاجرين من مكان إقامتهم القديم الى مكان الاقامة الجديد على أنها تصدير بالنسبة للاقتصاد الأصلي، مع إدراج قيد مدين موازن

---

١ ينبغي إدراج الخدمات المتعلقة بالمعونة الخارجية، مثل الشحن، تحت العناوين الخاصة بها.

تحت بند التحويلات بدون مقابل. وبالمثل، توفر التحويلات بدون مقابل قيوداً موازنة للتغير في الأصول والخصوم المالية للبلد والمترتبة على الهجرة. وتدرج تحت بند تحويلات العمال تحويلات الدخل بدون مقابل التي تتم بين المهاجرين والاقتصاد الجامع للبيانات، إذا كانت مدة الاقامة أكثر من عام، وتصنف هذه التحويلات كدخل للعمالة تحت بند سلع وخدمات ودخول أخرى، إذا كانت مدة الاقامة أقل من عام. وتتضمن التحويلات الرسمية بدون مقابل المنح الحكومية من السلع والموارد المالية وخدمات المساعدة الفنية.

ويشمل **حساب رأس المال** المعاملات في الأصول والخصوم المالية. وبالاضافة الى ذلك فان فئة الاحتياطيات تتضمن معلومات تكميلية عن إجمالي التغيرات في الحيازات، فضلا عن القيود المقابلة الموازنة لتلك التغيرات التي لم تنشأ عن معاملات. وتمثل الأصول، باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، مستحقات على غير المقيمين، بينما تمثل الخصوم مديونية مستحقة لغير المقيمين. وتمشياً مع مبدأ تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات، يتعين أن تمثل الأصول والخصوم التغيرات في المستحقات الفعلية، مع عدم إدراج الاعتمادات المصرفية غير المستخدمة والالتزامات المحتملة الأخرى. ويمكن أن ينشأ قيد مدين، إما عن زيادة في الأصول أو عن نقص في الخصوم، بينما يعكس القيد الدائن نقصاً في الأصول أو زيادة في الخصوم.

ولتسهيل التحليل تصنف المعاملات الرأسمالية باستخدام عدة معايير مثل نوع رأس المال، ومدة الاستحقاق، والأصول والخصوم. ويمثل التصنيف الوظيفي الاحتياطيات، ورأسمال الاستثمار المباشر، ورأسمال حافظة الأوراق المالية ورؤوس الأموال الأخرى. وتحاول الاحتياطيات أن تميز الأصول التي تستجيب لتغيرات العناصر «المستقلة» في ميزان المدفوعات (أنظر القسم الأول ــ ٤). ويشمل الاستثمار المباشر الأصول والخصوم المتعلقة بمصالح دائمة في منشأة ما، بينما يتضمن رأسمال حافظة الأوراق المالية السندات طويلة الأجل الأخرى والمساهمات التأسيسية بالشركات. وباستثناء *الاستثمار المباشر تظهر تحركات في الأصول والخصوم* بالنسبة لكافة العناصر بصورة منفصلة. ويتم التمييز كذلك بين رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل، أي رؤوس الأموال التي تستحق في غضون عام أو أقل، وتلك المستحقة خلال فترة تزيد عن عام. ولا يطبق هذا التمييز على الاحتياطيات لأنه لا يؤثر على سلوك مختلف عناصر هذه الفئة، أما رأسمال حافظة الأوراق المالية فهو رأسمال طويل الأجل بحكم التعريف. وهناك ثمة تركيز خاص في الطبعات السابقة من **الدليل** على التصنيف القطاعي لتحركات رأس المال. ومع ذلك، لا يتضح هذا التصنيف في الطبعة الرابعة من الدليل إلا بالنسبة «لرؤوس الأموال الأخرى»، حيث يجري تحديد القطاع على أساس أنه يتعلق بالدائن المحلي بالنسبة للأصول وبالمدين المحلي بالنسبة للخصوم. ويشمل التصنيف

القطاعي القطاع الرسمي وبنوك الودائع النقدية والحائزون الآخرون، بينما تشكل الخصوم احتياطيات السلطات الخارجية التي تظهر بصورة منفصلة في كل حالة من الحالات.

«يشير **الاستثمار المباشر** الى الاستثمار الذي يستهدف الحصول على حصة دائمة في منشأة تعمل في اقتصاد غير الاقتصاد الذي ينتمي اليه المستثمر، ويكون غرض المستثمر في أن يصبح لديه صوت فعال في إدارة المؤسسة» (أنظر صفحة ١٧٢ من الدليل). وترتبط المعايير المحددة لتمييز الاستثمار المباشر عادة بدرجة الملكية الأجنبية ومقدار توزيع الحصص فيما بين الملاك. ومن الناحية العملية، فان عدد الحالات التي يصعب فيها تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف الاستثمار على أنه «مباشر» قليل، نظراً لأن معظم مثل هذه المنشآت مملوكة بالكامل للأجانب. كذلك لا توجد أهمية كبيرة من الناحية الكمية للحالات التي تقع على حدود التعريف، وينص **الدليل** على أن يصنف كاستثمار مباشر نصيب المستثمر المباشر في تدفقات رأس المال. أما القيد المقابل لبند إعادة استثمار الأرباح المدرج تحت دخل الاستثمار المباشر في الحساب الجاري فيظهر في حساب رأس المال كعنصر مستقل من عناصر رأس مال الاستثمار المباشر. ويشمل **الاستثمار في حافظة الأوراق المالية** «السندات طويلة الأجل وأسهم الشركات فيما عدا تلك المشمولة في فئات الاستثمار المباشر والاحتياطيات» (ص ١٨٠ من **الدليل**). ويتم الفصل بين سندات القطاع العام والسندات الأخرى والمساهمات برأس مال الشركات. وتمثل «رؤوس الأموال الأخرى» بنداً متبقياً.

إن بنود **التمويل الاستثنائي** تعكس الصعوبات غير العادية المتعلقة بميزان المدفوعات وتمويله والتي عانى منها عدد كبير من البلدان منذ بداية الثمانينات. وتدرج هنا البنود المقابلة للدين المعاد جدولته وأقساط الدين المتفق عليها والتي عجزت البلدان عن سدادها (المتأخرات). وتدرج أيضاً بعض الأموال التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بصدد أوضاع المدفوعات في البلدان ذات المديونية العالية، ومن بينها المنح المعطاة من حسابات الدعم بالصندوق ومن نظام تثبيت حصيلة الصادرات (ستابكس). وتدرج كذلك قروض البنك الدولي لأغراض التصحيح الهيكلي، والمسحوبات من الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي، والقروض من صندوق النقد العربي ومن نظام تثبيت حصيلة الصادرات (ستابكس)، وبعض الحسابات على المكشوف التي تسمح بها البنوك المركزية ببلدان الشركاء التجاريين للسلطات النقدية في البلدان المدينة. وتصنف بنود التمويل الاستثنائي أحياناً تحت «إلتزامات إحتياطية»، وجاء استخدامها جزئياً نتيجة لزيادة القروض القصيرة الأجل للسلطات

النقدية بالبلدان المدينة مقابل حيازاتها من الأصول الأجنبية السائلة، وذلك لتوضيح مدى إمكانية التعهد مقدماً بالاحتياطيات الدفترية.

تتكون **الاحتياطيات** من «الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، ووضع الاحتياطي لدى الصندوق، واستخدام ائتماناته، والاستحقاقات القائمة على غير المقيمين المتاحة للسلطات المركزية سواء لتمويل الاختلالات في المدفوعات مباشرة أو للتحكم في حجم مثل هذه الاختلالات عن طريق التدخل للتأثير على سعر صرف العملة المحلية» (ص ١٨٦ من **الدليل**). وتحتفظ السلطات المركزية بالجانب الأكبر من الاحتياطيات، كما تدرج الأموال التي تحتفظ بها بنوك الودائع النقدية في الاحتياطيات إذا كانت خاضعة لسيطرة الحكومة. وتظهر التغيرات في وضع الاحتياطي لدى الصندوق (أصول) بصورة منفصلة عن استخدام الائتمان المقدم من الصندوق (خصوم). وكما أوردنا في القسم الأول ـ (١)، يدرج خلق الاحتياطيات (من خلال إعطاء السمة النقدية للذهب أو تخصيصات حقوق السحب الخاصة) والتغيرات المتعلقة بالتقييم كمعلومات تكميلية، مع إدراج قيد موازن (مقابل).

تمثل الاحتياطيات الدولية في المعتاد العنصر الرئيسي لصافي الأصول الخارجية في المسح النقدي. ويبين ميزان المدفوعات التغيرات في الاحتياطيات ـ رقم تدفق ـ على حين يظهر المسح النقدي رصيد صافي الأصول الخارجية. كذلك، قد تكون هناك فوارق في شمولية صافي الأصول الخارجية في المسح النقدي والاحتياطيات في ميزان المدفوعات. وتشمل صافي الأصول الخارجية في المسح النقدي بصفة خاصة الأصول والخصوم الخارجية لبنوك الودائع النقدية التي قد لا تعتبر في بعض الحالات احتياطيات لأغراض تبويب ميزان المدفوعات. وغالباً ما تعكس المشكلات الناجمة عن مطابقة بيانات ميزان المدفوعات مع بيانات المسح النقدي الخاصة بالاحتياطيات الدولية اختلافاً في أسعار الصرف المستخدمة في التحويل في كلا المصدرين. وفضلا عن ذلك، تدرج التغيّرات المتعلقة بالتقييم، من ناحية المبدأ، في صافي الأصول الخارجية بالمسح النقدي، مع إدراج تغير موازن في الخصوم غير المبوّبة. وتوصي الطبعة الرابعة من **الدليل** بادخال معلومات إضافية عن التغيّر الكلي في كل بنود الاحتياطيات وفي البند المقابل لهذا التغيّر الناتج عن اعادة التقييم.

٣ ـ المصادر الرئيسية للبيانات

المصادر الرئيسية للبيانات الخاصة بالمعاملات التجارية هي البيانات التجارية وسجلات النقد الأجنبي. وتسجل البيانات التجارية الانتقال المادي للسلع عبر الحدود، بينما تبين سجلات النقد الأجنبي المدفوعات والمتحصلات المرتبطة بالسلع. ولا

يتمشى كليهما بالضرورة مع مبدأ ميزان المدفوعات الخاص بتسجيل المعاملات في الوقت الذي تتغير فيه الملكية كما هو وارد بدفاتر البائع والمشتري. ولذا، قد يقتضي الأمر إجراء تعديلات لاحتساب التغيرات في الشمولية والتبويب والتوقيت والتقييم.[1] ومن الضروري إجراء تعديلات للشمولية بسجلات النقد الأجنبي بما يسمح بتسجيل المعاملات التي لا تتم تسويتها عن طريق النظام المصرفي. وتعد عمليات الاتجار عن طريق المقايضة والتحويلات العينية بدون مقابل والمعاملات التي تسوى مباشرة باجراء التغيرات في الأصول والخصوم المالية المحتفظ بها في الخارج بمثابة أمثلة عن البنود التي لا تدرج في سجلات النقد الأجنبي. وإن إدخال المنتجات البحرية التي تقوم السفن المحلية باصطيادها في البحار المفتوحة وبيعها في الخارج مباشرة في بيانات التجارة يعتبر مثالا على تعديل الشمولية الذي يجب تطبيقه على تلك البيانات. وقد تكون تعديلات التبويب ضرورية لاظهار المعاملات على أساس (فوب)، مع إجراء التعديلات المقابلة في حساب الشحن. وتعد التعديلات في التوقيت ذات أهمية خاصة عندما تكون هناك تغيرات جوهرية في حجم التدفقات التجارية أو عندما يحتفظ المقيمون بمخزون كبير من السلع في الخارج أو لدى احتفاظ غير المقيمين بهذا المخزون في الداخل. وتسجل بيانات التجارة الانتقال المادي للسلع، ومن المتوجب تعديلها لاحتساب التغيرات في المخزون. وكذلك يجب إجراء تعديلات التوقيت على سجلات النقد الأجنبي لكي تسمح باظهار المدفوعات المسبقة والائتمانات التجارية، مع إجراء قيود موازنة للتغيرات في الأصول والخصوم المدرجة بحساب رأس المال. وتصبح تعديلات التقييم لازمة إذا كانت البيانات المأخوذة بأسعار السوق غير مسجلة أصلا. ومن الأمثلة على ذلك تسجيل أي تقييم خاص تقوم به مصلحة الجمارك في بيانات التجارة.

عادة ما تكون المعلومات المتعلقة بمعاملات ميزان المدفوعات التي تقوم بها المؤسسات المالية والقطاع العام متوفرة بسهولة. كما تتيح بيانات التجارة وسجلات النقد الأجنبي معلومات عن العناصر الأخرى لحسابات ميزان المدفوعات. وعن طريق بيانات التجارة، على سبيل المثال، يمكن الحصول على البيانات الأساسية الخاصة «بالشحن» وبعنصر المخازن والوقود في «عمليات النقل الأخرى». كما تورد سجلات النقد الأجنبي معلومات عن كافة عناصر ميزان المدفوعات الخاضعة للرقابة على النقد، على الرغم من إمكان حدوث مشكلات كبيرة في التصنيف. وبالنسبة للبلدان التي تكون فيها الرقابة على النقد محدودة بصفة خاصة، قد يلزم تقدير بعض المعاملات الخاصة بالاستعانة بالاستبيانات وأساليب البحث بالعينة. ويقدر عنصر السفر بميزان المدفوعات أحياناً باستخدام متوسط تكاليف الاقامة اليومية مضروبة

---

[1] راجع الدليل الملحق «ب» للحصول على بيان أكثر شمولا عن التعديلات.

بعدد الأيام التي قضاها المقيمون بالخارج والتي قضاها الأجانب في البلد القائم بالابلاغ. وقد تستند تقديرات تكاليف الاقامة على المعلومات التي يتم الحصول عليها من وكالات السياحة أو البنوك أو الفنادق أو المتاجر. ويمكن الاحتفاظ بسجل نظامي عن عدد الليالي التي قضاها السياح الأجانب في الفنادق. كما يمكن التحقق من المعلومات الخاصة بالسياحة في بعض الأحيان عن طريق تبادل المعلومات فيما بين البلدان. كذلك يمكن استخدام الاستبيانات للحصول على المعلومات عن أسعار السفر من شركات الملاحة والطيران وعن دخل الاستثمار المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تزودنا حسابات الشركات بمعلومات عن المعاملات التجارية التي يتعين إدراجها بميزان المدفوعات. وغالباً ما تعتبر البيانات الخاصة بالتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل غير دقيقة بصفة خاصة. ويعكس ذلك مشكلة الحصول على معلومات منفصلة عن الائتمانات التجارية عندما تشكل سجلات النقد الأجنبي المصدر الأساسي للبيانات، أو مشكلة الحصول على استجابة كافية عن طريق الاستبيانات فيما يتعلق بالشمولية والموثوقية.

٤ ـ التقسيم التحليلي

إن أحد الأغراض الرئيسية لحسابات ميزان المدفوعات هو إعطاء مؤشر بخصوص الحاجة لتعديل السياسة العامة لاصلاح الاختلال الخارجي. ويوحي النظام المحاسبي ذو القيد المزدوج بوجود توازن بميزان المدفوعات. ويتضمن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عملية تجميع لبنود معينة من المعاملات الخارجية وتمييز المعاملات «فوق الخط» عن البنود «تحت الخط». ويتأثر القرار المتخذ بشأن مكان وضع الخط بوجهة النظر بخصوص مجموعة المعاملات التي توضح أكثر من غيرها الحاجة لتعديل وضع ميزان المدفوعات. ويقترح أحد الأساليب المستخدمة في هذا الصدد بوجوب الفصل بين المعاملات التي تتم لذاتها والمعاملات التي تتم لمجرد التعويض عن هذه العناصر المستقلة. ويؤكد أسلوب آخر على قابلية المعاملات للتقلب، بحيث توضع البنود التي تعد غير مستقرة «تحت الخط»، من أجل الحصول على مؤشر عن الوضع الأساسي لميزان المدفوعات. ولسوء الحظ لا توجد معايير واضحة للتمييز بين البنود المستقلة والبنود المعوضة لأن مثل هذا التقسيم يعكس أساساً وجهة نظر الشخص القائم بالتصنيف حول الدافع الموضوعي لصاحب المعاملة. كما أنه ليس من السهل تحديد نوع الأصول المالية التي يحتمل تقلبها بصورة خاصة. ولذلك فليس من المستغرب نشوء مجموعة مختلفة من المفاهيم المتعلقة بالموازين التحليلية.

ويرتبط أضيق تعريف لميزان المدفوعات **بالميزان التجاري**، أي الفرق بين الصادرات والواردات، على أساس (فوب). ومع ذلك، فان التمييز بين تدفق السلع

وتدفق الخدمات هو بالضرورة تمييز كيفي، ويمكن تبرير أهمية هذا الميزان أساساً الى تيسر الحصول على البيانات السلعية من الاستمارات الجمركية.

ويمثل **الحساب الجاري** ميزاناً أكثر أهمية من الناحية التحليلية. ويتمثل هذا الميزان، أحياناً، في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل، ويقترح البعض تضمينه التحويلات الخاصة بدون مقابل، أو جميع التحويلات بدون مقابل. ويمكن إدراج التحويلات الخاصة بدون مقابل على أساس أنه من غير الطبيعي من وجهة نظر تصحيح ميزان المدفوعات وضع دخل العمالة، غير المدرج في مكان آخر، فوق الخط ووضع تحويلات العمالة تحت الخط. وتستبعد التحويلات الرسمية أحياناً بافتراض أنها تمثل بقدر كبير تدفقات رأسمالية وليس تدفقات جارية.[1] وإن وضع التحويلات بدون مقابل تحت الخط تخلق مشكلة لأنها تصور استلام منحة من الموارد الحقيقية كعامل يسيء لوضع ميزان المدفوعات بالنسبة للبلد المتلقي. ويبين ميزان السلع والخدمات والدخل والتحويلات بدون مقابل التغير الصافي في الأصول المالية الناشئة عن المعاملات الحقيقية لاقتصاد ما. ويتمشى ذلك مع الفائض أو العجز الجاري في قطاع بقية أنحاء العالم في الحسابات القومية، بافتراض أن جميع التحويلات هي تحويلات جارية. وهنا يمكن التساؤل عما إذا كانت الاختلالات في الحساب الجاري تستدعي بالضرورة تعديل السياسة العامة. وقد يرغب بلد نام، على سبيل المثال، في تمويل العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق رأسمالي طويل الأجل مرتبط بالانفاق الانمائي. وقد يرغب بلد ما، بدلا من ذلك، في إحداث فائض في الحساب الجاري من أجل تمويل الاستثمار الخارجي.

ويهدف **الميزان الأساسي** إظهار مركز ميزان المدفوعات على المدى الأطول، عن طريق وضع المعاملات التي يحتمل انعكاس مسارها على المدى القصير تحت الخط وتدرج التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل فوق الخط بالاضافة الى بنود الحساب الجاري. ويعكس استبعاد التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل الافتراض باحتمال عدم استقرار هذه التدفقات بصفة خاصة. كما أن هذا الميزان قد يكون حساساً إزاء وضع السهو والخطأ فوق الخط أو تحته.[2]

ويضع **الميزان الكلي** تحت الخط فقط التغيرات في الأصول الاحتياطية والخصوم التي تستخدم في تسوية الاختلالات في المدفوعات. ويركز هذا الميزان على

---

١ لا يميز الدليل بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية.

٢ يعتبر «ميزان السيولة» صيغة بديلة للميزان الأساسي، حيث تدرج المستحقات المحلية القصيرة الأجل على غير المقيمين فوق الخط. ومع ذلك، يبدو أن الحجج التي تقول بأن الأموال المحتفظ بها محلياً لا تخضع بالضرورة للرقابة الرسمية وبأنها أكثر استقراراً من الالتزامات القصيرة الأجل للأجانب ما زالت موضع جدل.

استخدام الاحتياطيات والقيود القصيرة الأجل الناشئة عن محدودية التمويل المتاح. ويثير القرار الخاص بالبنود التي تشكل احتياطيات مشكلات معينة، ناقشنا بعضاً منها في القسم الأول ـ ٢. فاذا تم إدراج الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وأصول السلطات النقدية ضمن الاحتياطيات، كما جرت العادة، تصبح معالجة الأصول المماثلة في بنوك الودائع النقدية مسألة اجتهادية، وتتوقف على درجة تحكم السلطات في استخدام هذه الأصول. وتنشأ أيضاً مشكلات أخرى فيما يتعلق بمعالجة الخصوم. فيبوب استخدام ائتمانات الصندوق مع الاحتياطيات، كما توضع الالتزامات المرتبطة بالاحتياطيات تحت الخط في بعض المعالجات (مثال ذلك حسابات البنوك المركزية مع بعضها البعض). ويتميز هذا الاجراء باضفاء عنصر الاتساق فيما بين الدول على تعريف الموازين.

٥ ـ تمارين ومسائل للمناقشة

تمارين

أ ـ بين القيود الدائنة والمدينة التي يجب إجراؤها للمعاملات التالية في حسابات البلد الذي يقوم بتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات:

١ ـ استيراد سلع مصنعة ممولة عن طريق ائتمان تجاري لمدة ستة أشهر من جانب المصدّر.

٢ ـ تصدير بن دفعت قيمته بالنقد الأجنبي الذي أودعه المصدّرون لدى البنوك التجارية المحلية، والذي أودعته البنوك التجارية بدورها لدى بنوكها المراسلة في الخارج.

٣ ـ منحة من الأغذية قدمت للبلد من حكومة أجنبية.

٤ ـ بيع ذهب مستخرج من المناجم المحلية للبنك المركزي.

٥ ـ استثمار مباشر من قبل أجانب غير مقيمين ممول بالعملة المحلية المسحوبة من ودائع غير المقيمين لدى البنوك التجارية في البلد القائم بالتجميع.

٦ ـ تحويل ودائع بالنقد الأجنبي من قبل مقيمين الى بنوك في الخارج.

٧ ـ متأخرات في الفائدة ورأس المال على ديون طويلة الأجل.

٨ ـ أرباح فرع لشركة أجنبية في البلد المعني التي تم إعادة استثمارها.

ب ـ بيّن ما هي التعديلات التي ينبغي إجراؤها لمعالجة المشكلات التالية المتعلقة بالبيانات:

١ ـ سلع مسجلة في بيانات الجمارك بوصفها مصدّرة ولم يتم بيعها بعد لغير مقيمين.

وتظل هذه السلع مملوكة لمقيمين، وتمثل زيادة في المخزون السلعي المحتفظ به في الخارج.

٢ ـ معاملة بين شركة أم وشركة تابعة خارجية يبدو أنها لم تسجل بأسعار السوق.

مسائل للمناقشة

أ ـ علق على الاستخدامات التحليلية للميزان التجاري، وميزان الحساب الجاري، والميزان الأساسي، والميزان الاجمالي، مع تقييم أهميتها كمؤشرات لاداء ميزان المدفوعات في بلدك.

ب ـ ما هي المعلومات التي يوفرها تمويل عجز الحساب الجاري عن التغييرات في مركز الدين الخارجي لبلد ما؟ والى أي مدى تؤثر طبيعة مثل هذا التمويل على تحليلك لاداء ميزان المدفوعات؟

القسم الثاني: بيانات ميزان مدفوعات مصر

١ ـ البيانات

يورد هذا الجزء بيانات المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦، لايضاح كيفية تطبيق المبادىء الخاصة بوضع حسابات ميزان المدفوعات. وتستند هذه البيانات على مطبوعات صندوق النقد الدولي واحصاءات ميزان المدفوعات.[١]

٢ ـ تمارين وموضوعات للمناقشة

تمارين

أ ـ قم على أساس المعلومات المقدمة أدناه باعداد العمود الخاص بميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٨٦ على غرار الشكل المبين في الجدول رقم (٢).

ب ـ استخرج من الجدول رقم (٢) كلا من الميزان التجاري والميزان الأساسي والميزان الكلي لعام ١٩٨٦.

مسائل للمناقشة

أ ـ ناقش تطور مركز ميزان مدفوعات مصر خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ على أساس الجدول رقم (٢).

ب ـ علق على نقاط القوة والضعف في هيكل ميزان مدفوعات مصر.

ج ـ هل أضاف القطاع الخارجي لمصر الى المدخرات المحلية خلال الفترة موضوع البحث؟

---

١ صندوق النقد الدولي ـ **إحصاءات ميزان المدفوعات** (واشنطن) المجلد رقم ٣٥ لعام ١٩٨٤.

المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦

(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

أولا ـ الحساب الجاري

البند	القيمة
الصادرات، (فوب)	٢ ٢٤٤
متحصلات عن سلع وخدمات مشتراة من جانب مسافرين غير مقيمين	٢٣٩
تحويلات بدون مقابل من العاملين بالخارج	٢ ١٣٦
تحويلات خاصة أخرى بدون مقابل في الخارج	٨
الواردات، سيف بسجل الصرف	٦ ٢٩١
متحصلات عن نقل أفراد وخدمات مرفئية وغيرها بما في ذلك رسوم قناة السويس	١ ٦٤١
أرباح محولة من جانب الشركات التابعة بمصر الى الشركات الأم بالخارج	٩٦٠
دخل حصلت عليه الشركات المصرية من المنشآت التابعة بالخارج	٣٤٧
مدفوعات لقاء خدمات لغير المقيمين من جانب القطاع الرسمي المقيم	٢٣٤
مدفوعات الشحن والتأمين لغير المقيمين المدرجة بالواردات، سيف	٦٢٩
مدفوعات معاملات رسمية قدمها غير المقيمين	٤٠
متحصلات من غير المقيمين عن خدمات متنوعة لم تدرج في بنود أخرى	٩٤٢
مدفوعات لغير مقيمين عن نقل أفراد وخدمات مرفئية وغيرها	٢٩٩
مدفوعات لغير مقيمين عن خدمات سفر	٤٥
مدفوعات لغير مقيمين عن خدمات متنوعة لم تدرج في بنود أخرى	١ ٣٦١

ثانياً ـ حساب رأس المال

البند	القيمة
قروض صافية حصلت عليها مؤسسات الاستثمار العاملة في الخارج من الشركات الأم بمصر	٥
رأس مال المساهمة المقدم من المستثمرين غير المقيمين للقطاع المحلي بهدف اكتساب حصص دائمة في المنشآت	١ ٠٣٨
استثمارات الحافظة في سندات القطاع العام المصري	ـ
مسحوبات القطاع الرسمي المقيم بمصر من القروض الخارجية التي يزيد أجل استحقاقها عن عام، بما في ذلك الائتمانات التجارية	٥٤٤
مدفوعات سداد القروض الطويلة الأجل لبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى	٥٠٣
زيادة في الأصول الطويلة الأجل للقطاع الرسمي المقيم	٤
زيادة في الخصوم الأخرى	٤٩٢
مسحوبات من قروض تلقاها كل من القطاع غير الرسمي والقطاع غير المصرفي ذات أجل استحقاق يزيد عن عام	٦٧٣

المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦ (تتمة)

(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

مدفوعات القطاع غير الرسمي والقطاع غير المصرفي لسداد قروض طويلة الأجل	٧٦٣
ودائع رسمية لدى البنك المركزي	—
إنخفاض في الاصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية ذات أجل استحقاق يقل عن عام	٤١٢
انخفاض في خصوم بنوك الودائع النقدية ذات أجل استحقاق يقل عن عام	٢٦٩
المقابل لمكاسب التقييم للأصول بالنقد الأجنبي	٢٨٤
إنخفاض في حيازات السلطات النقدية من الأصول بالنقد الأجنبي	٤٣
انخفاض في وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	—
استخدام الائتمان المقدم في صندوق النقد الدولي	١٣
منح حكومية دولية	٣١٥

الجدول رقم ٢ ـ مصر: عرض تجميعي: بيانات عن المعاملات بالفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦
(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

	الرمز	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ألف ـ الحساب الجاري، باستثناء المجموعة (و)	A..CA	- ٣٣٦	- ١ ٨١٢	- ١ ٦٧٧	- ٣٨٥	- ٢ ٠٣٠	- ٢ ٢١١	
١ ـ السلع: الصادرات، فوب	1A.A4	١ ٩٦١	٣ ٣٩١	٣ ٦٣٩	٣ ٤٥٥	٣ ٧٧٠	٣ ٧٧٨	
البترول ومنتجاته	1A.AU	١ ٩٣٠	٢ ٣٨٩	٢ ٦٢٠	٢ ٣٠٦	٢ ٤٣٢	٢ ٦٠٢	
القطن الخام	1A.AY	٣٥٤	٢٦٥	٣٠٨	٣٣٣	٤٥٢	٣٧٥	
أخرى	1A.AW	٧٧٧	٧٣٧	٧١١	٨١٥	٨٨٦	٨٠١	
٢ ـ السلع: الواردات، فوب	1A.B4	- ٥ ٢٣٥	- ٦ ٧١٥	- ٧ ٠٠٤	- ٧ ٠٣٠	- ٩ ٠٢٤	- ٨ ٢١٢	
الميزان التجاري	1A.C4	- ٢ ٢٧٤	- ٣ ٣٢٤	- ٣ ٣٦٥	- ٣ ٥٧٦	- ٥ ٢٥٤	- ٤ ٤٣٥	
٣ ـ سلع وخدمات ودخول أخرى: دائن	1S.A4	٢ ٠٤٦	٢ ٤٩١	٢ ٩٠١	٣ ٣٤٠	٣ ٤٢٦	٣ ٣٩٠	
أ ـ دخل الاستثمار	1N.A4	٢٠٧	٣٤٠	٣٦٤	٤٠٩	٥١٠	٤١٢	
ب ـ أخرى	1S.AY	١ ٨٣٨	٢ ١٥٢	٢ ٥٣٦	٢ ٩٣١	٢ ٩١٧	٢ ٩٧٨	
٤ ـ سلع وخدمات ودخول أخرى: مدين	1S.B4	- ٢ ٢٥٢	- ٢ ٨٧١	- ٣ ٤٦٠	- ٣ ٥٩٩	- ٤ ٠٨٥	- ٤ ٣٣٤	
إجمالي: سلع وخدمات ودخل	1T.C4	- ٢ ٤٨١	- ٣ ٧٠٣	- ٣ ٩٢٤	- ٣ ٨٣٥	- ٥ ٩١٣	- ٥ ٣٧٩	
٥ ـ تحويلات خاصة بدون مقابل	1K.C4	٢ ١٤٥	١ ٨٩١	٢ ٢٤٧	٣ ٤٥٠	٣ ٨٨٤	٣ ١٦٨	
الاجمالي باستثناء التحويلات الرسمية بدون مقابل	1U.C4	- ٣٣٦	- ١ ٨١٢	- ١ ٦٧٧	- ٣٨٥	- ٢ ٠٣٠	- ٢ ٢١١	
٦ ـ تحويلات رسمية بدون مقابل	1H.CA	—	—	—	—	—	—	
باء ـ استثمار مباشر ورأس مال آخر طويل الأجل باستثناء المجموعة (و) حتى (ح)	9Z1XA	٧٣١	١ ٧٢٠	١ ٢٦٠	٦١٤	١ ٢١٠	١ ٦٦٠	
١ ـ استثمار مباشر	3..X4	٤١٦	٦٣٣	٢٥٨	٤٤٠	٦٩٦	١ ١٥٧	
٢ ـ استثمار الحافظة	6Z1X4	٤	٦	—	٦	١	٢٠	

الجدول رقم ٢ ـ مصر: عرض تجميعي: بيانات عن المعاملات بالفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ (تتمة)
(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

	الرمز	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٣ ـ رأس مال آخر طويل الأجل								
أ ـ القطاع الرسمي المقيم	4Z1X4	٣٧٦	١ ١٦٣	١ ١١٠	٧٠٣	٥٠٨	٢٥٣	
ب ـ بنوك الودائع النقدية	5Z1X4	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
ج ـ قطاعات أخرى	8Z1X4	-٦٥	-٨٢	-١٠٩	-٥٣٦	٦	٢٣٠	
إجمالي المجموعتين (ألف) و(باء)	B1.XA	٣٩٥	-٩١	-٤١٧	٢٢٩	-٨٢٠	-٥٥١	
جيم ـ رأس مال آخر قصير الأجل باستثناء المجموعات (و) الى (ح)	9Z2XA	٤٧	٣١	٧٥	-٣٥٣	٤٤٨	-٣٣٠	
١ ـ القطاع الرسمي المقيم	4Z2X4	-٤٣	-١٦	-١٤	ـ	-١	ـ	
٢ ـ بنوك الودائع النقدية	5Z2X4	٩٠	٤٧	٩٠	-٣٥٣	٤٤٩	-٣٣٠	
٣ ـ قطاعات أخرى	8Z2X4	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
دال ـ صافي السهو والخطأ	.A.X4	٢٧	١٠٥	١٢٠	٢٠٠	١١٣	٦٥٤	
إجمالي المجموعات (ألف) الى (دال)	D1.X4	٤٦٩	٤٥	-٢٢٢	٧٧	-٢٥٩	-٢٢٧	
هاء ـ بنود مقابلة	2..C4	-١٢	-٢٩٤	-١٤٣	-٤٠	٦٨	-١٣٥	
١ ـ إعطاء وسحب الصفة النقدية عن الذهب	2A.M4	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٢ ـ تخصيص وإلغاء حقوق السحب الخاصة	2B.M4	٢٤	٢٣	ـ	ـ	ـ	ـ	
٣ ـ تعديلات التقييم بالاحتياطيات	2..F4	-٣٦	-٣١٧	-١٤٣	-٤٠	٦٨	-١٣٥	
إجمالي المجموعات (ألف) الى (هاء)	E1.X4	٤٥٦	-٢٤٩	-٣٦٦	٣٧	-١٩١	-٣٦٣	
واو ـ تمويل خاص	.Y.XB	٦٨	٩٨	٤١٦	٦٩	٢٠٥	٣٤٥	
١ ـ منح حكومية دولية	1H1AB	ـ	ـ	ـ	ـ	٩٩	٣٤٥	

البند	الرمز						
٢ ـ منح حساب الدعم	1H1AC	١	١	١	–	–	–
٣ ـ قروض الصندوق الائتماني	4P1WB	٤٨	١	–	–	–	–
٤ ـ قروض نقدية للبنك المركزي	4P1WC	–	–	١٨١	–	–	–
٥ ـ قروض نقدية للحكومة	4P1WD	–	–	–	–	–	–
٦ ـ ودائع رسمية لدى البنك المركزي	4S1XB	١٨	٩٧	٢٣٥	٦٩	١٠٦	–
إجمالي المجموعات (ألف) الى (واو)	F1.X4	–	–	–	–	–	١٨ -
زال ـ **خصوم تشكل احتياطيات سلطات خارجية**	9W.X4	–	–	–	–	–	–
إجمالي المجموعات (ألف) الى (زال)	G1.X4	٥٢٤	١٥١ -	٥١	١٠٦	١٥	١٨ -
حاء ـ **التغير الاجمالي في الاحتياطيات**	2..R4	٥٢٤ -	١٥١ -	٥١ -	١٠٦ -	١٥ -	١٨
١ ـ الذهب النقدي	2A.R4	١	–	–	–	–	–
٢ ـ حقوق السحب الخاصة	2B.R4	–	–	–	–	–	–
٣ ـ وضع الاحتياطي لدى الصندوق	2C.R4	–	٢٤ -	٢٤	٣٠ -	٣٠	–
٤ ـ الأصول بالنقد الأجنبي	2D.R4	٤١٩ -	٢٢٩	٤٢ -	٧٣ -	٤٥ -	٣٠
٥ ـ استحقاقات أخرى	2E.R4	–	–	–	–	–	–
٦ ـ استخدام الائتمان المقدم من الصندوق	2M.R4	١٠٧ -	٥٤ -	٣٣ -	٣ -	–	١٢ -
أسعار التحويل: الجنيه المصري بالنسبة لحق السحب الخاص	..RB4	٩١١٠٧ر	٨٢٥٤١ر	٧٧٢٨١ر	٧٤٨٣٠ر	٧١٠٧٤ر	٧١٠٧٤ر

المصدر: IMF, *Balance of Payments Yearbook*, 1987 وصندوق النقد الدولي، مكتب الاحصاءات.

الفصل السادس
الحلقة الدراسية التطبيقية ٤

العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية

مقدمة

تتسم حسابات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وهي حسابات الدخل والناتج القومي، وميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة والمسح النقدي، بأن لها نفس الهدف العريض، الذي يتمثل في استعمالها كأساس للتحليل الاقتصادي. وعليه، فانها تقدم عنصراً جوهرياً في عملية رسم السياسة الاقتصادية. ورغم أن كلا من هذه الحسابات يلقي الضوء على وجه معين من جوانب الاقتصاد، فهي تشكل معاً نظاماً مترابطاً، كما أنها تستخدم نفس المفاهيم الأساسية بشكل عام. وتهدف هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى فحص هذا النظام، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط بين الحسابات.

القسم الأول: السمات المشتركة للحسابات: المقيمون والأجانب

يفترض في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية أن حسابات الاقتصاد الكلي الأربعة موضع الدراسة هنا ترتبط باقتصاد معرف على أنه يشمل مقيمين. ويشير اصطلاح المقيمين الى الوحدات الاقتصادية التي ترتبط مع إقليم الدولة المعنية بشكل أوثق من ارتباطها بأي دولة أخرى. فالوحدات الاقتصادية غير المقيمة يشار اليها باصطلاح الأجانب أو غير المقيمين. وقد يكون المقيم في دولة معينة حاملا لجنسية دولة أخرى. وتعد الحكومة مقيمة في دولتها، حتى لو كانت تقوم بنشاطات في الخارج، مثل نشاطات سفاراتها. فالسفارات والمواطنون العاملون فيها يعتبرون مقيمون بالدولة الأم.

وتصنف كل مشاريع العمل داخل الحدود القومية على أنها مشاريع مقيمة، حتى لو كانت مملوكة لأجانب جزئياً أو كلياً. أما الفروع الأجنبية للمشاريع المقيمة فتصنف على أنها غير مقيمة.

ويصنف الأفراد المقيمون بشكل دائم في دولة من الدول على أنهم مقيمون بغض النظر عن جنسياتهم. فالعمال المهاجرون يعتبرون مقيمين بالدولة التي يعملون فيها إن لم تقل مدة إقامتهم بها عن سنة، أما لو قلت عن ذلك فيجري النظر اليهم على أنهم مقيمون بالدولة التي يقع فيها مقر إقامتهم الرئيسي.

القسم الثاني: **المعاملات الاقتصادية**

يعد تسجيل المعاملات الاقتصادية سمة مشتركة للحسابات الاقتصادية الكلية. فالمعاملة الاقتصادية تحدث عند إجراء تحويل ملكية أصل حقيقي أو مالي أو أداء خدمة من وحدة اقتصادية الى أخرى. وتأخذ المعاملات الاقتصادية في معظم الحالات شكل مبادلات: فقد يجري تبادل السلع والخدمات مقابل أصول مالية أو تبادل أصول مالية مقابل أخرى. وفي بعض الحالات، يحدث هناك تحويل لسلع وخدمات وأصول مالية دون حدوث تبادل، مثال ذلك تزويد سكان منطقة داهمها الجفاف بامدادات طبية مجاناً، أو دفع الضرائب للحكومة. وتعامل هذه المعاملات أيضاً على أنها تتألف من مكونين: تدفق السلع والخدمات أو الأصول المالية من جانب، وما يسمى مدفوعات التحويل أو التحويل بلا مقابل من الجانب الآخر. ويشار الى المعاملات الاقتصادية التي تحدث أثناء الفترة المحاسبية المعنية على أنها تدفقات. وهكذا يشار الى تقديم السلع والخدمات أو الأصول المالية، أو الحصول عليها، على أنه تدفقات، كما يشار بنفس الاسم الى التحويلات بلا مقابل التي يجري تقديمها أو الحصول عليها.

ويتسع مفهوم المعاملات الاقتصادية في حسابات الدخل القومي ليشمل معاملات معينة داخل نفس الوحدة الاقتصادية. مثال ذلك الفلاح الذي يستهلك بنفسه ما ينتجه من مواد غذائية، أو المالك الذي يحصل بنفسه على خدمات الاسكان من منزل يملكه، وفي كلتا الحالتين لا توجد مدفوعات من المستهلك أو متحصلات لدى المنتج. ومن الضروري تسجيل مثل هذه المعاملات الاقتصادية داخل نفس الوحدة الاقتصادية، لكي تكون مجملات الدخل القومي عن الانتاج والاستهلاك منطقية باستمرار، وقابلة للمقارنة بين الدول المختلفة. ولذلك يفترض أن الفلاح المذكور قد باع إنتاجه كمنتج الى نفسه كمستهلك، وعلى نفس المنوال، يدرج مبلغ الايجار المتضمن في حالة المالك الذي يسكن منزله في كل من الانتاج والاستهلاك.

وسنقوم لغرض الايضاح بتقسيم التدفقات الى تدفقات غير مالية وتدفقات مالية، حيث تشمل الأولى تدفقات السلع والخدمات والتحويلات بلا مقابل، بينما تشمل الثانية التغيرات في الأصول والخصوم المالية. وفي حسابات الدخل والناتج القومي، تسجّل المعاملات غير المالية المتعلقة بالقيمة المضافة (الانتاج) للبلد المعني، كما تسجّل المعاملات المالية المتعلقة بالدخل والانفاق وبالتمويل الرأسمالي مقابل العالم

الخارجي. وتمثل إحصاءات مالية الحكومة معاملات غير مالية متعلقة بالايرادات والنفقات، ومعاملات مالية متعلقة بصافي الاقراض وتمويل العجز أو الفائض الكلي. كما تمثل إحصاءات ميزان المدفوعات أيضاً معاملات غير مالية ومعاملات مالية، حيث تظهر الأولى في الحساب الجاري بينما تظهر الثانية في حساب رأس المال والاحتياطي. وعلى العكس من ذلك، لا يبين المسح النقدي المعاملات الاقتصادية، ولكن يبين الأصول والخصوم لدى الجهاز المصرفي. ولهذا فان التغيرات في قيود المسح النقدي تمثل معاملات مالية.

وفيما يتعلق بتوقيت تسجيل المعاملات في حسابات الدخل القومي وميزان المدفوعات، يتم التسجيل وقت نشوء التعهد أو الالتزام لا وقت تسوية المعاملة، وهو ما يشار اليه بالتسجيل على أساس الاستحقاق. ومن الناحية الأخرى نجد أن إحصاءات مالية الحكومة تسجل على أساس الدفع النقدي. ولما كانت الاحصاءات النقدية تشتق من الميزانيات العمومية التي توضع طبقاً للقواعد المحاسبية، فانها أيضاً، من حيث المبدأ، تسجل على أساس الاستحقاق. ومثال ذلك ان الخصوم تسجل في هذه الاحصاءات قبل تسويتها. غير أنه لما كانت معظم معاملات البنوك تنفذ فوراً بالنقد السائل، فان هذا التمييز يصير بلا أهمية عملية.

القسم الثالث: العلاقة بين حسابات الدخل والناتج القومي، وميزان المدفوعات

١ ـ حسابات الدخل والناتج القومي

نقطة البدء بالنسبة لحسابات الدخل والناتج القومي هي المتطابقة بين الناتج وبين التصرف في هذا الناتج. وإن عرض السلع والخدمات في سنة معينة يتكون من الناتج الذي ينتج محلياً زائد الواردات. كما أن التصرف في هذا العرض يتكون من الانفاق الكلي من قبل المقيمين المحليين زائد الصادرات. وفي شكل رموز، نضع ذلك كالتالي: $GDP + M = C + I + X$، حيث:

- GDP - إجمالي الناتج المحلي،
- M - الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج،
- C - الانفاق الاستهلاكي للقطاعين الخاص والحكومي،
- I - إجمالي الانفاق الاستثماري للقطاعين الخاص والحكومي،
- X - الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج.

إن إجمالي الناتج المحلي هو مجموع القيمة المضافة المنتجة من قبل الوحدات المقيمة. وعند طرح مدفوعات «دخل عوامل الانتاج» التي تدفع للعالم

الخارجي من متحصلات «دخل عوامل الانتاج» من العالم الخارجي، وإضافة حاصل ذلك الى اجمالي الناتج المحلي، تكون النتيجة هي اجمالي الناتج القومي. وتتناظر المتحصلات والمدفوعات الأجنبية المرتبطة بعوامل الانتاج، أساساً، الدخل من رأس المال (الفائدة وحصص الأرباح)، ودخل العمالة، الذي يتحقق للمقيمين المحليين من العالم الخارجي في حالة المتحصلات، أو للمقيمين الأجانب من الانتاج المحلي في حالة المدفوعات. ومن الواضح أن التمييز بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي يصبح أمراً هاماً في حالة اعتماد جزء كبير من الناتج على عناصر الانتاج الخارجية، أي في حالة استخدام خدمات رأس المال أو العمالة من الخارج على نطاق واسع. وعند إضافة صافي مدفوعات عوامل الانتاج الى اجمالي الناتج المحلي، ينبغي تعديل المتطابقة بين العرض الكلي والتصرف فيه بحيث تصير الواردات شاملة لمدفوعات عوامل الانتاج، والصادرات شاملة لمتحصلات عوامل الانتاج، وبالتالي:

$$GNP + M' = C + I + X'$$

حيث:

M' = واردات السلع والخدمات، المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الانتاج

X' = صادرات السلع والخدمات، المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الانتاج.

ويمكن قياس قيمة الناتج بتكلفته، وهي تساوي إجمالي قيمة المدخلات في العملية الانتاجية. وتبعاً لأسلوب التبويب المتبع في **نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية**[١]، تقسم تكلفة إجمالي الناتج المحلي الى فئات معينة هي تعويضات الموظفين وفائض التشغيل، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب غير المباشرة ناقص الدعومات. ويكوّن فائض التشغيل، جنباً الى جنب مع تعويضات الموظفين، دخل عوامل الانتاج. كما أن اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج يساوي مجموع دخول عوامل الانتاج المدفوعة من قبل المنتجين المقيمين، واستهلاك رأس المال الثابت. ويجري اشتقاق صافي الانتاج المحلي عن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي. وإذا أدرجت الضرائب غير المباشرة ناقص الدعومات، فان قياس صافي الناتج المحلي يكون بأسعار السوق، وإن لم تدرج، يكون القياس بتكلفة عوامل الانتاج.

كما يمكن اشتقاق مقياس لاجمالي الناتج المحلي GDP عن طريق إضافة قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها كل قطاع بالاقتصاد، أي قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة... الخ. وللحصول على القيمة المضافة للقطاعات المنتجة، يتم

---

[١] United Nations: *A System of National Accounts* (New York, 1968).

تقدير إجمالي الانتاج أو المبيعات (بما في ذلك تلك الخاصة بالصادرات) من السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة (بما في ذلك صافي الزيادة في المخزونات السلعية) ثم تستقطع منها جميع السلع الوسيطة المستخدمة خلال عملية الانتاج (بما فيها السلع المستوردة).

ويبين الجدول رقم (١) تقديرات لاجمالي الناتج القومي حسب مكونات الانفاق. ويمكن تعريف الاستهلاك على أنه انفاق الأسر والحكومة على السلع والخدمات، دون أن يكون هذا الانفاق موجهاً لتكوين رأس المال. ويعرف المخزون على أنه السلع التي لا تزال في مرحلة عملية الانتاج. أما إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فيمكن تعريفه على أنه الاضافات على السلع المعمرة لدى المنتجين المقيمين بغرض الاستخدام في الانتاج. وعند احتساب إجمالي الناتج المحلي، لا تتضمن الصادرات والواردات أياً من خدمات عوامل الانتاج.

ويمكن اشتقاق اجمالي الدخل للمقيمين لغرض الانفاق على الاستهلاك والادخار، مع استبعاد أي قروض أجنبية، عن طريق طرح الاهتلاك من إجمالي الناتج المحلي وإضافة صافي دخل عوامل الانتاج والتحويلات بلا مقابل من الخارج. ويطلق على المجمل الذي ينتج من هذه العملية إسم «الدخل القومي المتاح».

ويمكن تبيان أهمية إضافة التحويلات الجارية لدخول عوامل الانتاج، بغرض قياس الدخل المتاح لاقتصاد ما قياساً جيداً، عن طريق النظر في وضع الاقامة للعمال المهاجرين. فاذا عومل هؤلاء العمال كمقيمين في الدولة التي يعملون بها، فسينتج عن هذا أن تصبح المبالغ المحولة منهم الى أوطانهم الأصلية مجرد تحويلات بدلا من أن تكون مدفوعات لعوامل الانتاج، وهذا الأخير هو الوضع الذي ينشأ لو اعتبروا مقيمين بالدولة الوطن.[١] وفي أي من الحالتين، تمثل هذه التحويلات دخلا إضافياً متاحاً للدولة التي تتلقاه للانفاق على الاستهلاك والادخار. ولذلك فان الادخار يعرف على أنه ذلك الجزء الذي لا يستهلك من الدخل القومي المتاح:

$$S = NDI - CP - CG$$

حيث:

S = الادخار
NDI = الدخل القومي المتاح
CP = الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص
CG = الانفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي.

---

١ من ناحية المبدأ، ينبغي اعتبار العمال المهاجرين كمقيمين لدى الدولة التي يعملون بها لو لم تقل فترة إقامتهم في دولة العمل عن عام واحد.

الجدول رقم ١ ـ مصر: الانفاق على إجمالي الناتج القومي، ١٩٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
١ ـ إجمالي الاستهلاك	٣٠ ١٤٥	٣٣ ٣٨٠
أ ـ الخاص	٢٤ ٤٣٣	٢٧ ٢٦٧
ب ـ الحكومي	٥ ٧١٢	٦ ١١٣
٢ ـ إجمالي الاستثمار	٧ ٤٧٢	٨ ١٤٢
أ ـ إجمالي الاستثمار الثابت	٧ ٢٧٢	٧ ٧٥٢
ب ـ التغير في المخزون	٢٠٠	٣٩٠
٣ ـ صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	- ٣ ٤٠٦	- ٣ ٣٠١
صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	٦ ٥٩٨	٦ ٠٣٤
واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	- ١٠ ٠٠٤	- ٩ ٣٣٥
٤ ـ إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (= ١ + ٢ + ٣)	٣٤ ٢١١	٣٨ ٢٢١
٥ ـ صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج	١ ٦٨١	١ ١٧٦
٦ ـ إجمالي الناتج القومي (= ٤ + ٥)	٣٥ ٨٩٢	٣٩ ٣٩٧

المصدر: IMF, *International Financial Statistics,* November 1988.

٢ ـ الرابطة مع ميزان المدفوعات

تتضمن حسابات الدخل والناتج القومي ملخصاً للمعاملات التي تجري بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي. وهذا الملخص، وهو حساب العالم الخارجي، يطابق من حيث المبدأ ميزان المدفوعات. ويبين الجدول رقم (٢) ملخصاً لميزان المدفوعات في مصر.

الجدول رقم ٢ ـ مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٤/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٦
١ ـ ميزان الحساب التجاري[١]	- ٣ ٤٦١	- ٢ ٩٨٠
٢ ـ الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج (صاف) (= ١ - ٣)	- ٥٥	- ٣٢١
٣ ـ صافي الصادرات من السلع والخدمات غير عوامل الانتاج [٢]	- ٣ ٤٠٦	- ٣ ٣٠١
٤ ـ الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج (صاف)[٢]	١ ٦٨١	١ ١٧٦
٥ ـ التحويلات الرسمية بلا مقابل (صاف)[١]	٦٠٠	٤٨٢
٦ ـ ميزان الحساب الجاري (= ٣ + ٤ + ٥)	- ١ ١٢٥	- ١ ٦٤٣
٧ ـ حساب رأس المال (= ٨ - ٦)	١ ١٩٤	٣ ٠٣٠
٨ ـ الميزان الكلي (= - ٩)	٦٩	١ ٣٨٧
٩ ـ التغير في صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي (- = الزيادة في الأصول)[٣]	- ٦٩	- ١ ٣٨٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، والجدول رقم (٦).

١ من ميزان المدفوعات، بأخذ متوسطات عن السنوات الميلادية وتحويل الدولار على أساس ٧٠ قرشاً للدولار.

٢ من الجدول رقم (١).

٣ من الجدول رقم (٦).

ويمكن أن نرى بوضوح الارتباط بين قيود ميزان المدفوعات وبين المجملات الأساسية في حسابات الدخل القومي في تعريف الادخار. ولما كان الادخار يعرف على أنه الدخل القومي المتاح ناقصاً الاستهلاك، فان مقدار زيادة الاستثمار عن الادخار ينعكس في شكل عجز في الحساب الجاري الخارجي:

$$S = NDI - C$$

$$= GNP + TR_f - D - C$$

$$= C + I + X - M + Y_f + TR_f - D - C$$

$$S - I_n = X - M + Y_f + TR_f$$

إذ يمثل الفرق ما بين S و I_n ميزان الحساب الجاري للمدفوعات.

حيث:

D = الاهتلاك،

I_n = الاستثمار صافياً من الاهتلاك،

X = صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج،

M = واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج،

TR_f = صافي التحويلات الأجنبية بلا مقابل،

Y_f = صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج.

ومن المفيد أن نقوم باجراء المزيد من التقسيم الى قطاعات في متطابقة الدخل والناتج القومي، لكي نبين بوضوح إسهام قطاع الحكومة في المستوى الكلي للاقتصاد. فلو تم إضافة صافي الضرائب TX (صافي من التحويلات المحلية الحكومية) ثم طرحها من متطابقة الدخل والناتج القومي، وتقسيم عنصري الاستهلاك والاستثمار الى مكوناتهما، أي الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي (IP, CG, CP و IG على التوالي)، يتم الحصول على:

$$(NDI - C) - I_n = X + TR_f + Y_f - M$$

$$(NDI - TX - CP) - IP + (TX - CG) - IG = X + TR_f + Y_f - M$$

$$(SP - IP) + (SG - IG) = SF$$

يتبين من الصيغة المبيّنة أعلاه أن ميزان الحساب الجاري SF يساوي الفرق بين ادخار القطاع الخاص SP واستثمار القطاع الخاص IP، زائد الفرق بين ادخار الحكومة SG واستثمار الحكومة IG. وفي هذا الصدد، فان العجز في الحساب الجاري الخارجي ينطوي أما على عدم كفاية الادخار الخاص بالقياس الى الاستثمار الخاص، أو على عدم كفاية الادخار الحكومي بالقياس الى الاستثمار الحكومي، أو كليهما.

القسم الرابع: إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والناتج القومي، وميزان المدفوعات

١ ـ إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والناتج القومي

توفر إحصاءات مالية الحكومة (GFS) إطاراً لتقديم عرض نمطي موحد للبيانات الخاصة بعمليات الحكومة. وهذا الاطار يسهّل تحليل معاملات الحكومة من زاوية الايرادات والنفقات وتراكم رأس المال والتمويل. وتقدم حسابات الدخل القومي والناتج القومي أيضاً عرضاً لبيانات مفصلة حول أنشطة الحكومة في شكل نمطي موحد.

وبالاضافة الى ذلك، يمكن ربط المجملات الأساسية للحسابات القومية بالمكونات الأساسية لاحصاءات مالية الحكومة، بسبب تشابه نظامي البيانات. لكن هناك أيضاً فوارق هامة تنبع أساساً من حقيقة أن محور اهتمام حسابات الدخل والناتج القومي هو قياس الانتاج في الاقتصاد بأكمله، بينما ينصب اهتمام احصاءات مالية الحكومة على قياس تأثير الحكومة على بقية الاقتصاد.

ويتشابه نطاق شمول قطاع الحكومة في كلا النظامين المحاسبيين، مع بضع استثناءات. فالحكومة تعرف في كلا النظامين على أنها تشمل كل الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية، أي التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة من خلال تقديم خدمات غير سوقية أساساً ومن خلال تحويل الدخل، حيث يدعم هذا الجهد جبايات اجبارية تفرض على القطاعات الأخرى. ويشمل قطاع الحكومة كلا من: الحكومة المركزية، وحكومات الولايات داخل النظام الاتحادي، والحكومات المحلية على كل المستويات. وتشكل هذه الوحدات قطاعات جزئية داخل ما يعرف بالحكومة العامة. ولا يدرج في تعريف الحكومة العامة تلك المؤسسات العامة غير المالية التي تملكها الحكومة أو تتحكم فيها، سواء كانت هذه المؤسسات على شكل شركات مساهمة أو مؤسسات حكومية تبيع الى الجمهور على نطاق واسع. ومن أمثلة ذلك هيئات خطوط السكك الحديدية وشركات الطيران والمرافق العامة والصناعات التي جرى تأميمها أو تأسيسها من قبل الحكومة. ولكي يتم الفصل كلية بين الوظائف التي تؤديها الحكومة وتلك التي تؤديها المؤسسات المالية، يتم استبعاد أي معاملات مصرفية أو نقدية تؤديها الحكومة من تعريف الحكومة العامة في إحصاءات مالية الحكومة، ولا يجري مثل هذا الاستبعاد من حسابات الدخل والناتج القومي. وفصل هذه المعاملات عن عمليات الحكومة العامة أمر ضروري لتمييز سياسة المالية العامة عن السياسة النقدية ولتنسيق الاحصاءات النقدية والمالية مع إحصاءات مالية الحكومة.

أما الفوارق الأساسية في التسجيل بين نظامي الحسابات فهي كالتالي: إن تسجيل المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة يتم على أساس الدفع وليس على أساس الاستحقاق كما هو الحال في حسابات الدخل والناتج القومي، كما لا تدرج في إحصاءات مالية الحكومة الموارد التي لا تمثل معاملات لفترة جارية، مثل استهلاك رأس المال الثابت والاسهامات الاعتبارية لموظفي الحكومة في أنظمة التأمين والمعاشات غير الممولة، لكنها تسجل في حسابات الدخل والناتج القومي. وتسجل الضرائب على أساس وعائها في إحصاءات مالية الحكومة، وليس على أساس دفعها في معرض عملية الانتاج كما هو الحال في حسابات الدخل القومي والناتج القومي. كما تصنف عمليات الاقراض الحكومية التي تجري لخدمة أغراض السياسة العامة

تحت باب الانفاق في إحصاءات مالية الحكومة وليس تحت باب التمويل كما في حسابات الدخل والناتج القومي.

ويمكن ربط المعاملات المتعلقة بفئات الحسابات القومية الرئيسية بالقيود الموجودة في إحصاءات مالية الحكومة. كما يمكن اشتقاق استهلاك الحكومة المركزية عن طريق طرح الرسوم والاتعاب والمبيعات غير الصناعية من الانفاق الجاري على السلع والخدمات بما في ذلك الأجور والرواتب.[١] ويختلف الميزان الحاصل عن ذلك عن مفهوم استهلاك الحكومة المركزية في الحسابات القومية من حيث أنه لا يشمل استهلاك رأس المال الثابت ولا إسهامات الموظفين الاعتبارية في أنظمة التأمين والمعاشات غير الممولة. وكل من هذين العنصرين ينبغي اضافته الى النفقات على الأجور والرواتب للتوصل الى الاستهلاك الحكومي على أساس الحسابات القومية. أما تعريف تكوين رأس المال الحقيقي فهو متطابق في كلا النظامين المحاسبيين، وهو يساوي ما تحصل عليه الحكومة من أصول رأسمالية ثابتة جديدة أو موجودة ناقص مبيعات الأصول زائد المشتريات من المخزون السلعي.

ويعرف الادخار الحكومي في إحصاءات مالية الحكومة على أنه الايرادات الجارية ناقص النفقات الجارية. ولكن بما أن المنح الجارية تدخل تحت باب خاص بها، فانه يمكن احتساب تعريف أشمل للادخار الحكومي. أما استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك)، فانه مستبعد من هذا التعريف، ولكن يحسب عند التوصل الى تعريف الادخار الحكومي على أساس حسابات الدخل القومي، فان الادخار الحكومي على أساس حسابات الدخل القومي يكون أقل منه في إحصاءات مالية الحكومة. غير أن ذلك ليس إلا فارقاً اسمياً، حيث أن الاهتلاك مدرج كمصدر للتمويل جنباً الى جنب مع الادخار في جدول تمويل رأس المال بالحسابات القومية، ويشكل مجموع هذين المكونين ما يعرف بالادخار الاجمالي.

أما فيما يتعلق بالضرائب، فانه يمكن احتساب الضرائب غير المباشرة لاغراض حسابات الدخل القومي من إحصاءات مالية الحكومة بالرغم من أن اصطلاح «الضرائب غير المباشرة» لا يستخدم ضمن الأبواب الموجودة في هذه الاحصاءات. وتعرف الضرائب غير المباشرة على أنها مدفوعات إجبارية يدفعها المنتجون الى الحكومة وينظر اليها كتكلفة مقابل القيام بعملية الانتاج. وهي تختلف عن الضرائب المباشرة التي تشكل اقتطاعاً من دخول عوامل الانتاج. وتشمل الضرائب غير المباشرة

---

١ تتضمن الرسوم والأتعاب المطروحة تلك التي تبوب على أنها استهلاك نهائي أو وسيط من جانب قطاعات أخرى، مثل الرسوم مقابل الاستمتاع بالمتاحف أو مرافق قضاء أوقات الفراغ.

ما يلي: الرسوم على الاستيراد والتصدير، ورسوم الانتاج، والضرائب على المبيعات، ورسوم خدمات الترفيه، ورسوم تراخيص الأعمال، ورسوم المعاملات، والجبايات على القيمة المضافة، وتراخيص السيارات بأنواعها المختلفة، والرسوم على جوازات السفر، ورسوم المطارات ورسوم المحاكم. والجدير بالذكر أن الضرائب غير المباشرة في حسابات الدخل القومي تستبعد مدفوعات قطاع الأسر الى الحكومة تحت الفئات المذكورة أعلاه، في حين أن هذه المدفوعات من جانب الاسر الى الحكومة تدرج في إحصاءات مالية الحكومة.

وباستخدام البيانات الموجودة في الجدولين (٣) و(٤)، يمكن التوصل الى أساس تقريبي لانفاق الحكومة المركزية على الاستهلاك والاستثمار كالتالي: في ١٩٨٥/٨٤، كانت نفقات استهلاك الحكومة المركزية ٦ ١٦٩ مليون جنيه مصري (٧٠٠١ ـ٨٣٢) والاستثمار ١ ٣٠٧ مليون جنيه مصري (٥٨٧ ١ـ٢٨٠). أما أقرب رقم لمدخرات الحكومة المركزية على أساس تعريف الحسابات القومية فهو ١ ٠٠٩ مليون جنيه مصري (٩٠٠ ١٣ـ٨٩١ ١٢).

٢ ـ إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

تدرج معاملات الحكومة مع العالم الخارجي في كل من نظامي إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات. وتعالج مثل هذه المعاملات بشكل متشابه في النظامين، باستثناء اختلافات طفيفة في نطاق الشمول وأساس التسجيل. فمن حيث نطاق الشمول، لا يحدث تمييز في حسابات ميزان المدفوعات بين المستويات المختلفة للحكومة. وبالاضافة الى ذلك، لا يفرق نظام ميزان المدفوعات بين المعاملات الخارجية التي تجري مع سلطات دولية عليا وبين غير ذلك من المعاملات الخارجية. أما نظام إحصاءات مالية الحكومة من الناحية الاخرى فيفرق بين الحكومة المركزية وبين مستويات الحكومة الاخرى، ويتتبع كل المعاملات بين اقتصاد البلد المجمع للبيانات وبين السلطات الدولية العليا (وهي جزء من قطاع العالم الخارجي) من خلال قطاع متفرع عن قطاع الحكومة العامة هو القطاع الفرعي للسلطات الدولية العليا.

أما فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، فان نظامي ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة يقيسان التدفقات. وتدرج القيود في ميزان المدفوعات على أساس الاستحقاق بينما تدرج في بيانات مالية الحكومة بصفة رئيسية على أساس الدفع. وبينما لا تسجل إحصاءات مالية الحكومة إلا تدفقات المدفوعات، تسجل حسابات ميزان المدفوعات تدفقات الموارد والمدفوعات والالتزامات وقت تغير الملكية بين المقيم وغير المقيم أو في حالة دخل الاستثمار الذي لم يعاد استثماره أو التحويلات

الجدول رقم ٣ ـ مصر: إحصاءات مختارة من الحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية، ١٩٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
الايرادات والمنح	١٣ ٩٠٠	١٥ ٨٨٢
١ ـ الايرادات الضريبية	٨ ٢٧٢	٩ ٣٧٣
١ ـ ١ الضرائب على الدخل، والارباح، ومكاسب رأس المال	(١ ٩٨٧)	(٢ ٤٣٣)
١ ـ ٢ اشتراكات التأمينات الاجتماعية	(١ ٨٣٦)	(٢ ١٧٧)
١ ـ ٣ الضرائب على الملكية	(١٢١)	(١٤٢)
١ ـ ٤ الضرائب المحلية على السلع والخدمات	(١ ٥٤١)	(١ ٦٣١)
١ ـ ٥ الضرائب على التجارة الدولية	(٢ ٠٧٦)	(٢ ٠٦٠)
١ ـ ٦ ضرائب أخرى	(٧٢٠)	(٩٣١)
٢ ـ الايرادات غير الضريبية	٤ ٧٥٤	٥ ٤٦٧
٢ ـ ١ دخل الملكية	(١ ٩٦٨)	(٢ ١٧٦)
٢ ـ ٢ الرسوم والأتعاب والمبيعات غير الصناعية	(٨٣٢)	(٩٣٩)
٢ ـ ٣ إيرادات غير ضريبية أخرى	(١ ٩٥٤)	(٢ ٣٥٢)
٣ ـ الايرادات الرأسمالية	٦٥٥	٦٦٨
٣ ـ ١ مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة	(٢٨٠)	(١٩٢)
٣ ـ ٢ إيرادات رأسمالية أخرى	(٣٧٥)	(٤٧٦)
٤ ـ المنح	٢١٩	٣٧٤
النفقات	١٤ ٩٤٥	١٧ ٥٥٣
١ ـ السلع والخدمات (نفقات جارية)	٧ ٠٠١	٧ ٧١٩
٢ ـ مدفوعات الفائدة	١ ٢٧٢	١ ٥٦٦
٣ ـ الدعوم وغير ذلك من التحويلات الجارية	٤ ٦١٨	٥ ٧٦٩
٤ ـ الحصول على أصول رأس المال الثابتة	١ ٥٨٧	٢ ٠٢٨
٥ ـ التحويلات الرأسمالية	٤٦٧	٤٧١
٥ ـ ١ محلية	(٤٠٧)	(٣٧٧)
٥ ـ ٢ خارجية	(٦٠)	(٩٤)

المصدر: IMF, *Government Finance Statistics Yearbook*, 1987, and Data Fund.

الجدول رقم ٤ ــ مصر: موجز للحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية، ١٩٨٥/٨٤ ــ ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
١ ــ الايرادات الجارية	١٣ ٠٢٦	١٤ ٨٤٠
١ ــ ١ الايرادات الضريبية	(٨ ٢٧٢)	(٩ ٣٧٣)
١ ــ ٢ الايرادات غير الضريبية	(٤ ٧٥٤)	(٥ ٤٦٧)
٢ ــ الايرادات الرأسمالية	٦٥٥	٦٦٨
٣ ــ إجمالي الايرادات (١ + ٢)	١٣ ٦٨١	١٥ ٥٠٨
٤ ــ المنح	٢١٩	٣٧٤
٥ ــ إجمالي الايرادات والمنح (٣ + ٤)	١٣ ٩٠٠	١٥ ٨٨٢
٦ ــ النفقات الجارية	١٢ ٨٩١	١٥ ٠٥٥
٧ ــ النفقات الرأسمالية	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٧
٨ ــ الاقراض ناقص السداد	٢ ٣٩٤	٩٨٥
٩ ــ إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١ ٣٠٧	١ ٨٣٦
١٠ ــ العجز/الفائض الكلي (٥ - ٦ - ٧ - ٨)	٣ ٤٣٩ -	٤ ٦٥٥ -
١١ ــ التمويل	٣ ٤٣٩	٤ ٦٥٥
١١ ــ ١ الخارجي	(٤٩٢)	(٢٢٤)
١١ ــ ٢ المحلي	(٢ ٩٤٧)	(٤ ٤٣١)

المصدر: IMF, *Government Finance Statistics Yearbook*, 1987, and Data Fund.

بدون مقابل التي فرضت من جانب واحد على آخر (مثل الضرائب)، يجري التسجيل وقت استحقاق الدفع دون غرامة. وفي حالة الالتزام التعاقدي، مثل دفع فوائد قروض أو تسديد أصل الدين، يسجل الالتزام في حسابات ميزان المدفوعات في فترة استحقاق الدفع حتى لو لم تجر تسوية الالتزام أو لم يتم الدفع في حينه. وعندما يتوافق وقت الدفع مع وقت تغير ملكية الموارد التي يتم الدفع بشأنها، أو وقت حدوث تحويل بلا مقابل، فان التسجيل في نظامي ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة يكون متطابقاً.

ويتضمن الجدول رقم (٥) ملخصاً للتناظر بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات.

الجدول رقم ٥ ـ العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات

تبويب إحصاءات مالية الحكومة	البند في ميزان المدفوعات
الايرادات والمنح (مدفوعات من جانب غير المقيمين)	١ ـ **قيود دائنة**
١ ـ الضرائب على الدخل والارباح ورأس المال، التأمينات الاجتماعية، الضرائب على الملكية، والضرائب على تبادل العملات	تحويلات دون مقابل
٢ ـ ضرائب محلية على السلع والخدمات	بضائع ـ سفر ـ شحن ـ وسائل نقل أخرى ـ أنواع أخرى من السلع والخدمات والدخل
٣ ـ الضرائب على الصادرات، أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد	بضائع
٤ ـ ضرائب الطوابع الحكومية (الدمغة)	بضائع ـ سفر ـ أنواع أخرى من البضائع والخدمات والدخل
٥ ـ أنواع أخرى من دخل الملكية	دخل الاستثمار
٦ ـ الرسوم والجبايات الادارية، والمبيعات غير الصناعية، والغرامات والمصادرات	سفر
٧ ـ الاسهامات في صناديق معاشات وإعانات الموظفين داخل الحكومة	مقابل لدخل العمالة (مدين)
٨ ـ مبيعات أصول رأس المال الثابت، ومبيعات الأسهم	بضائع
٩ ـ مبيعات الأراضي والاصول غير المنظورة	استثمار مباشر
١٠ ـ منح من الخارج ومن سلطات دولية عليا، تحويلات رأس المال	تحويلات بلا مقابل
التبويب الاقتصادي لنفقات الحكومة (مدفوعات الى غير المقيمين)	٣ ـ **قيود مدينة**
١ ـ أجور ورواتب	دخل العمالة (غير مدرجة في أماكن أخرى)
٢ ـ مشتريات أخرى من السلع والخدمات	بضائع ـ شحن ـ أنواع أخرى من وسائل الانتقال ـ سفر ـ أنواع أخرى من السلع والخدمات والدخل
٣ ـ مدفوعات فائدة	دخل الاستثمار

الجدول رقم ٥ ـ العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات (تتمة)

تبويب إحصاءات مالية الحكومة	البند في ميزان المدفوعات
٤ ـ دعوم وتحويلات جارية أخرى	تحويلات بلا مقابل
٥ ـ الحصول على أصول رأسمالية ثابتة، مشتريات من المخزون	بضائع ـ شحن
٦ ـ مشتريات الأراضي والاصول غير المنظورة	استثمار مباشر
٧ ـ تحويلات رأس المال الى الخارج	تحويلات بلا مقابل
٨ ـ الاقراض ناقص السداد في الخارج	استثمار مباشر (بالصافي) ـ استثمار الحافظة (بالصافي) ـ أنواع أخرى من رأس المال (بالصافي)
التمويل حسب نوع أداة الدين	**٣ ـ خصوم / أصول**
١ ـ سندات طويلة الاجل	إستثمار الحافظة ـ سندات القطاع العام (خصوم)
٢ ـ قروض طويلة الاجل غير مصنفة في أماكن أخرى	رأس مال طويل الاجل ـ القطاع الرسمي المقيم (خصوم)
٣ ـ سندات وفواتير قصيرة الاجل، قروض وسلف قصيرة الاجل غير مصنفة في أماكن أخرى	رأس مال قصير الاجل ـ القطاع الرسمي المقيم (خصوم)
٤ ـ التغيرات في النقد السائل والودائع والاوراق المالية المحمولة لاغراض السيولة	رأس مال قصير الاجل ـ القطاع الرسمي المقيم (الاصول)

المصدر: صندوق النقد الدولي، **دليل إحصاءات مالية الحكومة**، ١٩٨٦.

القسم الخامس: علاقة المسح النقدي بالحسابات الاقتصادية الكلية الاخرى

يرتبط المسح النقدي بميزان المدفوعات، بمعنى محاسبي، من خلال حسابات الاصول الاجنبية، بينما يرتبط المسح النقدي واحصاءات مالية الحكومة من خلال وضع الحكومة إزاء الجهاز المصرفي. غير أن هناك علاقة غير مباشرة بين المسح النقدي وحسابات الدخل والناتج القومي. فقد تنعكس التغيرات في بعض مكونات المسح النقدي في شكل تغيرات في مكونات الانفاق المدرجة تحت حسابات الدخل والناتج القومي. وبالاضافة الى ذلك فلهذه التغيرات في مكونات الانفاق مقابل مباشر في

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد يؤدي بدوره الى تغير في صافي الاصول الاجنبية التي تمثل عاملا من العوامل المؤثرة على التغير في الكتلة النقدية.

ولا ينبغي أن يكون هناك، من حيث المبدأ، فوارق محاسبية بين القيود المشتركة بين المسح النقدي واحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات. ولكن لما كانت عمليات الحكومة عادة تتطلب تمويلا من الجهاز المصرفي المحلي، فقد وضع تعريف احصاءات مالية الحكومة بحيث يناظر الحسابات النقدية ذات النمط الموحد. وبالرغم من مثل هذا التناظر، فقد تظهر تفاوتات نتيجة للأسباب التالية: (١) تقييم استحقاقات البنوك على الحكومة، خاصة حين تكون مثل هذه الاستحقاقات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول يجري الاتجار بها في سوق رأس المال، (٢) توقيت المعاملات الذي ينعكس أساساً في ودائع الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالشيكات في مرحلة التحصيل، حيث يتم التقييد في حسابات الحكومة عادة على أساس إصدار الشيكات لا دفعها، (٣) عملية إسناد حسابات الدوائر والوكالات الحكومية المختلفة بالشكل السليم الى حسابات الحكومة.

وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات البنوك على الحكومة في حالة الاوراق المالية القابلة للتداول التي يجرى الاتجار بها في سوق رأس المال، تقيم الحكومة خصومها على أساس القيمة الاسمية (أي المبلغ الذي سيتعين عليها تسديده في النهاية) بينما جرت العادة على أن يقيم البنك هذه الخصوم أما على أساس تكلفة الحصول على الأوراق المالية المعنية أو سعر السوق، أيهما أقل. أما فيما يتعلق باختلافات التوقيت، فان الاجراءات الخاصة بحسابات الحكومة لدى البنوك تكفل مطابقة هذه الحسابات بانتظام، ويومياً في العادة، مع كشوف حسابات البنك. وحين يتم اكتشاف تغير في المبالغ تحت التحصيل للشيكات التي لم تدفع، ينبغي ادراج ذلك التغير كبند تعديل في النفقات في إحصاءات مالية الحكومة. كما قد ينشأ اختلاف في التوقيت أيضاً حين يسجل البنك المركزي في حساباته ائتماناً الى الحكومة في وقت يختلف عن وقت تسجيل نفس الائتمان في حسابات الحكومة.

وتتكون حلقة الوصل بين ميزان المدفوعات والمسح النقدي، وهي التغير في صافي الاصول الخارجية بالنسبة للأول ورصيد صافي الاصول الخارجية بالنسبة للثاني، من جزئين: الجزء المتعلق ببنوك الودائع النقدية (يشار اليها بالبنوك التجارية)، والجزء المتعلق بالسلطات النقدية. وتعتبر بعض الدول أن التحركات في الاصول والخصوم الخارجية لدى البنوك التجارية مشابهة في خصائصها للتحركات في الاحتياطيات الرسمية. ويفترض مثل هذا الأسلوب أن السلطات النقدية قادرة على التحكم في الأصول الخارجية للبنوك التجارية، وأن هذه البنوك مستعدة للتفاوض بشأن الحصول على قروض أجنبية بناء على طلب السلطات النقدية حين تدعو الحاجة الى حماية

الوضع الكلي لميزان المدفوعات. وليس من المحتمل أن تقوم البنوك التجارية التي تعمل على أساس تجاري بالاقتراض ما لم يكن ذلك مربحاً. وفي هذه الحالة فقد تكون النتائج مضللة عند الجمع بين وضع الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية ولدى البنوك التجارية ووضعهما داخل الاحتياطيات في ميزان المدفوعات. ولذا فمن الأفضل أن تبوب التغيرات في صافي الأصول الخارجية لدى البنوك التجارية على أنها تحركات رأسمالية قصيرة الأجل. وتبعاً لهذا الأسلوب، فستختلف نتيجة ميزان المدفوعات الكلي، أو التغير في الاحتياطيات، عن التغير في صافي الاصول الخارجية بالمسح النقدي، بمقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية.

وتعتبر تغيرات التقييم مصدراً محتملا، ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، للفوارق بين التغير في صافي الاصول الخارجية كما هو مسجل في ميزان المدفوعات والارصدة المناظرة لصافي الاصول الخارجية في المسح النقدي. وعلى سبيل المثال فان إعادة تقييم الاصول الخارجية نتيجة لتغيرات سعر الصرف أو لتغير في تقييم الذهب النقدي، سيؤدي الى تغيير قيمة صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية في المسح النقدي، مع تغير مناظر يدرج في «بنود أخرى بالصافي». غير أن التغير الذي يظهر في صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية في ميزان المدفوعات قد يختلف عن ذلك الذي يظهر في المسح النقدي، ويتوقف ذلك على طريقة عرض ميزان المدفوعات. وسيكون هذا هو الحال لو أن التغير في صافي الأصول الخارجية الناجم عن تغيرات التقييم، يصاحبه قيداً موازناً في حسابات احتياطيات السلطات النقدية، كما هو موصى به في دليل ميزان المدفوعات.

يتضمن الجدول رقم (٦) مسحاً نقدياً لمصر يشمل الفترة ١٩٨٤/٨٣ حتى ١٩٨٦/٨٥. وقد استخدمت البيانات الخاصة بصافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية وبنوك الودائع النقدية في المسح النقدي لاحتساب قيد التمويل في ميزان المدفوعات.

القسم السادس: تدفق الأموال

كما ذكرنا من قبل، فان الادخار يعادل الدخل القومي المتاح ناقص الاستهلاك. ويشار الى الفجوة بين الادخار والاستثمار (بما في ذلك التغير في المخزون) على أنها ميزان المعاملات غير المالية للاقتصاد. وقد رأينا أن تمويل هذا الميزان يتم عن طريق تدفق مناظر لرأس المال أو تغير في الاحتياطي في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز في حساب المعاملات غير المالية، يتخذ التمويل شكل زيادة في الخصوم الخارجية أو نقص في الأصول الخارجية.

الجدول رقم ٦ ـ مصر: المسح النقدي، ١٩٨٤/٨٣ ـ ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
الأصول الخارجية (صافي)	٢٨٢	٣٥١	١ ٧٣٨
السلطات النقدية	- ١ ٢٥٨	- ١ ٣٥٢	- ٩٦٢
بنوك الودائع النقدية	١ ٥٤٠	١ ٧٠٣	٢ ٧٠٠
الائتمان المحلي	٢٨ ٢٩٢	٣٤ ٠٥٧	٤١ ٦١٠
الحكومة المركزية (صافي)	١٣ ٢٤٢	١٥ ٢٦١	١٨ ١٨٢
المؤسسات العامة غير المالية	٦ ٣٣٣	٨ ٣٣٢	٩ ١١٩
القطاع الخاص	٧ ٦٣٣	٩ ٠٥١	١٢ ١٨٨
مؤسسات أخرى شبيهة بالبنوك	١ ٠٨٥	١ ٤١٤	٢ ١٢١
النقود وشبه النقود	٢٣ ٤٥٥	٢٨ ١١٦	٣٥ ٨٨٣
النقود	١١ ٥٧٥	١٣ ٨٩٣	١٥ ٧٩٧
شبه النقود	١١ ٨٨٠	١٤ ٢٢٣	٢٠ ٠٨٦
خصوم أخرى (صافي)	٥ ١١٩	٦ ٢٩٢	٧ ٤٦٦

المصدر: IMF, *International Financial Statistics,* November 1988.

وبتحليل حسابات الدخل والناتج القومي حسب القطاعات، يمكن تعريف ميزان المعاملات غير المالية لكل قطاع على أنه الفارق بين ادخار القطاع واستثماراته، كما يمكن تعريف تمويل هذا الميزان على أنه التغير في الأصول المالية والخصوم المالية للقطاع إزاء القطاعات المحلية الأخرى والقطاع الخارجي. ولما كانت المعاملات بين القطاعات المحلية تلغي بعضها البعض، فان مجموع موازين القطاعات، طبقاً للتعريف المذكور، ينبغي أن يساوي فائض أو عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. كما أن مجموع المعاملات المالية للقطاعات المحلية لكل فئة من فئات الأصول المالية يجب أن يساوي حركات رأس المال الدولية داخل كل فئة. ويبين الجدول رقم (٧) تخطيطاً لتدفق الأموال. وفي هذا الجدول تم تقسيم الاقتصاد الى قطاع غير حكومي وقطاع يمثل الحكومة المركزية وقطاع يمثل الجهاز المصرفي وقطاع يمثل بقية أنحاء العالم. ويشتمل القطاع غير الحكومي على المؤسسات العامة غير المالية. ولم يكن بالامكان انشاء قطاع مستقل للمؤسسات العامة غير المالية نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة. وتبين الصفوف الافقية الادوات المالية الرئيسية المستخدمة في التمويل بين القطاعات. وتشير النجوم الى القيود المحتملة. وعلى سبيل المثال، فان زيادة في العرض النقدي الذي يمثل خصماً للقطاع المصرفي وأصلا للقطاع غير الحكومي تسجل

مرتين في الصف رقم واحد، بالعمودين ١ و٣. وقد جرت العادة على إعطاء إشارة سالبة للزيادة في خصوم هذا القطاع، والعكس بالعكس. وهكذا، فان الزيادة في العرض النقدي تبدو كقيد ذي اشارة سالبة في العمود رقم ١، وقيد ذي اشارة موجبة في العمود رقم ٣.

وأول خطوة في صدد وضع جدول تدفق الاموال هي احتساب ميزان المعاملات غير المالية لكل قطاع، الذي يعرف على أنه الفجوة بين الادخار والاستثمار. والخطوة الثانية هي تسجيل كيفية تمويل كل قطاع لميزان معاملاته غير المالية.

الجدول رقم ٧ ــ **مصر: مخطط لتدفق الأموال**

الأداة	١ ــ القطاع غير الحكومي	٢ ــ قطاع الحكومة المركزية	٣ ــ القطاع النقدي	٤ ــ القطاع الخارجي
١ ــ النقود وشبه النقود	*		*	
٢ ــ الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص	*		*	
٣ ــ الائتمان المصرفي الى الحكومة		*	*	
٤ ــ صافي الاصول الخارجية			*	*
٥ ــ الاقتراض الحكومي من الخارج		*		*
٦ ــ الاقتراض غير الحكومي من الخارج	*			*
٧ ــ الاقتراض الحكومي من مصادر محلية غير مصرفية	*	*		

ويمكن احتساب موازين المعاملات غير المالية لعام ١٩٨٥/٨٤، على أساس تقسيم الاقتصاد المصري الى أربعة قطاعات، حسب الجداول ١ ــ ٤ و٦. ولتبسيط العرض، افترضنا عدم وجود معاملات غير مالية في القطاع النقدي. وكل الأرقام الواردة هي بملايين الجنيهات المصرية.

١ ــ الدخل القومي المتاح = إجمالي الناتج القومي + صافي التحويلات الرسمية من الخارج - الاهتلاك[١] = ٣٥ ٨٩٢ + ٤٢٣ = ٣٦ ٣١٥

١ أرقام الاهتلاك في مصر غير متوفرة، ولذا يفترض في هذا التمرين أن الاهتلاك يساوي صفراً.

٢ ــ الادخار (صافي) =
الدخل القومي المتاح - الاستهلاك = ٣١٥ ٣٦ - ١٤٥ ٣٠ = ١٧٠ ٦

٣ ــ ميزان المعاملات غير المالية =
الادخار (صافي) - الاستثمار الثابت (صافي) - الزيادة في المخزون = ١٧١ ٦ - ٢٧٢ ٧ - ٢٠٠ = - ٣٠٢ ١

٤ ــ الدخل القومي المتاح الذي يمكن عزوه للحكومة المركزية = الايرادات والمنح - مدفوعات الفوائد - التحويلات والدعومات = ٩٠٠ ١٣ - ٢٧٢ ١ - (٦١٨ ٤ + ٤٦٧)= ٥٤٣ ٧

٥ ــ إدخار الحكومة المركزية = الدخل المتاح للحكومة المركزية - نفقات استهلاك الحكومة المركزية = ٥٤٣ ٧ - (٠٠١ ٧ - ٨٣٢) = ٣٧٤ ١

٦ ــ ميزان المعاملات غير المالية للحكومة المركزية = إدخار الحكومة المركزية - تكوين رأس المال الثابت للحكومة المركزية = ٣٧٤ ١ - ٣٠٧ ١ = ٦٧

٧ ــ الدخل المتاح للقطاع غير الحكومي = ٣١٥ ٣٦ - ٥٤٣ ٧ = ٧٧٢ ٢٨

٨ ــ إستهلاك القطاع غير الحكومي = إجمالي الاستهلاك - استهلاك الحكومة المركزية = ١٤٥ ٣٠ - ١٦٩ ٦ = ٩٧٦ ٢٣

٩ ــ إدخار القطاع غير الحكومي = الدخل المتاح للقطاع غير الحكومي - نفقات استهلاك القطاع غير الحكومي = ٧٧٢ ٢٨ - ٩٧٦ ٢٣ = ٧٩٦ ٤

١٠ ــ تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي = إجمالي تكوين رأس المال الثابت - تكوين رأس المال الثابت للحكومة المركزية= ٢٧٢ ٧ - ٣٠٧ ١ = ٩٦٥ ٥

١١ ــ ميزان المعاملات غير المالية للقطاع غير الحكومي = إدخار القطاع غير الحكومي - تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي صافياً من الاهتلاك - الزيادة في المخزون = ٧٩٦ ٤ - ٩٦٥ ٥ - ٢٠٠ = -٣٦٩ ١

ويعطي الجدول رقم (٨) ملخصاً لتدفق الاموال في مصر لعام ١٩٨٥/٨٤.

القسم السابع: تمارين

١ ــ قم باعداد جدول لتدفق الاموال في مصر لعام ١٩٨٦/٨٥ على غرار الجدول رقم (٨).

٢ ــ إفترض أن الحكومة المصرية قد قررت زيادة انفاقها الرأسمالي، ناقش التأثيرات المحتملة نتيجة لهذا التغير على الحسابات المدرجة في ملخص عمليات ميزانية

الحكومة المركزية، والمسح النقدي، وميزان المدفوعات، والانفاق على اجمالي الناتج المحلي، وتدفق الاموال. إذا تم تمويل الزيادة في الانفاق عن طريق:

أ ـ زيادة في الضرائب المباشرة
ب ـ زيادة في الائتمان المصرفي المحلي المقدم للحكومة
ج ـ زيادة الاقتراض من مصادر خارجية.

الجدول رقم ٨ ـ مصر: تدفق الاموال، ١٩٨٥/٨٤
(بملايين الجنيهات المصرية)

	القطاع غيـــر الحكومي[1]	قطاع الحكومة المركزية	القطاع النقدي	القطاع الخارجي
الفائض أو العجز في المعاملات غير المالية	- ١ ٣٦٩	٦٧	ـ	١ ٣٠٢
التغير في النقود وشبه النقود	- ٤ ٦٦١	ـ	٤ ٦٦١	ـ
التغير في الائتمان المحلي للنظام المصرفي	٣ ٧٤٦	٢ ٠١٩	- ٥ ٧٦٥	ـ
التغير في صافي الاصول الاجنبية للسلطات النقدية	ـ	ـ	٩٤	- ٩٤
التغير في صافي الاصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية	ـ	ـ	- ١٦٣	١٦٣
بنود أخرى (صاف)	- ١ ١٧٣	ـ	١ ١٧٣	ـ
الاقتراض الحكومي من مصادر أجنبية	ـ	٤٩٢	ـ	- ٤٩٢
اقتراض القطاع غير الحكومي من مصادر أجنبية	٨٧٩	ـ	ـ	- ٨٧٩
الاقراض الحكومي المحلي ناقص التسديدات	٢ ٣٩٤	- ٢ ٣٩٤	ـ	ـ
الاقتراض الحكومي من مصادر محلية غير مصرفية[2]	١٨٤	- ١٨٤	ـ	ـ

المصدر: الجداول ١، ٢، ٣، ٤ و٦.

١ يتضمن القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة غير المالية.

٢ يعامل كمتبق نظراً لأن تمويل البنوك المحلية لعجز الميزانية يؤخذ من الحسابات النقدية.

ملحق

تعريف الرموز

GDP	=	Gross Domestic Product	=	إجمالي الناتج المحلي
GNP	=	Gross National Product	=	إجمالي الناتج القومي
NDI	=	National Disposable Income	=	الدخل القومي المتاح
X	=	Exports of goods and nonfactor services	=	الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج
X'	=	Exports of goods and services	=	الصادرات من السلع والخدمات
M	=	Imports of goods and nonfactor services	=	الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج
M'	=	Imports of goods and services	=	الواردات من السلع والخدمات
C	=	Private and government consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص والحكومة
CP	=	Private consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص
CG	=	Government consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي
D	=	Depreciation	=	الاهتلاك (استهلاك رأس المال)
I	=	Gross private and government investment expenditure	=	إجمالي الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص والحكومة
In	=	Investment net of depreciation	=	الاستثمار صافياً من الاهتلاك
IP	=	Private investment	=	الاستثمار الخاص
IG	=	Government investment	=	الاستثمار الحكومي
S	=	Saving	=	الادخار
Sp	=	Private sector saving	=	إدخار القطاع الخاص
SG	=	Government saving	=	إدخار الحكومة
Y_f	=	Net factor income from abroad	=	صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج
TR_f	=	Net foreign transfers	=	صافي التحويلات الاجنبية
TX	=	Net taxes (net of government domestic transfers)	=	صافي الضرائب (صافية من التحويلات الحكومية المحلية)

الفصل السابع
الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

التنبؤ
بالمجملات النقدية

مقدمة

يشكل التنبؤ بالمجملات النقدية جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج مالي. فحين يجد واضعو السياسة العامة أن التطورات المرتبطة بالدخل القومي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات والبطالة... الخ، غير مؤاتية، فانهم يتطلعون عندئذ الى اتخاذ اجراءات تصحيحية، بما في ذلك اجراء تغييرات في إدارة النقد. وعادة ما تحتاج السلطات، قبل اتخاذ أي تدابير في مجال السياسة النقدية والائتمانية، الى بعض التنبؤات الخاصة بالمجملات النقدية المعنية، حتى يمكن مقارنة النتائج المحتمل حدوثها في حالة اتخاذ التدابير موضع النظر بالنتائج المحتملة في حالة عدم اتخاذ هذه التدابير. وحين تتضمن السياسة العامة وضع حدود على نمو مجملات نقدية معينة، فان التنبؤات الخاصة بالمجملات النقدية ذات الصلة تساعد في تقرير جدوى هذه السياسة ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة.

ويمكن التمييز بين العديد من أنواع المجملات النقدية التي تظهر في الميزانيات العمومية للسلطات النقدية ولبنوك الودائع النقدية وللجهاز المصرفي ككل. فهناك مجملات نقدية، مثل صافي الائتمان المحلي للسلطات النقدية، تخضع لتحكم السلطات النقدية مباشرة، ومجملات نقدية أخرى تعكس أداء القطاعات المختلفة بالاقتصاد، مثل التغير في صافي الاصول الخارجية لدى السلطات النقدية الذي يعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات. كما أن هناك مجملات نقدية تربطها علاقات وثيقة بمتغيرات أخرى في الاقتصاد، مثال ذلك الرصيد النقدي وعلاقته بالناتج والاسعار.

ومن أجل التوصل الى تنبؤات واقعية للمجملات النقدية، ينبغي تقييم أداء الجهاز المصرفي خلال السنوات القليلة السابقة، ووضع أهداف أو تنبؤات بخصوص ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة. كما ينبغي أيضاً التنبؤ بالناتج والاسعار وربما بعض المجملات الاقتصادية الأخرى ذات الارتباط الوثيق بالمجملات النقدية والتأكد

من اتساق تنبؤات هذه المتغيرات مع تنبؤات المجملات النقدية خلال فترة التنبؤ. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي أن تكون الميزانيات العمومية المتضمنة للمجملات النقدية المعنية متوازنة في فترة التنبؤ. على سبيل المثال، في الميزانية العمومية للسلطات النقدية، ينبغي أن يكون التوسع المخطط له في الائتمان المحلي للسلطات النقدية زائد الزيادة المرغوبة (أو المتنبأ بها) في صافي الأصول الخارجية معادلا للزيادات المتنبأ بها في النقد الاحتياطي وفي البنود الاخرى (صافي).

ويعد المسح النقدي أساساً جيداً لوضع التنبؤات النقدية، لأنه يشمل الجهاز المصرفي ككل ولأن بنود المسح النقدي على جانبي الأصول والخصوم لها أهمية كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية. وحينما يتم وضع المستوى المستهدف لصافي الاصول الخارجية للجهاز المصرفي، والمعدل المستهدف للنمو في الدخل، وغير ذلك من الأهداف، مع تبيان تدابير السياسة العامة الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، يصير المسح النقدي في فترة التنبؤ بمثابة ميزانية عمومية «مرغوبة» للجهاز المصرفي، كما يشكل مكوناً هاماً في البرنامج المالي. وسيجري بحث هذه النقطة بمزيد من التفصيل في مقدمة الحلقة الدراسية التطبيقية عن «البرمجة المالية».

ويقدم القسم الأول من هذه الحلقة الدراسية التطبيقية خلفية عن التطورات الأخيرة في القطاع النقدي في مصر. ويعرض القسم الثاني بعض معادلات التنبؤ بالطلب على النقود وعرض النقود. وتركز التمارين والمسائل للمناقشة في القسم الثالث على تنبؤات بنود المسح النقدي وحسابات السلطات النقدية في مصر لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧.

القسم الأول ـ التطورات النقدية في مصر خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ [١]

تباطأ معدل نمو النقود بمعناها الواسع (النقود وشبه النقود) تدريجياً من ٣٥ بالمئة خلال السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢[٢]، الى ٢٠ بالمئة سنة ١٩٨٤/١٩٨٥، قبل أن يرتفع مرة أخرى الى ٢٨ بالمئة خلال ١٩٨٥/١٩٨٦. وكان العامل الرئيسي الذي أثر على التغيرات في النقود بمعناها الواسع هو التوسع في الائتمان المحلي. ولم يكن للتغيرات في صافي الاصول الخارجية تأثيراً رئيسياً إلا في السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣، عندما سجل ميزان المدفوعات فائضاً كلياً كبيراً نسبياً، حيث ساهمت صافي الاصول الخارجية بحوالي ٤٠ بالمئة من التوسع النقدي خلال ذلك العام.

---

١ ينبغي الاشارة هنا الى الجدولين ٣ و٤ والى الرسمين ١ و٢.

٢ السنوات المالية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو.

إرتفع حجم الائتمان المحلي بنسبة ٤١ بالمئة في سنة ١٩٨١/١٩٨٢ نتيجة ازدياد احتياجات الحكومة لتمويل عجز الميزانية من النظام المصرفي والى توسع الاستحقاقات على القطاع الخاص. وقد تباطأت سرعة هذا النمو في سنة ١٩٨٢/١٩٨٣ إلا أنها عادت الى الارتفاع في السنتين التاليتين بسبب الاقتراض المرتفع للحكومة والقطاعات الاخرى. واستمرت الزيادة في الائتمان المحلي في سنة ١٩٨٥/١٩٨٦ انعكاساً لزيادة التوسع الائتماني لكل من الحكومة والقطاع الخاص[1]، بينما تباطأ الائتمان المحلي للمؤسسات العامة غير المالية. وترجع زيادة التوسع في الائتمان للحكومة في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ الى ارتفاع عجز ميزانيتها وتمويله كله تقريباً من البنك المركزي، بينما ترجع أساساً الزيادة الكبيرة في استحقاقات النظام المصرفي على القطاع الخاص الى أثر انخفاض سعر الجنيه المصري على قيمة القروض المستحقة بالعملة الاجنبية[2]، والى الزيادة في الائتمان بالجنيه المصري لنشاطات التجارة والخدمات للشركات غير المساهمة. وان قلق البنك المركزي بخصوص احتمالات وجود مضاربات على العملة أدى الى اصدار تعليمات في ابريل ١٩٨٦ بمنع الاقراض بالجنيه المصري بضمان ودائع العملات الاجنبية باستثناء بعض المعاملات التجارية التي جرى تحديدها. كذلك فان جزءاً من نمو المستحقات على القطاع الخاص يرجع الى رسملة الفوائد على الديون المتأخرة السداد والتي زادت مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في ١٩٨٥/١٩٨٦.

ومنذ عام ١٩٨١ اتبعت السلطات النقدية اجراءات تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان والعمل على ترشيد استخدامه. فأصدر البنك المركزي المصري قراراً بالزام البنوك التجارية ـ اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٨١ ـ بألا تتجاوز أرصدة مستحقاتها على شركات القطاع العام والخاص نسبة قدرها ٦٥ بالمئة من أرصدة الودائع بكافة صورها لشركات القطاعين المذكورين. وحفزاً للبنوك على زيادة مواردها الذاتية وتشجيعاً لاستقطاب ودائع النقد الاجنبي من الخارج، عدلت مكونات هذه النسبة في ١٩٨٣/١٩٨٤ باضافة حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات) ورصيد الودائع الطويلة الأجل للبنوك الخارجية المشتركة في رأس مال البنك الى مقام النسبة، كما تقرر استبعاد التمويل المقدم لبعض المشروعات الحيوية المتعلقة بالأمن الغذائي ومواد البناء وعمليات التصدير من بسط النسبة.

---

١ بما في ذلك المؤسسات المالية شبه المصرفية.

٢ تأثرت القيمة المعادلة لأرصدة الأصول والخصوم بالعملات الاجنبية بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي تم التقييم على أساسها. فقد جاء جانب ملموس من الزيادة في الأرصدة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦ على أساس سعر الصرف بعلاوة (١٣٣ قرشاً للدولار الامريكي) بدلا من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٥ (حوالي ٨٣ قرشاً للدولار).

كذلك تقرر ابتداء من عام ١٩٨١ ألا يتجاوز معدل الزيادة في مستحقات البنوك التجارية على القطاع الخاص التجاري وعلى القطاع العائلي ١٢ بالمئة و١٠ بالمئة سنوياً على التوالي (محسوبة على أساس أرصدة ١٩٨١/٩/٣٠). وفي عام ١٩٨٥/١٩٨٤ تم دمج هذه الحدود الفرعية للتوسع الائتماني في حد واحد يسمح له بالزيادة بمعدل ١٢ بالمئة سنوياً من الرصيد في حزيران/يونيو ١٩٨٤. وتم اعتباراً من حزيران/يونيو ١٩٨٢ وقف منح أية تسهيلات جديدة لتمويل وبيع وشراء سيارات الركوب الخاصة وكذلك السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة.

وجرى رفع هيكل أسعار الفائدة على الودائع خلال الفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢ من معدلات تتراوح بين ٣ بالمئة و٧ بالمئة إعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٧ الى معدلات تتراوح بين ٥ بالمئة و١٣٫٢٥ بالمئة اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٨٢، مع السماح بزيادات أكبر في الفوائد على الودائع الأطول أجلا، وهكذا صار هيكل سعر الفائدة على الودائع أقل انضغاطاً. كذلك حدثت عدة تعديلات لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات حيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة من ٨ ــ ٩ بالمئة اعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٧ الى ١٣ ــ ١٥ بالمئة إعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وفي تموز/يوليو ١٩٨٢ تم ادخال أسعار فائدة تفضيلية على قروض البنوك بالجنيهات المصرية فأصبحت بحد أقصى قدره ١٣ بالمئة ــ وبدون حد أدنى ــ على القروض الممنوحة لقطاعي الصناعة والزراعة تشجيعاً للاستثمارات في هذا المجال، وبين ١٣ و١٥ بالمئة سنوياً على القروض الممنوحة للقطاعات الخدمية، و١٦ بالمئة كحد أدنى ــ وبدون حد أقصى ــ على القروض الممنوحة لقطاع التجارة للحد من النمو السريع الذي اتسم به هذا القطاع في السنوات السابقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وضع حد أدنى قدره ١١ بالمئة لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك لعملائها في قطاعي الزراعة والصناعة وذلك منعاً لهبوط هذا المعدل الى مستويات غير اقتصادية لا تعكس الندرة النسبية والتكلفة الحقيقية لرأس المال.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع بالنقد الأجنبي في مصر، والتي لا يتدخل البنك المركزي المصري في تحديدها، فيلاحظ أنها كانت قريبة من أسعار الفائدة العالمية على الودائع لآجال مماثلة[١]، وأنها كانت دائماً أعلى من الأسعار على الودائع المماثلة بالجنيه المصري. وأدت هذه الفوارق، وكذلك توقعات تخفيض سعر الصرف للجنيه المصري، الى تشجيع المقيمين على الاحتفاظ بمتحصلات النقد الأجنبي (بما فيها المتحصلات الناتجة عن تحويلات العمال) في شكل ودائع بالنقد الاجنبي بدلا من تحويلها الى جنيهات مصرية، كما شجعتهم على تحويل ودائعهم

---

١ منذ ١٩٧٦، صار من حق القطاع الخاص حيازة ودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك المحلية.

بالجنيه المصري الى ودائع بالنقد الاجنبي، مما وضع مزيداً من الضغوط على سعر صرف الجنيه المصري في السوق الحرة. ووصل حجم الودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك المحلية الى ٣٢ بالمئة من جملة السيولة المحلية في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦.

القسم الثاني: التنبؤ بالمجملات النقدية للسنة ١٩٨٧/٨٦

١ ـ الطلب على النقود

عادة ما يدرج الدخل الحقيقي كمتغير قياسي في معادلات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. كما يدرج بهذه المعادلات مقياس لتكلفة الفرصة البديلة يمثل تكلفة حيازة الأرصدة النقدية بدلا من حيازة الأصول الأخرى. ويمكن قياس الدخل باجمالي الناتج المحلي وقياس تكلفة الفرصة البديلة بأسعار الفائدة ومعدل التضخم.

وفي حالة مصر، يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة والودائع تحت الطلب بأسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية، بما فيها الودائع بالنقد الاجنبي. ولكن ينبغي ملاحظة أن أسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية بالعملة المحلية هي أسعار مثبتة من قبل السلطات، وأن مستويات وحركات هذه الأسعار عبر الوقت قد لا تعكس بدقة أوضاع السوق النقدية. ويلاحظ، من ناحية أخرى، أن أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية لا تخضع لتحكم السلطات، ولذا تقترب حركاتها جداً من حركات الأسعار في السوق العالمية. وعموماً، يتوقع أن يكون ارتباط أسعار الفائدة بالنقود بالمعنى الضيق (العملة والودائع تحت الطلب) سالباً بينما يكون ارتباطها بشبه النقود موجباً.

وعلى ذلك، فان حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة سواء على الودائع بالعملة المحلية أو بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية قد يؤدي الى مجرد تحول عن حيازة العملات وودائع الطلب الى حيازة الودائع لأجل والودائع الادخارية، وبالتالي فقد يكون أثره ضئيلا أو معدوماً على المستوى الكلي للنقود بمعناها الواسع. ولعل المعدل المتوقع للتضخم يمثل مقياساً أكثر ملاءمة للعائد المفقود بسبب حيازة الأرصدة السائلة بدلا من حيازة الأصول ذات العوائد ويتوقع أن يكون أثره سالباً على الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

ويمكن أيضاً استخدام المتغير التابع المتأخر كمتغير تفسيري في معادلة الطلب على النقود في مصر إذ قد يعكس آلية التعديل الجزئي لأن تعديل الأرصدة النقدية، لكي تتناسب مع المستويات المرغوبة، عملية مكلفة وتستغرق وقتاً لكي تتم ربما بسبب الطبيعة غير السائلة لحافظة الأصول وبسبب ضيق الأسواق المالية في مصر. ومن

ناحية أخرى، فقد يعكس المتغير التابع المتأخر آلية التوقعات المكيفة، حيث تتكون توقعات الدخل ومعدلات التضخم على أساس القيم الجارية والمتأخرة لهذه المتغيرات.

كما يمكن أيضاً إدراج ثلاثة متغيرات صورية في معادلة الطلب على النقود في مصر بغرض ادخال: (١) أثر التحولات الكبيرة الصعودية في تفضيلات السيولة (أي الانخفاضات في سرعة تداول النقود بالمعنى الضيق والواسع) التي حدثت في أوائل السبعينات، ربما بسبب أوضاع الحرب في ١٩٧٣ وتزايد المعاملات المصرفية في الاقتصاد من أيار/مايو ١٩٧٤، (٢) أثر التغيرات في نطاق شمول عدد من الاحصاءات النقدية اعتباراً من ١٩٨٠/١٩٨١، و(٣) أثر اعادة تقييم أرصدة العملات الأجنبية بسعر الصرف المخفض في عام ١٩٨٥/١٩٨٦.

وتتخذ المعادلة العامة المستخدمة لتقدير الطلب على النقود في مصر الصيغة التالية:

$$MAR = a_0 + a_1\, GDPR + a_2\, PDOT + a_3\, I3D + a_4\, EURO$$
$$+ \ a_5\, MAR(-1) + a_6\, DUM1 + a_7\, DUM2 + a_8\, DUM3$$

حيث *MAR* = المفهوم الملائم للرصيد النقدي، مقاساً على أنه القيمة الحقيقية للوسط الحسابي للرصيد النقدي في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق (باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي). والأرصدة النقدية الملائمة هي النقود معرفة بمعناها الضيق (*MO*)، وشبه النقود (*QQ*)، والنقود معرفة بمعناها الواسع (*MQ*).

GDPR – GDP الحقيقي (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

PDOT – معدل التضخم مقاساً بالتغير المئوي للمخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

I3D – سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة أشهر

EURO – سعر الفائدة على الودائع بالدولار في لندن

DUM1 – متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٣، و (صفر) في السنوات الأخرى

DUM2 – متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٩، و (صفر) في السنوات الأخرى

DUM3 – متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ – ١٩٨٤/١٩٨٥، و (صفر) في ١٩٨٥/١٩٨٦.

(-1) تشير الى تأخر لمدة عام واحد.

ويتضمن الجدول رقم (١) نتائج مختارة للانحدار لكل من المجملات النقدية باستخدام بيانات سنوية عن مصر خلال الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦.[١] وتؤكد هذه النتائج بصفة عامة توقعاتنا المسبقة مع التسليم بالتغير الكبير في الهيكل الاقتصادي أثناء الفترة موضع البحث.

وتشير المعادلة رقم (١) الى أن التغيرات في النقود الحقيقية بالمعنى الضيق *(MOAR)* عبر الفترة يمكن تفسيرها بشكل كاف بواسطة التغيرات في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم والمتغيرين الصوريين *DUM1* و*DUM2*. ولم يظهر أي من المتغيرات الأخرى أثراً معنوياً عند اضافته الى المعادلة. وتبين المعادلة رقم (٣) أن نفس المتغيرات قد أسهمت أيضاً في تفسير التغيرات في النقود الحقيقية بالمعنى الواسع *(MQAR)* أثناء الفترة. بينما لم ينتج عن ادخال أسعار الفائدة آثار معنوية. وتبين المعادلة رقم (٢) النتيجة التي تتمخض عن ادراج المتغير الصوري *DUM3* مع اسقاط *DUM1*. لاحظ أن $\bar{R}^2$ في كل من المعادلات الثلاث تفوق ٩٩٥ر٠ مما يشير الى أن القوة التفسيرية للمعادلات كبيرة. ويتضمن الجدول رقم (٢) القيم الفعلية والمتنبأ بها لهذه المعادلات. أما الرسم البياني رقم ١ فيلخص التطورات في سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر الفائدة خلال الفترة المستعملة في تقدير معادلات الانحدار.

٢ ـ عرض النقود

بالنسبة للفترة ٦٩/١٩٧٠ ـ ٨٥/١٩٨٦، جرى تقدير معادلات الانحدار لعرض النقود بمعناها الضيق والنقود بمعناها الواسع كالتالي:[٢]

$$MO = 865.7 + 0.8888\ RM \qquad RHO = 0.496 \qquad (٤)$$
$$\quad (2.60) \quad (24.15) \qquad\qquad (2.36)$$

$$\bar{R}^2 = 0.9765 \qquad S.E.E. = 445.5 \qquad D.W. = 2.291$$

$$MQ = 3338.5 + 1.9335\ RM - 3555.5\ DUM3 \qquad (٥)$$
$$\quad (3.64) \quad (51.08) \quad (4.305)$$

$$\bar{R}^2 = 0.9965 \qquad S.E.E. = 658.7 \qquad D.W. = 1.964$$

---

١ تم تقدير عدد من المعادلات الأخرى، ولكن رفضت كل النتائج التي تضمنت معاملات ذات اشارة خطأ أو ذات احصاءة ـ t التي تقل عن الواحد الصحيح.

٢ لم تدرج في الانحدارات التغيرات في شروط الاحتياطي القانوني نظراً لأن هذه الشروط لم تتغير الا نادراً. وD-W هي إحصائية Durbin-Watson. أما الأرقام بين الأقواس فهي إحصاءات ـt. ويتضمن الجدول رقم (٢) القيم الفعلية والمتنبأ بها لهذه المعادلات.

الجدول رقم ١ ـ مصر: معادلات الطلب على النقود باستخدام بيانات سنوية ٦٩/١٩٧٠ ـ ٨٥/١٩٨٦ [١]

رقم المعادلة	متغير تابع	ثابت	GDPR	PDOT	DUM1	DUM2	DUM3	متغير تابع متأخر	Durbin Watson	$\bar{R}^2$ معدلة	S.E.E.
١	MOAR	١ ٠٢٣ر٠ (١ر٦٢)	٠ر١٠٨٣ (١ر٢٧)	- ٢٠ر٦٨ (٢ر١٢)	- ٤٦٨ر٠ (٣ر٠٣)	- ٥٧٧ر٩ (٢ر٦٦)		٠ر٦٧٢٢ (٣ر٦٢)	٢ر٢٤٩	٠ر٩٩٥٥	١٦٤ر٢
٢	QQAR	٤٣٨ر٦ (٠ر٧٠)	٠ر١٦٤٢ (٣ر٣٥)	- ٢٤ر١٣ (١ر٩٥)		- ٧٠٤ر٨ (٣ر٠٨)	- ٨٨٠ر٧ (٣ر٣٤)	٠ر٧٥٠٢ (٨ر٤٤)	٢ر٢٨١	٠ر٩٩٦٨	١٩١ر٥
٣	MQAR	٨٤٢ر٤ (٠ر٥٥)	٠ر٢٠٢٤ (١ر٤٠)	- ٤٩ر٠٣ (٢ر٠١)	- ٥٤٣ر٣ (١ر٥١)	- ١ ٢٠٢ر٠ (٢ر٤٧)		٠ر٨١٧٧ (٦ر٣١)	٢ر٤٥٩	٠ر٩٩٥٧	٣٧٨ر٥

[١] كل المتغيرات معرفة في الملحق الثاني. الأرقام بين الاقواس هي احصاءات ـt.

الجدول رقم ٢ ـ مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها لمعادلات مختارة، ٦٩/١٩٧٠ ـ ٨٥/١٩٨٦ [١]
(بملايين الجنيهات المصرية)

	MOAR		QQAR		MQAR		MO		MQ	
السنة	قيم فعلية	تنبؤ المعادلة (١)	قيم فعلية	تنبؤ المعادلة (٢)	قيم فعلية	تنبؤ المعادلة (٣)	قيم فعلية	تنبؤ المعادلة (٤)	قيم فعلية	تنبؤ المعادلة (٥)
١٩٧٠/٦٩	٢ ٠٠٧	٢ ٠٧٦	٧٢٧	٥٧٧	٢ ٧٣٤	٢ ٦٣٠	٧٦٢	...	١ ٠٣٦	١ ١٩٣
١٩٧١/٧٠	٢ ١٠٥	٢ ٣١٨	٧٢١	٩٠٩	٢ ٨٢٧	٣ ١٧٣	٧٧٥	١ ٠٩٨	١ ٠٢٨	١ ١٠٠
١٩٧٢	٢ ٣١٦	٢ ٣٤٣	٦٨٠	٨٦٧	٢ ٩٩٦	٣ ١٣٩	٩٨٩	١ ٢٣٤	١ ٢٥٥	١ ٣٣٤
١٩٧٣	٢ ٦٦٩	٢ ٣٦١	٧٢٧	٦٧٥	٣ ٣٩٦	٣ ٠١١	١ ٢٠٥	١ ٤٦٢	١ ٥٣٦	١ ٧١٧
١٩٧٤	٣ ٠٩٨	٣ ١٤٧	٩٤٩	٨٢٠	٤ ٠٤٦	٤ ٠٤٧	١ ٥٠٣	١ ٧٢١	٢ ٠٠٠	٢ ٢٣٨
١٩٧٥	٣ ٥٢٠	٣ ٥٢٣	١ ١١٤	١ ١٤١	٤ ٦٣٤	٤ ٧١١	١ ٨٦٣	١ ٩٠٧	٢ ٤٣٠	٢ ٥٧٨
١٩٧٦	٣ ٥٩٨	٣ ٦٨٨	١ ٢١٩	١ ١٥٦	٤ ٨١٦	٤ ٨٦٧	٢ ٢٣٩	٢ ٢٦١	٣ ٠٦١	٣ ١٢٨
١٩٧٧	٤ ٠٠٥	٣ ٩٥٩	١ ٥٣٢	١ ٥٢٥	٥ ٥٣٦	٥ ٤٨٤	٢ ٩٤٣	٢ ٦٣٥	٤ ١٠٣	٣ ٨١٠
١٩٧٨	٤ ٦٤٠	٤ ٤٨٢	٢ ٠١٣	٢ ١٠١	٦ ٦٥٣	٦ ٥٩٥	٣ ٥٥٣	٣ ٣٣٨	٥ ٢١٢	٤ ٩١٧
١٩٧٩	٤ ٧٦٣	٤ ٨٢٦	٢ ٤٩٩	٢ ٤١٠	٧ ٢٦٣	٧ ٢٤٥	٤ ٣٥٤	٤ ٠٥١	٦ ٨٤٤	٦ ٣٦٠
١٩٨١/٨٠	٥ ٦٠٦	٥ ٦٥٩	٣ ٤٨٠	٣ ٧٥٥	٩ ٠٨٦	٩ ٢٤٧	٦ ٨٥٨	٥ ٨٥١	١١ ٣٢٧	١٠ ١٢٧
١٩٨٢/٨١	٦ ٧٩٩	٦ ٤٣٤	٥ ٠٧٥	٤ ٧٧٠	١١ ٨٧٤	١١ ١٨١	٨ ٣٨٧	٩ ٣٥٢	١٥ ٢٩٥	١٦ ٩١٠
١٩٨٣/٨٢	٧ ٣٧٢	٧ ٤١٣	٦ ٤٥٩	٦ ٢٧٨	١٣ ٨٣٠	١٣ ٨٢٤	١٠ ١٧١	١٠ ٠٩٢	١٩ ٥٢٢	٢٠ ٢٣٤
١٩٨٤/٨٣	٨ ٤٠٣	٨ ٢٠٠	٨ ٢٠٤	٧ ٨١١	١٦ ٦٠٦	١٦ ٢٤٦	١١ ٥٧٥	١١ ٥٢٩	٢٣ ٤٥٥	٢٣ ٠٨٢
١٩٨٥/٨٤	٩ ٠٦٣	٨ ٨٠٢	٩ ٢٨٩	٩ ٠٨٤	١٨ ٣٥٣	١٨ ٢٠٧	١٣ ٨٩٣	١٣ ٦٠٤	٢٨ ١١٦	٢٧ ٤٩٤
١٩٨٦/٨٥	٩ ٤٠٢	٩ ٣٠٤	١٠ ٨٦٤	١٠ ٨٨٦	٢٠ ٢٦٦	١٩ ٦٩٠	١٥ ٧٩٧	١٥ ٩٦٩	٣٥ ٨٨٣	٣٥ ٨٨٣

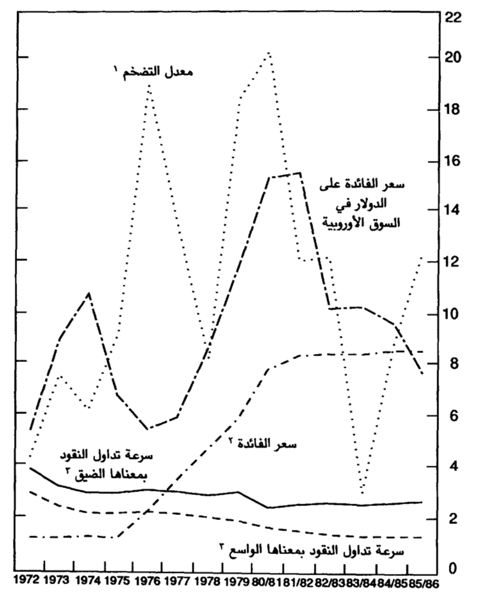
المصدر: الجدول الثالث بالملحق الأول. وضعت التنبؤات على أساس المعادلات المقدرة المعطاة في الفصل الثاني.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الرسم البياني رقم (١)

مصـــــر

سرعة التداول، والتضخم، وأسعار الفائدة، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦



المصدر: الجدول الأول بالملحق الأول.

١ التغير المئوي في مخفض إجمالي الناتج المحلي.

٢ سعر الفائدة على الودائع لأجل ٣ شهور.

٣ نسب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الى الرصيد النقدي (بمعناه الضيق أو الواسع) في نهاية العام.

حيث

MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

وهناك أسلوب بديل لعرض العلاقة بين النقود والنقد الاحتياطي، يتمثل في معاملة مضاعف النقود كمتغير مركب. ويعرف مضاعف النقود في حالة النقود بالمعنى الواسع على أنه النسبة بين النقود بمعناها الواسع والنقد الاحتياطي. ومن المتطابقتين التاليتين:

$$MQ = CY + TD \quad (٦)$$

$$RM = CY + RR \quad (٧)$$

ينتج أن:

$$k = \frac{CY + TD}{CY + RR} \quad (٨)$$

وبقسمة البسط والمقام على TD:

$$k = \frac{1 + c}{r + c} \quad (٩)$$

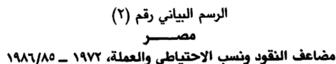
وهكذا:

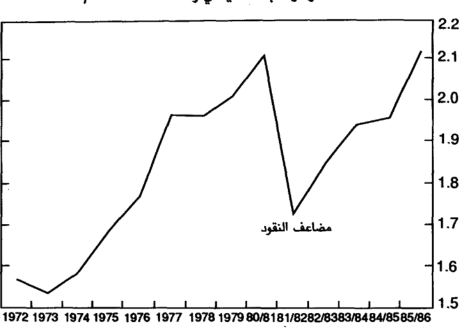
$$MQ = k\,RM = \frac{1 + c}{r + c}\,RM \quad (١٠)$$

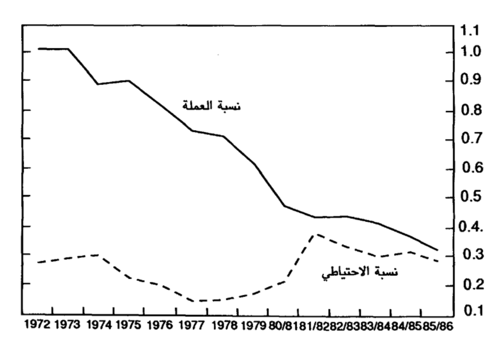
حيث

- MQ = النقود وشبه النقود
- CY = العملة خارج البنوك
- TD = الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية
- RM = النقد الاحتياطي
- RR = الاحتياطيات (تتضمن الاحتياطيات المقابلة للودائع تحت الطلب، والودائع لأجل والودائع الادخارية، والاحتياطيات الفائضة)
- k = مضاعف النقود
- c = نسبة العملة الى اجمالي الودائع
- r = نسبة الاحتياطيات الى اجمالي الودائع

ويبين الرسم البياني رقم (٢) مضاعف النقود بمعناها الواسع ونسب الاحتياطي والعملة للسنوات التي تغطيها الانحدارات.







المصدر: الجدول الثاني بالملحق الأول.

القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة

١ ـ تمارين

أ ـ أكمل المسح النقدي لنهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٧ كما هو مبين بالجدول رقم (٣). ويمكن الاستعانة بالخطوات والمعلومات التالية:

(١) **صافي الأصول الخارجية**: افترض أن تنبؤات ميزان المدفوعات تشير الى انخفاض في صافي الاصول الخارجية للجهاز المصرفي قدره ٩٠٠ مليون جنيه مصري في ١٩٨٦/١٩٨٧ (ناتج من ارتفاع في صافي الخصوم الخارجية للسلطات النقدية بمقدار ١٧٠٠ مليون جنيه مصري وارتفاع في صافي الاصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية بمقدار ٨٠٠ مليون جنيه مصري).

(٢) **النقود وشبه النقود**: تنبأ بالنقود بمعناها الضيق وبالنقود بمعناها الواسع لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧ مستعملا معادلتين من المعادلات الثلاثة في الجدول رقم (١). افترض أن اجمالي الناتج المحلي الحقيقي GDPR ومخفض اجمالي الناتج المحلي PGDP في ١٩٨٦/١٩٨٧ سيزيدان بنسبة ٢ر٤ بالمئة و٤ر١٠ بالمئة على التوالي.

(٣) **ودائع الاستيراد**: على أساس الارتفاع المتنبأ به في الواردات، يمكن الافتراض بأن هذا البند سيزيد بنسبة ٤٠ بالمئة أثناء ١٩٨٦/١٩٨٧.

(٤) **بنود أخرى (بالصافي)**: يمكن الافتراض أن النسبة بين هذا البند وبين اجمالي خصوم الجهاز المصرفي ستبقى على ما هي عليه في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦.

(٥) **الائتمان المحلي (DC)**: يمكن النظر الى هذا البند على أنه الفرق بين النقود وشبه النقود (MQ) زائد ودائع الاستيراد زائد صافي البنود الاخرى (OIN) من ناحية، وبين صافي الاصول الخارجية (NFA) من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بتقسيم الائتمان المحلي بين الحكومة والقطاعات الاخرى، افترض أن العجز الكلي بموازنة الحكومة للسنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧ سيتطلب اللجوء الى التمويل من الجهاز المصرفي المحلي بمقدار ٨ر٢ مليار جنيه مصري. وينبغي النظر الى الائتمان المقدم للقطاع غير الحكومي على أنه الفرق بين الائتمان المحلي وبين صافي الاستحقاقات على الحكومة.

ب ـ أكمل حسابات السلطات النقدية لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٤). ويمكن من أجل هذا الغرض استخدام المعلومات الواردة في التمرين (أ ـ ١) حول الميزان الخارجي المتوقع في ١٩٨٦/١٩٨٧، وافترض أن

الحكومة لن تلجأ الى الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل عجز ميزانيتها أثناء السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، وافترض أن السلطات النقدية لم تقدم أي ائتمان للمؤسسات العامة غير المالية خلال ١٩٨٧/٨٦. ويمكن احتساب النقد الاحتياطي على أساس المعادلة رقم (٥) والمعلومات المقدمة في التمرين (أ ــ ٢) عن النقود وشبه النقود. كما يمكن التنبؤ بالبنود الاخرى بالصافي على أساس نفس الأسلوب المستخدم للتنبؤ بالبنود الأخرى في المسح النقدي. وينبغي احتساب الاستحقاقات على بنوك الودائع النقدية والمؤسسات شبه المصرفية الأخرى لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧ كمتبق.

٢ ــ مسائل للمناقشة

أ ــ ناقش أسباب اختيار معادلات الطلب على النقود المستخدمة في التمرين (أ ــ ١). ناقش أسباب انخفاض سرعة تداول النقود (سواء بمعناها الضيق أو بمعناها الواسع) إبتداء من أوائل السبعينات.

ب ــ علق على دور أسعار الفائدة وآثارها على الطلب على النقود.

ج ــ ناقش تفسير المعاملات للنقد الاحتياطي في المعادلتين (٤) و(٥). قارن المعامل في المعادلة الأخيرة بمضاعف النقود للسنوات المفردة المبينة في الجدول الثاني بالملحق.

د ــ قم بدراسة تطورات نسبة العملة (c) ونسبة الاحتياطي (r) بالرسم البياني رقم (٢) وناقش الدور الذي يلعباه في التغيرات بمضاعف النقود. الى أي مدى قد تجعل التغيرات في هاتين النسبتين من مضاعف النقود المقدر عن طريق المعادلات (٤) و(٥) أداة غير مناسبة للاستخدام في أغراض التنبؤ؟

هـ ــ علق على التدابير التي قد تتخذها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود من خلال: (١) اجراء تغييرات في مضاعف النقود. (٢) اجراء تغييرات في النقد الاحتياطي.

الجدول رقم ٣ ــ مصر: المسح النقدي، ١٩٨٠/١٩٨١ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦ [١]
(بملايين الجنيهات المصرية)

٣٠ حزيران/يونيو	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
صافي الاصول الخارجية	٧٥١-	١ ٣٣٥-	٣٣٤	٢٨٢	٣٥١	١ ٧٣٨	
السلطات النقدية	٢ ٢٥١-	٢ ١٨٨-	١ ٤٥٦-	١ ٢٥٨-	١ ٣٥٢-	٩٦٢-	
بنوك الودائع النقدية	١ ٥٠٠	٨٣٣	١ ٧٩٠	١ ٥٤٠	١ ٧٠٤	٢ ٧٠٠	
الائتمان المحلي	١٤ ٥٦٤	٢٠ ٥٠١	٢٣ ٤٤٨	٢٨ ٢٩٢	٣٤ ٠٥٧	٤١ ٦١٠	
استحقاقات على الحكومة (بالصافي)	٧ ٣٦٧	١٠ ١٩٧	١١ ٣٧١	١٣ ٢٤٢	١٥ ٢٦١	١٨ ١٨٢	
استحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية	٣ ٦٢٢	٤ ٣٤٩	٤ ٨٣٤	٦ ٣٣٣	٨ ٣٣٢	٩ ١١٩	
استحقاقات على القطاع الخاص[٢]	٣ ٥٧٥	٥ ٩٥٥	٧ ٢٤٣	٨ ٧١٨	١٠ ٤٦٥	١٤ ٣٠٩	
النقود وشبه النقود	١١ ٣٢٧	١٥ ٢٩٥	١٩ ٥٢٢	٢٣ ٤٥٥	٢٨ ١١٦	٣٥ ٨٨٣	
النقود	٦ ٨٥٨	٨ ٣٨٧	١٠ ١٧١	١١ ٥٧٥	١٣ ٨٩٣	١٥ ٧٩٧	
عملة خارج البنوك	٣ ٦٦٧	٤ ٦٦٩	٥ ٩٩٢	٦ ٩٧٦	٧ ٨٣٤	٨ ٧٦١	
ودائع تحت الطلب	٣ ١٩١	٣ ٧١٨	٤ ١٧٩	٤ ٦٠٠	٦ ٠٥٩	٧ ٠٣٦	
ومنها: العملات الاجنبية	(١ ١٠٥)	(١ ٢٤٧)	(١ ٥٢٦)	(١ ٦٢٩)	(٢ ٠٥٥)	(٢ ٨٦٤)	
شبه النقود	٤ ٤٧٠	٦ ٩٠٨	٩ ٣٥١	١١ ٨٨٠	١٤ ٢٢٣	٢٠ ٠٨٦	
ومنها: العملات الاجنبية	(١ ٧٥٩)	(٣ ٠٥٤)	(٣ ٨٨٢)	(٤ ٣٥٢)	(٤ ٨٣٧)	(٨ ٧٠٧)	
ودائع الاستيراد	٩٢٢	١ ٤٤٠	١ ٥٣٦	١ ٧٢٤	١ ٨٦٥	٢ ٧١٧	
بنود أخرى	١ ٥٦٣	٢ ٤١١	٢ ٧٢٥	٣ ٣٩٤	٤ ٤٢٧	٤ ٧٤٩	

المصادر:

IMF, *International Financial Statistics;* November 1988; and Data Fund .

١ تتضمن الحلقة الدراسية التطبيقية حول الاحصاءات النقدية والمالية مسحاً نقدياً أكثر تفصيلاً.

٢ تتضمن الاستحقاقات على المؤسسات شبه المصرفية.

الجدول رقم ٤ ـ مصر: ملخص حسابات السلطات النقدية، ١٩٨٠/١٩٨١ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦[١]
(بملايين الجنيهات المصرية)

٣٠ حزيران/يونيو	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
صافي الأصول الخارجية	٢ ٢٥١-	٢ ١٨٨-	١ ٤٥٦-	١ ٢٥٨-	١ ٣٥٢-	٩٦٢-	
أصول خارجية	١ ٤٠١	١ ٦٨١	١ ٨٢٣	١ ٩٩٠	١ ٩٠٣	٢ ٠٦٤	
خصوم خارجية	٣ ٦٥٢	٣ ٨٧٠	٣ ٢٧٩	٣ ٢٤٨	٣ ٢٥٥	٣ ٠٢٦	
صافي الائتمان الى الحكومة	٥ ٤٣٩	٩ ٦٠٩	١٠ ٥٥٥	١١ ٩٤٥	١٣ ٧٧٥	١٥ ٢٤٨	
استحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية	٦٣٧	٥١٢	٣٥٧	٣١٥	٢٨٨	٤٥٧	
استحقاقات على بنوك الودائع النقدية	١ ٤٠٥	٣٦٩	٥٥٦	٧٦٣	١ ٠٥٨	١ ٣٥٩	
استحقاقات على مؤسسات شبه مصرفية أخرى	٢٦٨	٤٤٠	٥٠٨	٦٢٠	٨٠٤	١ ٠٣٣	
النقد الاحتياطي	٥ ٣٥٠	٨ ٨٥٨	١٠ ٥٧٧	١٢ ٠٥١	١٤ ٣٢٢	١٦ ٨٣٢	
عملة خارج البنوك	٣ ٦٦٧	٤ ٦٦٩	٥ ٩٩٢	٦ ٩٧٦	٧ ٨٣٤	٨ ٧٦١	
احتياطيات	١ ٦٨٣	٤ ١٨٩	٤ ٥٨٥	٥ ٠٧٥	٦ ٤٩٩	٨ ٠٧١	
بنود أخرى (بالصافي)	١٤٨	١١٥-	٥٨-	٣٣٤	٢٤٠	٣٠٣	

المصادر:

IMF, *International Financial Statistics,* November 1988; and Data Fund.

١ تتضمن الحلقة الدراسية التطبيقية حول المسح النقدي مزيداً من التفاصيل حول ملخص حسابات السلطات النقدية.

الملحق الأول

الجدول الأول ـ مصر: سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر الفائدة، ٦٩/١٩٧٠ ـ ٨٥/١٩٨٦ [١]

	GDPM	MOA	MQA	V1	V2	PDOT	I3D	EURO
	(بملايين الجنيهات المصرية)			(النسب)		(بالمئة)		
٦٩/١٩٧٠	٣ ٠٥٩	٧٢٥	٩٨٧	٤٫٢٢	٣٫١٠	٨٫٠٨	١٫٤	٩٫٩٢
٧٠/١٩٧١	٣ ٤١٧	٧٦٨	١ ٠٣٢	٤٫٤٥	٣٫٣١	١٫١١	١٫٤	٧٫٠١
١٩٧٢	٣ ٦٦٣	٩١٨	١ ١٧٠	٤٫١٥	٣٫٢١	٤٫٣٨	١٫٤	٥٫٤٦
١٩٧٣	٣ ٧٥٧	١ ٠٩٧	١ ٣٩٦	٣٫٤٢	٢٫٦٩	٧٫٨٧	١٫٤	٩٫٢٤
١٩٧٤	٤ ١٩٠	١ ٣٥٤	١ ٧٦٨	٣٫٠٩	٢٫٣٧	٦٫٣٣	١٫٤	١١٫٠١
١٩٧٥	٥ ٢٤٧	١ ٦٨٣	٢ ٢١٥	٣٫١٢	٢٫٣٧	٩٫٣٨	١٫٤	٦٫٩٨
١٩٧٦	٦ ٧٠٥	٢ ٠٥١	٢ ٧٤٥	٣٫٢٧	٢٫٤٤	١٩٫٢٥	٢٫٤٠	٥٫٥٨
١٩٧٧	٨ ٢١٠	٢ ٥٩١	٣ ٥٨٢	٣٫١٧	٢٫٢٩	١٣٫٥١	٣٫٧٣	٦٫٠٠
١٩٧٨	٩ ٧٨٨	٣ ٢٤٨	٤ ٦٥٧	٣٫٠١	٢٫١٠	٨٫١٩	٤٫٨٧	٨٫٧٣
١٩٧٩	١٢ ٦١٠	٣ ٩٥٤	٦ ٠٢٨	٣٫١٩	٢٫٠٩	١٨٫٥٧	٦٫٠٠	١١٫٩٦
٨٠/١٩٨١	١٧ ١٤٩	٥ ٦٠٦	٩ ٠٨٦	٣٫٠٦	١٫٨٩	٢٠٫٤٨	٨٫٠٠	١٥٫٧٥
٨١/١٩٨٢	٢٠ ٨٨١	٧ ٦٢٢	١٣ ٣١١	٢٫٧٤	١٫٥٧	١٥٫٤٠	٨٫٥٠	١٥٫٥٥
٨٢/١٩٨٣	٢٤ ٨٣٤	٩ ٢٧٩	١٧ ٤٠٨	٢٫٦٨	١٫٤٣	٩٫١٠	٨٫٥٠	١٠٫٢٤
٨٣/١٩٨٤	٢٨ ٦٠٠	١٠ ٨٧٣	٢١ ٤٨٩	٢٫٦٣	١٫٣٣	٥٫٤٠	٨٫٥٠	١٠٫٣٥
٨٤/١٩٨٥	٣٤ ٢١١	١٢ ٧٣٤	٢٥ ٧٨٦	٢٫٦٩	١٫٣٣	١١٫٣٩	٨٫٥٠	٩٫٧١
٨٥/١٩٨٦	٣٨ ٢٢١	١٤ ٨٤٥	٣٢ ٠٠٠	٢٫٥٨	١٫١٩	٦٫٦١	٨٫٥٠	٧٫٧٤

المصدر: مشتق من الجدول الثالث بالملحق الأول.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الملحق الأول

الجدول الثاني ـ مصر: مضاعف النقود، ونسب العملة والاحتياطي، ٦٩/١٩٧٠ ـ ٨٥/١٩٨٦ [١]

	MQ	RM	k	c	r
	(بملايين الجنيهات المصرية)			(النسب)	
٦٩/١٩٧٠	١ ٠٣٦	٧٢٩	١٫٤٢	٠٫٨٥	٠٫٤٥
٧٠/١٩٧١	١ ٠٢٨	٦٨١	١٫٥١	٠٫٩٧	٠٫٣٤
١٩٧٢	١ ٢٥٥	٨٠٢	١٫٥٦	١٫٠١	٠٫٢٧
١٩٧٣	١ ٥٣٦	١ ٠٠٠	١٫٥٤	١٫٠٢	٠٫٢٩
١٩٧٤	٢ ٠٠٠	١ ٢٧٠	١٫٥٨	٠٫٩٠	٠٫٣١
١٩٧٥	٢ ٤٣٠	١ ٤٤٦	١٫٦٨	٠٫٩١	٠٫٢٣
١٩٧٦	٣ ٠٦١	١ ٧٣٠	١٫٧٧	٠٫٨٣	٠٫٢٠
١٩٧٧	٤ ١٠٣	٢ ٠٨٣	١٫٩٧	٠٫٧٤	٠٫١٤
١٩٧٨	٥ ٢١٢	٢ ٦٥٥	١٫٩٦	٠٫٧٢	٠٫١٦
١٩٧٩	٦ ٨٤٤	٣ ٤٠٢	٢٫٠١	٠٫٦٣	٠٫١٨
٨٠/١٩٨١	١١ ٣٢٧	٥ ٣٥٠	٢٫١٢	٠٫٤٨	٠٫٢٢
٨١/١٩٨٢	١٥ ٢٩٥	٨ ٨٥٨	١٫٧٣	٠٫٤٤	٠٫٣٩
٨٢/١٩٨٣	١٩ ٥٢٢	١٠ ٥٧٧	١٫٨٥	٠٫٤٤	٠٫٣٤
٨٣/١٩٨٤	٢٣ ٤٥٥	١٢ ٠٥١	١٫٩٥	٠٫٤٢	٠٫٣١
٨٤/١٩٨٥	٢٨ ١١٦	١٤ ٣٣٢	١٫٩٦	٠٫٣٩	٠٫٣٢
٨٥/١٩٨٦	٣٥ ٨٨٣	١٦ ٨٣٢	٢٫١٣	٠٫٣٢	٠٫٣٠

المصدر: مشتق من الجدول الثالث بالملحق الأول.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الجدول الثالث ـ مصر: بيانات احصائية مختارة، ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٦/٨٥ [1]

	GDPM	GDPR	PGDP	MO	MQ	DD	QQ	RM	CY	TD	RR	PDOT	I3D	EURO
	(بملايين الجنيهات المصرية)											(بالمئة)		
١٩٧٠/٦٩	٣ ٠٥٩	٨ ٤٧٤	٣٦٫١	٧٦٢	١ ٠٣٦	٢٨٧	٢٧٤	٧٢٩	٤٧٥	٥٦١	٢٥٤	٨٫٠٨	٤٫١	٩٫٩٢
١٩٧١/٧٠	٣ ٤١٧	٩ ٣٦٢	٣٦٫٥	٧٧٥	١ ٠٢٨	٢٦٩	٢٥٣	٦٨١	٥٠٦	٥٢٢	١٧٥	١٫١١	٤٫١	٧٫٠١
١٩٧٢	٣ ٦٣٣	٩ ٦١٤	٣٨٫١	٩٨٩	١ ٢٥٥	٣٥٨	٢٦٦	٨٠٢	٦٣١	٦٢٤	١٧١	٤٫٣٨	٤٫١	٥٫٤٦
١٩٧٣	٣ ٧٥٧	٩ ١٤١	٤١٫١	١ ٢٠٥	١ ٥٣٦	٤٢٨	٣٣١	١ ٠٠٠	٧٧٧	٧٥٩	٢٢٣	٧٫٨٧	٤٫١	٩٫٢٤
١٩٧٤	٤ ١٩٠	٩ ٥٨٨	٤٣٫٧	١ ٥٠٣	٢ ٠٠٠	٥٥٥	٤٩٨	١ ٢٧٠	٩٤٨	١ ٠٥٣	٣٢٢	٦٫٣٣	٤٫١	١١٫٠١
١٩٧٥	٥ ٢٤٧	١٠ ٩٧٧	٤٧٫٨	١ ٨٦٣	٢ ٤٣٠	٧٠٧	٥٦٧	١ ٤٤٦	١ ١٥٦	١ ٢٧٤	٢٩٠	٩٫٣٨	٤٫١	٦٫٩٨
١٩٧٦	٦ ٧٠٥	١١ ٧٦٣	٥٧٫٠	٢ ٢٣٩	٣ ٠٦١	٨٥١	٨٢٢	١ ٧٣٠	١ ٣٨٨	١ ٦٧٣	٣٤٢	١٩٫٢٥	٢٫٤٠	٥٫٥٨
١٩٧٧	٨ ٢١٠	١٢ ٦٨٩	٦٤٫٧	٢ ٩٤٣	٤ ١٠٣	١ ١٩٤	١ ١٦٠	٢ ٠٨٣	١ ٧٥٠	٢ ٣٥٣	٣٣٣	١٣٫٥١	٣٫٧٣	٦٫٠٥
١٩٧٨	٩ ٧٨٨	١٣ ٩٨٣	٧٠٫٠	٣ ٥٥٣	٥ ٢١٢	١ ٣٦٩	١ ٦٥٩	٢ ٦٥٥	٢ ١٨٤	٣ ٠٢٨	٤٧٢	٨٫١٩	٤٫٨٧	٨٫٧٨
١٩٧٩	١٢ ٦١٠	١٥ ١٩٣	٨٣٫٠	٤ ٣٥٤	٦ ٨٤٤	١ ٦٩٧	٢ ٤٩٠	٣ ٤٠٢	٢ ٦٥٧	٤ ١٨٧	٧٤٥	١٨٫٥٧	٦٫٠٠	١٢٫٠١
١٩٨١/٨٠	١٧ ١٤٩	١٧ ١٤٩	١٠٠٫٠	٦ ٨٥٨	١١ ٣٢٧	٣ ١٩١	٤ ٤٧٠	٥ ٣٥٠	٣ ٦٦٧	٧ ٦٦١	١ ٦٨٣	٢٠٫٤٨	٨٫٠٠	١٥٫٤٧
١٩٨٢/٨١	٢٠ ٨٨١	١٨ ١٠٠	١١٥٫٤	٨ ٣٨٧	١٥ ٢٩٥	٣ ٧١٨	٦ ٩٠٨	٨ ٨٥٨	٤ ٦٦٩	١٠ ٦٢٦	٤ ١٨٩	١٥٫٣٧	٨٫٥٠	١٥٫٧١
١٩٨٣/٨٢	٢٤ ٨٣٤	١٩ ٧٣٠	١٢٥٫٩	١٠ ١٧١	١٩ ٥٢٢	٤ ١٧٩	٩ ٣٥١	١٠ ٥٧٧	٥ ٩٩٢	١٣ ٥٢٩	٤ ٥٨٥	٩٫١١	٨٫٥٠	١٠٫٢٤
١٩٨٤/٨٣	٢٨ ٦٠٠	٢١ ٥٥٠	١٣٢٫٧	١١ ٥٧٥	٢٣ ٤٥٥	٤ ٦٠٠	١١ ٨٨٠	١٢ ٠٥١	٦ ٩٧٦	١٦ ٤٧٩	٥ ٠٧٥	٥٫٤٤	٨٫٥٠	١٠٫٣٥
١٩٨٥/٨٤	٣٤ ٢١١	٢٣ ١٤٣	١٤٧٫٨	١٣ ٨٩٣	٢٨ ١١٦	٦ ٠٥٩	١٤ ٢٢٣	١٤ ٣٣٢	٧ ٨٣٤	٢٠ ٢٨٢	٦ ٤٩٩	١١٫٣٩	٨٫٥٠	٩٫٧١
١٩٨٦/٨٥	٣٨ ٢٢١	٢٤ ٢٥٣	١٥٧٫٦	١٥ ٧٩٧	٣٥ ٨٨٣	٧ ٠٣٦	٢٠ ٠٨٦	١٦ ٨٣٢	٨ ٧٦١	٢٧ ١٢٢	٨ ٠٧١	٦٫٦١	٨٫٥٠	٧٫٧٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الكتاب السنوي للاحصاءات المالية الدولية**، ١٩٨٨، والبنك المركزي المصري، **التقرير السنوي**، ١٩٨٧/١٩٨٦.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الملحق الثاني

تعريف المتغيرات

c = نسبة العملة، معرفة على أنها العملة خارج البنوك في نهاية العام على اجمالي الودائع

CY = العملة خارج البنوك، نهاية السنة، بملايين الجنيهات المصرية

DD = ودائع الطلب لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقود ناقص العملة خارج البنوك.

EURO = سعر الفائدة على الدولارات الاوروبية في لندن بالمئة

GDPM = GDP بأسعار السوق التجارية، بملايين الجنيهات المصرية

GDPR = GDP بأسعار ١٩٨٠/١٩٨١ الجارية، بملايين الجنيهات المصرية

I3D = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور بالعملة المحلية بالمئة

k = مضاعف النقود، نسبة النقود زائد شبه النقود في نهاية العام الى نقود الاحتياطي

MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

MOA = متوسط قيم MO في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق

MOAR = القيمة الحقيقية لـ MOA باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

MQA = متوسط قيم MQ في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق

MQAR = القيمة الحقيقية لـ MQA باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

PDOT = التغير المئوي في مخفض GDP (بمعدلات سنوية فيما عدا عام ١٩٧٢ و١٩٨٠/١٩٨١، حيث قيست التغيرات خلال فترة ١٨ شهراً)

PGDP = مخفض GDP، ١٩٨٠/١٩٨١ = ١٠٠

QQ = شبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

QQAR = القيمة الحقيقية للوسط الحسابي لـ QQ في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

r = نسبة الاحتياطي، معرفة على أنها احتياطيات الجهاز المصرفي الى اجمالي الودائع في نهاية العام

RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

RR = احتياطيات الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرفية، معرفة على أنها نقود الاحتياطي ناقص العملة خارج البنوك

TD = إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

V1 = سرعة تداول النقود بالمعنى الضيق، معرفة على أنها نسبة GDPM الى MOA

V2 = سرعة تداول النقود بالمعنى الواسع، معرفة على أنها نسبة GDPM الى MQA

الفصل الثامن
الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

التنبؤ بالميزانية

مقدمة

تحتل التنبؤات الخاصة بايرادات ومصروفات الحكومة المركزية أهمية كبيرة عند اعداد البرامج المالية. وتهدف هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى شرح كيفية التطبيق العملي لبعض المبادىء والأساليب الفنية الخاصة بالتنبؤ بمختلف بنود ميزانية الحكومة باستعمال بيانات مالية الحكومة المصرية.

القسم الأول: التنبؤ بالايرادات

عند التنبؤ بالايرادات يجب، من حيث المبدأ، مراعاة العلاقات بين الضرائب وأوعيتها واستجابة كل منها للأخرى. فمثلا، قد يكون للمعدلات المختلفة للضريبة المفروضة على الدخل تأثير على حجم الدخل ذاته. ويمكن اذا توفرت البيانات الكافية تصميم نموذج اقتصادي شامل يتيح أخذ هذه العلاقات في الاعتبار، مما يسهل عملية تقدير أثر التغير في الهيكل الضريبي على الايرادات عبر الوقت. ولكن قد لا يتوفر لمعظم البلدان النامية المعلومات الكافية لتصميم وتقدير مثل هذه النماذج المتطورة لهذا الغرض. ومع ذلك يمكن من الناحية العملية إستخدام أسلوب التوازن الجزئي لتقدير الدوال الضريبية لمختلف أنواع الضرائب ثم التنبؤ بالايرادات على أساس هذه الدوال استناداً الى التقديرات المعطاة للأوعية.

ويقدم هذا القسم من الحلقة الدراسية التطبيقية شرحاً لطريقة استخدام أسلوب التوازن الجزئي للتنبؤ بالايرادات، ويتعرض أولا الى اعداد البيانات اللازمة عن الايرادات الحكومية وعن بعض الاوعية المختارة لمختلف الضرائب، كما يعالج مشكلة تعديل الايرادات الضريبية لاحتساب آثار التغييرات التقديرية أو الاستنسابية (discretionary) باستخدام أسلوب التعديل التناسبي للبيانات. ثم يتناول التقدير الاحصائي للعلاقات الدالية بين الضرائب وأوعيتها، بحيث تعكس المعلمات المقدرة الهيكل الضريبي الراهن. ويتلو ذلك بعض المسائل والتمارين.

١ ـ اعداد البيانات

الخطوة الأولى في عملية التنبؤ هي إعداد البيانات عن الايرادات والاوعية المطلوبة للقيام بالتقديرات الاحصائية.

أ ـ الايرادات والاوعية الضريبية

نظراً لأن النظام الضريبي يشمل عادة عدداً كبيراً من الضرائب ذات الحصيلة المتواضعة، فان الامر يحتاج الى عملية اختيار دقيقة عند القيام بتجزيء الايرادات، وذلك لتجنب التفصيل المفرط. والقاعدة المعروفة هي أنه ينبغي تغطية تلك الضرائب التي لا تقل نسبة اسهامها في الايرادات عن ٥ بالمئة في المتوسط خلال فترة العينة. ورغم أن مدى توفر البيانات هو الذي يحدد درجة التجزيء، يجب التمييز، كحد أدنى، بين الفئات الضريبية الرئيسية. وتصنف الضرائب في **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة** الصادر عن صندوق النقد الدولي الى سبع فئات رئيسية[١] حسب طبيعة الوعاء الضريبي. وعند اختيار المستوى الملائم للتجزيء داخل كل فئة رئيسية، ينبغي دراسة الشروط الاحصائية اللازمة للتقدير السليم. فلا يمكن اقرار علاقة دالية مستقرة لمجموعة من الضرائب ما لم تكن هناك ارتباطات قوية بين الضرائب المفردة داخل هذه المجموعة. وهكذا ينبغي تجزيء مجموعة الضرائب التي لا تتشابه أوعيتها تماماً، خاصة اذا كان بعض هذه الضرائب يدرّ قدراً كبيراً من الايراد. ويكون التجزيء ملائماً أيضاً عندما تشمل معدلات الضرائب أو المجموعات الضريبية معدلات نوعية (specific) ومعدلات قيمية (ad valorem). ويفيد المزيد من التجزيء أيضاً في الاقلال بقدر الامكان من عدد التغييرات الاستنسابية (القانونية والادارية) الموجودة في سلسلة زمنية واحدة لمجموعة من الضرائب. والسبب في ذلك هو أنه من غير المحتمل أن تتعرض ضريبة واحدة من مجموعة الضرائب لمثل ما تتعرض له المجموعة ككل من تغييرات استنسابية. ومن ناحية أخرى، يصح القول عموماً انه كلما كان تقسيم الايرادات أكثر تفصيلا، كلما زاد احتمال وجود تقلبات عشوائية كبيرة نسبياً في أي سلسلة. ولا بد من ايجاد توازن بين هذه الاعتبارات المتناقضة.

يقدم الجدول رقم ١ سلسلة زمنية للايرادات الضريبية للحكومة المركزية المصرية، مصنفة حسب **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة**، للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦. ويلاحظ أن عدداً قليلا من الضرائب الرئيسية يشكل الجزء الأكبر من مجموع الايرادات الضريبية. فخلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦/٨٥ أسهمت رسوم الاستيراد، والضرائب على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واشتراكات

---

[١] راجع الحلقة الدراسية التطبيقية عن احصاءات مالية الحكومة.

التأمينات الاجتماعية بما يقرب من ٨٨ بالمئة من اجمالي الايرادات الضريبية.

وقد كانت الضرائب على المعاملات الدولية من أهم الايرادات الضريبية في الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦، حيث شكلت نحو ٢٨ بالمئة في المتوسط من الايرادات الضريبية. وكونت رسوم الاستيراد العنصر الاساسي للضريبة في هذا البند. وباستثناء الرسوم على التبغ فان كل رسوم الاستيراد هي ضرائب ذات معدلات حسب القيمة تتراوح بين ١ ــ ١٠ بالمئة على السلع الغذائية، و ١٠ ــ ٤٠ بالمئة للكثير من المواد اللازمة للاغراض الصناعية، و ٥ ــ ٢٠ بالمئة للسلع الرأسمالية. أما الرسوم على السلع الاستهلاكية فهي أعلى بكثير، وتتراوح بين ٦٠ ــ ١١٠ بالمئة للسلع الاستهلاكية المعمرة (كالثلاجات، والسيارات، وأجهزة التلفزيون الملون، الخ). وتجبى ضريبة نوعية على التبغ تتراوح بين ١ر٦ ــ ٠ر١٢ جنيه للكيلوجرام الواحد. وبالنسبة للمشاريع التي جرت الموافقة عليها في ظل برامج تحفيز الاستثمار، فانه يمكن إعفاء واردات هذه المشاريع من الرسوم الجمركية لفترات محددة، غير أنه يجبى كحد أدنى ما يعادل ٥ بالمئة من قيمة الواردات المعفاة.[١]

كذلك كانت الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال من المصادر الهامة للايرادات الضريبية، حيث شكلت في المتوسط حوالي ٢٦ بالمئة. وتكوّن الضرائب على الشركات وعلى الأفراد العنصرين الاساسيين لهذا البند. وتجدر الاشارة الى أن ضريبة الدخل على الشركات قد ارتفعت أهميتها بشكل ملحوظ خلال الثمانينات حتى باتت تشكل ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من عائدات الضريبة لهذا البند. وفي ظل قانون الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، تجبى هذه الضرائب سنوياً على صافي الارباح التي تجنيها الشركات الاجنبية والمحلية في مصر. وتبلغ معدلات الضريبة ٣٢ بالمئة على أرباح الشركات الصناعية، و٦ر٤٠ بالمئة على أرباح شركات النفط، و٤٠ بالمئة على أرباح الشركات الأخرى. وهناك عدد من الاعفاءات، كالاعفاء لمدة خمسة سنوات على أرباح المؤسسات الصناعية المنشأة حديثاً، والاعفاء لمدة عشر سنوات على أرباح المنشآت الزراعية الحديثة التي تستغل الاراضي المستصلحة، والاعفاء الكامل على أرباح عدد من النشاطات الزراعية الاخرى.

أما دخول الافراد فتقع تحت بندين ضريبيين أساسيين: (أ) ضريبة نوعية على الدخل و(ب) ضريبة عامة على الدخل. وتتضمن الأولى ضريبة على الدخل من الملكيات المنقولة، ومن الاجور ومن المهن الحرة. وتقدر الضريبة على دخل الملكية المنقولة

---

١ كانت هذه الرسوم سارية المفعول في عام ١٩٨٧، وتعكس اصلاح رئيسي للرسوم الجمركية الذي نفذ في أغسطس ١٩٨٦ (القانون رقم ١٨٦) والذي أدى الى تبسيط هيكل التعرفة وخفض عدد البنود المعفاة.

الجدول رقم ١ ـ مصر: الايراد الضريبي للحكومة المركزية،
(السنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦)[١]
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الايراد الضريبي	١ ٣٥٩	١ ٤٨٣	٢ ٤٩٠	٢ ٦٩٠
١ ـ الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال	١٤٢	١٩٩	٢٧٧	٥١٢
١ ـ ١ على الافراد	(٧٢)	(٦٩)	(٦٩)	(٢٢٠)
١ ـ ٢ على الشركات	(٧٠)	(١٣٠)	(٢٠٨)	(٢٩٢)
١ ـ ٣ غير ذلك	(–)	(–)	(–)	(–)
٢ ـ اشتراكات التأمينات الاجتماعية	٢٦٩	٣٢٠	٣٩٥	٤٣٦
٣ ـ الضرائب على قوائم المرتبات أو حجم قوة العمل	٢٥	٢٩	٣٩	٣٩
٤ ـ الضرائب على الملكية	٤٤	٤٩	٥١	٥٤
٥ ـ الضرائب المحلية على السلع والخدمات	٢٤٦	٢٧٩	٣٤٧	٤٥٠
٥ ـ ٢ ضرائب على الانتاج	(٧٩)	(٧٩)	(١٠١)	(٢٠٥)
٥ ـ ٤ ضرائب على خدمات محددة	(٣)	(٣)	(٤)	(٥٧)
٥ ـ ٥ ضرائب على استخدام أو السماح باستخدام سلع أو أداء نشاطات	(٢١)	(٢٢)	(٢٦)	(٣٥)
٥ ـ ٦ غير ذلك	(١٤٣)	(١٧٥)	(٢١٦)	(١٥٣)
٦ ضرائب على معاملات التجارة الدولية	٥٣٦	٤٨٦	١ ٢١٨	٩٧٦
٦ ـ ١ رسوم الاستيراد	(٥٠٢)	(٣٩٩)	(٥٥٧)	(٧٦٨)
٦ ـ ٢ رسوم التصدير	(٣٤)	(٨٧)	(٨٣)	(١٥)
٦ ـ ٤ أرباح الصرف	(–)	(–)	(٥٧٨)	(١٩٣)
٧ ـ ضرائب أخرى	٩٧	١٢٠	١٦٣	٢٢٤
٧ ـ ٢ ضرائب على الطوابع الحكومية	(٤٥)	(٦٥)	(٩٢)	(١٢٦)
٧ ـ ٣ ضرائب أخرى (غير مدرجة في أماكن أخرى)	(٥٢)	(٥٥)	(٧١)	(٩٨)

المصدر: International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook;* 1987 and Data Fund .

الجدول رقم ١ ـ مصر: الايراد الضريبي للحكومة المركزية،
(السنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦)[١] (تتمة)
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٧٩	١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩٨١/ ١٩٨٢	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٣/ ١٩٨٤	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٥/ ١٩٨٦
٣ ٢٢٧	٥ ٠٠٦	٥ ٩٢٤	٦ ٧٨٣	٧ ٢٣٣	٨ ٢٧٢	٩ ٣٧٣
٦٢٦	١ ٤٨١	١ ٦٠٥	١ ٩٤٥	١ ٦٣٤	١ ٩٧٨	٢ ٤٣٣
(٢٠٦)	(٠٠٠)	(٨٦)	(١١١)	(١٢٩)	(١٦٠)	(٢٢٢)
(٤٢٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(١ ٦٩٦)	(١ ٣٣٩)	(١ ٦٥٠)	(١ ٩٥١)
(–)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(١٣٨)	(١٦٦)	(١٦٨)	(٢٦٠)
٥٤٢	٧٠٧	١ ٠٥١	١ ١٧٥	١ ٤٠٤	١ ٨٣٦	٢ ١٧٧
٤٠	٤٦	–	–	–	–	–
٧١	١٠٦	١١٨	١١٦	١١٢	١٢١	١٤٢
٦٧٨	٦٨٥	٨٢٤	١ ٣١٢	١ ٤٣٧	١ ٥٤١	١ ٦٣١
(٢٩٩)	(٢٧١)	(٧٧٦)	(١ ٢٤١)	(١ ٣٥٣)	(١ ٤٤٤)	(١ ٤٨٩)
(٨٠)	(١٣)	(١٦)	(٢٧)	(٣٤)	(٣٩)	(٤٢)
(٣٨)	(٢٨)	(٣٢)	(٤٤)	(٥٠)	(٥٨)	(٦١)
(٢٦١)	(٣٧٣)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)
٩٦٥	١ ٥٨٣	١ ٨٦٤	١ ٧٣٣	٢ ٠٣٤	٢ ٠٧٦	٢ ٠٦٠
(٩٥٨)	(١ ٤٣٥)	(١ ٧٠٧)	(١ ٧١٩)	(٢ ٠٣١)	(٢ ٠٧٣)	(١ ٩٢٧)
(٧)	(١٤٨)	(١٥٧)	(١٤)	(٣)	(٣)	(١٣٣)
(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)
٣٠٥	٣٩٨	٤٦١	٥٠٢	٦١٢	٧٢٠	٩٣١
(١٥٥)	(١٦٨)	(٢٣٩)	(٢٥٤)	(٣٠٨)	(٣٤٤)	(٣٨٣)
(١٥٠)	(٢٣٠)	(٢٢٢)	(٢٤٨)	(٣٠٤)	(٣٧٦)	(٥٤٨)

١ لاحظ أن السنة المالية في مصر كانت نفس السنة الميلادية حتى عام ١٩٧٩. وابتداء من ١٩٨٠ صارت السنة المالية تبدأ في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو التالي.

على أساس معدل ثابت هو ٣٢ بالمئة، بينما تفرض الضرائب على الدخل من الاجور وعلى الدخل من المهن الحرة بمعدلات تصاعدية تبدأ من ٢ بالمئة للدخل الذي لا يفوق ٤٨٠ جنيه وتصل الى ٢٢ بالمئة للدخل الذي يفوق ٣٨٤٠ جنيه سنوياً. وتجبى ضريبة الدخل العامة على مجموع صافي دخل الافراد المقيمين في مصر وعلى دخل غير المقيمين الذي يتحقق في مصر. وتجدر الاشارة الى أن الالتزامات المتعلقة بالضرائب النوعية التي تكون قد دفعت سابقاً تخصم من المبالغ المستحقة السداد من الضريبة العامة على الدخل. وقد وضعت معدلات حدية للضرائب العامة لـ ٢٣ فئة من فئات الدخل. ويعفى من الضريبة الدخل السنوي الذي يقل عن ٢٠٠٠ جنيه مصري ثم يرتفع معدل الضريبة ليصل الى ٦٥ بالمئة على الدخل السنوي الذي يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

ويأتي بند اشتراكات التأمينات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بعد البندين السابقين، حيث شكل في المتوسط نحو ١٨ بالمئة من الايرادات الضريبية خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦، ويليه بند الضريبة على السلع والخدمات الذي بلغ نحو ١٧ بالمئة في المتوسط خلال الفترة ذاتها. وتستحق اشتراكات التأمينات الاجتماعية على موظفي الحكومة وموظفي المشاريع ذات الملكية العامة، وليس على موظفي القطاع الخاص. ويسهم رب العمل بـ ٢٤ بالمئة والموظفون بـ ١٢٫٥ بالمئة من الأجور. أما الضرائب على السلع والخدمات فهي ضرائب انتقائية على عدد من السلع والخدمات وهي مزيج من الضرائب النوعية والقيمية وتميز بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً.

وأخيراً، هناك ثلاث ضرائب أو بنود ضريبية أقل أهمية، وقد شكلت معاً في المتوسط ما لا يزيد على ١١ بالمئة من اجمالي الايرادات الضريبية خلال ١٩٨٠/١٩٨١ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦. وهي (١) ضريبة القوى العاملة، (٢) الضرائب على الملكية، (٣) والضرائب الاخرى.

وبعد اختيار التصنيف المناسب والحصول على سلاسل الايرادات الضريبية، تأتي مرحلة جمع المعلومات الكمية حول الاوعية. ومع أنه من المفضل الحصول على بيانات مناظرة للاوعية الضريبية القانونية، الا أن مثل هذه المعلومات قد لا تكون متاحة في أغلب الأحيان أو تكون متاحة في شكل يصعب استخدامه. ولذا فقد يحتاج الامر الى اختيار بدائل للاوعية القانونية. وكثيراً ما يحدث أن يكون هناك أكثر من وعاء بديل لبعض الضرائب أو بعض البنود الضريبية. ولتسهيل الاختيار بينها في هذه الحالة، يجب الحصول على سلاسل زمنية عن كل بديل، ودراستها باستخدام المعايير الاحصائية والمعايير الأخرى الملائمة. ويتوقف اختيار انسب الاوعية البديلة أيضاً على

ما اذا كانت التوقعات الخاصة بوعاء معين متاحة عن الفترة التي يجري خلالها التنبؤ بالايرادات.

وحيث أن البنود الضريبية الرئيسية ترتبط غالباً باوعية تغطي أجزاء كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلد، فقد يمكن استعمال بعض المتغيرات التي تشكل الحسابات القومية وميزان المدفوعات كأوعية بديلة.

إن اختيار الاوعية البديلة ذات الطابع الكلي أو المجمل يعكس الافتقار الى البيانات المجزأة المناسبة عن البنود الرئيسية للايراد الضريبي. فمثلا لو كانت البيانات الملائمة متاحة، لكان من الانسب اختيار أوعية أضيق نطاقاً للضرائب على دخل الافراد والشركات. فبالنسبة لمدفوعات الضرائب على الدخل الفردي، قد تكون الاوعية هي الاجور والرواتب. وبالنسبة لمدفوعات الضرائب على دخل الشركات، قد تكون الاوعية هي فوائض التشغيل للمشاريع. غير أنه في حالة مصر، لا تتوفر المعلومات المنشورة عن مثل هذا التقسيم لاوعية الضرائب على الدخل خلال السنوات الاخيرة، كما لا تتوفر معلومات أيضاً عن تقسيم اجمالي الناتج المحلي تبعاً لمكونات الدخل. وبالاضافة الى ذلك، فقد جرى استخدام اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية كوعاء بديل في مجال الضرائب على الدخل، رغم ان اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج وبالاسعار الجارية يمكن أن يشكل وعاءً بديلا أفضل، ولكن لا تتوفر بيانات رسمية عنه لكامل الفترة قيد الدرس.

ويتضمن الجدول رقم ٢ بعض الاقتراحات الخاصة باختيار الاوعية البديلة للايرادات الضريبية في مصر، بينما يتضمن الجدول رقم ٣ بيانات عن هذه الأوعية البديلة.

الجدول رقم ٢ ـ مصر: أوعية بديلة مقترحة للايرادات الضريبية

مصدر الايراد الضريبي	الوعاء البديل المقترح
١ ـ الضرائب على الدخل والارباح، ومكاسب رأس المال	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية
٥ ـ الضرائب على السلع المحلية والخدمات المحلية	الاستهلاك الخاص بالاسعار الجارية
٦ ـ ١ الرسوم على الواردات	قيمة الواردات

الجدول رقم ٣ ـ مصر: بيانات عن الاوعية البديلة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦ [١]

	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية	الانفاق الاستهلاكي الخاص بالاسعار الجارية	الواردات (سيف) (أساس جمركي) بالاسعار الجارية[٢]
	(بملايين الجنيهات المصرية)		
١٩٧٥	٥ ٢٤٧	٣ ٤٩٣	١ ٥٣٩
١٩٧٦	٦ ٧٠٥	٤ ١٦٣	١ ٤٩٠
١٩٧٧	٨ ٢١٠	٤ ٩١٦	١ ٨٨٤
١٩٧٨	٩ ٧٨٨	٦ ٢٦٤	٢ ٦٣٢
١٩٧٩	١٢ ٦١٠	٨ ٣٣٨	٢ ٦٨٦
١٩٨٠/١٩٨١	١٧ ١٤٩	١١ ١٥٥	٤ ٠٥٢
١٩٨١/١٩٨٢	٢٠ ٨٨١	١٤ ٤٢٧	٦ ٢٢٩
١٩٨٢/١٩٨٣	٢٤ ٨٣٤	١٦ ٣٠٧	٧ ٢٧٤
١٩٨٣/١٩٨٤	٢٨ ٦٠٠	٢٠ ٠٩٣	٧ ١٥٤
١٩٨٤/١٩٨٥	٣٤ ٢١١	٢٤ ٤٣٣	٧ ٢٣٤
١٩٨٥/١٩٨٦	٣٨ ٢٢١	٢٧ ٢٦٧	٦ ٩٦٠

المصدر : IMF, *International Financial Statistics,* (1987 and November 1988).

١ كان تجميع بيانات الحسابات القومية يجري في الماضي على أساس السنة الميلادية حتى ١٩٧٩، ولكن بدءاً من ١٩٨٠ صار التجميع يتم على أساس السنة المالية. وقد استخرجت البيانات المتعلقة بالجمارك عن الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ حتى ١٩٨٥/١٩٨٦ بتحويل بيانات السنوات الميلادية الى بيانات للسنوات المالية المناظرة.

٢ تم حساب الواردات للسنوات المالية بجمع الفصلين الأخيرين من السنة مع الفصلين الأولين من السنة التالية.

ب ـ تعديل الايراد الضريبي لمواءمة الاسس الهيكلية الحاضرة

للوصول الى تنبؤات للايرادات على أساس هيكل ضريبي معين، من الضروري فصل التغيرات في الايراد التي حصلت تلقائياً كاستجابة للنمو في الوعاء الضريبي عن تلك التي حدثت نتيجة لتغييرات استنسابية، سواء كانت قانونية أو إدارية.

وعندما تكون التغييرات الاستنسابية قليلة بالنسبة لعدد المشاهدات، فقد يمكن تقدير آثارها على الهيكل باستخدام أسلوب المتغيرات الصورية، وعلى سبيل المثال في حالة وجود تغيير استنسابي واحد خلال فترة التقدير، يمكن استعمال معادلة الانحدار:

$$\log T_t = a + (b + cD_t) \log GDP_t$$

حيث المتغير الصوري (D_t) يساوي صفراً قبل التغيير الاستنسابي ويساوي ١ بعد التغيير الاستنسابي

وحيث يقيس المعامل c التغير في مرونة الضريبة نتيجة للتغيير الاستنسابي. وبالامكان تطبيق هذا الاسلوب في حالة مصر بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، اذ ان هناك اجراء استنسابي واحد فقط تتوفر بيانات عن أثره على الايراد (أنظر الجدول رقم (٤))،

الجدول رقم ٤ ـ مصر: تقديرات لآثار التدابير الضريبية الاستنسابية على الايرادات،
السنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

	الضرائب على صافي الدخل والارباح	الضرائب المحلية على السلع والخدمات	رسوم الاستيراد	الاجمالي
١٩٧٥	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٧٦	٨٫٠	ـ	٦٠٫٠	١٤٠٫٠
١٩٧٧	-٦٫٠	١٤٫٠	١٨٫٠	٢٦٫٠
١٩٧٨	-١٣٫٠	ـ	ـ	-١٣٫٠
١٩٧٩	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٨٠/١٩٨١	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٨١/١٩٨٢	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٨٢/١٩٨٣	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٨٣/١٩٨٤	٢٥٫٠	ـ	٥٧٫٠	٨٢٫٠
١٩٨٤/١٩٨٥	٩٨٫٠	ـ	٧٢٫٠	١٧٠٫٠
١٩٨٥/١٩٨٦	ـ	ـ	ـ	ـ

المصدر : الملحق الأول.

ولكن من الصعب استخدام هذا الاجراء في حالة وجود تغييرات استنسابية عديدة، لأن كل متغير صوري يقلل من عدد المشاهدات المستقلة (درجات الحرية) بمقدار الوحدة.

وكبديل، يمكن استخدام أساليب تحويل بيانات الايرادات الفعلية الى تقديرات للايرادات على أساس افتراض أن النظام الضريبي خلال فترة التقدير هو النظام الساري في آخر هذه الفترة. وقد اقترحت أساليب عديدة لتحقيق مثل هذه السلسلة المعدلة للايراد. والاسلوب الممكن اتباعه في معظم الحالات هو أسلوب **التعديل التناسبي للبيانات**، الذي لا يحتاج الا الى معلومات عن الايرادات الفعلية وعن تقديرات للاثر الكمي للتغييرات الاستنسابية على الايرادات للسنوات التي حدثت فيها تلك التغييرات.[1] ويمكن ايضاح الخطوات عن طريق استخدام مثال عددي بسيط. لنفترض السلسلة الزمنية التالية للايرادات الفعلية (T) في السنوات من ١ الى ٥ :

$$T_1 = 100, \quad T_2 = 140, \quad T_3 = 170, \quad T_4 = 250, \quad T_5 = 320$$

ولنفترض أيضاً أن سلاسل الايرادات الفعلية تتضمن آثار التدابير الاستنسابية (D) التي أدخلت في السنتين ٢ و٤، وأن العوائد المقدرة لهذه التغييرات الضريبية كانت كالتالي:

$$D_2 = 20, \quad D_4 = 30$$

ويمكن الآن بناء سلسلة ايرادات معدلة واتخاذ السنة الحاضرة (أي سنة ٥) كسنة مرجع. ويحاول منهج التعديل التناسبي تعديل العوائد الضريبية الفعلية في السنوات السابقة للسنة رقم ٥، للتوصل الى رقم يقارب الرقم الذي كان يمكن الحصول عليه لو أن النظام الضريبي للسنة الحاضرة كان ساري المفعول خلال الفترة كلها.

ويلاحظ أن آخر سنة حدث فيها تغيير استنسابي هي السنة ٤ حيث يتضمن العائد الفعلي البالغ ٢٥٠، مبلغ ٣٠ الذي يرجع الى التدبير الضريبي الاستنسابي. لذا فان نسبة العائد في السنة رقم ٤ الى العائد المتوقع في حالة عدم اتخاذ الاجراء الضريبي الاستنسابي هي:

$$\frac{T_4}{T_4 - D_4} = \frac{250}{250 - 30} = 1.1364$$

---

[1] طبق هذا الاسلوب في عدد من دراسات صندوق النقد الدولي. راجع على سبيل المثال:

Charles Y. Mansfield, "Elasticity and Buoyancy of a Tax System: A Method Applied to Paraguay," *Staff Papers*, Vol. 19 (July 1972), pp. 425-46; Hessel J. Baas and Daryl A. Dixon, "The Elasticity of the British Tax System, 1950/51-1970/71" (unpublished paper, September 1974); and Sheetal K. Chand, "Tax Revenue Forecasting: An Approach Applied to Malaysia" (unpublished paper, March 1975).

أي أن العائد خلال السنة رقم ٤ قد زاد بنسبة ١٣٫٦٤ بالمئة بسبب التغيير الضريبي في نفس السنة. ويجري الحصول على رقم تقريبي للعائد، أي الرقم الذي كان يمكن الحصول عليه لو كان نفس النظام الضريبي ساري المفعول خلال السنوات رقم ١ و٢ و٣، عن طريق زيادة المتحصلات الضريبية الفعلية في كل من هذه السنوات بنفس النسبة المئوية. وباتباع الاسلوب نفسه، نجد أن أثر الاجراء الاستنسابي في السنة رقم ٢ يؤدي الى زيادة الايراد في نفس هذه السنة بنسبة ١٦٫٦٧ بالمئة، حيث أن

$$\frac{T_2}{T_2 - D_2} = \frac{140}{140 - 20} = 1.1667$$

وفي هذه الحالة لا يحتاج للتصحيح الا ايرادات السنة رقم ١ على ضوء التغير في السنة رقم ٢. وهكذا، فلو فرضنا أن كلا الاجرائين الاستنسابيين قد اتخذا في بداية فترة البيانات، فان سلسلة الايرادات المعدلة (AT) ستصبح كالتالي تبعاً لفرضية التعديل التناسبي:

$$AT_5 = T_5 = 320$$

$$AT_4 = T_4 = 250$$

$$AT_3 = T_3 \frac{T_4}{T_4 - D_4} = 170 \times 1.1364 = 193.2$$

$$AT_2 = T_2 \frac{T_4}{T_4 - D_4} = 140 \times 1.1364 = 159.1$$

$$AT_1 = T_1 \frac{T_4}{T_4 - D_4} \frac{T_2}{T_2 - D_2} = 100 \times 1.1364 \times 1.1667 = 132.6$$

وهكذا يتم تعديل العائد الضريبي خلال السنوات ١ و٢ و٣ نتيجة للتدبير الاستنسابي المتخذ في السنة ٤، كما يجري تعديل اضافي في السنة رقم ١ لادراج تأثير التغيير الضريبي الذي ادخل في السنة رقم ٢.

غير أن طريقة الاحتساب المستخدمة في المثال الرقمي قد تكون مرهقة في حالة سلسلة طويلة مع وجود عدد كبير من التغييرات الضريبية الاستنسابية. وهناك

أسلوب بديل يتمثل في استخدام الصيغة العامة التالية:[1]

$$AT_t = T_t \left(\frac{AT_{t+1}}{T_{t+1} - D_{t+1}} \right) \quad (1)$$

تقدم هذه الصيغة العامة ميزة كبيرة من حيث سهولة الاحتساب. وفي المثال العددي البسيط يمكن احتساب السلسلة المعدلة للسنة رقم ١ كالتالي:

$$AT_1 = T_1 \left(\frac{AT_2}{T_2 - D_2} \right) = 100 \left(\frac{159.1}{140 - 20} \right) = 132.6$$

وفي هذه الحلقة الدراسية، يستخدم أسلوب التعديل التناسبي للبيانات لتوليد سلسلة ايرادات معدلة لمصر تبين الايرادات التي كان يمكن أن تتولد لو لم تكن هناك تغييرات استنسابية بالقياس الى الهيكل الضريبي لسنة ١٩٨٥/ ١٩٨٦. ويجري إعداد التقديرات الخاصة لأثر التدابير الاستنسابية على العائد الضريبي في وقت تحضير الميزانية. وفي حالة مصر، فقد وضعت السلطات عدداً من التدابير الضريبية أثناء الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦. غير أن آثار بعض هذه التدابير على الايرادات لا يتوفر عنها معلومات ولم تؤخذ بالتالي في الاعتبار عند تعديل بيانات الايرادات. ويتضمن الجدول رقم ٤ تقديرات الآثار الضريبية للتدابير الاستنسابية.

على أساس المعلومات في الجدولين ١ و٤ وباستخدام أسلوب التعديل التناسبي يمكن بناء سلاسل معدلة لايرادات الضريبة على صافي الدخل والارباح، والضرائب المحلية على السلع والخدمات، ورسوم الاستيراد، واجمالي الضرائب.

ج ـ الايرادات غير الضريبية

يتضمن الجدول رقم ٥ بيانات عن الايرادات غير الضريبية للحكومة المركزية، مصنفة حسب ما هو وارد **بالكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة**، عن

---

[1] يمكن الحصول على الصيغة العامة عن طريق التعويض الجبري البسيط كالتالي:

$$AT_1 = T_1 \left(\frac{T_4}{T_4 - D_4} \right) \left(\frac{T_2}{T_2 - D_2} \right)$$

ولكن:

$$AT_2 = T_2 \left(\frac{T_4}{T_4 - D_4} \right)$$

وبتعويض قيمة AT_2 نحصل على الصيغة العامة التالية:

$$AT_1 = T_1 \left(\frac{AT_2}{T_2 - D_2} \right)$$

السنوات المالية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥. وفي السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥، أسهمت الايرادات غير الضريبية بـ ٤١ بالمئة من اجمالي الايرادات، ومن أهمها: (١) دخل الملكية، الذي يأخذ شكل أرباح وفوائد وايجارات وعوائد. (٢) الرسوم الادارية وغيرها من الرسوم، والمبيعات غير الصناعية. (٣) الاشتراكات في صندوق معاشات الموظفين الحكوميين. وفي حالة مصر فان المصدر الاساسي لدخل الملكية هو صافي الارباح التي تحول الى الحكومة المركزية من المؤسسات العامة غير المالية والمؤسسات المالية العامة.

ومن الصعوبة بمكان ايجاد علاقات مستقرة بالنسبة لمعظم مكونات الايرادات غير الضريبية. ولهذا السبب لا يوجد أسلوب للتنبؤ ينطبق على جميع الحالات. ففي بعض الاحيان يجري التنبؤ باجمالي الايرادات غير الضريبية عن طريق ضرب نسبة إجمالي الايرادات غير الضريبية الى اجمالي الناتج (GDP) في العام السابق، في القيمة المتنبأ بها لاجمالي الناتج المحلي (GDP). ولكن بدلا من الاعتماد على هذه الطريقة الميكانيكية، قد يكون من الانسب اجراء تعديلات اجتهادية بالنسبة للبنود المختلفة على ضوء التغيرات المتوقعة في العوامل ذات الصلة.

٢ ــ التقدير الاحصائي

بعد تعديل سلسلة الايرادات الضريبية الفعلية لتأخذ في الحسبان آثار التغييرات الاستنسابية، فان الخطوات الرئيسية لعملية التنبؤ تشمل تحديد العلاقات الدالية بين الايرادات المعدلة والاوعية المختارة، وتقدير المعلمات المختلفة للمعادلات، واستخدامها في التنبؤ بالايرادات الضريبية على ضوء قيم الاوعية المعطاة.

أ ــ تحديد العلاقات الدالية

استناداً الى الاوعية البديلة المقترحة بالجدول رقم ٢، يمكن تحديد العلاقات التالية لمختلف الفئات الضريبية:

الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال

$$ATI_t = a + b \quad GDP_t \quad (١)$$

$$ln \quad ATI_t = a + b \quad ln\,GDP_t \quad (٢)$$

حيث: ATI_t ـ الايرادات المعدلة للضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال

GDP_t ـ GDP بأسعار السوق الجارية

ln ـ الرمز اللوغاريتمي للقيم.

الجدول رقم ٥ ــ مصر: الايرادات غير الضريبية للحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩٨١/ ١٩٨٢	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٣/ ١٩٨٤	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٥/ ١٩٨٦
إجمالي الايرادات غير الضريبية	٦٨٢	٨٢٣	٨٩٨	١ ٠٦٨	١ ٤٣٩	٣ ٠٦٧	٣ ٧٨٨	٤ ١٩٤	٥ ١١٢	٥ ٤٠٩	٦ ١٣٥
الايرادات غير الضريبية الجارية	٦٢٨	٧١٨	٧٥١	١ ٠٢٦	١ ١١٦	٢ ٨٧٩	٣ ١٨٧	٣ ٨٣١	٤ ٧١٧	٤ ٧٥٤	٥ ٤٦٧
٩ ــ دخل الملكية	٣٩٨	٤٥٤	٣٩٧	٥٧٢	٥٣٨	١ ٧١٣	١ ٦٤٥	٢ ٠٦٠	٢ ٠٨٨	١ ٩٦٨	٢ ١٧٦
٩ ــ ١ المشاريع العامة غير المالية والمؤسسات المالية العامة	(٢٨٥)	(٣٨٩)	(٣١٥)	(٤٧٢)	(٤٣٢)	(١ ٦٩٧)	(١ ٦٣٤)	(٢ ٠٤٥)	(٢ ٠٧٥)	(١ ٩٤٤)	(٢ ١٥٧)
٩ ــ ٢ غير ذلك من دخل الملكية	(١١٣)	(٦٥)	(٨٢)	(١٠٠)	(١٠٦)	(١٥)	(١١)	(١٥)	(١٣)	(٢٤)	(١٨)
١٠ ــ الرسوم الادارية وغيرها من الرسوم والمبيعات غير الصناعية	٤٦	٥٦	٧٤	٥٥	٦٥	٢٤٨	٢٧٢	٣٣٧	٦٩٠	٨٣٠	٩٣٩
١١ ــ الغرامات والمصادرات	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١	١	٢	٢	٢	ــ
١٣ ــ غير ذلك من الايرادات غير الضريبية	١٨٤	٢٠٨	٢٨٠	٣٩٩	٥١٣	٩١٧	١ ٢٦٩	١ ٤٣٢	١ ٩٣٧	١ ٩٥٤	٢ ٣٥٢
الايرادات الرأسمالية	٥٤	١٠٥	١٤٧	٤٢	٣٢٣	١٨٨	٦٠١	٣٦٣	٣٩٥	٦٥٥	٦٦٨
١٤ ــ مبيعات أصول رأس المال الثابت	٢٧	١٥	١٦	١١	٤	١٣	١٨	٤٥	١٢٠	٢٨٠	١٩٢
١٥ ــ مبيعات الاسهم	١	٣	٥	٣	٢	٤	٤	٥	٩	٩	٧
١٦ ــ مبيعات الاراضي والاصول غير المنظورة	٢٦	٨٧	١٢٦	٢٨	٣١٧	١٧١	٥٧٩	٣١٣	٢٦٦	٣٦٦	٤٦٩

المصدر : IMF, *Government Finance Statistics Yearbook;* 1987; and Data Fund.

الضرائب على السلع والخدمات المحلية

(٣) $AT2_t = a + b \quad C_t$

(٤) $\ln \quad AT2_t = a + b \quad \ln C_t$

حيث: $AT2_t$ = الايرادات المعدلة للضرائب على السلع والخدمات المحلية

C_t = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

الرسوم على الواردات

(٥) $AT3_t = a + b \quad M_t$

(٦) $\ln \quad AT3_t = a + b \quad \ln M_t$

حيث: $AT3_t$ = الايرادات المعدلة للرسوم على الواردات

M_t = قيمة الواردات (أساس جمركي)

إجمالي الايرادات الضريبية

(٧) $AT_t = a + b\, GDP_t$

(٨) $\ln AT_t = a + b \ln GDP_t$

حيث: AT_t = اجمالي الايرادات الضريبية المعدلة

ب ـ نتائج التقدير

يمكن تقدير معلمات المعادلات المختلفة عن طريق أسلوب المربعات الصغرى العادية، وتتضمن الفقرات اللاحقة نتائج التقدير. كما يتضمن الجدول رقم ٦ أيضاً القيم المتنبأ بها بالاستناد لبعض المعادلات. وبالنظر الى محدودية عدد المشاهدات، فان الامر يحتاج الى توخي الحرص الشديد عند تقييم نتائج الانحدار.

الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال

(١ أ) $\ln AT1_t = -6.099 + 1.335 \ln GDP_t$

$(-4.95) \qquad (10.47)$

$\overline{R^2} = 0.916$

الفترة: ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦

(١ ب)

$$AT1_t = -69.157 + 0.069\ GDP_t$$
$$(-0.40) \qquad (8.49)$$
$$\overline{R^2} = 0.877$$

الفترة: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

الضرائب على السلع والخدمات المحلية

(٢ أ)

$$\ln AT2_t = -2.071 + 0.934\ \ln C_t$$
$$(-4.59) \qquad (19.19)$$
$$\overline{R^2} = 0.973$$

الفترة: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

(٢ ب)

$$AT2_t = 71.457 + 0.062\ C_t$$
$$(1.07) \qquad (13.92)$$
$$\overline{R^2} = 0.951$$

الفترة: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

الضرائب على الواردات

(٣ أ)

$$\ln AT3_t = 0.061 + 0.852\ \ln M_t$$
$$(0.12) \qquad (13.39)$$
$$\overline{R^2} = 0.947$$

الفترة: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

(٣ ب)

$$AT3_t = 224.343 + 0.252\ M_t$$
$$(2.37) \qquad (13.49)$$
$$\overline{R^2} = 0.947$$

الفترة: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

إجمالي الضرائب

(٤ أ)

$$\ln AT_t = -0.842 + 0.952\ \ln GDP_t$$
$$(-1.86) \qquad (20.39)$$
$$\overline{R^2} = 0.97$$

الفترة الزمنية: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

(٤ ب)

$$AT_t = 478.928 + 0.241\ GDP_t$$
$$(1.85) \qquad (20.34)$$
$$\overline{R^2} = 0.976$$

الفترة الزمنية: ١٩٧٥ ــ ١٩٨٦/١٩٨٥

الجدول رقم ٦ ــ مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها للايرادات حسب المعادلات المختارة، السنوات المالية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦ [١]
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	AT1	(١ ب)	AT2	(٢ ب)	AT3	(٣ ب)	AT	(٤ ب)
١٩٧٥	٢٤١	٢٩٢	٢٥٦	٢٨٦	٦٥١	٦١٢	١ ٥٥٩	١ ٧٤٥
١٩٧٦	٢٠٢	٣٩٢	٢٩١	٣٢٧	٤٣٩	٦٠٠	١ ٥٤٠	٢ ٠٩٧
١٩٧٧	٢٨٩	٤٩٦	٣٤٧	٣٧٣	٥٩٤	٦٩٩	٢ ٥٥٩	٢ ٤٦٠
١٩٧٨	٥٤٥	٦٠٤	٤٥٠	٤٥٧	٨١٩	٨٨٨	٢ ٧٧٨	٢ ٨٤١
١٩٧٩	٦٦٩	٧٩٨	٦٧٨	٥٨٤	١ ٠٢١	٩٠٢	٣ ٣٣٣	٣ ٥٢٢
١٩٨١/١٩٨٠	١ ٥٨٢	١ ١١١	٦٨٥	٧٥٨	١ ٥٣٠	١ ٢٤٦	٥ ١٧٠	٤ ٦١٨
١٩٨٢/١٩٨١	١ ٧١٥	١ ٣٦٨	٨٢٤	٩٥٩	١ ٨١٩	١ ٧٩٥	٦ ١١٨	٥ ٥١٨
١٩٨٣/١٩٨٢	٢ ٠٧٨	١ ٦٤١	١ ٣١٢	١ ٠٧٥	١ ٨٣٢	٢ ٠٥٢	٧ ٠٠٥	٦ ٤٧٢
١٩٨٤/١٩٨٣	١ ٧١٩	١ ٩٠٠	١ ٤٣٧	١ ٣٠٨	٢ ١٠٤	٢ ٠٢٨	٧ ٣٨٥	٧ ٣٨١
١٩٨٥/١٩٨٤	١ ٩٧٨	٢ ٢٨٦	١ ٥٤١	١ ٥٧٥	٢ ٠٧٣	٢ ٠٤٩	٨ ٢٧٢	٨ ٧٣٥
١٩٨٦/١٩٨٥	٢ ٤٣٣	٢ ٥٦٣	١ ٦٣١	١ ٧٤٩	١ ٩٢٧	١ ٩٨٠	٩ ٣٧٣	٩ ٧٠٣

١ تشير السلاسل الزمنية AT, AT3, AT2, AT1 الى الايرادات الضريبية المختلفة المعدلة على ضوء أثر التدابير الضريبية الاستنسابية، كما هي معرفة في النص. وتشير الارقام في العمود التالي لكل من هذه الايرادات الى القيم المتنبأ بها لهذه الايرادات الضريبية على حسب المعادلات (١ ب)، (٢ ب)، (٣ ب)، (٤ ب)، على التوالي.

٣ ــ مسائل للمناقشة وتمارين

أ ــ مسائل للمناقشة

١ ــ أدرس علاقات الضريبة بالوعاء كما هي محددة في المعادلات المختلفة للايرادات الضريبية. وعلى وجه الخصوص:

(أ) قارن بين نتائج تقدير المعادلات المختلفة لكل فئة ضريبية.

٢ ــ ناقش الافتراضات الخاصة بأسلوب التعديل التناسبي للبيانات وحدوده المحتملة.

٣ ــ ما هي المعايير التي تطبقها في صدد الاختيار بين المواصفات المختلفة للدوال الضريبية من منظور التنبؤ بالايرادات؟

٤ ــ ناقش تأثير حدوث زيادة في الاسعار المحلية على الايرادات الضريبية.

٥ ــ عقب على السلسلة الزمنية للايرادات غير الضريبية المبينة في الجدول رقم ٥. حدد المعلومات المطلوبة للتنبؤ بالعناصر الرئيسية.

ب ــ تمارين

١ ــ استخدم أسلوب التعديل التناسبي لبناء سلسلة للايرادات الضريبية المعدلة (مع استخدام ١٩٨٥/١٩٨٦ كسنة مرجع) للبنود الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال. (ب) الضرائب المحلية على السلع والخدمات. (ج) رسوم الاستيراد. وستجد البيانات الضرورية للحساب موجودة في الجدولين رقم ١ و٤، كما يتضمن الملحق الثاني عينة لاسلوب التعديل التناسبي للبيانات.

٢ ــ تنبأ بايرادات كل فئة ضريبية، وبالايرادات الضريبية الاجمالية عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧ باستعمال المعادلات المناسبة الواردة في الصفحات ٢٠٨ و٢٠٩. ومن أجل عمل ذلك، ينبغي وضع افتراضات فيما يتعلق بمستويات اجمالي الناتج المحلي، والاستهلاك، والواردات في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧. وبالنسبة للفئات الضريبية غير فئة «الضرائب على الدخل، والارباح ومكاسب رأس المال» وفئة «الضرائب على السلع والخدمات المحلية»، وفئة «الرسوم على الاستيراد»، يمكن وضع افتراض بأنها ستزداد بنفس معدل الزيادة في اجمالي الناتج المحلي الاسمي. افترض أيضاً عدم وجود تغييرات استنسابية في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧.

٣ ــ على أساس التنبؤات التي توصلت اليها في التمرين ٢، بالنسبة للبنود الضريبية للسنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧، قم باحتساب المرونة الذاتية المتوقعة للايرادات الضريبية الاجمالية فيما يتعلق باجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية.

٤ ــ ضع تنبؤاً للايرادات غير الضريبية الاجمالية في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧، مفترضاً بأنها ستنمو بنفس معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاسمي.

القسم الثاني: التنبؤ بانفاق الحكومة

بعكس الايرادات الحكومية، فان مجال التنبؤ بمستوى النفقات الحكومية عن طريق الاعتماد على العلاقات الاقتصادية السببية هو مجال أضيق بكثير. ويرجع ذلك الى أن عملية اتخاذ قرارات الانفاق العام هي عملية ذات طبيعة سياسية في جوهرها، مما يعني أن التغييرات في نفقات الحكومة هي تغييرات استنسابية الى حد كبير. ولذا فان تقدير آثار تغير المتغيرات الاقتصادية على الانفاق الحكومي قد لا يكون أمراً سهلاً، ويرجح أن تكون نتائجه معرضة لدرجة أعلى من الشك مقارنة بحالة الايرادات

الحكومية، أضف الى ذلك أن تعقيد النظام المحاسبي للميزانية، في بعض الأحيان، يجعل من الصعب التوصل الى حصر شامل للانفاق الحكومي.

١ ـ إعداد البيانات عن مصر

يبين الجدول رقم ٧ نفقات الحكومة المركزية المصرية حسب التصنيف الاقتصادي. وخلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦، شكل الانفاق الجاري في المتوسط حوالي ٧٣ بالمئة من اجمالي النفقات، بينما شكل الانفاق الرأسمالي وصافي الاقراض ١٤ بالمئة، و١٣ بالمئة، على التوالي، من اجمالي النفقات.

ونظراً لأن حجم الحكومة في مصر كبير نسبياً، فانها تمارس تأثيراً كبيراً على الاقتصاد المحلي عن طريق سياساتها المالية. وقد تأثرت هذه باعتبارات تتعلق بحرص السلطات على تأمين مستويات معيشة المجموعات ذات الدخل المنخفض من السكان.

وخلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦، زاد الانفاق الجاري بمعدل سنوي متوسط بلغ ١٨ بالمئة. وزادت مصروفات الاجور والمهايا بدرجة أسرع في هذه الفترة (بمعدل سنوي متوسط بلغ ٢٤ بالمئة) بسبب سياسة الحكومة في توفير العمل للخريجين وزيادة مستوى الرواتب. ومن الناحية الاخرى، فان تزايد قلق السلطات حول التكاليف التي تتحملها الحكومة نتيجة لاستخدام أسلوب الدعومات للحفاظ على استقرار الاسعار والدخول الحقيقية، أدى الى تباطؤ الزيادة في الدعومات والتحويلات بالقياس الى المكونات الاخرى الاساسية للانفاق الجاري. هذا وقد بلغ متوسط معدل ارتفاع الدعومات والتحويلات ١٩ بالمئة سنوياً خلال ١٩٨١/١٩٨٢ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦. وأخيراً، وليس آخراً، كانت مدفوعات الفائدة أسرع مكونات الانفاق الجاري نمواً، حيث زادت بمعدل سنوي متوسط قدره ٢٦ بالمئة خلال الفترة موضع البحث.

تقلب الانفاق الرأسمالي تقلباً كبيراً خلال الفترة، فبعد أن ارتفع ارتفاعاً كبيراً في عام ١٩٨١/١٩٨٢ انخفض بشدة في عام ١٩٨٢/١٩٨٣ ثم باشر الزيادة بعد ذلك. أما صافي الاقراض فقد ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة، بمعدل سنوي وسطي بلغ حوالي ١٩ بالمئة.

٢ ـ التنبؤ

لا شك في أن اجمالي الايرادات والمنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية يعمل كقيد على نفقاتها. وهكذا يمكن اشتقاق التنبؤ باجمالي النفقات عن طريق تنبؤات الايرادات مع هدف معقول للعجز/الفائض الكلي بالميزانية (حيث يرتبط الأخير بالاهداف الاقتصادية الكلية للحكومة). كما أنه من المفضل وضع تنبؤات منفصلة

للبنود المختلفة للنفقات، بغرض اختبار مدى التناسق وتحسين درجة الواقعية في التنبؤ الكلي.

٣ ـ تمرين

استخدم تنبؤات الايرادات للسنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧، مع هدف لعجز الميزانية يبلغى ٢٠٠٠ مليون جنيه مصري، بغرض اشتقاق تنبؤ بالنفقات عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧. وبالاضافة الى ذلك، قم باعداد تنبؤات منفصلة للبنود المختلفة للنفقات، واختبر مدى اتساقها مع اجمالي النفقات.

الجدول رقم ٧ ـ مصر: النفقات وصافي اقراض الحكومة المركزية، حسب النمط الاقتصادي، للسنوات المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	/١٩٨٠ ١٩٨١	/١٩٨١ ١٩٨٢	/١٩٨٢ ١٩٨٣	/١٩٨٣ ١٩٨٤	/١٩٨٤ ١٩٨٥	/١٩٨٥ ١٩٨٦
إجمالي النفقات وصافي الاقراض	٣ ٢٢٩	٤ ٠٨٥	٤ ٥٦٢	٥ ٠٦٧	٦ ٦٥٠	٩ ١٧٨	١٣ ٢٧٢	١٣ ٤٤١	١٥ ٦٠٤	١٧ ٣٣٩	٢٠ ٥٣٧
النفقات الجارية	٢ ٤١٨	٢ ٦٦١	٣ ٢٠٩	٣ ٤٨٩	٤ ٥١٦	٦ ٣٣٣	٩ ٣٤٧	٩ ٦٣٧	١٢ ٥١٩	١٢ ٨٩١	١٥ ٠٥٥
١ ـ انفاق على السلع والخدمات	١ ٠٣٢	١ ٢٠٥	١ ٣٨٥	١ ٥٣٥	١ ٧٥٥	٣ ٠٢٩	٤ ١١٨	٤ ٧٠٥	٦ ٠٣٤	٧ ٠٠١	٧ ٧١٩
١ ـ ١ الاجور والمهايا	(٥٢٤)	(٦٤٠)	(٧٩٢)	(٩٠٤)	(٩٩٣)	(١ ٤٦٨)	(٢ ٠١٢)	(٢ ٢٣٦)	(٢ ٦٥٧)	(٣ ٢٥٤)	(٣ ٤٩٧)
١ـ ٤ مشتريات أخرى من السلع والخدمات	(٥٠٨)	(٥٦٥)	(٥٩٣)	(٦٣١)	(٧٦٢)	(١ ٥٦١)	(٢ ١٠٦)	(٢ ٤٦٩)	(٣ ٣٧٧)	(٣ ٧٩٧)	(٤ ٢٢٢)
٢ ـ مدفوعات الفائدة	٨٣	٩٩	١٦٩	٢٩٧	٤٦٢	٤٦٦	٥١٦	٨٩٩	١ ١٢٨	١ ٢٧٢	١ ٥٥٦
٣ ـ دعوم وتحويلات	١ ٣٠٣	١ ٣٥٧	١ ٦٥٥	١ ٦٥٧	٢ ٢٩٩	٢ ٨٣٨	٤ ٧١٣	٤ ٠٣٣	٥ ٣٥٧	٤ ٦١٨	٥ ٧٧٠
النفقات الرأسمالية	٤٩٦	١ ١١٢	٧٠٢	٦٦٣	١ ٠٧٤	١ ٥٥٩	٢ ٢٤٩	١ ٥٥٨	١ ٨٣٤	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٧
٤ ـ الحصول على أصول رأسمالية ثابتة	١٩٩	٧٥٧	٣٥٣	٤٧٠	٦٥٣	٨٧٦	١ ١٨٣	١ ١٣٩	١ ٣٦٨	١ ٥٨٧	٢ ٠٢٨
٥ ـ مشتريات الاسهم	٢٠	٨٤	٧٤	٢٢	٢٤	١	—	—	—	—	—
٧ ـ تحويلات رأسمالية	٢٧٧	٢٧١	٢٧٥	١٧١	٣٩٧	٦٨٢	١ ٠٦٦	٤١٩	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٩
الاقراض ناقص السداد (صافي الاقراض)	٣١٥	٣١٢	٦٥١	٩١٥	١ ٠٦٠	١ ٢٨٦	١ ٦٧٦	٢ ٢٤٦	٢ ٢٤٣	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥

المصدر : IMF, *Government Finance Statistics Yearbook;* 1987; and Data Fund.

الملحق الأول

مصر: التدابير الضريبية الاستنسابية التي تتوفر بيانات عن آثارها الايرادية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦

١٩٧٦ تغيير أساس تقييم رسوم الاستيراد.
الايراد الاضافي المتوقع هو ٦٠ مليون جنيه مصري.
تحسين إدارة الضرائب على الدخل، ٨٠ مليون جنيه مصري.

١٩٧٧ ١ـ تغييرات في معدلات الرسوم الجمركية. الايراد الاضافي المتوقع هو ١٨ مليون جنيه مصري.

٢ـ إزالة ضريبة احتجاز الفائدة. الخسارة المتوقعة في الايراد تبلغ ٦ مليون جنيه مصري.

٣ـ زيادة رسوم الانتاج على الخمور وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة. الايراد الاضافي هو ١٤ مليون جنيه مصري.

١٩٧٨ زيادة في إعفاءات ضريبة الدخل. تقدر الخسارة في الايرادات حوالي ١٣ مليون جنيه مصري.

١٩٨٣/١٩٨٤ ١ـ زيادة في معدل الضريبة على أرباح الأعمال. الايراد الاضافي المتوقع هو ٢٥ مليون جنيه مصري.

٢ـ زيادة في بعض الرسوم الجمركية، وحصر نطاق بعض الاعفاءات. الايراد الاضافي المتوقع هو ٥٧ مليون جنيه مصري.

١٩٨٤/١٩٨٥ ١ـ زيادة ضريبة الأرباح للشركات من ٣٢ بالمئة الى ٤٠ بالمئة، وضريبة إضافية قدرها ٢ بالمئة على أرباح الأفراد والشركات التي يزيد دخلها عن ١٨ ألف جنيه مصري. يقدر العائد بنحو ٩٨ مليون جنيه.

٢ـ زيادات إنتقائية في الرسوم الجمركية وتحسين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية. يقدر العائد بنحو ٧٢ مليون جنيه.

١٩٨٥/١٩٨٦ لم يتم اتخاذ أية تدابير ضريبية، وكان هناك اقتراحاً لاصلاح التعرفة الجمركية في ذلك العام، وقدّر العائد منه بنحو ٦٩٤ مليون جنيه ولكن الاقتراح لم ينفذ.

الملحق الثاني

مصر: جدول إيضاحي لبيان أسلوب التعديل التناسبي للبيانات، الايراد الضريبي (السنة المالية المستخدمة كسنة مرجع: ١٩٨٥/١٩٨٦)

t	T_t	D_t	$T_t - D_t$	$AF_t = \frac{AT_{t+1}}{T_{t+1} - D_{t+1}}$	$AT_t = AF_t \times T_t$
١٩٨٦/١٩٨٥	٩ ٣٧٣	–	٩ ٣٧٣	١٫٠	٩ ٣٧٣
١٩٨٥/١٩٨٤	٨ ٢٧٢	١٧٠	٨ ١٠٢	١٫٠	٨ ٢٧٢
١٩٨٤/١٩٨٣	٧ ٢٣٣	٨٢	٧ ١٥١	٢١٠ ١٫٠	٧ ٣٨٥
١٩٨٣/١٩٨٢	٦ ٧٨٣	–	٦ ٧٨٣	٣٢٧ ١٫٠	٧ ٠٠٥
١٩٨٢/١٩٨١	٥ ٩٢٤	–	٥ ٩٢٤	٣٢٧ ١٫٠	٦ ١١٨
١٩٨١/١٩٨٠	٥ ٠٠٧	–	٥ ٠٠٧	٣٢٧ ١٫٠	٥ ١٧١
١٩٧٩	٣ ٢٢٧	–	٣ ٢٢٧	٣٢٨ ١٫٠	٣ ٣٣٣
١٩٧٨	٢ ٦٩٠	١٣-	٢ ٧٠٣	٣٢٨ ١٫٠	٢ ٧٧٨
١٩٧٧	٢ ٤٩١	٢٦	٢ ٤٦٥	٢٧٧ ١٫٠	٢ ٥٦٠
١٩٧٦	١ ٤٨٣	١٤٠	١ ٣٤٣	٣٨٥ ١٫٠	١ ٥٤٠
١٩٧٥	١ ٣٥٩	–	١ ٣٥٩	٤٦٧ ١٫١	١ ٥٥٨

الرمـــوز:

t = سنة مالية
T = الايراد الفعلي من الضريبة على الدخل
D = تقدير لأثر الاجراءات الاستنسابية على الايراد في سنة اتخاذ الاجراء
AF = عامل تعديل حيث ١٩٨٥/١٩٨٦ هي سنة المرجع (لاحظ أن $AF_t = 1$ في السنوات ١٩٨٤/١٩٨٥ و١٩٨٥/١٩٨٦).
AT = إيراد معدل حيث ١٩٨٥/١٩٨٦ هي سنة المرجع (لاحظ أن $T_t = AT_t$ لعام ١٩٨٤/١٩٨٥ و١٩٨٥/١٩٨٦).

الفصل التاسع
الحلقة الدراسية التطبيقية ٧

التنبـــؤ
بمــيزان المــدفــوعــات

مقدمة

إن للتنبؤ بميزان المدفوعات أهمية خاصة في البلدان النامية ذات القطاعات الخارجية الكبيرة،[١] والتي يحتمل أن تكون عوائد صادراتها غير مستقرة. وفضلا عن ذلك، فان التنبؤ باحتياجات التمويل المحتملة لدعم ميزان المدفوعات وتأثير سياسات التصحيح المقترحة تعتبر عناصر هامة في البرامج المالية المدعومة من الصندوق. وتناقش هذه الحلقة الدراسية التطبيقية بعض الأساليب الممكنة للتنبؤ بميزان المدفوعات وتوضح طريقة تطبيق هذه الأساليب باستعمال البيانات المصرية.

تمثل تنبؤات ميزان المدفوعات إحدى الجوانب الأكثر صعوبة في عملية تنبؤات المجملات الاقتصادية. وبحسب التعريف، فان دراسة القطاع الخارجي تشمل العلاقات المتبادلة مع بقية العالم ولذلك يتحتم وجود افتراضات بشأن التطورات في البلدان الأخرى. وبالاضافة الى الحاجة الى تناول التطورات في البلدان الأخرى، فان تنوع مكونات ميزان المدفوعات يساهم في تعقيد التحليل حيث أنه قد تكون هناك اختلافات كبيرة في أنواع العلاقات السلوكية المستخدمة لتفسير البنود في حسابات التجارة، أو الخدمات، أو رأس المال. وفضلا عن ذلك، فان صياغة علاقات سلوكية مستقرة لبنود معينة قد يكون صعباً بصفة خاصة في البلدان التي لديها ضوابط على الواردات أو على النقد الأجنبي.

وفي حالة مصر، هناك أيضاً مشكلات تتعلق بالبيانات. فعلى سبيل المثال، فان التغيرات في مجال تغطية بعض بنود ميزان المدفوعات جعلت من الصعب المقارنة بين هذه البنود عبر الوقت أو باستخدامها في تقدير معادلات انحدار. ولهذا السبب، تركز هذه الحلقة الدراسية التطبيقية على تقدير المجملات الرئيسية بدلا من مكونات

---

١ بلغ حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج متوسطاً قدره ٤٧ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣ ــ ١٩٨٦/٨٥.

هذه المجملات. وكذلك فقد أدخلت في عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠ تعديلات في الفترة التي تقاس عنها بيانات الحسابات القومية والتي استخدم بعضها لشرح تطورات معينة لميزان المدفوعات. وبالتحديد، فان بيانات الحسابات القومية للأعوام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٩ ترتبط بسنوات تقويمية، في حين أنه قبل ١٩٧٢ ومنذ ١٩٨٠ ترتبط هذه البيانات بسنوات مالية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. ولأن معظم بيانات معادلات الانحدار في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية متاحة عن سنوات تقويمية، فقد تم وضع تقديرات لاجمالي الناتج المحلي ولمخفض إجمالي الناتج المحلي كذلك عن السنوات التقويمية ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ و١٩٨٠ ــ ١٩٨٦ لتوحيد فترة القياس لهذه البيانات خلال فترة العينة.[١]

تنقسم هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى الاقسام التالية. يحتوي القسم الأول على معلومات بشأن هيكل القطاع الخارجي في مصر والتطورات الاقتصادية الأخيرة فيما يتعلق بميزان المدفوعات. ويقدم القسم الثاني عرضاً سريعاً للعوامل التي يمكن أن تؤثر في تطورات القطاع الخارجي. أما القسم الثالث فيقدم بعض المبادىء التوجيهية والمعادلات المقدرة لغرض التنبؤ بتطورات ميزان المدفوعات.

القسم الأول: القطاع الخارجي في مصر

يقتضي التنبؤ بالبنود الأساسية لميزان المدفوعات إجراء تحليل لهيكل القطاع الخارجي، ومعرفة تأثير السياسات العامة عليه، وكذلك دراسة التطورات الأخيرة في بنود ميزان المدفوعات.

١ ــ هيكل القطاع الخارجي

يقدم الجدول رقم ١ التركيب السلعي للواردات. وعلى أساس جمركي، مثلت السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة حوالي ٦٣ بالمئة من واردات السلع في السنوات الأخيرة، والسلع الاستهلاكية حوالي ٢٣ بالمئة، والوقود والسلع الأولية البقية. واتجه أكثر من ثلثي إجمالي الواردات الى القطاع العام. وقد ارتفعت واردات القطاع الخاص، والتي تمول من خلال سوق «الصرف الذاتي» ارتفاعاً سريعاً في السنوات الأخيرة. وخلال الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ١٩٨٦/١٩٨٧، إرتفع نصيب السلع الاستهلاكية من الواردات عن طريق الصرف الذاتي (باستثناء تلك التي استوردتها الشركات بموجب القانون رقم ٤٣) من ٢٤ بالمئة الى ٤٥ بالمئة نظراً لأن تحويلات العمال أدت الى زيادة تدريجية في الدخول الفردية المتاحة لمجموعات الدخل الأدنى ذات الميول الحدية المرتفعة للاستهلاك. وفي نفس الوقت، إنخفض نصيب السلع الرأسمالية من ٢٩ بالمئة الى ٢١ بالمئة، عاكساً أيضاً حالة الركود التي أصابت النشاط الاستثماري

١ أنظر الحاشية رقم ٢، الجدول الأول بالملحق الأول من هذا الفصل.

الجدول رقم ١ ــ مصر: الواردات من الفئات المتنوعة، ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦

	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦ تقديرات مبدئية
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
ميزانية النقد الأجنبي	٦ ٧٣٧	٧ ٤٨٢	٧ ٦٤٦	٦ ٧٠٨	٥ ٢٠٢
سجل النقد	٥ ٩٦٦	٦ ٧١٤	٦ ٧٧١	٦ ٠٠٦	٤ ٥٧٣
التعديل الاحصائي	٧٧١	٧٦٨	٨٧٥	٧٠٢	٦٢٩
الصرف الذاتي	٢ ٠٥٦	٢ ٦٥٩	٢ ٦٥٨	٢ ٥٩٨	٢ ٣٨٢
شركات بموجب القانون ٤٣	٣٦٧	٣٧٥	٣٧٥	٤٣٨	٦١١
أخرى[1] منها:	١ ٦٨٩	٢ ٢٨٤	٢ ٢٨٣	٢ ١٦٠	١ ٧٧١
سلع وسيطة	(٧٨٥)	(١ ٠٨٣)	(١ ١٢٣)	(٩٥٦)	(٥٦٠)
سلع رأسمالية	(٤٩٥)	(٥١١)	(٦١٠)	(٤٢٢)	(٣٦٩)
سلع إستهلاكية	(٤٠٣)	(٦٨٦)	(٥٤١)	(٧٦٩)	(٧٩٩)
المشاركة في حصص رأس المال	٢٤٧	١٤٦	٢١٢	٢١٩	١٧٦
الاجمالي	٩ ٠٤٠	١٠ ٢٨٧	١٠ ٥١٦	٩٥٢	٧ ٧٦٠
	(بالمئة من الاجمالي)[2]				
الوقود[3]	٣ر٦	٥ر٤	٣ر٢	٣ر٤	٢ر٤
السلع الأولية	١١ر٢	٩ر٦	١٠ر٢	١٠ر٦	١٠ر٦
السلع الوسيطة	٣٢ر٨	٣٣ر١	٣٥ر٦	٣٩ر٨	٣٩ر٦
السلع الرأسمالية	٢٧ر٦	٢٧ر٩	٢٦ر٢	٢٣ر٤	٢٤ر٧
السلع الاستهلاكية	٢٥ر٠	٢٤ر٠	٢٤ر٧	٢٢ر٨	٢٢ر٧
المعمرة	(٦ر٧)	(٦ر٧)	(٦ر٤)	(٣ر٤)	(٣ر٤)
غير المعمرة	(١٧ر٤)	(١٧ر٣)	(١٨ر٣)	(١٩ر٤)	(١٩ر٣)
الاجمالي	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments,* May 10, 1988 (SM/88/104).

١ تشمل الواردات ا لتي مولت عن طريق البنوك من مواردها الخاصة بمبلغ ١٢٩ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٢/٨١ و١٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٣/٨٢ و٣١ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٥/٨٤. والجزء الذي لم يدرج يمثل واردات المواد الخام.

٢ إعتماداً على سجلات الجمارك ومن ثم فانها تختلف عن الأرقام الخاصة بميزان المدفوعات التي تعتمد الى حد كبير على سجلات رقابة النقد.

٣ تقدر واردات البترول بأقل بكثير من قيمتها في كل من سجلات الجمارك ورقابة النقد.

للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة.

في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، أصبحت صادرات النفط الدعامة الأساسية للمتحصلات من النقد الأجنبي في حين انخفضت أهمية الصادرات التقليدية وأساسها القطن. ومع ذلك، فان انخفاض أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة، مع الزيادة المستمرة للاستهلاك المحلي من منتجات البترول بأسعار مدعمة، جعل من الصعب الابقاء على المستوى المرتفع للصادرات الذي تم الوصول اليه في عام ١٩٨٢ (الجداول ٢ و٣). وتتكون الصادرات الأساسية غير النفطية من القطن الخام،

الجدول رقم ٢ ـ مصر: التركيب السلعي للصادرات، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦
(بالمئة من الاجمالي)[١]

	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
البترول والمنتجات البترولية	٧٢٫٣	٦٧٫٩	٦٨٫٤	٧١٫٠	٤٦٫٩
النفط الخام	٥٦٫٢	٥٥٫٠	٥٩٫٨	٦١٫١	٣٨٫٢
منتجات البترول	١٦٫١	١٢٫٩	٨٫٦	٩٫٨	٨٫٨
واردات المنتجات	—	—	—	—	—
المنتجات الأولية	١٥٫٩	١٧٫٣	١٦٫٥	١٤٫٦	٢٠٫٠
القطن الخام	١٠٫٠	١٢٫٠	١١٫٥	١٠٫٢	١١٫٥
الأرز	٠٫٣	٠٫٤	٠٫٣	٠٫٢	٠٫٧
البرتقال	١٫٧	١٫٧	٢٫٠	١٫٥	٢٫٩
منتجات أخرى	٤٫٠	٣٫١	٢٫٧	٢٫٦	٤٫٨
منتجات شبه مصنعة	٥٫٩	٦٫٦	٦٫٩	٦٫٥	١٨٫٤
غزل القطن والنفاية	٤٫٠	٥٫٢	٥٫٩	٥٫٧	١٥٫٣
منتجات أخرى	١٫٩	١٫٥	١٫٠	٠٫٨	٣٫١
منتجات كاملة التصنيع	٥٫٩	٨٫٢	٨٫٢	٨٫٠	١٤٫٧
القطن المنسوج	٠٫٧	١٫٢	١٫٥	٣٫٤	٣٫٧
منتجات الأنسجة	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٧	٠٫٨	١٫٥
السكر	٠٫٣	٠٫١	—	—	—
الكيماويات	٠٫٥	—	—	—	٠٫١
منتجات أخرى	٣٫٩	٦٫٣	٥٫٩	٥٫٧	٩٫٣
الاجمالي	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

المصدر:

Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104).

١ النسب المئوية محسوبة على أساس بيانات الصادرات المقدمة الى صندوق النقد الدولي.

والمنسوجات القطنية، والمعادن الأساسية،[1] ومنتجات زراعية متنوعة (مثل الخضروات والفول السوداني) والكيماويات. وعانت الصادرات غير النفطية من الركود في السنوات الماضية نتيجة عدة أسباب رئيسية هي اتباع سياسات مالية توسعية مع أسعار محلية مدعمة، وتقلص ربحية صناعات الصادرات في ظل السياسات السائدة لسعر الصرف والتجارة والأسعار، وتأثر الانتاج الموجه للتصدير بصعوبة الحصول على السلع الوسيطة المستوردة نتيجة عدم توفر النقد الأجنبي. وتتبوأ تجارة مصر مع البلدان الصناعية مركزاً هاماً، إذ بلغت الصادرات لتلك البلدان ٥٦ بالمئة في عام ١٩٨٦ وبلغت الواردات ٧١ بالمئة في نفس العام (الجدول رقم ٣).

تعتبر التحويلات الخاصة بدون مقابل من أكبر بنود الحساب الجاري الأخرى وأكثرها تقلباً. وهي تتكون أساساً من تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وقد بلغت هذه التحويلات حوالي ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٤، ولكنها انخفضت بعد ذلك وبلغ ٢ر٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ (الجدول رقم ٤). ويرجع انخفاض التحويلات الخاصة في السنوات الأخيرة الى ظروف الكساد في الدول النفطية المجاورة والقيود التي فرضتها بعض هذه البلاد على تحويلات العاملين، وكذلك عدم جاذبية أسعار الصرف والفائدة المحلية. ومنذ إعادة افتتاح قناة السويس في عام ١٩٧٥، أصبحت القناة مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، وبلغت حصيلتها ما يقرب من ١ر١ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦. وبلغت متحصلات دخل الاستثمار التي تمثل أساساً الفوائد على الأصول الأجنبية للنظام المصرفي المصري ما يقرب من ٥ر٠ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦. وزادت مدفوعات الخدمات بصورة مطردة حتى بلغت ٤ر٤ مليار دولار في عام ١٩٨٥، ويرجع جزء كبير من الزيادة الى ارتفاع مدفوعات الفوائد على دين مصر الخارجي.

كانت القروض الطويلة الأجل من أهم بنود الحساب الرأسمالي حتى عام ١٩٨٢. وخلال الفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٦، إنخفضت قروض القطاع الرسمي التي تتسم أغلبها بشروط ميسرة من حكومات ومؤسسات إقليمية ودولية، من ٢ر١ مليار دولار الى ٦ر٠ مليار دولار. وفي نفس الوقت إرتفعت مدفوعات سداد هذه القروض. وبينما نقصت أهمية القروض الطويلة الأجل تزايدت أهمية الاستثمار المباشر حيث بلغ حوالي ثلثي ميزان الحساب الرأسمالي في عام ١٩٨٦.

يشمل نظام الصرف في مصر ثلاثة أسواق (أو مجمعات) للنقد الأجنبي.[2] وبموجبه يتعين تسليم إيرادات النقد الأجنبي من صادرات القطن الخام والأرز والبترول

---

١ ومنها إنتاج الألمونيوم الذي يتلقى دعومات كبيرة في صورة أسعار منخفضة للوقود والكهرباء.

٢ ينطبق وصف نظام الصرف في مصر الوارد هنا على الفترة ما قبل أيار/ مايو ١٩٨٧.

ورسوم قناة السويس ورسوم خط سوميد الى **مجمع البنك المركزي**، الذي يقوم أساساً بتمويل الواردات من المواد الغذائية الأساسية (القمح والدقيق وزيت الطعام والسكر والشاي) والمبيدات الحشرية والأسمدة. وتتم أيضاً معظم معاملات رأس المال للقطاع العام في هذه السوق. وقد ظل نطاق تغطية مجمع البنك المركزي وسعر الصرف المطبق على معظم المعاملات من خلاله (٠ر٧ جنيه مصري يساوي ١ دولار أمريكي، للشراء) دون تغيير منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. أما **مجمع البنوك التجارية**، فيمول بدرجة كبيرة من التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج، وحصيلة السياحة وحصيلة الصادرات الأخرى (عدا القطن والارز والبترول)، بينما يقوم أساساً بتمويل واردات القطاع العام الأخرى (غير تلك المخصصة لمجمع البنك المركزي) وبعض المعاملات الرأسمالية. وظل سعر الصرف الرسمي لمجمع البنوك التجارية البالغ ٠ر٨٣١٦٨ جنيه

الجدول رقم ٣ ــ مصر: إتجاه التجارة، ١٩٨٣ ــ ١٩٨٦
(بالمئة من الاجمالي)

	الصادرات				الواردات			
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
البلدان الصناعية	٥٠ر٠	٥١ر١	٤٦ر٨	٥٦ر١	٦٩ر٥	٦٧ر٨	٦٨ر٩	٧٠ر٨
الولايات المتحدة	٦ر٦	٥ر٥	٩ر٠	٣ر٠	١٦ر١	١١ر٤	١٣ر٠	١٨ر٠
اليابان	٢ر٦	٣ر٢	٣ر١	٦ر٢	٥ر٠	٦ر٣	٥ر٢	٥ر١
فرنسا	٩ر٥	٦ر٦	١١ر٦	٦ر٠	٦ر٩	٧ر٨	٧ر٠	٨ر٥
ألمانيا	٢ر٢	٣ر٤	٢ر٢	٤ر٨	١٠ر٦	١٠ر٢	٩ر٦	١٠ر٥
إيطاليا	١٨ر١	١٧ر٢	١٧ر٧	١٩ر٢	٨ر٠	٨ر٦	٧ر٦	٧ر٥
المملكة المتحدة	١ر٦	١ر٧	١ر٠	١٠ر٨	٣ر٦	٣ر٥	٤ر٣	٤ر٩
بلدان أخرى	٩ر٤	١٣ر٥	١٠ر٣	٦ر١	١٩ر٣	٢٠ر٠	٢٢ر٢	١٦ر٣
البلدان المصدرة للنفط	٣ر١	٣ر٧	٣ر٧	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٧	٢ر١	١ر٨
البلدان النامية غير النفطية	٢٧ر٩	٣٠ر٦	٣٥ر٠	٢٥ر٣	١٧ر٢	١٩ر٠	١٨ر٨	١٨ر٢
الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، الخ	١٠ر٥	٨ر٤	٨ر٣	٨ر٦	٥ر٣	٤ر٩	٦ر٠	٥ر٢
بلدان غير محددة	٨ر٥	٦ر٢	٦ر٢	٧ر٢	٥ر٤	٥ر٦	٤ر٢	٤ر٠

المصدر: International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments*, May 10, 1988 (SM/88/104).

مصري للدولار الأمريكي (للشراء) دون تغيير منذ آب/أغسطس ١٩٨١. ثم تزايدت بعد ذلك المعاملات التي تتم في هذا المجمع بسعر صرف مميز أقل من سعر الصرف الرسمي، وشارك السوق الحر «سوق الصرف الذاتي» مع مجمع البنوك التجارية في بعض مصادر التمويل (تحويلات العمال، ومعظم متحصلات الصادرات التي يمكن الاحتفاظ بنسبة منها، ومتحصلات السياحة). وقام السوق الحر بتغطية متطلبات معظم المعاملات الخارجية المنظورة وغير المنظورة للقطاع الخاص.

٢ ـ التطورات الأخيرة لميزان المدفوعات

في عام ١٩٨١ تدهور وضع الحساب الجاري لمصر حيث ارتفع العجز الى ١ر٢ مليار دولار نظراً لزيادة الواردات ومدفوعات الخدمات (خصوصاً مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي)، والانخفاض الشديد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج (الجدول رقم ٤).[١] وقد أدى الانخفاض في تدفق تحويلات العاملين الى قصور في عرض النقد الأجنبي المتاح لتمويل واردات القطاع الخاص والى استحداث إجراءات إدارية للحد من الواردات. وانخفضت الواردات خلال العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣ وساهم هذا الانخفاض، بالاضافة الى الزيادة في التحويلات الخاصة بدون مقابل، في تراجع عجز الميزان الجاري ليصل مرة أخرى الى ٤ر٠ مليار دولار في عام ١٩٨٣.

ومرة أخرى، في عام ١٩٨٤، إرتفع عجز الحساب الجاري الى ١ر٢ مليار دولار نتيجة للزيادة الحادة في الواردات السلعية (٧ر١ مليار دولار) ومدفوعات الخدمات (٣ر٠ مليار دولار) بينما زادت الحصيلة الجارية للنقد الأجنبي بمقدار ٤ر٠ مليار دولار فقط. وتبع ذلك، في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، إنخفاضاً كبيراً في كل من حصيلة الصادرات (وخصوصاً البترول والمنتجات البترولية وبعض الخدمات) والتحويلات الخاصة بدون مقابل، مما أدى الى تشديد القيود على الواردات وانخفاض قيمتها (وخصوصاً الواردات السلعية). وكانت نتيجة هذه التطورات أنه انخفض عجز الحساب الجاري الى ٩ر١ مليار دولار في عام ١٩٨٦.

ساهمت التدفقات الرأسمالية بشكل كبير في تمويل عجز الحساب الجاري. وكما سبق ذكره فقد زاد الاستثمار المباشر بالتدريج حتى بلغ حوالي ٢ر١ مليار دولار في عام ١٩٨٦، بينما انخفضت السحوبات على القروض (وخصوصاً من قبل القطاع الرسمي) وارتفعت معدلات السداد. كذلك لعب التمويل الاستثنائي دوراً متزايداً في تمويل عجز الحساب الجاري حيث ارتفع من ٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣ الى ٣٧٠ مليون دولار

---

١ إن الانخفاض الواضح في التحويلات النقدية من خلال النظام المصرفي يمكن أن يعزى أساساً الى الفارق المتزايد بين سعر «الصرف الذاتي» وسعر البنوك التجارية، الذي أدى الى تحويل هذه المعاملات الى سوق «الصرف الذاتي».

الجدول رقم ٤ ــ مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦ [١]
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ميزان الحساب الجاري	-٤٣٨	-٢ ١٣٦	-١ ٨٥٢	-٤١١	-٢ ٠٨١	-٢ ٢٤٥	-١ ٨٧٠
الميزان التجاري	-٢ ٩٦٠	-٣ ٩١٩	-٣ ٧١٥	-٣ ٨٢٢	-٥ ٣٨٦	-٤ ٥٠٣	-٤ ٠١١
الصادرات (فوب)	٣ ٨٥٤	٣ ٩٩٩	٤ ٠١٨	٣ ٦٩٣	٣ ٨٦٤	٣ ٨٣٦	٢ ٦٣٢
البترول والمنتجات البترولية	٢ ٥١٢	٢ ٨١٧	٢ ٨٩٣	٢ ٤٦٥	٢ ٤٩٣	٢ ٦٤٢	١ ٣٨٥
القطن الخام	٣٣٠	٣١٣	٣٤٠	٣٥٦	٤٦٣	٣٨١	٣٤٢
منتجات أخرى	١ ٠١٢	٨٦٩	٧٨٥	٨٧٢	٩٠٩	٨١٣	٩٠٥
الواردات (فوب)	-٦ ٨١٤	-٧ ٩١٨	-٧ ٧٣٣	-٧ ٥١٥	-٩ ٢٥٠	-٨ ٣٣٨	-٦ ٦٤٣
سلع أخرى وخدمات والدخل (صاف)	-٢٦٩	-٤٤٧	-٦١٨	-٢٧٧	-٦٧٦	-٩٥٨	-٣٧٥
المتحصلات	٢ ٦٦٢	٢ ٩٣٨	٣ ٢٠٢	٣ ٥٧٠	٣ ٥١٢	٣ ٤٤٢	٣ ٧٦٤
دخل الاستثمار	٢٧٠	٤٠١	٤٠٢	٤٣٧	٥٢٢	٤١٨	٤٠٦
رسوم قناة السويس	٦٦٣	٨٨٨	٩٤٠	٩٧٠	٩٥١	٩٣٥	١ ٠٩٨
خدمات الركاب وأوجه النقل الاخرى	٥٩١	٦٩٩	٨٠٥	٨٥٧	٨٤٥	٨٧٠	٨٢٧
السفر	٥٩٣	٤١٨	٣٤٦	٢٨٥	٣٢٨	٤١٧	٢٨٠
جوانب أخرى	٥٤٥	٥٣٢	٧٠٩	١ ٠٢١	٨٦٦	٨٠٢	١ ١٥٣
المدفوعات	-٢ ٩٣١	-٣ ٣٨٥	-٣ ٨٢٠	-٣ ٨٤٧	-٤ ١٨٨	-٤ ٤٠٠	-٤ ١٣٩
الشحن	-٧٥٧	-٨٨٠	-٨٥٩	-٨٣٥	-١ ٠٢٨	-٩٢٧	-٧٣٨
دخل الاستثمار	-٥٨٨	-٨٩٧	-١ ٠٩٢	-١ ٠٧٩	-١ ٠٩٢	-١ ٢١٠	-١ ١٢٧
خدمات الركاب وأوجه النقل الأخرى	-٢٦٣	-٢٢٩	-٢٦٧	-٣١٦	-٣١٦	-٣٥٠	-٣٥١

الجدول رقم ٤ ـ مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ [١] (تتمة)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
السفر	١٦٨-	١٧٤-	١٧٩-	١٥١-	١٤٦-	١٠٦-	٥٢-
جوانب أخرى	١ ١٥٥-	١ ٢٠٥-	١ ٤٢٣-	١ ٤٦٦-	١ ٦٠٦-	١ ٨٠٧-	١ ٨٧١-
التحويلات الخاصة بدون مقابل	٢ ٧٩١	٢ ٢٣٠	٢ ٤٨١	٣ ٦٨٨	٣ ٩٨١	٣ ٢١٦	٢ ٥١٥
التحويلات الرسمية بدون مقابل، لم تدرج في مكان آخر	—	—	—	—	—	—	—
ميزان الحساب الرأسمالي	١ ٠١٣	٢ ٠٦٦	١ ٤٧٣	٢٧٨	١ ٧٠٠	١ ٣٥٠	١ ٨٩٤
الاستثمار المباشر	٥٤١	٧٤٧	٢٨٥	٤٧١	٧١٣	١ ١٧٥	١ ٢١١
إستثمار الحافظة	٥	٧	—	٦	١	٢٠	—
قروض طويلة الأجل	٦٩٦	٤٣١	٦٩٢	١٨٢-	٤٥٦	٢٧٤	٥٧-
القطاع الرسمي							
السحوبات	١ ٠٧٦	١ ٠١٤	١ ١٥٠	٧٨٨	٨٤٩	٧٢٥	٦٣٨
التسديدات	٢٩٧-	٤٨٧-	٣٦٣-	٣٩٧-	٣٩٩-	٦٨٥-	٥٩٠-
القطاعات الأخرى							
السحوبات	٧٨٦	٨٠٠	٩٧٣	٧١٠	٩٢٧	١ ١١١	٧٩٠
التسديدات	٨٦٩-	٨٩٦-	١ ٠٦٨-	١ ٢٨٣-	٩٢١-	٨٧٧-	٨٩٥-
رأس مال آخر طويل الأجل	٢٩١-	٨٤٤	٤١٣	٣٦١	٧١	٢١٦	٥٧٢
رأس مال آخر قصير الأجل	٦١	٣٦	٨٣	٣٧٧-	٤٥٩	٣٣٥-	١٦٨

صافي السهو والخطأ	٣٥	١٢٤	١٣٢	٢١٣	١١٥	٦٦٤	٩٦-
البنود المقابلة	٣٦-	٤٢٠-	١٩١-	٧٧-	٢٤	٥٦-	٢٤٩-
تخصيصات حقوق السحب الخاصة	٣١	٣٠	—	—	—	—	—
تغيرات التقييم في الاحتياطيات	٦٧-	٤٥٠-	١٩١-	٧٧-	٢٤	٥٦-	٢٤٩-
الميزان الكلي باستثناء التمويل الاستثنائي	٥٧٣	٣٦٨-	٤٣٦-	٥	٢٤٢-	٢٨٧-	٣٢٢-
التمويل الاستثنائي[٢]	٨٩	١١٦	٤٦٠	٧٤	٢١١	٣٥٠	٣٧٠
الميزان الكلي	٦٦٢	٢٥٢-	٢٤	٧٩	٣٢-	٦٣	٤٨

المصدر: .IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook,* 1985; and *International Financial Statistics Yearbook,* 1987

١ إحصاءات ميزان المدفوعات مستمدة من سجلات رقابة النقد. وهي لا تشمل المعاملات المتعلقة بالمساعدات العسكرية.

٢ يشمل التمويل الاستثنائي منح حكومية أو منح حساب الدعم وقروض صندوق الاستثمان، وقروض الى الحكومة والبنك المركزي وإيداعات رسمية لدى البنك المركزي.

في عام ١٩٨٦. وسجل الميزان الكلي فوائض متواضعة في كل عام منذ عام ١٩٨٢ فيما عدا عام ١٩٨٤ حيث سجل في هذه السنة عجزاً طفيفاً.

القسم الثاني: منهجية للتنبؤ بميزان المدفوعات [١]

يمكن أن يبدأ التنبؤ بميزان المدفوعات بالنسبة لأي برنامج مالي من العلاقة التعريفية بين التغيرات في صافي الأصول الخارجية (NFA) والبنود الأخرى في ميزان المدفوعات:

$$\Delta NFA_t = X_t - M_t + SERVR_t - SERVP_t + UT_t + CM_t + ERR_t \quad (١)$$

حيث:

- ΔNFA – التغير في صافي الأصول الخارجية
- X – حصيلة الصادرات السلعية
- M – مدفوعات الواردات السلعية
- $SERVR$ – حصيلة الخدمات
- $SERVP$ – مدفوعات الخدمات
- UT – صافي التحويلات بدون مقابل
- CM – صافي التدفقات الرأسمالية الى البلاد
- ERR – صافي السهو والخطأ
- t – تشير الى السنة الجارية

وتعتمد التعاريف المتبناة وكذلك مستوى التجميع لكل متغير على توفر البيانات وعلى متطلبات تحديد العلاقات السلوكية. وقد يحتاج الأمر بالنسبة للصادرات والواردات الى تحديد مستقل لسعر وحجم الوحدة. ومع أن العملة المستخدمة للحصول على التنبؤات المبدئية قد تختلف، فلا بد وأن يكون أحد الأهداف النهائية هو التوصل الى تقدير لصافي الأصول الخارجية بالعملة المحلية لادراجه بالمسح النقدي.

---

١ يرد عرض المشكلات الفنية المتضمنة في التنبؤ بميزان المدفوعات في Edward E. Leamer and R. M. Stern, *Quantitative International Economics,* (Aldine, Chicago, 1970) and George McKenzie, "Imports and Exports," in David F. Heathfield (editor), *Topics in Applied Macroeconomics,* (Macmillan, London, 1976), pp. 144 - 63.

انظر أيضاً Morris Goldstein and Mohsin S. Khan, "Income and Price Effects in Foreign Trade," IMF, DM/82/61, September 20, 1982.

١ ــ الواردات

تقوم المعادلة التقليدية للتنبؤ بحجم الواردات على الافتراض بأن الطلب الحقيقي على الواردات يعتمد على الدخل (أو الناتج) المحلي الحقيقي وعلى نسبة أسعار الواردات الى الأسعار المحلية كمؤشر للاحلال الممكن بين السلع المحلية والمستوردة. وفي أبسط صورها تأخذ هذه المعادلة الصيغة:

$$\left(\frac{M}{PM}\right)_t = a_0 + a_1\ GDPR_t - a_2\left(\frac{PM}{PD}\right)_t \qquad (٢)$$

حيث M = قيمة الواردات

PM = قيمة وحدة الواردات

$GDPR$ = إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

PD = مستوى الأسعار المحلية

ينطوي تقدير المعادلة بهذه الصيغة على افتراضات هامة وعديدة. أولا، لكي نتنبأ بالواردات باستخدام معادلة الطلب فقط، من الضروري أن نستخدم ما يسمى بفرضية البلد الصغير، ومؤداها أن حجم الواردات المحلية ليس له تأثير فعلي على أسعار الواردات، حتى أن سعر الواردات يمكن أن يعامل بصورة صحيحة على أنه متغير خارجي. وبالحد الذي لا يكون لهذه الفرضية ما يبررها، يجب الاهتمام كذلك بتقدير معادلة لعرض الواردات.[١] ومن النتائج الحتمية لافتراضية البلد الصغير هي أن أسعار الواردات يجب تقديرها من خلال تحليل للأسواق العالمية والتطورات لدى شركاء تجاريين معينين.

ثانياً، إن صياغة المعادلة (٢) تفترض أيضاً بأن الواردات الحقيقية تتعدل طبقاً للمستوى المرغوب في نطاق فترة المشاهدة. ومع ذلك فقد لا يحدث التعديل الكامل في خلال فترة واحدة نتيجة التكاليف المتضمنة في تغيير مستوى الواردات في الأجل القصير أو بسبب القيود التي تفرضها الترتيبات التعاقدية. وقد يكون من الملائم حينئذ صياغة معادلة تتضمن تعديلا جزئياً كما في المعادلات (٣) و(٤) أدناه:

$$\left(\frac{M}{PM}\right)_t - \left(\frac{M}{PM}\right)_{t-1} = \delta\left[\left(\frac{M}{PM}\right)^*_t - \left(\frac{M}{PM}\right)_{t-1}\right] \qquad (٣)$$

$$\left(\frac{M}{PM}\right)^*_t = b_0 + b_1 GDPR_t - b_2\left(\frac{PM}{PD}\right)_t \qquad (٤)$$

حيث $(M/PM)^*_t$ تمثل الحجم المرغوب من الواردات، و $0 < \delta < 1$

١ أنظر Mohsin S. Khan, "Import and Export Demand in Developing Countries," IMF, *Staff Papers*, Vol. 21 (November 1974), pp. 678-93.

وباعادة ترتيب المعادلة بعد التعويض من المعادلة (٤) في المعادلة (٣) نحصل على التالي:

$$\left(\frac{M}{PM}\right)_t = \delta b_0 + \delta b_1 \quad GDPR_t - \delta b_2 \left(\frac{PM}{PD}\right)_t + (1-\delta)\left(\frac{M}{PM}\right)_{t-1} \quad (٥)$$

حيث يمثل المعاملان δb_1 وδb_2 أثر الدخل الحقيقي والأسعار النسبية في المرحلة الأولى على التوالي.[١]

ولكن حتى في صورتها الحركية، فان الصيغة التقليدية لمعادلة الواردات قد لا تقدم تفسيراً كافياً للتغيرات الملحوظة في الواردات وبخاصة عندما يستحيل تحقيق الطلب المرغوب على الواردات عند المستويات المناسبة من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية. وقد تكون هذه هي الحال في البلدان النامية حيث تفرض القيود الكمية على الواردات وعلى الائتمان المحلي نتيجة لعدم توفر النقد الأجنبي.[٢] وفي ظل هذه الظروف يكون من الملائم افتراض أن هناك طلب على الواردات غير متحقق عند مستويات الأسعار والدخول الجارية، وأن القيود الفعلية على الواردات هي مدى توفر النقد الأجنبي والائتمان المحلي. وفي هذه الحالة قد تكون معادلة الواردات التالية أكثر ملاءمة:

$$\left(\frac{M}{PM}\right)_t = a_0 + a_1\left(\frac{\Delta DC}{PM}\right)_t + a_2\left(\frac{PX}{PM}\right)_t + a_3\left(\frac{M}{PM}\right)_{t-1} \quad (٦)$$

حيث

DC = الائتمان المحلي

PX = وحدة قيمة الصادرات

تتضمن هذه المعادلة تأثيرات معدلات التبادل التجاري (PM/PX)، ويمكن النظر اليها على أنها صيغة مختصرة لمعادلة استيراد تشمل تأثيرات مدى توفر حصيلة النقد الأجنبي أو القوة الشرائية لحصيلة الصادرات مقابل الواردات. وفي هذه الصياغة، فان قيمة وحدة الصادرات يفترض أن تمثل المصدر الرئيسي للتغيرات في حصيلة النقد الأجنبي.

---

١ يمثل المعاملان b_1 و b_2 التأثيرات على الأجل الطويل.

٢ أنظر William L. Hemphill, "The Effect of Foreign Exchange Receipts on Imports of Less Developed Countries," IMF, *Staff Papers,* Vol. 21 (November 1974), pp. 637-77, and Iqbal Mehdi Zaidi, *"A Rationing Model of Imports and the Balance of Payments in Developing Countries: Theoretical Framework and an Application to the Philippines Economy"* IMF, DM/84/62.

٢ ـ الصادرات

على جانب الصادرات تنطوي فرضية البلد الصغير على أن البلد غير هام في السوق العالمي بحيث أن التغيرات في ناتجه الموجه للتصدير لا يؤثر على الأسعار العالمية. ومعنى ذلك أن التنبؤات بحجم الصادرات قد تعتمد على تحليل لعملية العرض المحلي، وأن التوقعات الخاصة بأسعار الصادرات سوف تركز على التطورات في الأسواق العالمية.[١] ومع الاستثناء الممكن للقطن الطويل التيلة، فان فرضية البلد الصغير تبدو ملائمة للتطبيق على الصادرات السلعية لمصر.[٢]

يمكن تقسيم التنبؤ بعرض الصادرات الى شقين ـ تقدير الانتاج المحلي المتوقع والنظر في العوامل المحددة لنسبة الصادرات الى الناتج. وفي أي برنامج مالي، يشمل التنبؤ على جانب العرض توقعات بشأن إنتاج السلع الرئيسية. ومع ذلك فان هذه التوقعات ينبغي أن تأخذ في الحسبان إستجابة الانتاج المحلي لأسعار الصادرات. وقد تحدث مثل هذه الاستجابة بالنسبة للزراعة على سبيل المثال من خلال الفلاحة المكثفة. ومع ذلك فان السعر الذي يحدد حوافز الانتاج هو سعر المنتج، الذي قد يختلف اختلافاً كبيراً عن سعر التصدير. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نسبة الانتاج التي يجري تصديرها تلك العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار المبيعات المحلية للسلع القابلة للتصدير. وإضافة الى ذلك، فان تخصيص المبيعات بين الأسواق المحلية والخارجية قد يتأثر بالضرائب على الصادرات وبالدعومات وكذلك بالقيود التي تقف عقبة في محاولة التوصل الى الأسواق الخارجية.

وبصفة عامة، من المعقول أن نتوقع أن حدوث زيادة في الدخل العالمي الحقيقي، أو زيادة في الناتج المحلي تفوق مستوى الناتج المقدر على أساس الاتجاه العام طويل الأجل، من شأنه أن يؤدي الى زيادة الصادرات. وبالاضافة الى ذلك فان الصادرات من شأنها أن تميل الى الزيادة عندما تكون أسعار الصادرات منخفضة بالنسبة لأسعار صادرات المنافسين، ولكنها تكون مرتفعة بالنسبة للأسعار المحلية.

---

١ يمكن الحصول على التنبؤات بأسعار الصادرات من الوكالات المتخصصة في السلع المعنية أو من منظمات دولية متنوعة. وللتعرف على المنهج المستند الى أسلوب السلسلة الزمنية، أنظر:

Ke-Young Chu, "Short-Run Forecasting of Commodity Prices: An Application of Autoregressive Moving Average Models," IMF, *Staff Papers,* Vol.25 (March 1978), pp. 90-111.

٢ تساهم مصر بحوالي ٤٥ بالمئة من حجم الصادرات العالمية للقطن الطويل التيلة. ولهذا القطن قيمة كبيرة في تحويله الى خيوط قوية وغزل رفيع، ويتمتع بعلاوة في السعر. وخلال أواسط السبعينات، كانت أسعار الغزل الطويل التيلة أكثر من ضعف تلك الخاصة بالمتوسط التيلة، ولكن استجابات الانتاج في البلدان الأخرى قللت من الفارق الى النصف في أوائل الثمانينات.

وهكذا، ففي الحالات التي قد يكون فيها من الملائم التنبؤ بالصادرات عن طريق استخدام معادلة، فقد يستخدم هذا النوع من الصياغة:[1]

$$\left(\frac{X}{PX}\right)_t = d_0 + d_1 GDPRW_t + d_2 \left(\frac{GDPR}{GDPRT}\right)_t + d_3 \left(\frac{PXW}{PX}\right)_t + d_4 \left(\frac{PX}{PD}\right)_t \quad (٧)$$

حيث:

- X قيمة الصادرات
- PX قيمة وحدة الصادرات
- $GDPRW$ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
- $GDPRT$ القيمة المقدرة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس الاتجاه العام طويل الأجل.
- PXW مؤشر أسعار الصادرات العالمية

ولمراعاة احتمالات التعديل التدريجي للصادرات الحقيقية إستجابة للتغيرات في الناتج ومتغيرات الأسعار النسبية يمكن لنا أن ندخل متغيراً تابعاً متأخراً كالتالي:

$$\left(\frac{X}{PX}\right)_t = d_0 + d_1 GDPRW_t + d_2 \left(\frac{GDPR}{GDPRT}\right)_t + d_3 \left(\frac{PXW}{PX}\right) + d_4 \left(\frac{PX}{PD}\right)_t + d_5 \left(\frac{X}{PX}\right)_{t-1} \quad (٨)$$

٣ ـ الخدمات

رأينا في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات أن العناصر الرئيسية لحساب الخدمات هي الشحن، وخدمات النقل الأخرى، والسفر، ودخل الاستثمار، وسلع وخدمات أخرى. وتفسر متحصلات ومدفوعات الشحن عادة

---

[1] أنظر Khan, *op., cit*, pp. 683-4. ولاجراء تحليل على الأجل القصير، يفضل أن يرجح مؤشر الطلب العالمي طبقاً لأنصبة السوق. وفي بعض الحالات، فان الانتاج الصناعي قد يكون متغيراً أكثر ملاءمة من الدخل. كذلك ينبغي إيلاء الاهتمام بالوضع الدوري للاقتصاد المحلي والأسواق المتوقعة. ويمكن الحصول على التنبؤات للتطورات على الأجل القصير من البلدان الصناعية من مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل *Economic Outlook*، ومطبوعات صندوق النقد الدولي مثل *World Economic Outlook*، ومطبوعات المملكة المتحدة للمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية مثل *National Institute Economic Review*.

بالتحركات في صادرات وواردات السلع على التوالي.[١] ولعله من المفيد تقسيم أوجه النقل الأخرى الى خدمات ركاب وخدمات موانىء.[٢] تشمل الخدمات الأولى النقل الدولي للركاب المتعلق بالسفر، ويحتمل أن يتأثر بعوامل مثل عدد المسافرين، والموقف التنافسي للحاملات المحلية وتكلفة الوقود. وتتأثر متحصلات ومدفوعات خدمات الموانىء بدرجة كبيرة بالواردات والصادرات للسلع والخدمات.

قد تتأثر متحصلات ومدفوعات السفر بمتغيرات تتعلق بالقدرة التنافسية، وبالدخول المحلية والأجنبية وبالأسعار النسبية.[٣] وعلى سبيل المثال، قد تتأثر المتحصلات بالدخول في البلدان التي يأتي منها المسافرون وكذلك بالدورة الاقتصادية في تلك البلدان. وفي الواقع، فان تحليل تأثيرات القدرة التنافسية للأسعار أمراً معقداً، ينطوي على مقارنات للتحركات في الأسعار وأسعار الصرف للبلد المعني وكذلك البلدان المنافسة. كذلك فانه يمكن لتكاليف النقل الدولية أن تكون عاملا هاماً مؤثراً في حصيلة السياحة. وعلى الأجل القصير، قد ينخفض عدد السياح بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد يكون للتحسينات في الخدمات السياحية مثل الفنادق تأثيرات هامة على حصيلة السفر على الأجل الأطول.

يمكن التمييز بين دخل الاستثمار الناشىء عن استثمار مباشر واستثمار غير مباشر. وقد تختلف عوائد الاستثمار المباشر اختلافاً كبيراً تبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي في البلد أو في قطاعات محددة يتركز فيها هذا الاستثمار. وهناك تمييز في ميزان المدفوعات بين العوائد المعاد استثمارها وتلك الموزعة. والتقليد المتبع هو معاملة الأرباح المستبقاة كما لو أنها كانت معادة الاستثمار.[٤] وعلى ذلك فان حصيلة الأرباح المستبقاة تؤدي الى قيد موازن تلقائي في حساب رأس المال. وتختلف نسبة الأرباح الموزعة تبعاً للربحية المقارنة للاستثمار محلياً أو في الخارج (أي في البلد المضيف)، وتوقعات سعر الصرف، والأدوات الضريبية والعوامل الأخرى المؤثرة على إعادة تحويل الأرباح. وبالنسبة لدخول الاستثمار الأخرى، فان مدفوعات الفائدة ومتحصلاتها تعكس مقدار وتكلفة الاقتراض والاقراض الخارجي الذي تم في الماضي.

وإيجازاً للقول، فعلى المستوى الكلي، يتأثر حساب الخدمات على الأقل بالتغيرات في قيمة الصادرات والواردات (التي تؤثر أساساً في خدمات الشحن

---

١ لا تسجل حصيلة مصر لخدمات الشحن بصورة منفصلة في ميزان المدفوعات، فهي متضمنة في الصادرات، ورسوم قناة السويس، أو أوجه النقل الأخرى.

٢ حتى ١٩٧٦، أدرجت المبالغ الملائمة لحصيلة خدمات الركاب تحت بند حصيلة خدمات أخرى في ميزان مدفوعات مصر.

٣ قد يكون المسافرون من رجال الأعمال، والطلاب والسياح. ويفترض أن يمثل السياح الفئة الرئيسية.

٤ أنظر الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات.

والموانىء) وبالدخول المحلية والعالمية (التي تؤثر أساساً في مدفوعات ومتحصلات السفر، على التوالي). وعلى ذلك فقد يكون من الملائم تقدير المعادلتين التاليتين:

$$SERVP_t = e_0 + e_1 M_t + e_2 \; GDP_t + e_3 \; SERVP_{t-1} \quad (٩)$$

$$SERVR_t = g_0 + g_1 X_t + g_2 \; GDPW_t + g_3 \; SERVR_{t-1} \quad (١٠)$$

حيث

- $SERVP$ - إجمالي المدفوعات للسلع الأخرى والخدمات والدخل.
- $SERVR$ - إجمالي المتحصلات من السلع الأخرى والخدمات والدخل.
- GDP - إجمالي الناتج المحلي.
- $GDPW$ - إجمالي الناتج المحلي العالمي.

٤ ـ بنود أخرى

يتطلب التنبؤ بالتحويلات بدون مقابل والتدفقات الرأسمالية في العادة أساليب متعددة، وفي أحيان كثيرة يكون المجال للتحليل الاقتصادي القياسي محدوداً. ومع ذلك فانه يمكن الاشارة لنوع العوامل التي تؤثر على المجملات الرئيسية خارج حسابات الخدمات والتجارة.

تشكل تحويلات العمال في العادة عنصراً رئيسياً من عناصر التحويلات الخاصة بدون مقابل.[١] ويمكن التمييز بين إجمالي متحصلات العمال في البلد المضيف والمقدار الذي يجري تحويله الى الوطن. وقد يختلف إجمالي المتحصلات تبعاً للوضع الدوري في البلد المضيف. وقد تتأثر التحويلات بالحوافز المعطاة بالوطن الأم.[٢] وينبغي أن تستخدم تنبؤات ميزان المدفوعات للتحويلات الرسمية بدون مقابل تقديرات الميزانية

---

١ من المفيد من وجهة النظر التحليلية تجميع دخل العمل وتحويلات العمال. وفي حسابات ميزان المدفوعات، فان التحويلات من الأفراد العاملين في الخارج لأقل من سنة واحدة ينبغي أن تضمن في دخل العمل تحت بند: سلع وخدمات أخرى. ومع ذلك فعندما تزيد الفترة عن عام واحد، فانها تصنف كتحويلات للعمال تحت بند تحويلات خاصة بدون مقابل.

٢ إستعرض الكاتب A.G. Chandavarkar هذه الحوافز في مقاله بعنوان "Use of Migrants' Remittances in Labor Exporting Countries," *Finance and Development*, June 1980.

للمنح الأجنبية، وأن تكون متسقة معها.[١]

في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن الاطار المحاسبي لميزان المدفوعات، قسمت التدفقات الرأسمالية على حسب نوع رأس المال (إستثمار مباشر، واستثمار الحافظة، وقروض، الخ)، وعلى حسب طول أجل الاستحقاق (طويل وقصير الأجل)، وعلى حسب القطاعات (عام وخاص). ويمكن الحصول على المعلومات بشأن التدفقات الرأسمالية الرسمية من خطط التنمية ومن الميزانية. وبالنسبة لبعض البلدان فان التدفقات الرأسمالية الخاصة يمكن أيضاً أن تعكس قرارات السياسة العامة. وبصفة خاصة فقد يؤدي نظام الرقابة على النقد الى الحد من قدرة القطاع الخاص على الاقتراض من الخارج أو الاقراض للخارج.[٢]

وفي الحالات التي تستجيب فيها التدفقات الرأسمالية لقوى السوق، تصبح فوارق أسعار الفائدة ذات أهمية، وتميل الأرصدة الى التحرك من أسواق أسعار الفائدة الأقل الى تلك ذات الأسعار الأعلى. ومع ذلك، فانه ينبغي النظر الى تأثيرات فوارق أسعار الفائدة في سياق التوقعات بشأن سعر الصرف. وعلى سبيل المثال فقد تقابل مزايا أسعار الفائدة الأعلى وجود توقع بانخفاض في سعر الصرف. وبصورة أكثر عمومية، فان الموقف السياسي والاجتماعي في البلاد يحتمل أن يكون عاملا هاماً مؤثراً في تقدير المخاطرة المتضمنة في التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل. وكثيراً ما يتأثر الاستثمار المباشر بالأحكام الضريبية والحوافز الأخرى. وقد ترتبط التدفقات التجارية بامكانية توفير الائتمان محلياً، والذي يتأثر بالسياسة النقدية في البلد المعني.

القسم الثالث: المبادىء التوجيهية للتنبؤ بتطورات ميزان المدفوعات في مصر

يقدم هذا القسم بعض التقديرات التجريبية لبعض المعادلات المتعلقة بميزان مدفوعات مصر على أساس ما ناقشناه في القسم الثاني باستخدام البيانات السنوية

---

١ لا تتم معالجة بيانات المنح الرسمية العينية الى مصر من خلال النظام المصرفي، ومثل هذه المنح لا تدرج في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فان هذا لا يؤثر في المستوى المقدر لعجز الحساب الجاري نظراً لأن البند المقابل للاستيراد لهذه المنح يستبعد أيضاً من ميزان المدفوعات.

٢ ليست هناك في الواقع قيود في مصر على المدفوعات الجارية والتحويلات الرأسمالية من خلال السوق الحر. ويسمح للمواطنين المصريين بالاحتفاظ بمتحصلاتهم في صورة نقد أجنبي في حسابات حرة وقد يستخدمون هذا النقد الأجنبي بحرية للقيام بمدفوعات في الخارج أو بيعها الى مقيمين آخرين لاستخدامها لنفس الغرض.

من ١٩٧٠ الى ١٩٨٦.[١] وإضافة الى ذلك، يقدم هذا القسم بعض المؤشرات عن التطورات الأخيرة وكذلك معلومات عامة أساسية أخرى. والهدف هو التمهيد لمناقشة التمارين والمسائل في القسم الرابع.

١ ـ الواردات

إرتبطت الواردات في مصر ارتباطاً ضعيفاً بالدخل المحلي والأسعار النسبية، وبخاصة في فترات النقص الشديد في النقد الأجنبي التي أدت في معظم الأحيان الى تضييق الائتمان المحلي ومتطلبات أذونات الترخيص[٢] وتخفيض حصص واردات القطاع العام بموجب ميزانية النقد الأجنبي. وهذا يفسر السبب في أن معادلة الواردات التقليدية (٥) قد تؤدي الى معاملات غير معنوية إحصائياً،[٣] أو أن لها علامات غير صحيحة، كما هو مبين على سبيل المثال في المعادلات التالية:[٤]

$$\left(\frac{M}{PM}\right)_t = \underset{(0.69)}{786.7} + \underset{(1.06)}{0.1604}\ GDPR_t + \underset{(1.24)}{2,723}\left(\frac{PM}{E.PGDP}\right)_t + \underset{(0.99)}{0.3768}\left(\frac{M}{PM}\right)_{t-1} \qquad (١١)$$

$\bar{R}^2 = 0.7302$ $DW = 1.555$ الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

حيث E هي سعر الصرف المعبر عنه بالدولار الامريكي بالنسبة للجنيه المصري و PGDP هو مخفض إجمالي الناتج المحلي. وعلى العكس من ذلك، فقد أدت المعادلة (٦) الى نتائج معقولة:

$$\left(\frac{M}{PM}\right)_t = \underset{(3.10)}{-5,557} + \underset{(4.54)}{7,246}\left(\frac{PX}{PM}\right)_t + \underset{(2.32)}{0.1970}\left(\frac{E.\Delta DCE}{PM}\right)_t + \underset{(4.48)}{0.6142}\left(\frac{M}{PM}\right)_{t-1} \qquad (١٢)$$

$\bar{R}^2 = 0.8810$ $D.W. = 2.656$ الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

---

١ يجب توخي الحرص عند تفسير معادلات الانحدار نظراً لعدد المشاهدات المحدودة وتعقيد العوامل المؤثرة في العناصر المختلفة لميزان المدفوعات.

٢ شملت متطلبات الترخيص هذه في العادة سلعاً متعددة يستوردها القطاع الخاص، بما في ذلك المواد الغذائية، وسلعاً تنافس الانتاج المحلي، وسلعاً غير مرغوبة اجتماعياً، وبعض السلع الكمالية.

٣ إحصاءات t موجودة بين الأقواس وتحت المعاملات المقدرة في كل معادلة.

٤ يقدم الملحق الثاني تعاريف لجميع المتغيرات المستخدمة في معادلات الانحدار.

وفي المعادلة (١٢) تمثل $\Delta \acute{D}CE$ التغير في إجمالي الإئتمان المحلي بالجنيه المصري. وتشير المعادلة الى أن أثر كل من الائتمان المحلي ومعدل التبادل التجاري والواردات الحقيقية في العام السابق خلال فترة التقدير يبدو معنوياً من الناحية الاحصائية.

كذلك تم تقدير العديد من المعادلات للواردات الاسمية بالدولارات الامريكية. وقد وجد أفضل تحديد في الصيغة التالية:

$$M_t = \underset{(2.43)}{554.6} + \underset{(2.81)}{0.3869}\ F_t + \underset{(3.18)}{0.5713}\ (F_{t-1} - F_{t-2}) + \underset{(2.22)}{0.3907}\ M_{t-1} \qquad (١٣)$$

$\bar{R}^2 = 0.9711 \qquad D.W. = 2.071$ الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

وفي هذه المعادلة فان التغير في الواردات الاسمية بالدولارات الامريكية يتأثر أساساً بمستوى حصيلة الايرادات الجارية في العام الحالي (F)، والتغير في المتحصلات الجارية في العام السابق. وميزة هذه المعادلة هي أنها يمكن أن تقدم توقعات بشأن الواردات بدلالة حصيلة النقد الاجنبي المتوقع خلال فترة التنبؤ. وتظهر جميع معاملات المتغيرات في المعادلة (١٣) معقولة ومعنوية ويزيد معامل التحديد المعدل عن ٩٧ر٠.

٢ ـ الصادرات

كما ذكرنا سابقاً تمثل الصادرات النفطية جزءاً هاماً من مجموع صادرات مصر. ويمكن التنبؤ بالصادرات النفطية استناداً للتوقعات بخصوص الأسعار العالمية وحجم الصادرات. وبالنسبة للصادرات غير النفطية يمكن صياغة معادلة للتنبؤ بها على ضوء متغيرات تفسيرية مشابهة لتلك المبينة في المعادلة ٧ أعلاه، إلا أنه لا يتوفر بيانات تفصيلية عن أسعار صادرات السلع غير النفطية. ولذلك تم التركيز في هذه الحلقة الدراسية على التنبؤ بالصادرات ككل.

يمكن الاستناد في التنبؤ بعرض صادرات مصر الى الانتاج المحلي المتوقع وبالنسبة المحتملة للصادرات الى الناتج، وتتأثر نسبة الصادرات الى الناتج بالسياسات المالية والسياسات التسعيرية. وفي أوائل الثمانينات، أدت السياسات المالية التوسعية في مصر التي واكبتها أسعار محلية مدعمة الى الحد من نمو الصادرات، والى تحويل جزء كبير من السلع القابلة للتصدير الى السوق المحلي. وبصفة خاصة، فقد نمت

صادرات البترول في السنوات الأخيرة بمعدل أبطأ من معدل نمو الانتاج.[1] وبسبب المستوى المنخفض للاسعار المحلية، فقد فاق الاستهلاك المحلي لمنتجات البترول نصف اجمالي العرض المحلي لهذه المنتجات (بما في ذلك الواردات).

وفي الزراعة، فان حوافز الانتاج قد تأثرت تأثراً كبيراً بسياسة الحكومة المتعلقة بالتوريد والتسعير. وحتى عام ١٩٨٦، خضع العديد من المحاصيل الى نظام التوريد الحكومي، وهي أساساً القطن وقصب السكر والقمح والارز والفول، وكذلك العدس والسمسم الموجه للاستهلاك المحلي، وأيضاً البصل والثوم والفول السوداني الموجه للتصدير. وتَحتَّمَ بيع كل محصول القطن ومحصول قصب السكر الى الحكومة من خلال الجمعيات التعاونية المحلية، وتَحدَّدَ توريد المحاصيل الأخرى عن طريق الحصص التي اختلفت بحسب الاقليم وبمرور الوقت. وفي السنوات الأخيرة التي سبقت عام ١٩٨٦، فان نصيب التوريد الفعلي بالنسبة لاجمالي الانتاج بلغ في المتوسط ٨٠ بالمئة بالنسبة للبصل و٥٠ بالمئة بالنسبة للارز والسمسم، و٤٦ بالمئة للفول، و٢٤ بالمئة للعدس، و١٧ بالمئة للقمح. أما التعديلات بالنسبة لاسعار التوريد فقد كانت بصفة عامة متباعدة زمنياً وضئيلة بحيث لا تعوض عن الزيادة في تكاليف الانتاج. وكنتيجة لذلك فقد كان صافي العائدات على المحاصيل بموجب نظام التوريد الرسمي متدنياً، مما أدى الى التحول في أنماط الانتاج بعيداً عن المحاصيل التي تتمتع مصر بميزة تنافسية فيها، وبخاصة القطن، في اتجاه محاصيل ذات عائد اقتصادي منخفض أو حتى سالب، وبخاصة محاصيل العلف لانتاج اللحوم. كذلك فقد تأثر انتاج القمح بصورة غير مباشرة من خلال الأسعار المنخفضة في السوق الحر نتيجة للمبيعات المدعمة من الدقيق المستورد.

ومع أن الفلاحين يستفيدون من عدد من الدعومات المباشرة وغير المباشرة (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والبذور، والآلات، والوقود) وكذلك ائتمانات بأسعار فائدة منخفضة، فان صافي الضريبة على الانتاج الزراعي ظل كبيراً نتيجة لنظام التسعير الرسمي. وبالتالي، فخلال العقد الماضي، أدى الناتج الزراعي البطيء الذي صحبته زيادة سريعة في الطلب المحلي الى تضاؤل الفائض القابل للتصدير من

---

١ يمثل الفارق بين إنتاج البترول وصادراته أساساً نصيب الشركات المشاركة والاستهلاك المحلي. وبموجب اتفاقات المشاركة في الانتاج، بلغ متوسط نصيب هذه الشركات حوالي ٢٠ بالمئة. وتكاد جميع أنشطة استكشاف البترول وانتاجه في مصر تتم عن طريق شركات النفط الاجنبية التي تدفع تكاليف الكشف وما يرتبط به من تنمية وتقوم باستردادها، بدون فوائد، خلال فترة محددة. وبمجرد أن يبدأ الانتاج، فان هذه التكاليف وكذلك تكاليف التشغيل الجارية يتم استردادها من جانب الشركات الاجنبية في صورة كميات من البترول.

محاصيل التصدير التقليدية مثل القطن والارز، والى زيادة استيراد المحاصيل المنافسة مثل القمح.

تم تقدير معادلات كلية للصادرات تماثل الصياغة الواردة في المعادلة (٨) أعلاه.[١] وتدل المعادلة (١٤) على صحة الافتراض بأن الصادرات الحقيقية (X/PX) هي دالة لانحراف اجمالي الناتج المحلي الحقيقي $(GDPR)$ عن قيمة الناتج المقدرة على أساس الاتجاه العام طويل الأجل $(GDPRT)$، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم $(GDPRW)$، إلا أن ربحية الصادرات، مقاسة بنسبة أسعار الصادرات (PX) الى مؤشر سعر الجملة $(E.WPI)$، لا تبدو معنوية إحصائياً.

$$\left(\frac{X}{PX}\right)_t = -5,809 + 5,957\left(\frac{GDPR}{GDPRT}\right)_t + 307.5\left(\frac{PX}{E.WPI}\right)_{t-1} \quad (١٤)$$

$$(3.90) \quad (4.21) \quad (0.53)$$

$$+ \; 33.80 \; GDPRW_t$$

$$(5.07)$$

$\bar{R}^2 = 0.7862$ $\quad D.W. = 1.739$ $\quad$ الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

$$X_t = -601.9 + 4573\left(\frac{PX}{E.WPI}\right)_{t-1} + 11.33 \; GDPW_t \quad (١٥)$$

$$(2.15) \quad (6.63) \quad (6.48)$$

$\bar{R}^2 = 0.9063$ $\quad D.W. = 1.817$ $\quad$ الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

وتدل المعادلة (١٥) على أن الصادرات الاسمية (X) هي دالة في ربحية الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الاسمي للعالم. ومن الجدير بالذكر أن اضافة انحراف الناتج المحلي الحقيقي عن الاتجاه العام للمعادلة رقم (١٥) لم يحسن من نتائج المعادلة. وقد يتطلب الأمر استخدام عنصر الاجتهاد لتعديل التوقعات التي يمكن عملها على أساس هذه المعادلات، وفي هذا الخصوص، فانه من المفيد معرفة الانتاج المخطط والأسعار المتوقعة لبنود الصادرات الرئيسية (مثل البترول والقطن) من أجل القيام بالتنبؤ بالصادرات (الجدول رقم ٥).

---

١ ومع ذلك فقد تبين أن تأثير القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، مقاسة بنسبة قيمة وحدة الصادرات العالمية الى قيمة وحدة صادرات مصر، كان غير ذي مغزى، وعلى ذلك فقد حذف المتغير من المعادلة.

الجدول رقم ٥ ــ مصر: المؤشرات السعرية، ١٩٨٣ ــ ١٩٨٧
(النسبة المئوية للتغيير عن الفترة السابقة)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
أسعار الجملة للسلع الأولية [١] البترول					
الخام (البلاد المصدرة للبترول)	-١١ر٩	-٢ر١	-٥ر٠	-٤٩ر٨	٢٨ر٦
القطن الخام (مؤشر ليفربول)	١٦ر٠	-٣ر٨	-٢٦ر٠	-٢٠ر٠	٥٦ر٠
الارز (تايلند، بانكوك)	-٥ر٦	-٥ر٨	-١٤ر١	-١٦ر٤	٩ر٥
السكر (سعر المستورد					
بالولايات المتحدة)	١٠ر٦	-١ر٤	-٦ر٤	٣ر٠	٤ر٢
أسعار الصادرات للبلدان الرئيسية في					
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٢]					
الولايات المتحدة	١ر٠	١ر٤	-٠ر٦	٠ر٣	٢ر٨
اليابان	-٦ر٨	٠ر١	-٠ر٥	-١٤ر٨	٣ر٠
ألمانيا	١ر٣	٣ر٥	٣ر٩	-٤ر٣	-٢ر٣
فرنسا	١٠ر٩	١١ر٤	٤ر٦	-٤ر٣	—
المملكة المتحدة	٧ر٥	٦ر٨	٥ر١	-٨ر٠	٣ر٨
إيطاليا	٦ر٣	١١ر١	٩ر٣	-٥ر٠	-٠ر٨
كندا	-١ر٠	١ر٢	١ر٣	-٢ر٠	٢ر٣
إجمالي بلدان منظمة					
التعاون الاقتصادي والتنمية	٣ر١	٥ر٦	٣ر٨	-٥ر٠	١ر٥
أسعار الواردات في البلدان الرئيسية					
لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٢،٣]					
الولايات المتحدة	-٣ر٧	١ر٧	-٢ر٤	-٤ر٥	-١ر٨
اليابان	-٩ر٩	-٢ر٢	-٤ر١	-٢٤ر٥	-٢ر٣
ألمانيا	-٠ر٣	٥ر٩	٢ر٥	-١٥ر٨	-٣ر٨
فرنسا	٧ر٦	١٠ر٩	١ر٣	-١٣ر٨	-١ر٣
المملكة المتحدة	٥ر٨	٩ر٩	٣ر٩	-٣ر٠	٥ر٣
إيطاليا	٣ر٧	١٣ر٠	٧ر٤	-١٤ر٨	-٠ر٥
كندا	-٣ر٥	٥ر١	٣ر٨	٣ر٠	٣ر٥
إجمالي بلدان منظمة التعاون					
الاقتصادي والتنمية	١ر٤	٦ر١	٢ر٥	-١٠ر٠	١ر٠

المصادر: International Monetary Fund, *International Financial Statistics,* April 1988; *World Economic Outlook,* April 1988 and Organization for Economic Cooperation and Development, *Economic Outlook,* December 1986.

١ بالدولارات الأمريكية.

٢ البيانات الفعلية للأعوام من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥، والتنبؤ للعامين ١٩٨٦ و١٩٨٧.

٣ الأسعار هي متوسط القيم بالعملات الوطنية.

٣ ـ الخدمات

تلخص المعادلتين (١٦) و(١٧) العوامل الرئيسية المؤثرة في حساب الخدمات. والتركيز هنا هو على توفير معادلات التنبؤ الملائمة بدلا من محاولة التفسير السلوكي الكامل لكل مجمل على حدة.

ويفترض بأن المتحصلات الجارية من السلع الأخرى والخدمات والدخل (SERVR) تتأثر بقيمة الصادرات (X)، والمتغير التابع المتأخر:

$$SERVR_t = 18.47 + 0.1743\ X_t + 0.8661\ SERVR_{t-1} \qquad (١٦)$$
$$(0.15) \qquad (1.87) \qquad (10.02)$$
$$\overline{R}^2 = 0.9786 \qquad D.W. = 1.669$$

الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

ترتبط المدفوعات الجارية للسلع الأخرى والخدمات والدخل (SERVP) بقيم الواردات (M)، والمتغير التابع المتأخر:

$$SERVP_t = -67.77 + 0.1886\ M_t + 0.6756\ SERVP_{t-1} \qquad (١٧)$$
$$(0.97) \qquad (6.30) \qquad (12.06)$$
$$\overline{R}^2 = 0.9928 \qquad D.W. = 2.843$$

الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

٤ ـ بنود أخرى

كما أشرنا في القسم الثاني فليس هناك سوى مجال محدود للقيام بتحليل سلوكي دقيق للبنود خارج حسابات الخدمات والتجارة. وتتكون التحويلات الجارية بدون مقابل أساساً من تحويلات العمال التي انخفضت بشكل واضح في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يستمر ضعف التحويلات كنتيجة لركود اقتصادات البلدان المجاورة المنتجة للنفط. وعادة ما تتحدد البنود في الحساب الرأسمالي على أساس التنبؤات التي تقوم بها الهيئات الحكومية المعنية. ومن المفيد أيضاً تحليل هيكل التدفقات الرأسمالية، ودراسة الاتجاهات العامة للبنود الرئيسية، واستخدام المعلومات المتوفرة عن العوامل المؤثرة عليها.

وينبغي أن تكون التنبؤات بالاقتراض الخارجي للحكومة المركزية متسقة مع توقعات الميزانية وسياساتها العامة. ويجب أن تأخذ التوقعات بشأن احتياجات التمويل الخارجي لمؤسسات الدولة بعين الاعتبار أي تغيرات في السياسات السعرية والاستثمارية التي يمكن أن تؤثر في الحاجة الى مثل هذه القروض.

القسم الرابع: تمارين ومسائل للمناقشة

أ ـ يقدم القسم الأول معلومات عن هيكل ميزان المدفوعات في مصر وتطوراته خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦. وعلى أساس هذه المعلومات، ما هي في نظرك المشكلات الرئيسية المتعلقة بالتنبؤ بميزان المدفوعات لعام ١٩٨٧؟

ب ـ علق على التأثير الممكن للتغيرات في البنود التالية على التنبؤ بالحساب الجاري:

(١) الائتمان المحلي
(٢) الناتج المحلي
(٣) سعر الصرف
(٤) التسعير المحلي للطاقة والقطن
(٥) أسعار الفائدة المحلية والخارجية

الى أي مدى يمكن دمج هذه التأثيرات بصورة رسمية في معادلات التنبؤ؟

ج ـ قارن وبيِّن أوجه التضاد بين معادلات الاستيراد المقدرة في القسم الثالث، باستخدام المعلومات بشأن القيم الحقيقية والمقدرة المقدمة في الجدول (٦).

د ـ على أساس البيانات الفعلية للمتغيرات المستقلة (ملحق البيانات)، إستخدم أياً من معادلات الاستيراد (١٢) أو (١٣) لتقدير حجم وقيمة الواردات لعام ١٩٨٦. وبالاضافة الى ذلك:

(١) قارن التقديرات مع النتائج الفعلية لعام ١٩٨٦. ما هي العوامل التي يحتمل أن تكون قد أدت الى أي خطأ؟

(٢) راجع كيف يمكن لتقديراتك أن تكون قد تأثرت بخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بمقدار ١٠ بالمئة في ١٩٨٦.

هـ ـ ناقش الأساليب الممكنة للتنبؤ بالصادرات في مصر. وبصفة خاصة:

(١) علق على الصياغة المستخدمة في المعادلتين (١٤)، (١٥).

(٢) كيف يمكن أن تستفيد من المعلومات في الجدول (٥) للقيام بالتنبؤ بالصادرات؟

و ـ علق على صياغة المعادلات (١٦) و(١٧) بالنسبة للخدمات واقترح أي صياغات بديلة تراها مناسبة.

ز ـ تستجيب التدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص أساساً لقوى السوق. في هذا السياق ناقش التأثير الممكن على هذه التدفقات الرأسمالية في مصر نتيجة للتغيرات في العوامل التالية:

(١) أسعار الفائدة المحلية والأجنبية
(٢) الائتمان المحلي
(٣) التوقعات بشأن سعر الصرف

الجدول رقم ٦ ـ مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها لمعادلات مختارة [١]

	M/PM		M		X		SERVR		SERVP	
	A	P(12)	A	P(13)	A	P(15)	A	P(16)	A	P(17)
١٩٧٠	٤ ٣٣٦	٣ ٨٣٤	١ ٠٨٤	١ ٤٥١	٨١٧	٧٨١	١٤٥	٢٦٧	٣٦٣	٣٥١
١٩٧١	٤ ٣٥١	٤ ٦٢٨	١ ١٣١	١ ٥٦٨	٨٥١	٨٤٨	١٥٤	٢٩٢	٣٨٦	٣٩١
١٩٧٢	٤ ١٨٠	٤ ٥٥١	١ ١٧٠	١ ٤٤٠	٨١٣	٩٧٩	٢٠٤	٢٩٤	٤٢١	٤١٤
١٩٧٣	٣ ٩٧٠	٤ ٠٨٢	١ ٤٢٩	١ ٤٦٠	١ ٠٠٠	١ ١١٤	٣٠٤	٣٧٠	٥٥٧	٤٨٦
١٩٧٤	٥ ٣٩٦	٥ ٨٣١	٢ ٩١٤	٢ ٢٢٢	١ ٦٧٢	١ ٢٣٨	٤٤٠	٥٧٣	٨٢٩	٨٥٨
١٩٧٥	٧ ٠٣٨	٦ ٩٠٤	٣ ٩٤١	٣ ٣١٩	١ ٥٦٧	٢ ١١٩	٧١٣	٦٧٣	١ ١٧٨	١ ٢٣٥
١٩٧٦	٦ ٧٤١	٦ ٦٢٨	٣ ٨٤٢	٣ ٦٩٣	١ ٦٠٩	٢ ٠٢٥	١ ٢٢٠	٩١٦	١ ٢٦٠	١ ٤٥٣
١٩٧٧	٦ ٥١٣	٦ ٧٨٥	٤ ٠٣٨	٤ ٣٧١	١ ٧٩٤	١ ٨٥٥	١ ٦٣٩	١ ٤١٩	١ ٧٦٣	١ ٥٤٥
١٩٧٨	٦ ٩٧٤	٧ ٢٨٩	٤ ٧٤٣	٤ ٧٨٥	١ ٩٣٩	٢ ٠٠٢	١ ٧١٩	١ ٧٧٦	١ ٩٦٠	٢ ٠١٨
١٩٧٩	٧ ٣٢٠	٦ ٣٩٢	٦ ٠٠٢	٥ ٤٨٥	٢ ٤٢٤	١ ٨٦٤	١ ٩٦٠	١ ٩٣٠	٢ ١٩٣	٢ ٣٨٩
١٩٨٠	٦ ٨١٤	٧ ٣٥٨	٦ ٨١٤	٧ ١٦٩	٣ ٨٥٤	٣ ٦٠٩	٢ ٦٦٢	٢ ٣٨٧	٢ ٩٣١	٢ ٦٩٩
١٩٨١	٨ ٢٤٨	٨ ٣٧٧	٧ ٩١٨	٨ ٢٨٠	٣ ٩٩٩	٣ ٩٠٣	٢ ٩٣٨	٣ ٠٢١	٣ ٣٨٥	٣ ٤٠٦
١٩٨٢	٨ ٤٩٧	٩ ٢٠٤	٧ ٧٣٣	٧ ٣٢١	٤ ٠١٨	٤ ٠٩١	٣ ٢٠٢	٣ ٢٦٣	٣ ٨٢٠	٣ ٦٧٧
١٩٨٣	٨ ٥٤٠	٨ ٥٧٨	٧ ٥١٥	٨ ١١٨	٣ ٦٩٣	٣ ٧٧٢	٣ ٥٧٠	٣ ٤٣٦	٣ ٨٤٧	٣ ٩٣٠
١٩٨٤	١٠ ٦٣٢	٩ ٠٥٥	٩ ٢٥٠	٨ ٥٩٩	٣ ٨٦٤	٣ ٤٣٣	٣ ٥١٢	٣ ٧٨٤	٤ ١٨٨	٤ ٢٧٦
١٩٨٥	٩ ٦٩٦	١٠ ٦٥٥	٨ ٣٣٨	٨ ٤٦٠	٣ ٨٣٦	٣ ٥٠٥	٣ ٤٤٢	٣ ٧٢٩	٤ ٤٠٠	٤ ٣٣٤
١٩٨٦	٧ ٧٢٤	٧ ٥٩١	٦ ٦٤٣	٦ ٧٦٧	٢ ٦٣٢	٣ ٤٢٢	٣ ٧٦٤	٣ ٤٥٨	٤ ١٣٩	٤ ١٥٨

المصدر: الملحق.

١ تعريفات المتغيرات كما هي في النص. تشير A و P الى القيم الفعلية والمتنبأ بها على التوالي. يشير الرقم بين الأقواس الى المعادلة المختصة في النص.

الملحق الأول

الجدول الأول ـ مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ [١]

	DCE	E	F	GDPE[٢]	GDPR	GDPRT	GDPW	GDPRW
١٩٧٠	١ ٥٠٢	٢٫٣٠٠٠	١ ٢٩٩	٣ ٢٣٨	٨ ٩٢٠	٨ ٠٦٨	٢٤٫٠	٧٠٫٥
١٩٧١	١ ٦٦٠	٢٫٣٠٠٠	١ ٣١١	٣ ٤٥١	٩ ٢٧٧	٨ ٦٥٠	٢٦٫٦	٧٣٫١
١٩٧٢	١ ٧٧٧	٢٫٣٠٠٠	١ ١٢٨	٣ ٦٦٣	٩ ٦١٤	٩ ٢٧٣	٢٩٫٩	٧٦٫٩
١٩٧٣	١ ٩٤٣	٢٫٥١٦٢	١ ٤٢٨	٣ ٧٥٧	٩ ١٤١	٩ ٩٤١	٣٥٫٠	٨١٫٣
١٩٧٤	٢ ٤٧٥	٢٫٥٥٥٦	٢ ٤٢٢	٤ ١٩٠	٩ ٥٨٨	١٠ ٦٥٧	٤١٫٣	٨٢٫٨
١٩٧٥	٣ ٧٢٥	٢٫٥٥٥٦	٢ ٧٣٥	٥ ٢٤٧	١٠ ٩٧٧	١١ ٤٢٥	٤٧٫٠	٨٣٫٢
١٩٧٦	٤ ٢٧٩	٢٫٥٥٥٦	٣ ٦٧١	٦ ٧٠٥	١١ ٧٦٣	١٢ ٢٤٨	٥٥٫٠	٨٧٫٥
١٩٧٧	٥ ٠٢٤	٢٫٥٥٥٦	٤ ٦٠٢	٨ ٢١٠	١٢ ٦٨٩	١٣ ١٣٠	٦٣٫٣	٩١٫٠
١٩٧٨	٧ ٩٠١	٢٫٥٥٥٦	٥ ٤٨٣	٩ ٧٨٨	١٣ ٩٨٣	١٤ ٠٧٦	٧٢٫٤	٩٤٫٧
١٩٧٩	٩ ٨٩٧	١٫٤٢٨٦	٦ ٦٥٣	١٢ ٦١٠	١٥ ١٩٣	١٥ ٠٩١	٨٤٫٨	٩٨٫٠
١٩٨٠	١٤ ٠٦٥	١٫٤٢٨٦	٩ ٣٠٧	١٥ ٥٤٦	١٥ ٨٦٣	١٦ ١٧٨	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
١٩٨١	١٧ ٨٧١	١٫٤٢٨٦	٩ ١٦٧	١٩ ٠١٥	١٧ ٦٦٠	١٧ ٣٤٣	١١٥٫١	١٠١٫٦
١٩٨٢	٢٢ ٠٠٨	١٫٤٢٨٦	٩ ٧٠١	٢٢ ٨٥٨	١٨ ٩٥٤	١٨ ٥٩٣	١٢٩٫١	١٠١٫٧
١٩٨٣	٢٦ ١٠٤	١٫٤٢٨٦	١٠ ٩٥١	٢٦ ٧١٧	٢٠ ٥٨٨	١٩ ٩٣٢	١٤٩٫٢	١٠٣٫٩
١٩٨٤	٣١ ٥٥٣	١٫٤٢٨٦	١١ ٣٥٧	٣١ ٤٠٦	٢٢ ٣٧١	٢١ ٣٦٨	١٧٢٫٦	١٠٨٫٢
١٩٨٥	٣٧ ٦٧٤	١٫٤٢٨٦	١٠ ٤٩٤	٣٦ ٢١٦	٢٣ ٧٦٢	٢٢ ٩٠٦	١٩٧٫٥	١١١٫٢
١٩٨٦	٤٤ ٧٤٧	١٫٤٢٨٦	٨ ٩١٢	٤١ ١٣٦	٢٤ ٨٠٣	٢٤ ٥٥٤	٢٠٩٫٤	١١٤٫٥

المصادر: IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;
International Financial Statistics Yearbook, several issues;
United Nations Conference on Trade and Development,
Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement, 1987.

بالنسبة للسنوات التقويمية ١٩٧٠، ١٩٧١، و١٩٨١ ـ ١٩٨٦، فان GDPE و PGDP هي من تقديرات موظفي الصندوق. وتحتسب GDPR و GDPRT على أساس هذه التقديرات.

الملحق الأول

الجدول الأول ـ مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ [١] (تتمة)

X	WPI	SERVR	SERVP	PXW	PX	PM	PGDP[٢]	M
٨١٧	٠٫٤٢	١٤٥	٣٦٣	٠٫٢٧	٠٫٢٤	٠٫٢٥	٠٫٣٦	١ ٠٨٤
٨٥١	٠٫٤٢	١٥٤	٣٨٦	٠٫٢٩	٠٫٢٦	٠٫٢٦	٠٫٣٧	١ ١٣١
٨١٣	٠٫٤٢	٢٠٤	٤٢١	٠٫٣١	٠٫٢٨	٠٫٢٨	٠٫٣٨	١ ١٧٠
١ ٠٠٠	٠٫٤٥	٣٠٤	٥٥٧	٠٫٣٨	٠٫٣٤	٠٫٣٦	٠٫٤١	١ ٤٢٩
١ ٦٧٢	٠٫٥٢	٤٤٠	٨٢٩	٠٫٥٣	٠٫٦٣	٠٫٥٤	٠٫٤٤	٢ ٩١٤
١ ٥٦٧	٠٫٥٥	٧١٣	١ ١٧٨	٠٫٥٨	٠٫٦٢	٠٫٥٦	٠٫٤٨	٣ ٩٤١
١ ٦٠٩	٠٫٦٠	١ ٢٢٠	١ ٢٦٠	٠٫٥٩	٠٫٥٨	٠٫٥٧	٠٫٥٧	٣ ٨٤٢
١ ٩٧٤	٠٫٦٥	١ ٦٣٩	١ ٧٦٣	٠٫٦٤	٠٫٦٥	٠٫٦٢	٠٫٦٥	٤ ٠٣٨
١ ٩٣٩	٠٫٧٥	١ ٧١٩	١ ٩٦٠	٠٫٧١	٠٫٦٣	٠٫٦٨	٠٫٧٠	٤ ٧٤٣
٢ ٤٢٤	٠٫٨٢	١ ٩٦٠	٢ ١٩٣	٠٫٨٣	٠٫٧٩	٠٫٨٢	٠٫٨٣	٦ ٠٠٢
٣ ٨٥٤	١٫٠٠	٢ ٦٦٢	٢ ٩٣١	١٫٠٠	١٫٠٠	١٫٠٠	٠٫٩٨	٦ ٨١٤
٣ ٩٩٩	١٫٠٨	٢ ٩٣٨	٣ ٢٨٥	٠٫٩٩	١٫٠٩	٠٫٩٢	١٫٠٨	٧ ٩١٨
٤ ٠١٨	١٫١٨	٣ ٢٠٢	٣ ٨٢٠	٠٫٩٥	٠٫٩٩	٠٫٨٨	١٫٢١	٧ ٧٣٣
٣ ٦٩٣	١٫٣٧	٣ ٥٧٠	٣ ٨٤٧	٠٫٩٠	٠٫٨٩	٠٫٨٧	١٫٢٩	٧ ٥١٥
٣ ٨٦٤	١٫٥١	٣ ٥١٢	٤ ١٨٨	٠٫٨٨	٠٫٨٨	٠٫٨٥	١٫٤٠	٩ ٢٥٠
٣ ٨٣٦	١٫٧١	٣ ٤٤٢	٤ ٤٠٠	٠٫٨٧	٠٫٨٨	٠٫٨٥	١٫٥٣	٨ ٣٣٨
٢ ٦٣٢	٢٫٠٠	٣ ٧٦٤	٤ ١٣٩	٠٫٩٤	٠٫٦١	٠٫٩٠	١٫٦٦	٦ ٦٤٣

١ يقدم الملحق الثاني تعريفات بجميع المتغيرات.

٢ في حالات عدم توفر بيانات رسمية عن GDPE و PGDP عن السنوات التقويمية، تم تقدير قيم هذين المتغيرين عن السنوات التقويمية فيما عدا عام ١٩٧١ بأخذ متوسط البيانات الرسمية للسنوات المالية t-1/t و t/t+1 كالتالي:

$$GDPE_t = 0.5(GDPE_{t-1/t} + GDPE_{t/t+1})$$
$$PGDP_t = 0.5(PGDP_{t-1/t} + PGDP_{t/t+1})$$

حيث t = السنة التقويمية (١٩٧٠ أو أي من السنوات ١٩٨١ الى ١٩٨٦). وبالنسبة لعام ١٩٧١ التقديرات هي متوسطات للأرقام المحتسبة لعام ١٩٧٠ والأرقام الرسمية لعام ١٩٧٢ كالتالي:

$$GDPE_{1971} = 0.5(GDPE_{1970} + GDPE_{1972})$$
$$PGDP_{1971} = 0.5(PGDP_{1970} + PGDP_{1972})$$

الملحق الثاني

تعريف المتغيرات

DCE	إجمالي الائتمان المحلي من النظام المصرفي، بالجنيهات المصرية
E	سعر الصرف، دولارات أمريكية مقابل جنيه مصري واحد
F	حصيلة الحساب الجاري، بملايين الدولارات الامريكية
GDPE	إجمالي الناتج المحلي، بملايين الجنيهات المصرية (معدلا بحسب السنوات التقويمية)
GDPR	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بملايين الجنيهات المصرية (GDPE/PGDP)
GDPRT	تقدير لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس معدل نمو سنوي مركب ثابت قدره ٢ر٧ بالمئة، بملايين الجنيهات المصرية
GDPW	مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠
GDPRW	مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠
M	واردات البضائع، فوب، بملايين الدولارات الامريكية
PGDP	مخفض إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨٠/١٩٨١ = ٠٠ر١، (معدلا بحسب السنوات التقويمية)
PM	مؤشر قيمة وحدة الواردات، ١٩٨٠ = ٠٠ر١، محتسباً بقيمة الدولارات الامريكية
PX	مؤشر قيمة وحدة الصادرات، ١٩٨٠ = ٠٠ر١، محتسباً بقيمة الدولارات الامريكية
PXW	مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية، ١٩٨٠ = ٠٠ر١، محتسباً بقيمة الدولارات الامريكية
SERVP	مدفوعات السلع الأخرى والخدمات والدخل، بملايين الدولارات الامريكية
SERVR	متحصلات السلع الأخرى والخدمات والدخل، بملايين الدولارات الامريكية
WPI	مؤشر سعر الجملة، ١٩٨٠ = ٠٠ر١
X	الصادرات السلعية، فوب، بملايين الدولارات الامريكية

الفصل العاشر
الحلقة الدراسية التطبيقية ٨

البـــرمجة المـــالـــية

مقدمة

تستعرض هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الأساليب المتبعة في إعداد برنامج مالي، وتقدم معلومات عامة وبيانات من أجل تطبيق هذه الأساليب على حالة البلد موضع الدراسة. ويقدم القسم الأول وصفاً لطبيعة البرمجة المالية، ويستعرض الأساليب الفنية الممكنة لاعداد برنامج مالي. ويقدم القسم الثاني وصفاً موجزاً للاقتصاد المصري وللتطورات الاقتصادية الحديثة ولخطة التنمية الخمسية لفترة ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١. أما القسم الثالث فيحتوي على إرشادات عامة لاعداد برنامج مالي افتراضي لمصر لعام ١٩٨٨/٨٧ على أساس المعلومات المتوفرة في بداية ذلك العام[١].

القسم الأول: مقدمة في البرمجة المالية

١ ــ طبيعة البرمجة المالية

يتكون البرنامج المالي من مجموعة من السياسات تهدف لازالة الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي (الاستيعاب) وإجمالي العرض في الاقتصاد، والذي يظهر في شكل عجوزات في ميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الأسعار. والهدف الأساسي لأي برنامج مالي هو التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات، بما يؤدي الى تحقيق نتيجة مرغوبة لميزان المدفوعات وأقل قدر ممكن من الضغوط على مستويات الأسعار المحلية.

نشأت أساليب البرمجة المالية في سياق برامج التصحيح التي تتضمن استخدام موارد الصندوق، وتم تطويرها على أساس الاحتياجات المتغيرة لهذه البرامج التي لها

---

١ ينبغي استكمال وصف الأساليب والمعلومات عن مصر بمراجعة الفصول السابقة وخاصة تلك التي تتناول أساليب التنبؤ.

سمة أساسية وهي التركيز على النواحي المالية. ويفترض هذا التركيز وجود علاقة مستقرة نسبياً بين المتغيرات المالية (مثل النقود والائتمان المحلي) والمتغيرات غير المالية (مثل الدخل القومي الحقيقي والأسعار) وكذلك قدرة السلطات النقدية على التحكم في بعض المتغيرات المالية للتأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد. كما يعكس هذا التركيز حقيقة هامة هي أن السياسات المالية غير الملائمة كانت في حالات عديدة سبباً رئيسياً في اختلال وضع القطاع الخارجي وظهور مشكلات أخرى تتعلق بالاداء الاقتصادي. ومما سهل التركيز على النواحي المالية أيضاً هو توفر البيانات المالية الملائمة، وخصوصاً الاحصاءات المصرفية.

ويشكل البرنامج المالي مجموعة متسقة من السياسات والتدابير تتناسب مع ظروف كل دولة. ويتطلب إعداد برنامج مالي تحديداً كمياً للسياسات المالية اللازمة لتحقيق تحسن مرغوب في ميزان المدفوعات وفي معدل التضخم، ويتضمن تحليلا كمّياً لأثر هذه السياسات على مجرى تدفق الأموال في الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال النظام المصرفي. ويشكل هذا التحليل الكمي واحداً من الأسس لوضع الحدود العليا للتوسع الائتماني المحلي، وللائتمان المقدم الى الحكومة، وللقروض الخارجية، وأحياناً لتحديد المستوى الأدنى لصافي الاحتياطيات الدولية. وتستعمل هذه الحدود عادة كمعايير أداء في برامج التصحيح المدعمة من الصندوق. وتعتبر السياسات التي يتم تحديدها كمياً في تمارين البرمجة المالية، وبصفة خاصة التوسع الائتماني المحلي والتغيرات في سعر الصرف، من الأدوات الرئيسية المستخدمة من جانب السلطات القومية لتحقيق توازن أفضل بين الموارد المتاحة واستخداماتها.

وبسبب حدة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في الصندوق والتغير في معطيات الاقتصاد العالمي، فقد احتوت معظم البرامج التي قامت بها هذه الدول في السنوات الأخيرة على سياسات ذات طبيعة هيكلية تستهدف زيادة العرض الكلي، هذا الى جانب السياسات المالية والتدابير الموجهة لخفض الطلب الكلي. ولذلك فان أي برنامج مدعم من الصندوق يتطلب عادة وضع سياسات تتعلق بسعر الصرف والنقد والائتمان وميزانية الحكومة وأسعار الفائدة المحلية وأسعار المنتج وكذلك سياسات تستهدف زيادة الاستثمار وتحسين فاعليته، وتحرير التجارة، وكبح الزيادة في الأجور.

وبصفة عامة تغطي البرامج المالية التي يوافق عليها صندوق النقد الدولي فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، غير أن أهداف البرامج وسياسات التصحيح توضع عادة في إطار زمني أطول. وتستخدم موارد الصندوق لدعم هذه البرامج لتحقيق وضع مرض لميزان المدفوعات قابل للاستمرار في ظل مستويات مستقرة للأسعار بما فيها سعر الصرف، ومعدل مناسب للنمو الاقتصادي، ونظام متحرر للمدفوعات الدولية.

وفي العادة، يقصد بالوضع القابل للاستمرار إمكانية الاستمرار في تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق صافي التدفقات الرأسمالية بما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة وبالتالي مع قدرة البلد على تحمل أعباء الدين. وبينما توضع أيضاً تصورات مختلفة للأجل المتوسط في إطار زمني يمتد عادة خمس سنوات، فان تحقيق الأهداف وتنفيذ أدوات السياسة يتطلب برامج مالية سنوية تفصيلية.

ويمكن تطبيق أساليب البرمجة المالية بصورة مفيدة حتى في غيبة وجود ترتيب مالي مع الصندوق، أو حتى عندما يكون الموقف الاقتصادي للدولة مرضياً. ومن شأن تطبيق مثل هذا النهج أن يساعد على الاحتفاظ بوضع مرض لميزان المدفوعات وعلى تسهيل عملية التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

٢ ــ الأساليب الفنية لاعداد برنامج مالي

يمكن استخدام أساليب فنية متنوعة لاعداد برنامج مالي. فاذا توفرت البيانات، وكذلك الوقت اللازم وتسهيلات الاحتساب، أمكن وضع نموذج اقتصادي شامل. وإذا أمكن التحقق من صحة النموذج بشكل كاف (أي إذا كانت الاختبارات الاحصائية مرضية وإذا أظهرت المحاكاة أن النموذج قد «عمل» بصورة طيبة خلال فترة العينة)، فمن الممكن استخدامه لاعداد البرنامج. وتبدأ أولى الخطوات بتحديد الأهداف المراد تحقيقها في فترة محددة من الزمن، وبعد إدراج قيم المتغيرات الخارجية المتنبأ بها، يمكن القيام باحتساب القيم المطلوبة لأدوات السياسة الاقتصادية أما عن طريق حل أو محاكاة النموذج.

إلا أن هذه الطريقة في احتساب قيم أدوات السياسة الاقتصادية قد تكون معرضة لأخطاء متنوعة، وخصوصاً لأخطاء في البيانات الاحصائية، وفي تحديد مواصفات النموذج، وفي القيام بعملية التقدير، والتنبؤ بالمتغيرات الخارجية. وفضلا عن ذلك لا يمكن التسليم باستقرار العلاقات السلوكية التي تربط بين المتغيرات في النموذج خارج فترة العينة، خاصة عندما تطبق هذه الأساليب على اقتصاد بلد نام يمر بتغيرات هيكلية سريعة. ولذلك فان إدخال الاعتبارات الاجتهادية قد يكون أمراً لا مفر منه لتحديد القيم المناسبة لأدوات السياسة الاقتصادية.

وعلى أي الحالات فانه من المفيد عموماً صياغة واستخدام نموذج اقتصادي شامل، حيث أن النماذج الجزئية المبسطة غير قادرة عادة على إعطاء وصف دقيق للهيكل الاقتصادي للبلد المعني، كما أنها قد لا تمكن من إدخال جميع الأهداف المراد تحقيقها. ففي معظم البرامج المالية، هناك حاجة لوضع أهداف متعددة تتعلق بمعدلات نمو الناتج، والتضخم، وميزان المدفوعات. وتحقيق هذه الاهداف يستلزم استخدام عدد متنوع من الأدوات مثل تقييد الائتمان، وخفض عجز الميزانية، وتغيير

سعر الصرف. وبالنظر لتعدد الأهداف والأدوات المستخدمة فان النموذج الاقتصادي الشامل يكون أكثر ملاءمة لمقدرته على استقصاء التأثيرات المختلفة لتدابير السياسة الاقتصادية على جميع المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

وفي معظم البلدان نجد أن عدم وفرة البيانات المطلوبة تحول دون استعمال نموذج اقتصادي شامل. ولذلك يكون من الضروري في أحيان كثيرة اللجوء الى نهج عملي أكثر يستخدم ما هو متاح من بيانات، ويسمح بادخال عنصر الاجتهاد في تقدير التأثيرات المحتملة لاجراءات السياسة المقترحة. وعلى أساس هذا النهج العملي، يمكن للسلطات المختصة تحديد مزيج من الاجراءات والسياسات الاقتصادية المقبولة من الناحيتين السياسية والاجتماعية والتي تتيح بلوغ الأهداف المرجوة. وفيما يلي، على سبيل الايضاح، عرض للخطوات العملية التي يمكن اتّباعها.

٣ ـ خطوات متبعة في إعداد برنامج مالي

يتطلب إعداد برنامج مالي تقييم المشكلات الاقتصادية التي تجابه البلد وتحديد الأهداف الملائمة للبرنامج، واختيار مجموعة متسقة من أدوات السياسة ومعايرتها كمياً لتحقيق هذه الأهداف. وبالاضافة الى ذلك لا بد من استكمال الحسابات الرئيسية لفترة البرنامج، وتتعلق هذه الحسابات بالدخل القومي، ومالية الحكومة المركزية، والقطاع النقدي وميزان المدفوعات. وتشير هذه الحسابات في مجموعها الى مدى الجهود المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. وتجدر الاشارة الى أن الأساليب المنهجية المتبعة في البرمجة المالية بالصندوق هي في الأساس أساليب عملية تختلف بحسب احتياجات التصحيح وحسب خصائص البلد المعني وتوافر البيانات.[١] وفيما يلي إرشادات عامة لوضع البرنامج المالي.

(١) **تقييم المشكلات الاقتصادية:** قبل القيام بتحليل السياسة المالية والاقتصادية ووضع تنبؤات للمتغيرات الرئيسية يجب استعراض التطورات الاقتصادية الأخيرة التي تسبق فترة البرنامج للتعرف على المشكلات الهيكلية والدورية وعلى موقف السياسة الراهنة والأهداف الاقتصادية للدولة. ومن الأهمية بمكان استقراء التطورات المحتملة للمتغيرات التي لا يكون للبلد المعني سيطرة عليها مثل أسعار التجارة الخارجية وأسعار الفائدة العالمية. وللحصول على تقييم للمشكلات الاقتصادية يمكن وضع تصور أو سيناريو أساسي ليس فقط لسنة البرنامج بل للأجل المتوسط.

---

١ للتعرف على وجهة نظر غير الصندوق للطبيعة العملية لتمارين البرمجة المالية أنظر:
John Williamson, "Economic Theory and International Monetary Fund Policies," *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy,* Autumn 1980.

ويتضمن ذلك إعداد مجموعة من التنبؤات للحسابات الرئيسية على أساس السياسات القائمة، الأمر الذي يشير الى مدى التغير المطلوب والتدابير اللازمة لتحسين الوضع.

(٢) تحديد الأهداف المبدئية وإعداد التنبؤات: إن معرفة الوضع الراهن للاقتصاد تساعد على تكوين فكرة مبدئية عن الأهداف المناسبة لكل من سنة البرنامج والمدى الأطول. وعادة ما تشمل الأهداف على الأجل القصير إحراز تقدم ملموس في وضع ميزان المدفوعات قابل للاستمرار، وتحسن في معدلات النمو والتضخم. وبالنسبة لميزان المدفوعات يمكن أن تكون الأهداف متعلقة بكل من ميزان الحساب الجاري والميزان الكلي (أو مستوى الاحتياطيات الرسمية الدولية). وتحدد الأهداف على ضوء تنبؤات مفصلة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي ولمؤشرات الأسعار ولميزان المدفوعات. ويتم التنبؤ بميزان المدفوعات لعدد من السنوات بعد فترة البرنامج للتأكد من قابلية وضع المدفوعات على الاستمرار في الأجل المتوسط[١]. ويمكن الاعتماد هنا على الأساليب المنهجية التي جرى استعراضها في الحلقة الدراسية التطبيقية عن التنبؤ بميزان المدفوعات. وعند وضع التوقعات المتعلقة بمعدل التضخم يجب التأكد من تناسق مؤشرات أسعار المستهلك ومخفض إجمالي الناتج المحلي وأسعار الواردات والأسعار الأخرى المستعملة في البرنامج. وفي حالة وجود موقف يبدو فيه التصحيح المرغوب لميزان المدفوعات أمراً صعب التحقيق في سياق أهداف النمو والتضخم، فان ذلك يكون بمثابة دلالة مبكرة لضرورة مراجعة موقف السياسة المفترض.

على أساس الأهداف المبدئية وموقف السياسة المفترض، يمكن إعداد التنبؤات بالمجملات النقدية وبميزانية الحكومة لفترة البرنامج باستخدام الأساليب الوارد وصفها في الحلقات الدراسية التطبيقية بشأن التنبؤ بالميزانية وبالمجملات النقدية. وقد تختلف التنبؤات بالميزانية الى حد كبير عن التقديرات الرسمية، بسبب اختلاف تدابير السياسة المقترحة، وأساليب التنبؤ المستخدمة. وبالنسبة لتمويل عجز الميزانية يمكن في بادىء الأمر تقدير حجم الاقتراض من الجهاز المصرفي كمتبق، بعد الأخذ في الاعتبار حجم الاقتراض من المصادر المحلية الأخرى ومن الخارج، على أن تجري مراجعته كجزء من عملية التكرار المتعلقة باتساق الحسابات كما هو مبين أدناه. ويمثل التنبؤ بالطلب على النقود عنصراً رئيسياً في البرنامج ويجب أن يكون متسقاً مع أهداف الناتج والأسعار. وبعد أن يتم تقدير النقود بمعناها الواسع وعلى أساس القيمة المستهدفة لصافي الأصول الخارجية وحساب القيمة العددية «لصافي البنود الأخرى» في المسح النقدي يصبح من الممكن احتساب مقدار الائتمان المحلي للنظام المصرفي

---

١ إن تحديد الناتج، والتضخم وميزان المدفوعات في التصور الأساسي من شانه أن يعكس الافتراضات المتعلقة بموقف السياسات الراهنة.

في نهاية فترة البرنامج من المتطابقة التالية:

$$DC_t = MQ_t + NOI_t - NFA_t$$

حيث يرمز DC الى الائتمان المحلي، و MQ الى النقود بالمعنى الواسع و NOI الى صافي البنود الأخرى و NFA الى صافي الأصول الخارجية، والرمز t الى نهاية فترة البرنامج. ولتحقيق الهدف المحدد لصافي الأصول الخارجية، لا بد من حصر التوسع الائتماني بالمقدار: $\Delta DC_t = DC_t - DC_{t-1}$ حيث الرمز Δ يشير الى التغير (بين بداية فترة البرنامج ونهايتها)، والرمز DC_{t-1} يشير الى الائتمان المحلي في بداية فترة البرنامج. وينبغي أن توفر حسابات السلطات النقدية اتساق القاعدة النقدية مع النمو المرغوب للنقود والائتمان، على أساس المستوى المتوقع للمضاعف النقدي. ويمكن استكمال التنبؤات بالطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق القيام بتنبؤات الاستهلاك والاستثمار الخاص بالاضافة الى المعلومات التي يتم الحصول عليها من حسابات الحكومة وحسابات القطاع الخارجي.

(٣) مراجعة نواحي الاتساق في التنبؤات القطاعية: إن استخدام أسلوب التكرار في عملية التنبؤ له أهمية كبيرة للتأكد من وجود الاتساق المحاسبي والاتساق المتعلق بجوانب الاقتصاد الكلي، وبالأهداف والأدوات. ويتطلب الاتساق المحاسبي مطابقة البيانات المدرجة لنفس المتغيرات أو لمتغيرات مماثلة في أجزاء مختلفة من البرنامج. فعلى سبيل المثال، فان لجوء الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي كما هو مبين في الميزانية ينبغي أن يكون متسقاً مع التغير في صافي الائتمان المحلي الى الحكومة المبين في الحسابات النقدية. وقد نوقشت قضايا الاتساق المحاسبي في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية. ويتطلب الاتساق في جوانب الاقتصاد الكلي أن تكون التنبؤات بالمتغيرات في الأجزاء المختلفة من البرنامج متسقة من الناحية السلوكية. فعلى سبيل المثال، فان الائتمان الى القطاع الخاص ينبغي أن يكون متسقاً مع قيم استثمار القطاع الخاص ووارداته، كما ينبغي أن تكون تقديرات الضرائب متسقة مع توقعات الدخل والاستهلاك المتعلقة بالقطاع الخاص. أما اتساق الأهداف والأدوات فانه يتطلب التأكد من إمكانية تحقيق جميع الأهداف عن طريق استعمال أدوات السياسة المفترضة، وإن لم يكن تحقيق جميع الأهداف ممكناً وجب القيام بمراجعة الأهداف أو اعتماد مزيد من تدابير السياسة.

(٤) تدابير السياسة الاقتصادية: كما ذكرنا من قبل، إن الغرض الأساسي لبرامج التصحيح التي تستهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات هو إزالة الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي وإجمالي العرض مع إعادة توزيع الموارد بالقدر المرغوب نحو القطاع الخارجي. ومن ناحية الموازين غير المالية لكل قطاع، فينبغي أن يشير البرنامج

الى مدى اتساق التغيرات المتوقعة في الادخار والاستثمار في القطاع الحكومي والقطاع الخاص مع مقدار التحسن المستهدف في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويمكن تقسيم تدابير السياسة بصفة عامة الى تدابير تتعلق بجانب الطلب وتدابير تتعلق بجانب العرض، وبالاضافة الى تدابير تحسين القدرة التنافسية الدولية.[١] وتشمل سياسات جانب الطلب في العادة خفض عجوزات الميزانية وخفض الائتمان المصرفي المقدم الى الحكومة. ويحدد البرنامج التصحيحي مدى التحسن المطلوب في وضع الميزانية كما يحدد تدابير الانفاق والضرائب اللازمة لبلوغ هذه النتيجة. وكما ذكرنا سابقاً يجب أن يكون التوسع في الائتمان المحلي متسقاً مع الأهداف الخاصة بالأسعار والناتج وصافي الأصول الأجنبية. وتحدد السياسة النقدية التدابير التي من شأنها خفض النمو الكلي للنقود والائتمان اتساقاً مع أهداف البرنامج، مع الأخذ في الاعتبار التوزيع المرغوب للائتمان بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص.

وتهدف السياسات المتعلقة بجانب العرض الى زيادة الناتج المحلي عن طريق تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة (مثل رأس المال والعمل)، وذلك بتخفيف أو إزالة التشوهات الناتجة عن جمود الأسعار، والاحتكارات، والضرائب، والدعومات، والقيود على التجارة. كما تهدف الى نمو أسرع للطاقة الانتاجية عن طريق الحوافز لتشجيع الادخار والاستثمار. وتحتوي السياسات التي تهدف الى تحسين القدرة التنافسية الدولية على مكونات تتعلق بسياسات جانب الطلب وجانب العرض، نظراً لأنها تعتمد على مزيج من الاجراءات (مثل خفض سعر الصرف الاسمي مع كبح زيادات الأجور) التي تستهدف التأثير على سعر الصرف الحقيقي للبلد الذي يقوم بتنفيذ البرنامج. وإن النظر في القضايا المتعلقة بنظام الصرف وبسعر الصرف الملائم كثيراً ما يشكل عنصراً رئيسياً في تصميم البرنامج. ومن القضايا الهامة المرتبطة بمزيج أدوات السياسة هي تحديد المعدل الأمثل لسرعة القيام بالتصحيح، الأمر الذي يعتمد على طبيعة المشكلة في القطاع الخارجي، وتوفر التمويل، والاعتبارات السياسية والاجتماعية.

(٥) مراجعة الرغبة في استخدام موارد الصندوق: تتطلب البرامج المدعومة بموارد الصندوق تحديد معايير للأداء. وتشمل هذه من الناحية التقليدية سقوفاً على التوسع الائتماني المحلي وحدوداً فرعية على الائتمان المصرفي المقدم الى الحكومة وحدوداً على الاقتراض الأجنبي بشروط غير ميسرة، واتفاقاً بألا يستحدث البلد العضو أو يكثف من القيود على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات

---

١ يشير هذا التقسيم الى التأثير الأساسي المستهدف للتدابير، نظراً لأن كثيراً من التدابير لها تأثيرات عديدة على الطلب، والعرض، والقدرة التنافسية الخارجية.

الدولية الجارية. ويمكن تحديد السقوف على التوسع الائتماني إما على مستوى المسح النقدي أو حسابات السلطات النقدية. ويتيح المسح النقدي اتساقاً فورياً مع أهداف البرنامج (عن طريق استخدام معدلات النمو والتضخم في التنبؤ بالطلب على النقود والتغير في صافي الأصول الأجنبية)، كما أنه يترك المجال مفتوحاً أمام التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات للتأثير على المجملات النقدية. أما وضع السقوف على مستوى حسابات السلطات النقدية فله ميزة التعامل مع المجملات التي تخضع بدرجة أكبر لتأثير التدابير التي تتخذها السلطات، ولكنه يعني أن الاتساق مع أهداف البرنامج يعتمد على استقرار الدالة المفترضة لعرض النقود. وينبغي النظر في وضع سقوف مرحلية على الائتمان، وإن وضع مثل هذه السقوف على أساس ربع سنوي يتطلب تحليلا حريصاً للأنماط الموسمية للمتغيرات الداخلة في الحسابات النقدية.

إن المراحل المشار اليها أعلاه تمثل فقط أسلوباً منهجياً واحداً لوضع برنامج مالي. وفي الختام يجب التأكيد مرة أخرى على أهمية التكرار في عملية البرمجة لغرض الوصول الى الاتساق الكامل للبرنامج المالي المفترض.

القسم الثاني ــ مصر: التطورات الاقتصادية الحديثة

يحتوي هذا القسم على معلومات عامة أساسية تفيد في إعداد برنامج مالي إفتراضي لمصر للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧. ويفترض هنا بأن البرنامج سيوضع في أوائل ذلك العام. وفيما يلي عرضاً للتطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ ووصفاً لخطة التنمية الاقتصادية للفترة ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١.

١ ــ التطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦

إحتوت مقدمة هذا الكتاب على وصف موجز للهيكل الاقتصادي في مصر وعرض سريع للتطورات الاقتصادية فيها منذ منتصف الستينات. وكما جرى ذكره في المقدمة، فان الاختلالات الأساسية في وضع الميزانية وميزان المدفوعات قد جلت بوضوح أكبر إبتداء من عام ١٩٨٤/٨٣ مع انخفاض أسعار النفط العالمية وأثر ذلك على الاقتصاد المصري. وسنتناول هنا عرضاً مفصلا للتطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦، وهي فترة الخمس سنوات التي تسبق السنة التي سيعد البرنامج المالي من أجلها، وهي أيضاً فترة الخطة الخمسية الأولى في أفق التخطيط البعيد الأمد الذي يمتد عشرون عاماً. ويعتمد تحليل التطورات الاقتصادية على البيانات الفعلية الرسمية التي تظهر في مطبوعات صندوق النقد الدولي، وفي منشورات مصرية رسمية.

أ ــ الانتاج والانفاق والأسعار

تشير تقديرات الدخل القومي الصادرة عن وزارة التخطيط بأن معدل نمو إجمالي

الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج إنخفض تدريجياً من ٩ر٩ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢ر٤ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ١). وتشير البيانات القطاعية الى أن الانخفاض يعود بشكل رئيسي الى التباطؤ في نمو القطاعات السلعية وكذلك في قطاعات الخدمات الانتاجية وخصوصاً التجارة (الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ١ ــ مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
القطاعات السلعية	١١ ٤٢٦	١٢ ٣٩٦	١٣ ٢٩١	١٣ ٨٣١	١٤ ١٤٨
الزراعة	٤ ٠٩٠	٤ ٢٥٨	٤ ٣٩٤	٤ ٥٤٠	٤ ٦٧٠
الصناعة والتعدين	٢ ٩٩٥	٣ ٢٦٠	٣ ٥٨٤	٣ ٨٤٩	٤ ١٢٩
البترول ومنتجاته	٣ ٠٩٢	٣ ٥٣٦	٣ ٩١١	٣ ٩٤٩	٣ ٨٦٧
الكهرباء	١٤١	١٦٣	١٧٩	٢١٩	٢٤١
البناء والتشييد	١ ١٠٨	١ ١٧٩	١ ٢٢٤	١ ٢٧٣	١ ٢٤٢
قطاعات الخدمات الانتاجية	٦ ٧٩٦	٧ ٢٧١	٧ ٧٥٧	٨ ٠٦١	٨ ٤٨٧
النقل، والمواصلات والتخزين	١ ٥٩٥	١ ٨٢٧	١ ٩٣٣	٢ ٠٥٢	٢ ١٧٧
قناة السويس	٦٦٢	٦٥٦	٦٠٨	٦٥٣	٦٦٣
التجارة	٢ ٧٩٠	٢ ٩٨٢	٣ ٢٠١	٣ ٢٨٧	٣ ٤٢٩
المال والتأمين	١ ٥٠٩	١ ٥٤٩	١ ٧٣٨	١ ٨١١	١ ٩٢٠
الفنادق والمطاعم	٢٤٠	٢٥٧	٢٧٧	٢٥٨	٢٩٩
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٣ ٨٦٩	٤ ١٨٢	٤ ٥٦٢	٤ ٩٣٨	٥ ٣٢٢
ملكية العقارات	٤١٢	٤٥٩	٤٩٨	٥٣٧	٥٨٠
المرافق العامة	٥١	٦٥	٧٩	٩٤	١١٣
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٨٧١	٩٤٣	١ ٠١٨	١ ١٠٧	١ ١٩٠
التأمينات الاجتماعية	٣١	٣٢	٣٥	٣٩	٤٦
الخدمات الحكومية	٢ ٥٠٤	٢ ٦٨٣	٢ ٩٣٢	٣ ١٦١	٣ ٣٩٣
إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج	٢٢ ٠٩١	٢٣ ٨٤٨	٢٥ ٦١٠	٢٦ ٨٢٩	٢٧ ٩٥٧
معدل النمو (بالمئة)	٩ر٩	٨ر٠	٧ر٤	٤ر٨	٤ر٢

المصدر: وزارة التخطيط.

الجدول رقم ٢ ـ مصر: معدلات النمو القطاعية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦

	معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية					النصيب في الاجمالي (بالمئة)	
	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١	١٩٨٧/٨٦
القطاعات السلعية	٩ر٣	٨ر٥	٧ر٢	١ر٤	٢ر٣	٥٢ر٠	٥٠ر٦
الزراعة	٤ر٠	٤ر١	٣ر٢	٣ر٣	٢ر٩	١٩ر٦	١٦ر٧
الصناعة والتعدين	١٢ر٢	٨ر٨	٩ر٩	٧ر٤	٧ر٣	١٣ر٣	١٤ر٨
البترول ومنتجاته	١٥ر٩	١٤ر٤	١٠ر٦	١ر٠	-٢ر١	١٣ر٣	١٣ر٨
الكهرباء	١٠ر٦	١٥ر٤	٩ر٥	٢٢ر٩	٩ر٨	٠ر٦	٠ر٩
البناء والتشييد	٥ر٠	٦ر٤	٣ر٨	٤ر٠	-٢ر٥	٥ر٢	٤ر٤
قطاعات الخدمات الانتاجية	١٢ر٩	٧ر٠	٦ر٧	٣ر٩	٥ر٣	٣٠ر٠	٣٠ر٤
النقل، والمواصلات والتخزين	١٧ر٥	١٤ر٦	٥ر٨	٦ر٢	٦ر١	٦ر٨	٧ر٨
قناة السويس	٣ر٢	-٠ر٩	-٧ر٣	٧ر٣	١ر٥	٣ر٢	٢ر٤
التجارة	١٤ر٨	٦ر٩	٧ر٤	٢ر٧	٤ر٣	١٢ر١	١٢ر٢
المال والتأمين	١٠ر٤	٢ر٦	١٢ر٢	٤ر٠	٦ر٠	٦ر٨	٦ر٩
الفنادق والمطاعم	٥ر٠	٤ر٦	١٣ر٥	١٢ر٩	٧ر١	١ر١	١ر١
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٦ر٨	٨ر١	٩ر١	٨ر٢	٧ر٤	١٨ر٠	١٩ر٠
ملكية العقارات	١٠ر٣	١١ر٥	٨ر٥	٧ر٩	٨ر٠	١ر٩	٢ر١
المرافق العامة	٠ر٨	٢٩ر١	٢١ر٦	١٨ر٧	١٩ر٩	٠ر٢	٠ر٤
الخدمات الاجتماعية الشخصية	٧ر٦	٨ر٢	٨ر٠	٨ر٧	٧ر٥	٤ر٠	٤ر٢
التأمينات الاجتماعية	١٣ر٨	١ر٣	١١ر٣	١١ر٣	١٧ر٨	٠ر١	٠ر٢
الخدمات الحكومية	٦ر٠	٧ر١	٩ر٣	٧ر٨	٧ر٤	١١ر٨	١٢ر١
إجمالي الناتج المحلي	٩ر٩	٨ر٠	٧ر٤	٤ر٨	٤ر٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة التخطيط.

إنخفض معدل النمو في قطاع الزراعة من ٤ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٩ر٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦، عاكساً عدة عوامل منها ضعف ربحية المحاصيل التقليدية الناجم عن عدم زيادة أسعار التوريد بشكل يماشي الزيادة في نفقات الانتاج، ونقص العمالة في القطاع الزراعي، وفقدان الأراضي الزراعية في وادي النيل وفي الدلتا بسبب التحضر. وحيث أن متوسط معدل النمو السنوي في هذا القطاع خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ (٥ر٢ بالمئة) كان أقل من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (٨ر٦ بالمئة)، فقد انخفض نصيب قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي من ١٩ر٦ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٨ر١٦ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وقد حدث تحول مهم في السياسات الزراعية في عام ١٩٨٦ عندما قررت السلطات إلغاء نظام التوريد وتحرير أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا القطن والسكر ونصف محصول الارز. ومن المتوقع أن يكون لهذا التغير في السياسة أثر إيجابي على الانتاج الزراعي في الأمد المتوسط.

وانخفض أيضاً معدل النمو في قطاع الصناعة والتعدين (باستثناء البترول) من ٢ر١٢ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣ر٧ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦ أساساً بسبب عدم توفر مستلزمات الانتاج المستوردة. وبشكل عام، فقد عانى القطاع العام الصناعي من الضوابط العديدة المفروضة على سياسات التسعير والانتاج والعمالة في المؤسسات الصناعية. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات في عام ١٩٨٦/٨٥ لتقوية الوضع المالي لهذه المؤسسات، وذلك باعطائها حرية أكبر في تسعير منتجاتها وبخفض عدد السلع الخاضعة للضوابط السعرية.

إنخفضت معدلات النمو في قطاعات البترول والبناء إنخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦. وقد تأثر قطاع البترول سلبياً بالركود في إنتاج البترول، إضافة الى أن شركات البترول الأجنبية لم تبد اندفاعاً للتنقيب بسبب عدم وجود حوافز مادية كافية. وعكس الانخفاض في معدل نمو قطاع البناء أساساً التباطؤ في الانفاق الحكومي الرأسمالي. ونتيجة لهذه التطورات في مختلف القطاعات السلعية الأساسية، إنخفض نصيب هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٥٢ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٦ر٥٠ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

أما بالنسبة لقطاعات الخدمات الانتاجية، فيمثل قطاع التجارة النصيب الأكبر فيها. وقد انخفض معدل النمو في هذا القطاع إنخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ولكن السبب الرئيسي لذلك هو هبوط الواردات بعد عام ١٩٨٥/٨٤، مما أدى الى تراجع معدل نمو قطاعات الخدمات الانتاجية من ٩ر١٢ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣ر٥ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. ومع ذلك، فقد فاق معدل النمو السنوي الوسطي في قطاعات الخدمات الانتاجية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ (١ر٧

بالمئة) ذلك الذي أحرزه إجمالي الناتج المحلي (٨ر٦ بالمئة)، مما أدى الى ارتفاع بسيط في نصيب تلك القطاعات في إجمالي الناتج المحلي من ٣٠ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤ر٣٠ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وتابعت قطاعات الخدمات الاجتماعية نموها السريع خلال الفترة مما أدى الى ارتفاع نصيبها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ١٨ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٩ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

وبالقيم الاسمية، ازداد إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق بحوالي ١٦ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ٣) عاكساً بصورة رئيسية الزيادة الكبيرة في إجمالي الاستهلاك. وبالرغم من أن نصيب الاستهلاك الحكومي إنخفض نتيجة لعصر الانفاق في مجالات الأجور والعمالة، إلا أن إجمالي الاستهلاك ازداد من حوالي ٨٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٣/٨٢ الى حوالي ٩٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وفي نفس الوقت، إنخفضت نسبة الاستثمار الى إجمالي

الجدول رقم ٣ ــ **مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦**

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
الاستهلاك	٢٠ ٤٦١	٢٥ ٠٥٠	٣٠ ١٤٥	٣٣ ٣٨٠	٤٠ ٥٩٠
الخاص	١٦ ٣٠٧	٢٠ ٠٩٣	٢٤ ٤٣٣	٢٧ ٢٦٧	٣٤ ٢٦٠
الحكومي	٤ ١٥٤	٤ ٩٥٧	٥ ٧١٢	٦ ١١٣	٦ ٣٣٠
إجمالي الاستثمار	٦ ٥٩٩	٦ ٩١٠	٧ ٤٧٢	٨ ١٤٢	٨ ١٥٠
إجمالي الاستثمار الثابت	٦ ٣٩٩	٦ ٧١٠	٧ ٢٧٢	٧ ٧٥٢	٧ ٧٠٠
التغير في المخزون	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٩٠	٤٥٠
صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	٢ ٢٢٦-	٣ ٣٦٠-	٣ ٤٠٦-	٣ ٣٠١-	٤ ٦٩٠-
الصادرات	٦ ١٥٩	٦ ٣٧١	٦ ٥٩٨	٦ ٠٣٤	٦ ٢٣٠
الواردات	٨ ٣٨٥-	٩ ٧٣١-	١٠ ٠٠٤-°	٩ ٣٣٥-	١٠ ٩٢٠-
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	٢٤ ٨٣٤	٢٨ ٦٠٠	٣٤ ٢١١	٣٨ ٢٢١	٤٤ ٠٥٠

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, November 1988.

الناتج المحلي من حوالي ٢٧ بالمئة الى حوالي ١٩ بالمئة خلال الفترة نتيجة للنمو البطيء جداً في استثمارات القطاع العام، في حين أن استثمارات القطاع الخاص حافظت على نسبتها الى إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت حوالي ٦ بالمئة (الجدول رقم ٤). وحيث أن الزيادة في نصيب الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي فاقت الانخفاض في نصيب الاستثمار، فان العجز في الميزان الخارجي للسلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج ازداد من ٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ١١ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

تخضع العديد من السلع الاستهلاكية في مصر الى ضوابط على الأسعار. وتشمل السلع والخدمات المحددة أسعارها من قبل الحكومة المواد الغذائية الرئيسية، وعدداً كبيراً من منتجات القطاع العام الصناعي، والمواد البترولية المستهلكة محلياً، والكهرباء والمياه، وبعض أنواع الايجارات. وقد كانت الزيادات في أسعار هذه السلع والخدمات محدودة على مدى سنوات طويلة بغرض حماية المستهلك. وحيث أن الزيادات في التكاليف الحقيقية للانتاج والاستيراد فاقت كثيراً الزيادات في الأسعار المحددة، فقد أدى ذلك الى ظهور دعومات كبيرة في الميزانية وعدم كفاءة في تخصيص الموارد.

إلا أنه ابتداء من عام ١٩٨٦/٨٥، تم اتخاذ عدة إجراءات لتحرير بعض الأسعار أو زيادتها بشكل يتماشى أكثر مع زيادات تكاليف الانتاج والاستيراد. ففي عامي

الجدول رقم ٤ ــ **مصر: الاستثمارات الفعلية العامة والخاصة، ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦**
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص[١]	الاجمالي[١]
١٩٨٣/٨٢	٥ ٠٣٨	١ ٤٦١	٦ ٤٩٩
١٩٨٤/٨٣	٥ ٣٦٩	١ ٤٥٢	٦ ٨٢١
١٩٨٥/٨٤	٥ ٧١٩	١ ٦٨٩	٧ ٤٠٨
١٩٨٦/٨٥	٥ ٧٦١	٢ ٠٨٩	٧ ٨٤٩
١٩٨٧/٨٦	٥ ٢٤٠	٢ ٥٩٥	٧ ٨٣٥

المصدر: وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١.**

١ باستثناء إستثمارات القطاع الخاص بالبترول والتي بلغت حوالي ٤ر٤ مليار جنيه خلال فترة الخمس سنوات.

١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦، تمت زيادة أسعار عدد من منتجات القطاع العام الصناعي بنسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة كما تم خفض عدد السلع المحددة أسعارها من ٢٩ الى ١٩ سلعة. وزيدت أسعار بعض المواد البترولية المستهلكة محلياً زيادات طفيفة في كل من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ وآب/ أغسطس ١٩٨٦، أعقبها زيادات كبيرة تتراوح ما بين ٦٥ بالمئة و٧٠ بالمئة في أيار/ مايو ١٩٨٧. وقد حدث تغيير مهم في السياسة السعرية حيث أجازت وزارة التموين في عام ١٩٨٥ للمستوردين في القطاع الخاص بأن يحددوا أسعار المنتجات الغذائية المستوردة على أساس سعر الصرف الحر. وهكذا، فانه في حين أن أسعار المواد الغذائية ازدادت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٢ بالمئة خلال فترة السنتين ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٤/٨٣، فقد ازدادت بمعدل متوسط سنوي قدره ٢٦ بالمئة خلال فترة الثلاث سنوات ١٩٨٥/٨٤ ــ ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ٥). وقد كان هذا هو السبب الرئيسي في زيادة مؤشر تكاليف المعيشة بحوالي ٢٥ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

ب ــ التطورات المالية

تزايد العجز في ميزانية الحكومة تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٦/٨٥ من حوالي ٢ر٤ مليار جنيه الى حوالي ٧ر٤ مليار جنيه (الجدول رقم ٦). وكنسبة الى

الجدول رقم ٥ ــ مصر: التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكوناته، ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

التغير خلال العام	الوزن بالمئة	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	(٠ر١٠٠)	٦ر١٨	٧ر١٩	٣ر١٢	٩ر١٦	١ر٢٥
الطعام والشراب	(٥ر٥٢)	٥ر٢٣	٧ر١	٥ر٢٧	٣ر١٩	٧ر٣٠
المسكن ومستلزماته	(٧ر١٥)	٣ر٤	٤ر٠	٢ر٢	٦ر٣	٩ر٢
الأثاث والسلع المعمرة	(٣ر١)	٣ر٣	٩ر١١	٦ر٦	٥ر٣	٠ر٧
الملابس والأقمشة	(٤ر٨)	٢ر١٢	٩ر٢٢	٤ر١٧	٩ر١٢	١ر٣
النقل والمواصلات	(٤ر٤)	٠ر٠	١ر١	٠ر٠	٠ر١٢	٦ر٧
النفقات الطبية والاجتماعية	(٩ر٩)	٤ر١٥	٥ر٣٣	٩ر٢١	٠ر٢٩	٩ر١٥
المصروفات الشخصية	(٨ر٧)	٣ر٣	١ر٢٣	١ر٩	٧ر٧	٦ر٣٤

المصدر: الهيئة المركزية للتعبئة العامة والاحصاء.

إجمالي الناتج المحلي، ازداد العجز من ٥ر٩ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣ر١٢ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥. وبسبب عدم مرونة النظام الضريبي، فقد انخفضت نسبة الايراد الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي من ٢ر٤٤ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٦ر٤٠ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥ بالرغم من اتخاذ الحكومة لعدة إجراءات استنسابية من أجل تحسين الايراد. وفي نفس الوقت، ازداد الانفاق وصافي الاقراض الحكومي بمعدل قريب من معدل زيادة الدخل مما أدى الى انخفاض بسيط في نسبة الانفاق

الجدول رقم ٦ ـ مصر: مالية الحكومة المركزية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة المالية	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
إجمالي الايرادات والمنح	١١ ٠٧٧	١٢ ٣٤٦	١٣ ٩٠٠	١٥ ٨٨٢	١٧ ٨٤٩
إجمالي الايرادات	١٠ ٩٧٧	١٢ ٣٤٥	١٣ ٦٨١	١٥ ٥٠٨	١٦ ٧٦٨
الضريبية	(٦ ٧٨٣)	(٧ ٢٣٣)	(٨ ٢٧٢)	(٩ ٣٧٣)	(٩ ٧٦٥)
غير الضريبية	(٣ ٨٣١)	(٤ ٧١٧)	(٤ ٧٥٤)	(٥ ٤٦٧)	(٥ ٧٤٣)
الرأسمالية	(٣٦٣)	(٣٩٥)	(٦٥٥)	(٦٦٨)	(١ ٢٦٠)
المنح	١٠٠	١	٢١٩	٣٧٤	١ ٠٨١
إجمالي النفقات وصافي الاقراض	١٣ ٤٤١	١٥ ٦٠٤	١٧ ٣٣٩	٢٠ ٥٣٧	٢٠ ٤٦٢
الجارية	٩ ٦٣٧	١٢ ٥١٩	١٢ ٨٩١	١٥ ٠٥٥	١٥ ٠٠٦
الرأسمالية	١ ٥٥٨	١ ٨٣٤	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٧	٣ ٠٨٣
تعديل للاقراض	—	٩٩٢-	—	—	—
صافي الاقراض	٢ ٢٤٦	٢ ٢٤٣	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥	٢ ٣٧٣
الفائض أو العجز الكلي (-)	٢ ٣٦٤-	٣ ٢٥٨-	٣ ٤٣٩-	٤ ٦٥٥-	٢ ٦١٣-
التمويل (صافي)	٢ ٣٦٤	٣ ٢٥٨	٣ ٤٣٩	٤ ٦٥٥	٢ ٦١٣
خارجي	٣٣٠	٢٥٧	٤٩٢	٢٢٤	٣١٦
محلي	٢ ٠٣٤	٣ ٠٠١	٢ ٩٤٧	٤ ٤٣١	٢ ٢٩٧
البنك المركزي	(١ ٤٧٩)	(٢ ٤٦٧)	(٢ ٨٠٩)	(٤ ١٦٠)	(٢ ٤١٩)
مصارف الودائع النقدية	(٥٨٨)	(٤٤٧)	(٢٥٢)	(-٥٧)	(-١٢٢)
غير مصرفي	(٢٨٤)	(٤٢٤)	(٣٤٥)	(٨٢٥)	(٦٦٩)
تسديد محلي غير مصنف	(-٣١٧)	(-٣٣٧)	(-٤٥٩)	(-٤٩٧)	(-٦١٨)

المصدر: ·IMF, *Government Finance Statistics Yearbook,* 1987

وصافي الاقراض الى إجمالي الناتج المحلي من ٥٤٫١ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٥٣٫٧ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥.

أما في عام ١٩٨٧/٨٦، فتشير الأرقام الأولية الى استمرار انخفاض نسبة الايراد الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت ٣٨٫١ بالمئة. إلا أنه بسبب الزيادة الملحوظة في المنح فان نسبة الايرادات والمنح الى إجمالي الناتج المحلي ظلت قريبة من مستواها في العام الماضي. وفي نفس الوقت، بقي إجمالي الانفاق وصافي الاقراض (بالقيمة المطلقة) تقريباً على ما كان عليه في السنة السابقة، حيث لم تحدث زيادة في الانفاق الجاري بينما وازن الانخفاض في صافي الاقراض الزيادة في الانفاق الرأسمالي. ونتيجة لذلك، فقد انخفضت نسبة الانفاق وصافي الاقراض الى إجمالي الناتج المحلي الى ٤٦٫٤ بالمئة. كما انخفض العجز الكلي بصورة مطلقة وبلغت نسبته الى إجمالي الناتج المحلي ٦ بالمئة. أما بالنسبة لتمويل عجز الميزانية، فتشير إحصاءات مالية الحكومة الى أنه تم تمويل هذا العجز بصفة رئيسية عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي المحلي، حيث بلغت نسبة تمويل العجز من هذا المصدر حوالي ٨٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦.

إنخفض معدل الزيادة في السيولة المحلية (النقود وشبه النقود) من ٢٨ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٠ بالمئة في كل من عامي ١٩٨٤/٨٣ ــ ١٩٨٥/٨٤، بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في الائتمان المحلي الناجم أساساً عن الاقتراض المرتفع للحكومة والمؤسسات العامة غير المالية من النظام المصرفي (الجداول رقم ٧ ــ ٩). ويعود السبب في ذلك الى أنه في عام ١٩٨٣/٨٢ حدثت زيادة كبيرة في صافي الأصول الخارجية كان لها أثراً توسعياً كبيراً على السيولة المحلية، في حين أن أثر التغير في صافي الأصول الخارجية على السيولة المحلية في كل من عامي ١٩٨٤/٨٣ و١٩٨٥/٨٤ كان محدوداً جداً. وفي عام ١٩٨٦/٨٥، إستمرت الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي ورافقها أيضاً زيادة كبيرة في صافي الأصول الخارجية مما أدى الى ارتفاع معدل الزيادة في عرض النقود بالمعنى الواسع الى حوالي ٢٨ بالمئة. أما في عام ١٩٨٧/٨٦، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي، فقد انخفض معدل الزيادة في السيولة المحلية الى ما يقرب من ١٠ بالمئة فقط بسبب الأثر الانكماشي للهبوط الكبير في صافي الأصول الخارجية وللزيادة الكبيرة في ودائع الواردات وصافي الخصوم الأخرى. والجدير بالذكر أنه قد حدث إعادة تقييم الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية في حسابات مصارف الودائع النقدية في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٦ وأواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ففي حين كانت هذه الأصول والخصوم تقيم بـ ٨٣ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، قيمت بـ ١٣٣ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٦ وقيم بعضها بـ ١٤٦ قرشاً للدولار وبعضها بـ ٢٢٠ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

الجدول رقم ٧ – مصر: موجز حسابات السلطات النقدية، ٨٢/١٩٨٣ – ٨٦/١٩٨٧
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	يونيو			١٩٨٥			١٩٨٦				١٩٨٧	
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو
الأصول الخارجية	١ ٦٨١	١ ٨٢٣	١ ٩٩٠	١ ٩٠٣	١ ٩٧٠	١ ٨٨٨	١ ٩٩٠	٢ ٠٦٤	٢ ١٠١	٢ ١٢٨	٢ ٢٤٩	٢ ٢٣٢
مستحقات على الحكومة	١٠ ١١٧	١١ ٣٨٥	١٢ ٩٠٩	١٤ ٨٤٨	١٥ ٢٤٨	١٥ ٩٦٦	١٥ ٩٧٠	١٦ ٦٢١	١٧ ١٧٩	١٧ ٨٤١	١٨ ٥٨٥	١٩ ٧٦٩
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٥١٢	٣٥٧	٣١٥	٢٨٨	٣٠٠	٤٢٥	٥٤٠	٤٥٧	٤٦٢	٤٩٢	٥٢٥	٤٣٢
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	٣٦٩	٥٥٦	٧٦٣	١ ٠٥٨	٩٥٤	١ ٠٧٥	١ ١١٩	١ ٣٥٩	١ ١٧٧	١ ١٧٣	١ ١٦٩	١ ٩٣٤
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	٤٤٠	٥٠٨	٦٢٠	٨٠٤	٧٧١	٨٣٧	٨٦٢	١ ٠٣٣	٩٩٧	١ ٠٧٨	١ ٠٩٥	١ ١٩٩
النقد الاحتياطي	٨ ٨٥٨	١٠ ٥٧٧	١٢ ٠٥١	١٤ ٣٣٢	١٤ ٨٦٣	١٥ ٨١٤	١٥ ٩٦٥	١٦ ٨٣٢	١٧ ١١٧	١٧ ٦٥٥	١٧ ٧٥٧	١٨ ٣٤٤
منها:												
العملة خارج البنوك	(٤ ٦٦٩)	(٥ ٩٩٢)	(٦ ٩٧٦)	(٧ ٨٣٤)	(٧ ٨٩٣)	(٨ ٢٨٥)	(٨ ٣٢٧)	(٨ ٧٦١)	(٨ ٦٨٤)	(٨ ٨٠٣)	(٨ ٩٦٣)	(٩ ٢٢٠)
ودائع الهيئات العامة	(٥٧٥)	(٤٥٦)	(٥٥٠)	(٩٩٠)	(٧٦٢)	(٨٠٥)	(٩٩٦)	(٩٩٥)	(١ ٠٨٠)	(١ ٠٣١)	(١ ٢١٩)	(١ ١٥٧)
الالتزامات الخارجية	٣ ٨٧٠	٣ ٢٧٩	٣ ٢٤٨	٣ ٢٥٥	٣ ١٨٦	٣ ٠٢١	٣ ٠٣٠	٣ ٠٢٦	٣ ٠٣١	٣ ٤١٣	٤ ٠٤٤	٤ ٩٣٢
ودائع الحكومة	٥٠٨	٨٣٠	٩٦٤	١ ٠٧٣	٨٢١	٩٣٣	٩١٧	١ ٣٧٣	١ ٢٧٨	١ ٢٠٩	١ ٣٤٢	١ ٧٦٠
بنود أخرى (صافي)	١١٥ -	٥٨ -	٣٣٤	٢٤٠	٣٧٥	٤٢٢	٥٦٨	٣٠٣	٤٩١	٤٣٥	٤٨٢	٥٢٩

المصدر: IMF, *International Financial Statistics,* March 1986 and April 1988.

الجدول رقم ٨ ـ مصر: موجز حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	يونيو			١٩٨٥			١٩٨٦				١٩٨٧	
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو
الاحتياطيات	٣ ٤٧٤	٤ ٢٤٢	٤ ٩٥٣	٥ ٩٣٢	٦ ٧٧٦	٧ ١٦٤	٧ ٩٨٧	٨ ٣٤٨	٨ ٦٦٠	٩ ٢٦٢	٩ ٢٧٦	٩ ٧٦٣
الأصول الخارجية	٣ ٩١٤	٥ ٨٢٥	٥ ٩٠٩	٦ ١٩٠	٥ ٥١٧	٦ ١٤٢	٨ ٤٦٣	٩ ٦٠٠	٨ ٩٦٩	٩ ٢٤٦	٩ ٢٩٠	١٠ ٣٥١
المستحقات على الحكومة	١ ٠٧٠	١ ٢٩١	١ ٨٥٩	٢ ١٤٨	٢ ١٧٧	٢ ٦٨٤	٣ ٤٦٦	٣ ٨٠٦	٣ ٩٢٨	٣ ٩١١	٣ ٨٩٢	٤ ٠٢٠
المستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٣ ٨٣٧	٤ ٤٧٧	٦ ٠١٨	٨ ٠٤٤	٨ ١٨٧	٨ ٥٢٩	٩ ٠٩٣	٨ ٦٦٢	٩ ٠٣٨	٩ ٦٨٣	١٠ ٠٨٨	١٠ ٢٠٩
المستحقات على القطاع الخاص	٥ ٠٨٥	٦ ٣١٦	٧ ٦٣٣	٩ ٠٥١	٩ ٦٥١	١٠ ١٤٥	١١ ٨٦٧	١٢ ١٨٨	١٢ ٥٠٤	١٢ ٨٨٨	١٣ ٥٧١	١٣ ٧٠٤
المستحقات على المؤسسات الأخرى شبه المصرفية	٤٣٠	٤٢٠	٤٦٥	٦١١	٧٠١	٦٨٦	٨٩٠	١ ٠٨٨	١ ٢٠٥	١ ١٢٣	١ ٢٧٧	١ ٥١٩
الودائع تحت الطلب	٣ ١٣٥	٣ ٧٢١	٤ ٠٥٠	٥ ٠٦٤	٥ ٣١٦	٥ ٦٠٦	٦ ١٤٨	٦ ٠٤٠	٦ ٠١٩	٦ ١٣٥	٦ ٢٤٧	٦ ٢١٥
منها:												
ودائع الهيئات العامة	(١ ٣٨٤)	(١ ٤٩٥)	(١ ٦٠٦)	(٢ ١٨٤)	(٢ ١٧٢)	(٢ ٤٢١)	(٢ ٤٠٨)	(٢ ٣٣٢)	(٢ ٢٧٧)	(٢ ٢٤٠)	(٢ ١٥٢)	(٢ ٠٣٨)
الودائع لأجل، والودائع الادخارية وبالعملة الأجنبية	٦ ٩٠٨	٩ ٣٥١	١١ ٨٨٠	١٤ ٢٢٣	١٥ ١٣٠	١٥ ٩٧٨	١٩ ٥٨٤	٢٠ ٠٨٦	٢٠ ٦٠٤	٢١ ١٢٧	٢١ ٩٥٥	٢٢ ٦٩٦
منها:												
ودائع الهيئات العامة	(١ ٢١٢)	(١ ٥٤٦)	(٢ ٠٢٠)	(٢ ٢٨٢)	(٢ ٦٣٧)	(٢ ٧٧٦)	(٣ ٠٢٢)	(٣ ٠٢٩)	(٣ ٢٤٧)	(٣ ٣٢٣)	(٣ ٣٤٤)	(٣ ٢٧٣)
ودائع الواردات	١ ٤٤٠	١ ٥٣٦	١ ٧٢٤	١ ٨٦٥	١ ٧٨٨	١ ٩٤٢	٢ ٥٣٥	٢ ٧١٧	٢ ٨٩٥	٣ ١٠٨	٣ ٤٠٦	٣ ٩٢٥
إلتزامات خارجية	٣ ٠٨١	٤ ٠٣٥	٤ ٣٧٠	٤ ٤٨٧	٣ ٩٧١	٤ ٣٦٨	٥ ٨٧٥	٦ ٩٠٠	٦ ٣٦٤	٦ ٥٧٥	٦ ٥٣١	٦ ٨٤٨
ودائع الحكومة	٤٨٣	٤٧٥	٥٦٢	٦٦٢	٦٦٤	٦٦٣	٧٩٢	٨٧٢	٩٦٩	١ ٠٥٩	١ ٠٣٠	١ ٠١٨
الائتمان من البنك المركزي	٤٠٩	٦٥٢	٩١٦	١ ١٩٥	١ ٠٩١	١ ٢٤٢	١ ٢٨٩	١ ٦٣٠	١ ٥٨١	١ ٥٥٠	١ ٦٣٩	٢ ٢٧٣
بنود أخرى (صافي)	٢ ٣٥٤	٢ ٨٠٢	٣ ٣٣٥	٤ ٤٧٨	٥ ٠٤٩	٥ ٥٥١	٥ ٥٤٤	٥ ٤٤٧	٥ ٨٧٣	٦ ٥٥٨	٦ ٥٨٥	٦ ٥٩٠

المصدر: IMF, *International Financial Statistics,* March 1986 and April 1988 .

الجدول رقم ٩ ـ مصر: المسح النقدي، ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	يونيو			١٩٨٥			١٩٨٦				١٩٨٧	
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو
الأصول الخارجية (صافي)	- ١ ٣٥٥	٣٣٤	٢٨٢	٣٥١	٣٣٠	٦٤١	١ ٥٤٧	١ ٧٣٨	١ ٦٧٦	١ ٣٨٦	٩٦٤	٨٠٣
الائتمان المحلي	٢٠ ٥٠١	٢٣ ٤٤٨	٢٨ ٢٩٢	٣٤ ٠٥٧	٣٥ ٥٥٠	٣٧ ٦٧٤	٤٠ ٩٨٠	٤١ ٦١٠	٤٣ ٠٦٥	٤٤ ٧٤٧	٤٦ ٦٦١	٤٨ ٠٧٤
المستحقات على الحكومة (صافي)	١٠ ١٩٧	١١ ٣٧١	١٣ ٢٤٢	١٥ ٢٦١	١٥ ٩٤٠	١٧ ٠٥٣	١٧ ٧٢٨	١٨ ١٨٢	١٨ ٨٦٠	١٩ ٤٨٤	٢٠ ١٠٥	٢١ ٠١١
المستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٤ ٣٤٩	٤ ٨٣٤	٦ ٣٣٣	٨ ٣٣٢	٨ ٤٨٧	٨ ٩٥٣	٩ ٦٣٣	٩ ١١٩	٩ ٤٩٩	١٠ ١٧٥	١٠ ٦١٤	١٠ ٦٤١
المستحقات على القطاع الخاص	٥ ٠٨٥	٦ ٣١٦	٧ ٦٣٣	٩ ٠٥١	٩ ٦٥١	١٠ ١٤٥	١١ ٨٦٧	١٢ ١٨٨	١٢ ٥٠٤	١٢ ٨٨٨	١٣ ٥٧١	١٣ ٧٠٤
المستحقات على المؤسسات الأخرى شبه المصرفية	٨٧٠	٩٢٨	١ ٠٨٥	١ ٤١٤	١ ٤٧٢	١ ٥٢٣	١ ٧٥٢	٢ ١٢١	٢ ٢٠٢	٢ ٢٠٠	٢ ٣٧٢	٢ ٧١٨
النقود	٨ ٣٨٧	١٠ ١٧١	١١ ٥٧٥	١٣ ٨٩٣	١٣ ٩٧١	١٤ ٦٩٦	١٥ ٤٧٠	١٥ ٧٩٧	١٥ ٧٨٣	١٥ ٩٧٣	١٦ ٤٣٨	١٦ ٥٩٢
منها:												
الودائع بالعملة الأجنبية	(١ ٤٢٧)	(١ ٥٢٦)	(١ ٦٢٩)	(٢ ٠٥٥)	(٢ ٠٩٧)	(٢ ٤٥٤)	(٣ ٠٧٣)	(٢ ٨٦٤)	(٢ ٧٦٦)	(٢ ٨٤٨)	(٢ ٨٢٠)	(٢ ٩٧٢)
شبه النقود	٦ ٩٠٨	٩ ٣٥١	١١ ٨٨٠	١٤ ٢٢٣	١٥ ١٣٠	١٥ ٩٨٠	١٩ ٥٨٤	٢٠ ٠٨٦	٢٠ ٦٠٤	٢١ ١٢٩	٢١ ٩٥٦	٢٢ ٦٩٧
منها:												
الودائع بالعملة الأجنبية	(٣ ٠٥٤)	(٣ ٨٨٢)	(٤ ٣٥٢)	(٤ ٨٢٧)	(٥ ٠٧٢)	(٥ ٢٣٠)	(٨ ٥٠٨)	(٨ ٧٠٧)	(٨ ٦٦٨)	(٨ ٦٤٥)	(٩ ٠٠٥)	(٩ ٤٣٠)
ودائع الواردات	١ ٤٤٠	١ ٥٣٦	١ ٧٢٤	١ ٨٦٥	١ ٧٨٨	١ ٩٤٢	٢ ٥٣٥	٢ ٧١٧	٢ ٨٩٥	٣ ١٠٨	٣ ٤٠٦	٣ ٩٢٥
بنود أخرى (صافي)	٢ ٤١١	٢ ٧٢٥	٣ ٣٩٤	٤ ٤٢٧	٤ ٩٩٢	٥ ٦٩٧	٤ ٩٣٨	٤ ٧٤٩	٥ ٤٦٠	٥ ٩٢٢	٥ ٨٢٤	٥ ٦٦٤

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, March 1986 and April 1988 .

ج ـ القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات

عكست التطورات في إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ بشكل رئيسي التطورات في صادرات البترول. وقد كانت صادرات البترول مستقرة نوعاً ما خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ ولكنها انخفضت بشدة عام ١٩٨٦. أما صادرات القطن والصادرات الأخرى فلم تبد أي اتجاهات تصاعدية خلال الفترة وبقيت تمثل أقل من نصف إجمالي الصادرات عام ١٩٨٦ بالرغم من الانخفاض الشديد في صادرات البترول في ذلك العام. أما بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت بشدة في عام ١٩٨٤ ثم انخفضت انخفاضاً كبيراً في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ بسبب التباطؤ الاقتصادي ووضع قيود إضافية على الواردات، ونقصت قيمة الواردات في عام ١٩٨٦ عن قيمتها في عام ١٩٨٢ بحوالي مليار دولار أمريكي (الجدول رقم ١٠).

الجدول رقم ١٠ ـ مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة التقويمية	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الميزان التجاري	-٣ ٧١٥	-٣ ٨٢٢	-٥ ٢٨٦	-٤ ٥٠٣	-٤ ٠١١
الصادرات (فوب)	٤ ٠١٨	٣ ٦٩٣	٣ ٨٦٤	٣ ٨٣٦	٢ ٦٣٢
البترول ومنتجاته	(٢ ٨٩٣)	(٢ ٤٦٥)	(٢ ٤٩٣)	(٢ ٦٤٢)	(١ ٣٨٥)
القطن	(٣٤٠)	(٣٥٦)	(٤٦٣)	(٣٨١)	(٣٤٢)
صادرات أخرى	(٧٨٥)	(٨٧٣)	(٩٠٩)	(٨١٣)	(٩٠٥)
الواردات (فوب)	-٧ ٧٣٣	-٧ ٥١٥	-٩ ٢٥٠	-٨ ٣٣٨	-٦ ٦٤٧
الخدمات (صافي)	-٦١٨	-٢٧٧	-٦٧٦	-٩٥٨	-٣٧٥
الايرادات	٣ ٢٠٢	٣ ٥٧٠	٣ ٥١٢	٣ ٤٤٢	٣ ٧٦٤
رسوم قناة السويس	(٩٤٠)	(٩٧٠)	(٩٥١)	(٩٣٥)	(١ ٠٩٨)
السفر	(٣٤٦)	(٢٨٥)	(٣٢٨)	(٤١٧)	(٢٨٠)
دخل الاستثمار	(٤٠٢)	(٤٣٧)	(٥٢٢)	(٤١٨)	(٤٠٦)
إيرادات أخرى	(١ ٥١٤)	(١ ٨٧٨)	(١ ٧١١)	(١ ٦٧٢)	(١ ٩٨٠)
المدفوعات	-٣ ٨٢٠	-٣ ٨٤٧	-٤ ١٨٨	-٤ ٤٠٠	-٤ ١٣٩
الشحن والتأمين	(-٨٥٩)	(-٨٣٥)	(-١ ٠٢٨)	(-٩٢٧)	(-٧٣٨)
دخل الاستثمار	(-١ ٠٩٢)	(-١ ٠٧٩)	(-١ ٠٩٢)	(-١ ٢١٠)	(-١ ١٢٧)
مدفوعات أخرى	(-١ ٨٦٩)	(-١ ٩٣٣)	(-٢ ٠٦٨)	(-٢ ٢٦٣)	(-٢ ٢٧٤)
التحويلات الخاصة بدون مقابل	٢ ٤٨١	٣ ٦٨٨	٣ ٩٨١	٣ ٢١٦	٢ ٥١٥
رصيد الحساب الجاري	-١ ٨٥٢	-٤١١	-٢ ٠٨١	-٢ ٢٤٥	-١ ٨٧٠

الجدول رقم ١٠ ـ مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ (تتمة)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة التقويمية	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الحساب الرأسمالي					
الاستثمار	٣٨٥	٤٧٧	٧١٤	١ ١٩٥	١ ٢١١
قروض طويلة الأجل	٦٩٢	-١٨٢	٤٥٦	٢٧٤	-٥٧
القطاع الرسمي	٧٨٧	٣٩١	٤٥٠	٤٠	٤٨
السحوبات	(١ ١٥٠)	(٧٨٨)	(٨٤٩)	(٧٢٥)	(٦٣٨)
التسديدات	(-٣٦٣)	(-٣٩٧)	(-٣٩٩)	(-٦٨٥)	(-٥٩٠)
القطاعات الأخرى	-٩٥	-٥٧٣	٦	٢٣٤	-١٠٥
السحوبات	(٩٧٣)	(٧١٠)	(٩٢٧)	(١ ١١١)	(٧٩٠)
التسديدات	(-١ ٠٦٨)	(-١ ٢٨٣)	(-٩٢١)	(-٨٧٧)	(-٨٩٥)
رأس مال آخر طويل الأجل	٤١٣	٣٦١	٧١	٢١٦	٥٧٢
رأس مال قصير الأجل	٨٣	-٣٧٧	٤٥٩	-٣٣٥	١٦٨
صافي السهو والخطأ	١٣٣	٢١٣	١١٥	٦٦٤	-٩٦
البنود المقابلة	-١٩١	-٧٧	٢٤	-٥٦	-٢٤٩
التمويل الاستثنائي	٤٦٠	٧٤	٢١١	٣٥٠	٣٧٠
الميزان الكلي	٢٤	٧٩	-٣٢	٦٣	٤٨

المصدر: IMF, *Balance of Payments Yearbook,* 1987 .

وتقلب العجز في ميزان الخدمات تقلباً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ولكنه بقي صغيراً نسبياً بالنسبة الى العجز في الميزان التجاري. وتراوحت مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي بين ١ر٠ و١ر٢ مليار دولار سنوياً خلال الفترة. أما بالنسبة لتحويلات العمال، فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في ١٩٨٣ عقب السماح للبنوك التجارية المملوكة من قبل الحكومة اعتباراً من نيسان/ ابريل ١٩٨٣ باستخدام سعر صرف قريب من ذلك السائد في السوق الحرة في ذلك الحين لاجتذاب التحويلات. وانخفضت تحويلات العمال انخفاضاً كبيراً خلال العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ بسبب الركود الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط.

شهد العجز في حساب الميزان الجاري تقلباً شديداً خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ صحبه أيضاً تقلب في ميزان الحساب الرأسمالي. وبلغت تسديدات القروض الخارجية الطويلة الأجل حوالي ١ر٥ مليار دولار سنوياً خلال الفترة. أما بالنسبة للميزان الكلي (معرفاً على أنه مساو للتغير في الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي)، فقد سجل

فوائض في كل الأعوام ما عدا العام ١٩٨٤ حينما سجل عجزاً صغيراً. وانعكاساً لهذه التطورات، فقد ارتفعت الاحتياطيات الرسمية (باستثناء الذهب) من ٧١٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١ الى ٨٢٩ مليون دولار في نهاية ١٩٨٦.

الدين الخارجي

إرتفع الدين الخارجي لمصر (باستثناء دين القطاع الخاص المتوسط والطويل الأجل) من ٢٧٫٦ مليار دولار أمريكي في آخر عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣٧٫٦ مليار دولار أمريكي في آخر عام ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ١١). ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة مقدارها حوالي ١١ مليار دولار في الدين المتوسط والطويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، في حين أن الدين القصير الأجل للقطاع المصرفي إنخفض بحوالي ١ مليار دولار خلال الفترة نتيجة لانخفاض التسهيلات الائتمانية المقدمة من بعض المؤسسات المالية الأجنبية لمصر.

يشكل الدين الناجم عن قروض ثنائية من حكومات أجنبية القسم الأكبر من دين مصر الخارجي، حيث بلغ حوالي ٢١٫٣ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٧/٨٦. وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان والكويت والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المقرضة لمصر. وقد تمت إعادة جدولة ديون مصر لثمانية عشر دولة عضواً في «نادي باريس» في أيار/ مايو ١٩٨٧.

الجدول رقم ١١ ــ مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً	٢٢ ٢٤٩	٢٥ ٥٦٦	٢٨ ٩٥٦	٢٩ ٨٦٣	٣٣ ١٥٠
ائتمان الموردين	٣ ٧٢٠	٤ ٢٦٠	٤ ٦٥٠	٥ ٨١٨	٦ ٨٧٥
قروض من هيئات إقليمية ودولية	٣ ٨٢٢	٤ ٢٣٦	٤ ٥٦١	٤ ٨٧٦	٥ ٠٠٥
قروض ثنائية	١٤ ٧٠٧	١٧ ٠٧٠	١٩ ٧٤٥	١٩ ١٦٩	٢١ ٢٧٠
الدين قصير الأجل	٥ ٣٣٠	٥ ٦٥٥	٥ ٦٣٧	٥ ١٢٨	٤ ٤٦٩
إجمالي الدين	٢٧ ٥٧٩	٣١ ٢٢١	٣٤ ٥٩٣	٣٤ ٩٩١	٣٧ ٦١٩

المصدر: IMF, *Egypt: Recent Economic Developments*, SM/88/104.

وشملت إعادة الجدولة هذه جميع القروض المعطاة أو المضمونة من جانب حكومات هذه الدول الى القطاع العام في مصر والتي بلغت آجال استحقاقها أكثر من عام وتم التعاقد عليها قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦. وحسب اتفاقيات إعادة الجدولة، فان جميع المستحقات الناجمة عن هذه القروض والمتوجب دفعها ضمن فترة تمتد منذ بداية عام ١٩٨٧ الى منتصف عام ١٩٨٨، سوف يتم دفعها في عشرة أقساط نصف سنوية ابتداء من آخر أيار/ مايو ١٩٩٣. وتمت أيضاً إعادة جدولة بعض المتأخرات التي تراكمت منذ عام ١٩٨٥/٨٤. ونتيجة لاعادة الجدولة هذه، فان مستحقات دين مصر الخارجي انخفضت من حوالي ٨ر٤ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٦/٨٥ الى حوالي ٥ر٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٧/٨٦.

نظام سعر الصرف

حدثت بعض التغيرات في نظام سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦، كان أهمها التغير الذي تم في أيار/ مايو ١٩٨٧. قبل ذلك الوقت، كان سوق الصرف الأجنبي مجزأ الى ثلاثة مجمعات رئيسية: مجمع البنك المركزي، ومجمع البنوك التجارية، ومجمع السوق الحرة. وكانت مصادر النقد الأجنبي لمجمع البنك المركزي تشمل صادرات البترول والقطن والأرز ورسوم قناة السويس، بينما شملت استخدامات النقد لهذا المجمع الواردات من السلع الرئيسية الأساسية (القمح، الدقيق، الزيوت، الشاي، السكر)، والمبيدات والأسمدة، ومعظم المعاملات الرأسمالية للقطاع العام. وكان مجمع البنوك التجارية يتلقى المتحصلات من تحويلات العمال، والسياحة والصادرات التي لا تتم عن طريق مجمع البنك المركزي، بينما كان يوفر النقد الأجنبي لمدفوعات القطاع العام التي لا تتم عن طريق مجمع البنك المركزي. وبالنسبة لمجمع السوق الحرة، فقد كان يشترك مع مجمع البنوك التجارية في تلقي المتحصلات من تحويلات العمال والسياحة، وفي توفير النقد الأجنبي للمعاملات المنظورة وغير المنظورة للقطاع الخاص. وكانت المعاملات في مجمع البنك المركزي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي بمعدل ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكي، بينما كان السعر الرسمي في مجمع البنوك التجارية يعادل ٨٤ قرشاً للدولار الأمريكي. وابتداء من نيسان/ ابريل ١٩٨٣ تم استحداث سعر مميز في مجمع البنوك التجارية بمعدل ١ر١ جنيه للدولار الأمريكي من أجل استجلاب تحويلات العمال. وتم زيادة هذا السعر تدريجياً حتى بلغ ٣٦ر١ جنيهاً للدولار الأمريكي في تموز/ يوليو ١٩٨٦ حين تم إلغاء سعر الصرف الرسمي في مجمع البنوك التجارية. أما بالنسبة لسعر الصرف في مجمع السوق الحرة، فقد كان يتحرك أساساً تحت تأثير قوى العرض والطلب.

وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٨٧، تم استحداث سوق جديدة للنقد الأجنبي تشمل معاملات معينة بسعر صرف جديد بمعدل ١٦٥ر٢ جنيه مصري للدولار الأمريكي،

ينطبق على جميع البنوك التجارية وعلى وكالتين للسفر والسياحة. ومنذ ذلك الحين، تم تحريك سعر الصرف في مجمع البنوك التجارية عدة مرات كل شهر الى أن وصل الى ١٫٨٩ جنيه للدولار في آذار/ مارس ١٩٨٨، وهو تاريخ إلغاء مجمع البنوك التجارية. وهكذا، إبتداء من آذار/ مارس ١٩٨٨، أصبح هناك سعرين أساسيين للصرف: سعر الصرف الرسمي الذي ينطبق على معظم معاملات مجمع البنك المركزي والذي ما زال محدداً بـ ٧٠ قرشاً للدولار، وسعر سوق البنوك الجديد. وتبين التقديرات أن نصف الصادرات وخمس الواردات وربع المعاملات غير المنظورة لعام ١٩٨٨/٨٧ قد تمت عن طريق سعر الصرف الرسمي.

٢ ــ خطة التنمية الخمسية: ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١

حددت السلطات المصرية ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية: (١) زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري عن طريق التأكيد على الانتاج السلعي، وتعبئة إمكانيات التمويل المحلي، وتدعيم دور كل من القطاع الخاص والقطاع التعاوني في الانتاج، (٢) دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية من أجل إزالة المعوقات في طريق النمو، (٣) تشجيع الحركة الاقتصادية في مواقع جغرافية جديدة بغرض تخفيف الضغوط في المناطق ذات الزيادات السكانية الكبيرة والتي تتمركز على جانب النيل.

وتعتبر السلطات المصرية الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١ مرحلة ثانية في أفق التخطيط البعيد الأمد الذي يمتد عشرون عاماً. ويبين الجدول رقم (١٢) الأهداف الاقتصادية الكلية للخطة. وتهدف الخطة الى تحقيق معدل نمو سنوي لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق يبلغ ٥٫٧ بالمئة. ومن المتوقع أن يزيد الادخار المحلي بصورة أسرع من ذلك، بحيث يرتفع من ٧٫٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٧/٨٦ الى ١٣ بالمئة في ١٩٩٢/٩١. ونتيجة لذلك، سوف يتم تمويل نسبة أقل من الاستثمار عن طريق مصادر خارجية. ويتوقع أن تزيد الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج بمعدل سنوي يبلغ ٦ بالمئة وأن تبلغ الزيادة في الواردات ٠٫٣ بالمئة فقط، وينخفض عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات من ٢٠٦٦ مليون جنيه (أي ما يعادل ٤٫٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٧٠٠ مليون جنيه (أي ما يعادل ١٫٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٩٢/٩١.

أما بالنسبة للعام الأول من الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧)، فان الزيادة المستهدفة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق تعادل ٥٫٧ بالمئة. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الادخار المحلي الى إجمالي الناتج المحلي الى ٩٫٢ بالمئة وأن تزيد الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج بـ٦ بالمئة بينما

الجدول رقم ١٢ ـ مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١

	متوقع ١٩٨٧/٨٦	مستهدف ١٩٨٨/٨٧	مستهدف ١٩٩٢/٩١	معدلات النمو السنوية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١
	(بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)			(بالمئة)
الاستهلاك	٤٠ ٥٩٢	٤٢ ٢٨٦	٥٠ ٥٨١	٤٫٥
الخاص	٣٤ ٢٦٢	٣٥ ٦٣٦	٤٢ ٤٩٦	٤٫٤
الحكومي	٦ ٣٣٠	٦ ٦٥٠	٨ ٠٨٥	٥٫٠
إجمالي الاستثمار	٨ ١٥٠	٨ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠	٤٫٨
إجمالي الاستثمارات الثابت	٧ ٧٠٠	٨ ٣٠٠	١٠ ٣٠٠	٦٫٠
التغير في المخزون	٤٥٠	١٠٠	ـ	...
صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	-٤ ٦٩٠	-٤ ١٣٥	-٢ ٧٤٥	...
الصادرات	٦ ٢٣٠	٦ ٦٠٥	٨ ٣٥٥	٦٫٠
الواردات	-١٠ ٩٢٠	-١٠ ٧٤٠	-١١ ١٠٠	٦٫٣
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	٤٤ ٠٥٢	٤٦ ٥٥١	٥٨ ١٢٦	٥٫٧
صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج	٢ ٠٢٦	١ ٩٣٠	١ ٤٠٣	...
إجمالي الناتج القومي	٤٦ ٠٧٨	٤٨ ٤٨١	٥٩ ٥٢٩	٥٫٣

المصدر: وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١.**

تنقص الواردات بـ٢ بالمئة، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري الى ١ ٦٠٠ مليون جنيه أي ما يعادل ٣٫٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي المستهدف (الجدول رقم ١٣).

يبين الجدول رقم (١٤) الأهداف القطاعية للخطة الخمسية. وتهدف الخطة الى تحقيق معدل نمو سنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج يبلغ ٥٫٨ بالمئة مقابل معدل نمو سنوي متحقق بلغ ٦٫٨ بالمئة خلال الخطة الخمسية السابقة. وبالنسبة للقطاعات السلعية، تعتبر الأهداف الخاصة بمعدلات النمو السنوية

الجدول رقم ١٣ ـ مصر: الادخار والاستثمار، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١
(بملايين الجنيهات المصرية وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)

	متوقع ١٩٨٧/٨٦	مستهدف ١٩٨٨/٨٧	مستهدف ١٩٩٢/٩١
إجمالي الادخار	٨ ١٥٠	٨ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠
الادخار المحلي	٣ ٤٦٠	٤ ٢٦٥	٧ ٥٤٥
صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج	٢ ٠٢٦	١ ٩٣٠	١ ٤٠٣
صافي التحويلات من الخارج	٥٩٨	٦٠٥	٦٥٢
عجز الحساب الجاري	٢ ٠٦٦	١ ٦٠٠	٧٠٠
إجمالي الاستثمار	٨ ١٥٠	٨ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠
عام	٥ ٢٠٠	٥ ٦٠٠	٦ ١٨٠
خاص	٢ ٥٠٠	٢ ٧٠٠	٤ ١٢٠
زيادة في المخزون	٤٥٠	١٠٠	—

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١.

في قطاعات الزراعة والبناء (٤ بالمئة و٩ر٥ بالمئة، على التوالي) طموحة نوعاً ما عندما تقارن بمعدلات النمو المتحققة خلال الخطة الخمسية السابقة (٥ر٣ بالمئة و٣ر٣ بالمئة، على التوالي)، في حين أن الأهداف المتعلقة بالقطاعات السلعية الأخرى هي أقل مما تحقق خلال الخطة السابقة. وبالنسبة للخدمات الحكومية، تهدف الخطة الخمسية الى معدل نمو سنوي يبلغ ٥ر٥ بالمئة تمشياً مع السياسة الهادفة الى ترشيد الانفاق والعمالة في القطاع الحكومي.

القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة

المطلوب إعداد برنامج مالي إفتراضي لمصر للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ معتمدين بشكل عام على الأساليب المنهجية الوارد عرضها في القسم الأول من الحلقة الدراسية التطبيقية ويفترض بأن إعداد البرنامج يجري في شهر تموز/ يوليو من نفس العام. وكما أشرنا من قبل، يمكن الاسترشاد بالخطوات التفصيلية الوارد عرضها في القسم الأول. وقد تساعد مناقشة المسائل والخطوات التالية في وضع البرنامج المالي.

الجدول رقم ١٤ ـ مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١

	متوقع ١٩٨٧/٨٦	مستهدف ١٩٨٨/٨٧	مستهدف ١٩٩٢/٩١	معدلات النمو السنوية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١
	(بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)			(بالمئة)
القطاعات السلعية	١٩ ٧٧٠	٢٠ ٨٦٣	٢٦ ٢٢١	٥٫٨
الزراعة	٨ ٦٤٠	٨ ٩٦٠	١٠ ٥٥٠	٤٫٠
الصناعة والتعدين	٦ ٩٢٣	٧ ٤٤٦	١٠ ٣٩٧	٨٫٥
البترول ومنتجاته	١ ٦٩٠	١ ٧٦٩	١ ٨٩٨	٢٫٤
الكهرباء	٥١٨	٥٦٠	٧٢٩	٧٫١
البناء والتشييد	١ ٩٨٩	٢ ١٢٨	٢ ٦٤٧	٥٫٩
قطاعات الخدمات الانتاجية	١٣ ٨٠١	١٤ ٤٧١	١٨ ١١١	٥٫٦
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٣ ٧٥٦	٣ ٩٢٩	٤ ٨١٩	٥٫١
التجارة والمال والتأمين	٩ ٦٤٦	١٠ ١١٨	١٢ ٦٢٤	٥٫٦
الفنادق والمطاعم	٣٩٩	٤٢٤	٦٦٨	١٠٫٩
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٧ ٢٦١	٧ ٧١٧	٩ ٧٩٤	٦٫٢
ملكية العقارات والمرافق العامة	٨٢٠	٨٩٦	١ ٤٠٩	١١٫٤
الخدمات الاجتماعية والشخصية والتأمينات الاجتماعية	١ ٨٤٢	١ ٩٢٣	٢ ٣٧٥	٥٫٢
الخدمات الحكومية	٤ ٥٩٩	٤ ٨٩٨	٦ ٠١٠	٥٫٥
إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج	٤٠ ٨٣٢	٤٣ ٠٥١	٥٤ ١٢٦	٥٫٨

المصدر: وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١.**

أولا ـ المشكلات الاقتصادية الراهنة وتدابير السياسة:

أ ـ ما هي المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري على الأمد القصير والمتوسط ؟ الى أي مدى تعكس هذه المشكلات عوامل تخرج عن نطاق سيطرة السلطات؟

ب ــ إستعرض استخدام الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مصر. يمكن إعطاء اهتمام خاص لمدى ملاءمة سياسات التسعير الراهنة والخاصة بالسلع، والسياسات المتعلقة بادارة الطلب الكلي، وأسعار الفائدة وسعر الصرف. وبصورة محددة، يمكن تناول النقاط التالية:

(١) ما إذا كان ينبغي إحداث زيادات في أسعار المنتج للغلات الزراعية التي يكون فيها لمصر ميزة تنافسية تجارية (مثل القطن والقمح)، وذلك من أجل تشجيع إنتاجها وتحسين الميزان التجاري.

(٢) ما إذا كانت أسعار منتجات البترول المحلية بحاجة للزيادة من أجل تثبيط الاستهلاك المحلي، وزيادة الصادرات، وتحسين وضع الميزانية.

(٣) ما إذا كانت دعومات الميزانية على السلع الأساسية بحاجة الى الخفض في محاولة للحد من الانفاق الحكومي.

(٤) ما إذا كان نظام الصرف الحالي ومعدلات أسعار الصرف متسقة مع هدف تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً ــ إعداد برنامج مالي لعام ١٩٨٨/٨٧:

أ ــ ما هي أهداف السياسة الملائمة لعام ١٩٨٨/٨٧؟ (تعتبر معدلات النمو الحقيقي ومعدلات التضخم والنتيجة المرغوبة لميزان المدفوعات ضمن الأهداف التي يجب مناقشتها في هذا السياق).

ب ــ إقترح الاجراءات المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. (يجب القيام بتقييم كمي، أو على الأقل تقديري، لتأثير هذه الاجراءات على الأهداف).

ج ــ قم باعداد مجموعة متسقة من التنبؤات على أساس الأهداف والاجراءات المحددة أعلاه.

د ــ ناقش مدى ضرورة وجود ترتيب استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي في المناخ الاقتصادي الذي تتصوره لمصر لعام ١٩٨٨/٨٧. فاذا كان مثل ذلك الترتيب مفيداً، ما هي معايير الأداء التي تختارها؟

الملحق

الجدول الأول – مصر: بيانات إحصائية مختارة، ٦٩/١٩٧٠ – ١٩٨٧/٨٦[١]

السنة	GDPM	GDPR	PGDP	PC	CPI	WPI	MC	T	T1	T2	T3	NTR	CR
٦٩/١٩٧٠	٣ ٠٥٩	٨ ٤٧٤	٣٦٫١	٢ ٠١١	٤٠٫١	٤٠٫٦							
١٩٧١/٧٠	٣ ٤١٧	٩ ٣٦٢	٣٦٫٥	٢ ٢٣٧	٤١٫٩	٤١٫٦							
١٩٧٢	٣ ٦٦٣	٩ ٦١٤	٣٨٫١	٢ ٣٣٩	٤٣٫١	٤٢٫٢							
١٩٧٣	٣ ٧٥٧	٩ ١٤١	٤١٫١	٢ ٣٧٧	٤٤٫٩	٤٥٫٠							
١٩٧٤	٤ ١٩٠	٩ ٥٨٨	٤٣٫٧	٢ ٨٧١	٤٩٫٨	٥١٫٥							
١٩٧٥	٥ ٢٤٧	١٠ ٩٧٧	٤٧٫٨	٣ ٤٩٣	٥٤٫٦	٥٥٫٤	١ ٥٣٩	١ ٣٥٧	١٤٢	٢٤٥	٥٠٢	٦٢٨	٥٤
١٩٧٦	٦ ٧٠٥	١١ ٧٦٣	٥٧٫٠	٤ ١٦٣	٦٠٫٢	٥٩٫٧	١ ٤٩٠	١ ٤٨١	١٩٩	٢٧٩	٣٩٩	٧١٨	١٠٥
١٩٧٧	٨ ٢١٠	١٢ ٦٨٩	٦٤٫٧	٤ ٩١٦	٦٧٫٩	٦٥٫٢	١ ٨٨٤	٢ ٤٩٠	٢٧٧	٣٤٧	٥٥٧	٧٥١	١٤٧
١٩٧٨	٩ ٧٨٨	١٣ ٩٨٣	٧٠٫٠	٦ ٢٦٤	٧٥٫٤	٧٤٫٩	٢ ٦٣٢	٢ ٦٩٠	٥١٢	٤٥٠	٧٦٨	١ ٠٢٦	٤٢
١٩٧٩	١٢ ٦١٠	١٥ ١٩٣	٨٣٫٠	٨ ٣٣٨	٨٢٫٩	٨٢٫٢	٢ ٦٨٦	٣ ٢٢٧	٦٢٦	٦٧٨	٩٥٨	١ ١١٦	٣٢٣
١٩٨١/٨٠	١٧ ١٤٩	١٧ ١٤٩	١٠٠٫٠	١١ ١٥٥	١٠٥٫٩	١٠٤٫٦	٤ ٠٥٢	٥ ٠٠٦	١ ٤٨١	٦٨٥	١ ٤٣٥	٢ ٨٧٨	١٨٨
١٩٨٢/٨١	٢٠ ٢٩٠	١٨ ١٠٠	١١٢٫١	١٢ ٨٢٢	١١٧٫٩	١١٢٫٠	٦ ٢٢٩	٥ ٩٢٣	١ ٦٠٥	٨٢٤	١ ٧٠٧	٣ ١٨٧	٦٠١
١٩٨٣/٨٢	٢٤ ٨٢٠	١٩ ٧٣٠	١٢٥٫٨	١٦ ١٣٣	١٣٥٫٩	١٢٨٫٠	٧ ٢٧٤	٦ ٧٨٣	١ ٩٤٥	١ ٣١٢	١ ٧١٩	٣ ٨٣١	٣٦٣
١٩٨٤/٨٣	٢٧ ٨٨٦	٢١ ٥٥٠	١٢٩٫٤	١٩ ١٨٩	١٦٠٫٤	١٤٣٫٨	٧ ١٥٤	٧ ٢٣٣	١ ٦٣٤	١ ٤٣٧	٢ ٠٣١	٤ ٧١٧	٣٩٥
١٩٨٥/٨٤	٣٢ ٥١٦	٢٣ ١٤٣	١٤٠٫٥	٢٢ ٥٠٩	١٨٣٫٥	١٥٩٫١	٧ ٢٣٤	٨ ٢٧٢	١ ٩٧٨	١ ٥٤١	٢ ٠٧٣	٤ ٧٥٤	٦٥٥
١٩٨٦/٨٥	٣٨ ٢٩٥	٢٤ ٢٥٣	١٥٧٫٩	٢٦ ٩٠٢	٢١٣٫٠	١٨٤٫٣	٦ ٩٦٠	٩ ٣٧٣	٢ ٤٣٣	١ ٦٣١	١ ٩٢٧	٥ ٤٦٧	٦٦٨
١٩٨٧/٨٦	٤٤ ٠٥٠	٢٥ ٢٧٣	١٧٤٫٣	٣٤ ٢٦٠	٢٦٦٫٦	٢١٣٫٨	٨ ٤٦٧	٩ ٧٦٥	٢ ٣٦٠	١ ٨٦١	٢ ٠٦٨	٥ ٧٤٣	١ ٢٦١

المصادر: IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, 1987; *Government Finance Statistics Yearbook*, 1987; and Data Fund.

١ السنوات المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو. السنة المالية والسنة التقويمية متطابقتان من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩. يمكن الحصول على بيانات إضافية من الحلقات الدراسية التطبيقية.

الجدول الأول ـ مصر: بيانات إحصائية مختارة، ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٧/٨٦[1] (تتمة)

السنة	MO	MQ	DD	QQ	RM	CY	TD	RR	I3D	EURO
١٩٧٠/٦٩	٧٦٢	١ ٠٣٦	٢٨٧	٢٧٤	٧٢٩	٤٧٥	٥٦١	٢٥٤	١٫٤	٩٫٩٢
١٩٧١/٧٠	٧٧٥	١ ٠٢٨	٢٦٩	٢٥٣	٩٨١	٥٠٦	٥٢٢	١٧٥	١٫٤	٧٫٠١
١٩٧٢	٩٨٩	١ ٢٥٥	٣٥٨	٢٦٦	٨٠٢	٦٣١	٦٢٤	١٧١	١٫٤	٥٫٤٦
١٩٧٣	١ ٢٠٥	١ ٥٣٦	٤٢٨	٣٣١	١ ٠٠٠	٧٧٧	٧٥٩	٢٢٣	١٫٤	٩٫٢٤
١٩٧٤	١ ٥٠٣	٢ ٠٠٠	٥٥٥	٤٩٨	١ ٢٧٠	٩٤٨	١ ٠٥٣	٣٢٢	١٫٤	١١٫٠١
١٩٧٥	١ ٨٦٣	٢ ٤٣٠	٧٠٧	٥٦٧	١ ٤٤٦	١ ١٥٦	١ ٢٧٤	٢٩٠	١٫٤	٦٫٩٨
١٩٧٦	٢ ٢٣٩	٣ ٠٦١	٨٥١	٨٢٢	١ ٧٣٠	١ ٣٨٨	١ ٦٧٣	٣٤٢	٢٫٤٠	٥٫٥٨
١٩٧٧	٢ ٩٤٣	٤ ١٠٣	١ ١٩٤	١ ١٦٠	٢ ٠٨٣	١ ٧٥٠	٢ ٣٥٣	٣٣٣	٣٫٧٣	٦٫٠٠
١٩٧٨	٣ ٥٥٣	٥ ٢١٢	١ ٣٦٩	١ ٦٥٩	٢ ٦٥٥	٢ ١٨٤	٣ ٠٢٨	٤٧٢	٤٫٨٧	٨٫٧٣
١٩٧٩	٤ ٣٥٤	٦ ٨٤٤	١ ٦٩٧	٢ ٤٩٠	٣ ٤٠٢	٢ ٦٥٧	٤ ١٨٧	٧٤٥	٦٫٠٠	١٢٫٠١
١٩٨١/٨٠	٦ ٨٥٨	١١ ٣٢٧	٣ ١٩١	٤ ٤٧٠	٥ ٣٥٠	٧ ٦٦٧	٧ ٦٦١	١ ٦٨٣	٨٫٠٠	١٥٫٤٧
١٩٨٢/٨١	٨ ٣٨٧	١٥ ٢٩٥	٣ ٧١٨	٦ ٩٠٨	٨ ٨٥٨	٤ ٦٦٩	١٠ ٦٢٦	٤ ١٨٩	٨٫٥٠	١٥٫٧١
١٩٨٣/٨٢	١٠ ١٨١	١٩ ٥٢٢	٤ ١٧٩	٩ ٣٥١	١٠ ٥٧٧	٥ ٩٩٢	١٣ ٥٢٩	٤ ٥٨٥	٨٫٥٠	١٠٫٢٤
١٩٨٤/٨٣	١١ ٥٧٥	٢٣ ٤٥٥	٤ ٦٠٠	١١ ٨٨٠	١٢ ٠٥١	٦ ٩٧٦	١٦ ٤٧٩	٥ ٠٧٥	٨٫٥٠	١٠٫٣٥
١٩٨٥/٨٤	١٣ ٨٩٣	٢٨ ١١٦	٦ ٠٥٩	١٤ ٢٢٣	١٤ ٣٣٢	٧ ٨٣٤	٢٠ ٢٨٢	٦ ٤٩٩	٨٫٥٠	٩٫٧١
١٩٨٦/٨٥	١٥ ٧٩٧	٣٥ ٨٨٣	٧ ٠٣٦	٢٠ ٠٨٦	١٦ ٨٣٢	٨ ٧٦١	٢٧ ١٢٢	٨ ٠٧١	٨٫٥٠	٧٫٧٤
١٩٨٧/٨٦	١٦ ٥٩٢	٣٩ ٢٨٨	٧ ٣٧٢	٢٢ ٦٩٧	١٨ ٣٤٤	٩ ٢٢٠	٣٠ ٠٦٨	٩ ١٢٤	٨٫٥٠	٦٫٤٢

المصادر: IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, 1987; *Government Finance Statistics Yearbook*, 1987; and Data Fund.

١ السنوات المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو. السنة المالية والسنة التقويمية متطابقتان من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩. يمكن الحصول على بيانات إضافية من الحلقات الدراسية التطبيقية.

الملحق

تعريف المتغيرات في الجدول الأول

GDPM = إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية، بملايين الجنيهات المصرية.

GDPR = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١/٨٠، بملايين الجنيهات المصرية.

PGDP = المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/٨٠ = ١٠٠ .

PC = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، بملايين الجنيهات المصرية.

CPI = الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السكان في الحضر)، ١٩٨٠ = ١٠٠ .

WPI = الرقم القياسي لسعر الجملة، ١٩٨٠ = ١٠٠ .

MC = الواردات (سيف)، بملايين الجنيهات المصرية.

T = الايراد الضريبي، بملايين الجنيهات المصرية.

T1 = الضرائب على الدخل، الأرباح والمكاسب الرأسمالية، بملايين الجنيهات المصرية.

T2 = الضرائب على السلع والخدمات المحلية، بملايين الجنيهات المصرية.

T3 = الرسوم على الواردات، بملايين الجنيهات المصرية.

WTR = الايراد غير الضريبي، بملايين الجنيهات المصرية.

CR = الايراد الرأسمالي، بملايين الجنيهات المصرية.

MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

DD = الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقود ناقص العملة خارج البنوك.

QQ = شبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

CY = العملة خارج البنوك، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

TD = إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

RR = إحتياطيات الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقد الاحتياطي ناقص العملة خارج البنوك.

I3D = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور بالعملة المحلية، بالمئة.

EURO = سعر الفائدة على الودائع بالدولار في لندن، بالمئة.

الجدول الثاني ـ مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦[١]

السنة	DCE	E	F	GDPE	GDPR	GDPRT	GDPW	GDPRW
١٩٧٠	١ ٥٠٢	٢,٣٠٠٠	١ ٢٩٩	٣ ٢٣٨	٨ ٩٢٠	٨ ٠٦٨	٢٤,٠	٧٠,٥
١٩٧١	١ ٦٦٠	٢,٣٠٠٠	١ ٣١١	٣ ٤٥١	٩ ٢٧٧	٨ ٦٥٠	٢٦,٦	٧٣,١
١٩٧٢	١ ٧٧٧	٢,٣٠٠٠	١ ١٢٨	٣ ٦٦٣	٩ ٦١٤	٩ ٢٧٣	٢٩,٩	٧٦,٩
١٩٧٣	١ ٩٤٣	٢,٥١٦٢	١ ٤٢٨	٣ ٧٥٧	٩ ١٤١	٩ ٩٤١	٣٥,٠	٨١,٣
١٩٧٤	٢ ٤٧٥	٢,٥٥٥٦	٢ ٤٢٢	٤ ١٩٠	٩ ٥٨٨	١٠ ٦٥٧	٤١,٣	٨٢,٨
١٩٧٥	٣ ٧٢٥	٢,٥٥٥٦	٢ ٧٣٥	٥ ٢٤٧	١٠ ٩٧٧	١١ ٤٢٥	٤٧,٠	٨٣,٢
١٩٧٦	٤ ٢٧٩	٢,٥٥٥٦	٣ ٦٧١	٦ ٧٠٥	١١ ٧٦٣	١٢ ٢٤٨	٥٥,٠	٨٧,٥
١٩٧٧	٥ ٠٢٤	٢,٥٥٥٦	٤ ٦٠٢	٨ ٢١٠	١٢ ٦٨٩	١٣ ١٣٠	٦٣,٣	٩١,٠
١٩٧٨	٧ ٩٠١	٢,٥٥٥٦	٥ ٤٨٣	٩ ٧٨٨	١٣ ٩٨٣	١٤ ٠٧٦	٧٢,٤	٩٤,٧
١٩٧٩	٩ ٨٩٧	١,٤٢٨٦	٦ ٦٥٣	١٢ ٦١٠	١٥ ١٩٣	١٥ ٠٩١	٨٤,٨	٩٨,٠
١٩٨٠	١٤ ٠٦٥	١,٤٢٨٦	٩ ٣٠٧	١٦ ٣١٠	١٦ ١٤٩	١٦ ١٧٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨١	١٧ ٨٧١	١,٤٢٨٦	٩ ١٦٧	١٨ ٧٢٠	١٧ ٦٦٠	١٧ ٣٤٣	١١٥,١	١٠١,٦
١٩٨٢	٢٢ ٠٠٨	١,٤٢٨٦	٩ ٧٠١	٢٢ ٥٥٥	١٨ ٦٥٤	١٨ ٥٩٣	١٢٩,١	١٠١,٧
١٩٨٣	٢٦ ١٠٤	١,٤٢٨٦	١٠ ٩٥١	٢٦ ٣٥٢	٢٠ ٥٨٨	١٩ ٩٣٢	١٤٩,٢	١٠٣,٩
١٩٨٤	٣١ ٥٥٣	١,٤٢٨٦	١١ ٣٥٧	٣٠ ٢٠١	٢٢ ٣٧١	٢١ ٣٦٧	١٧٢,٦	١٠٨,٢
١٩٨٥	٣٧ ٦٧٤	١,٤٢٨٦	١٠ ٤٩٤	٣٥ ٤٠٦	٢٣ ٧٦٢	٢٢ ٩٠٥	١٩٧,٥	١١١,٢
١٩٨٦	٤٤ ٧٤٧	١,٤٢٨٦	٨ ٩١٢	٤١ ١٧٣	٢٤ ٨٠٣	٢٤ ٥٥٤	٢٠٩,٤	١١٤,٥

المصادر:
IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook,* several issues;
IMF, *International Financial Statistics Yearbook,* several issues;
United Nations Conference on Trade and Development,
Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement, 1987; and staff calculations.

١ سنوات تقويمية.

الجدول الثاني ـ مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦[١] (تتمة)

السنة	M	PGDP	PM	PX	PXW	SERVP	SERVR	WPI	X
١٩٧٠	١ ٠٨٤	٠٫٣٦	٠٫٢٥	٠٫٢٤	٠٫٢٧١	٣٦٣	١٤٥	٠٫٤١٥	٨١٧
١٩٧١	١ ١٣١	٠٫٣٧	٠٫٢٦	٠٫٢٦	٠٫٢٨٧	٣٨٦	١٥٤	٠٫٤١٦	٨٥١
١٩٧٢	١ ١٧٠	٠٫٣٨	٠٫٢٨	٠٫٢٨	٠٫٣١٣	٤٢١	٢٠٤	٠٫٤٢٢	٨١٣
١٩٧٣	١ ٤٢٩	٠٫٤١	٠٫٣٩	٠٫٣٤	٠٫٣٨٦	٥٥٧	٣٠٤	٠٫٤٥٠	١ ٠٠٠
١٩٧٤	٢ ٩١٤	٠٫٤٤	٠٫٥٨	٠٫٦٣	٠٫٥٣٨	٨٢٩	٤٤٠	٠٫٥١٥	١ ٦٧٢
١٩٧٥	٣ ٩٤١	٠٫٤٨	٠٫٦٠	٠٫٦٢	٠٫٥٨٣	١ ١٧٨	٧١٣	٠٫٥٥٤	١ ٥٦٧
١٩٧٦	٣ ٨٤٢	٠٫٥٧	٠٫٦٠	٠٫٥٨	٠٫٥٩١	١ ٢٦٠	١ ٢٢٠	٠٫٥٩٧	١ ٦٠٩
١٩٧٧	٤ ٠٣٨	٠٫٦٥	٠٫٦٦	٠٫٦٥	٠٫٦٤٣	١ ٧٦٣	١ ٦٣٩	٠٫٦٥٢	١ ٩٧٤
١٩٧٨	٤ ٧٤٣	٠٫٧٠	٠٫٧٣	٠٫٦٣	٠٫٧٠٧	١ ٩٦٠	١ ٧١٩	٠٫٧٤٩	١ ٩٣٩
١٩٧٩	٦ ٠٠٢	٠٫٨٣	٠٫٨٧	٠٫٧٩	٠٫٨٣٦	٢ ١٩٣	١ ٩٦٠	٠٫٨٢٢	٢ ٤٢٤
١٩٨٠	٦ ٨١٤	١٫٠١	١٫٠٠	١٫٠٠	١٫٠٠٠	٢ ٩٣١	٢ ٦٦٢	١٫٠٠٠	٣ ٨٥٤
١٩٨١	٧ ٩١٨	١٫٠٦	٠٫٩٢	١٫٠٩	٠٫٩٨٩	٣ ٣٨٥	٢ ٩٣٨	١٫٠٨٠	٣ ٩٩٩
١٩٨٢	٧ ٧٣٣	١٫١٩	٠٫٨٨	٠٫٩٩	٠٫٩٥٣	٣ ٨٢٠	٣ ٢٠٢	١٫١٨١	٤ ٠١٨
١٩٨٣	٧ ٥١٥	١٫٢٨	٠٫٨٧	٠٫٨٩	٠٫٩٠٣	٣ ٨٤٧	٣ ٥٧٠	١٫٣٧٠	٣ ٦٩٣
١٩٨٤	٩ ٢٥٠	١٫٣٥	٠٫٨٥	٠٫٨٨	٠٫٨٨٥	٤ ١٨٨	٣ ٥١٢	١٫٥٠٧	٣ ٨٦٤
١٩٨٥	٨ ٣٣٨	١٫٤٩	٠٫٨٥	٠٫٨٨	٠٫٨٧١	٤ ٤٠٠	٣ ٤٤٢	١٫٧٠٦	٣ ٨٣٦
١٩٨٦	٦ ٦٤٣	١٫٦٦	٠٫٩٠	٠٫٦١	٠٫٩١٣	٤ ١٣٩	٣ ٧٦٤	٢٫٠٠٠	٢ ٦٣٢

المصادر: IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook,* several issues;
IMF, *International Financial Statistics Yearbook,* several issues;
United Nations Conference on Trade and Development,
Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement,
1987; and staff calculations.

١ سنوات تقويمية.

تعريف المتغيرات في الجدول الثاني

DCE = إجمالي الائتمان المحلي من الجهاز المصرفي، بالجنيهات المصرية.

E = سعر الصرف، دولارات أمريكية مقابل جنيه مصري واحد.

F = إيرادات الحساب الجاري، بملايين الدولارات الأمريكية.

GDPE = إجمالي الناتج المحلي، بملايين الجنيهات المصرية (معدلا بحسب السنة التقويمية).

GDPRT = تقدير لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس معدل نمو سنوي مركب ثابت قدره ٧ر٢ بالمئة، بملايين الجنيهات المصرية.

GDPW = مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠ .

GDPRW = مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠ .

M = واردات السلع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية.

PGDP = مخفض إجمالي الناتج المحلي، ٨٠/١٩٨١ = ٠٠ر١، (معدلا بحسب السنوات التقويمية).

PM = مؤشر قيمة وحدة الواردات، ١٩٨٠ = ٠٠ر١، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.

PX = مؤشر قيمة وحدة الصادرات، ١٩٨٠ = ٠٠ر١، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.

PXW = مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية، ١٩٨٠ = ٠٠ر١، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.

SERVR = الايرادات من السلع الأخرى والخدمات والدخل بملايين الدولارات الأمريكية.

SERVP = مدفوعات السلع الأخرى والخدمات والدخل بملايين الدولارات الأمريكية.

WPI = الرقم القياسي لأسعار الجملة، ١٩٨٠ = ٠٠ر١ .

X = صادرات السلع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية.